## كلية الدراسات العليا

## برنامج الدراسات الدولية

رسالة ماجستير بعنوان:

# تراجع الهيمنة الأمريكية: منهاج قياس قوة الدول

# The decline of American Hegemony: Model of measuring the national power of countries

إعداد: جهاد الدين عبد الناصر حسن البدوي

إشراف:

د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم

1440هـ-2019 م

# تراجع الهيمنة الأمريكية: منهاج قياس قوة الدول.

# The decline of American Hegemony: Model of measuring the national power of countries


إعداد: جهاد الدين عبد الناصر حسن البدوي


لجنة الإشراف والمناقشة

د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم رئيساً ومشرفاً

د. باسم الزبيدي عضواً

د. لورد حبش عضواً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية – تركيز دبلوماسية

من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت– فلسطين.

1440هـ-2019 م

# تراجع الهيمنة الأمريكية: منهاج قياس قوة الدول

# The decline of American Hegemony: Model of measuring the national power of countries


**إعداد:**

**جهاد الدين عبد الناصر حسن البدوي**


**تاريخ المناقشة:**

**2019/01/08**

**لجنة الإشراف والمناقشة:**

**د. عبد الرحمن الحاج (مشرفاً ورئيساً) .....**

**د. باسم الزبيدي (عضواً) .....**

**د. لورد حبش (عضواً) .....**

**قائمة المحتويات:**

**1. المقدمة**.....XI

1.1 إشكالية الدراسة.....XIV

1.2 أسئلة الدراسة.....XIV

1.3 فرضية الدراسة.....XV

1.4 أهمية الدراسة.....XVI

1.5 أهداف الدراسة.....XVII

1.6 منهجية الدراسة.....XVII

1.7 مفهوم القوة والهيمنة في العلاقات الدولية وخصائصها.....XXXVII

1.8 مصادر القوة المعنوية غير الكمية.....L

1.9 مراجعة الأدبيات السابقة.....LXI

**2. مراحل تطور النظام الدولي**.....1

2.1 تعريف النظام الدولي.....1

2.2 مراحل النظام الدولي.....3

**3. نموذج قياس القوى الدولية**.....**8**

**3.1 المؤشرات المادية**.....**9**

3.1.1 مؤشر قياس القوة الجيوبوليتيكية.....9

3.1.1.1 الإقليم.....9

3.1.1.2 السكان.....16

3.1.2 مؤشر قياس القوة الاقتصادي.....20

3.1.3 مؤشر قياس القوة العسكرية.....42

3.1.4 مؤشر قياس القوة التكنولوجية "الاتصالات".....61

**3.2 المؤشرات المعنوية.....69**

3.2.1 مؤشر قياس قوة السياسة الخارجية.....69

3.2.2 مؤشر قياس قوة السياسة الداخلية.....73

3.2.3 مؤشر قياس قوة الإرادة القومية.....78

3.2.3.1 القيادة السياسية.....78

3.2.3.2 الأهداف الاستراتيجية.....78

**3.3 التحليل الكلي للوزن الإجمالي لقوة دول الدراسة.....81**

**4. مستقبل النظام الدولي الجديد، وتحديات الهيمنة الأمريكية العالمية.....85**

4.1 تحولات النظام الدولي الجديد.....85

4.2 تحديات الهيمنة الأمريكية العالمية.....88

4.2.1 بروز قوى دولية منافسة.....90

4.2.1.1 صعود الصين.....91

4.2.1.2 تنامي القوة الروسية.....106

4.2.1.3 روسيا والصين نحو تحالف أم مصالح مشتركة.....114

4.2.3 المأزق الاقتصادي الأمريكي.....117

4.2.3.1 سمات المأزق الاقتصادي الأمريكي.....118

4.2.3.2 السياسة الخارجية الأمريكية كانعكاس للمأزق الاقتصادي الأمريكي.....130

4.2.3.3 التراجع الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.....135

4.3 الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة، وسيناريوهات التراجع الأمريكي والصعود الصيني.....138

4.3.1 سيناريوهات التراجع الأمريكي والصعود الصيني.....146

**5. الخاتمة.....158**

**6. قائمة المراجع والمصادر.....166**

6.1 قائمة المراجع العربية.....166

6.2 قائمة المراجع الأجنبية.....171

**7. الملاحق.....195**

**الملخص**

قام مضمون دراسة: "**تراجع الهيمنة الأمريكية: منهاج قياس قوة الدول**" على قياس وتحليل القوة عبر نموذج كمي لقياس القوة الأساسية الجيوبوليتيكية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسة الخارجية والسياسة الداخلية والإرادة القومية للقوى الدولية الثلاث: "الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين؛" ونظراً لأن القوة الأساسية إحدى أهم العناصر الدافعة للهيمنة العالمية، وهو ما سيوصل الباحث إلى واقع النظام الدولي الجديد بعد الإجابة على أسئلة الدراسة.

التحولات التي عصفت ببنية النظام الدولي بعد بروز قوى دولية صاعدة على وقع التراجع العسكري الأمريكي والاقتصادي منذ 11 سبتمبر 2001 حتى يومنا هذا، جعل شكل النظام الدولي أبعد ما يكون عن الأحادية الأمريكية، وهو ما يضع النظام الدولي أمام مفترق طرق، إما أن يكون تعددياً أو فوضوياً وهو الآن في طور التحول والتشكل من جديد.

وأخيراً، خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها: أن تفوق قوة الولايات المتحدة الأمريكية باتت في طور التراجع أمام الصعود الروسي العسكري وتوسع نفوذها السياسي، وصعود الصين كقوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية عالمية، وهو ما جعل الهيمنة الأمريكية في طور التراجع شيئاً فشيئاً في ظل انكفاء أثرها على بعض الأزمات الإقليمية والدولية، كما وأن تنامي خطر القوى الدولية الصاعدة الروسية والصينية، يجعل القوة والهيمنة الأمريكية أمام تحديات معقدة وفي اختبار دائم.

**Abstract**

This paper titled as "**The Decline of the American Hegemony: A model of Measuring Power**" measures as well as analyses the national power throughout adopting a quantitative and comprehensive model. This study distinguishes six dimensions, namely, the geopolitics strength, economic strength, military strength, technological strength, the foreign policy, nationalism and the soft power of the three great powers: The United States, Russia and China. Comprehensive Power is one of the main factors that motivates the global hegemony, which will help the researcher drawn conclusions concerning the new international order after giving interpretations of the answers for the questions.

Changes, which affected the structure of the international order after the rise of great powers and the decline of the American hegemony after the events of 11 September, have ended the unipolar system of the international order, which in turn constitutes the central debate in international relations theories in order to decide whether it is multipolar of a world in disarray.

Finally, the study concluded that the superiority of the United States is declining due to the rise of the Russian military power, the expansion of its political influence, and the rise of China as a global economic, military and technological power. This in turn has affected the American hegemony

and its role concerning some Regional and international crises negatively. These forces are taking confident steps comparing with the power of the United States, which represent a challenge for the American power and hegemony, alongside with the spread of terrorism in all over the world, and the increasing danger of the rising regional powers of Iran and North Korea.

**الإهداء**

لم أجد أحداً يستحق أن أهديه هذا العمل الأكاديمي المتواضع والذي أخذ مني وقتاً ليس باليسير في أصعب أيام حياتي حيث كان ألم المرض يلفني ويضني فؤادي في سائر أوقات كتابتي لهذه الأطروحة؛ سوى

أم المؤمنين

وصحابية القرن الحادي والعشرين

إلى من كانت أماً وأباً طيلة سنوات حياتي؛ إلى أمي الحبيبة أهدي هذا العمل الأكاديمي المتواضع.

## الشكر

قال النبي الرسول –صلى الله عليه وسلم–: "لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ". صحيح البخاري.

أيامٌ ولياليٍ طوال أمضتها الأستاذة إيمان الحمري بين ترجمة وتحقق من متانة المراجع الأجنبية حيث كانت هي الأخرى تمضي أوقات ترجمتها مع ألم المرض العضال وهي متنقلة من البيت للمشفى لا يغادر كمبيوتر العمل حقيبتها، فكان حقاً عليَّ أن أشكرها أولاً كأقل واجب لها عليَّ لجهدها على مدار شهور مضت من العمل المتواصل.

كما ولا أنسى أن أشكر الدكتور عبد الرحمن الحاج إبراهيم المشرف على رسالتي والدكتور سمير عوض الذي ألهمني في هذه الأطروحة، ولجنة المناقشة الدكتور باسم الزبيدي والدكتورة لورد حبش والطاقم التدريسي ممن لهم فضل علي لجهودهم المباركة في التدريس والنصح والارشاد.

## 1. مقدمة:

على الرغم من أن انهيار الاتحاد السوفييتي وضع العالم بأسره تحت الهيمنة الأمريكية، إلا أن هذه الهيمنة عانت منذ عقودها الأولى من ضعف وانحسار وقوة في مراحل تاريخية مختلفة، ولكن اعلان غورباتشوف تفكيك الاتحاد السوفييتي كان بمثابة العودة التاريخية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، ولكن الأمر الذي لا يزال يتفق عليه كثير من المراقبين والمفكرين كسيفن وولت وفريد زكريا وكنعوم تشومسكي هو أن استمرار تفوق القوة والهيمنة الغربية أضحى موضع شك، بعد ثلاثة قرون ونيف، أي منذ الثورة الصناعية حتى العقد الثاني من الالفية، وفي اطار متصل فإن ظاهرة تحول القوة لا تكاد تتوقف عجلتها أو تصاب بالجمود كحتمية تاريخية لا مفر منها، وهو ما تحدث عنه الفيلسوف الألماني شبلنجر على أن التاريخ الإنساني ليس خطاً مستقيمًا نحو التقدم؛ بل هو دورات متعاقبة من النمو والانحلال، وإن كل حضارة أشبه بإنسان يولد فينمو وينضج ثم يشيخ فيموت[1]، في حين تحدث توينبي أن التاريخ "دورات حلزونية" تولد وتنمو ثم تشيخ فتموت، ولكنه يرى أن القوى الحاضرة استفادت من خبرات التجارب السابقة وستعرف كيف تتجاوز المطبات التي أمامها[2]. وهو ما اتسم به القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، فبعد الحربين العالميتين اللاتي خلفتا أوروبا عن قيادة العالم وفسحت المجال أمام قوى دولية جديدة، والتي أدخلت العالم في صراع ثنائي، وارتهن النظام الدولي لثنائية قطبية، الذي تزعمته كلاً من الاتحاد السوفييتي عن المعسكر الشرقي، والولايات المتحدة الأمريكية عن المعسكر الغربي، فكانت هذه المرحلة تأخذ طابع المنافسة وسباق التسلح بين المعسكرين، الذي خلق نوعاً من التوازن في تركيبة النظام الدولي،

[1] Oswald, Spengler. (1926). *The decline of the West. Oxford Paperbacks*, page 281.
[2] Ian, Hall. (2014). 'Time of Troubles': Arnold J. Toynbee's twentieth century. International Affairs, 90(1), page 32.

وأبعد عن العالم شبح الحروب الكبرى، ليبقى العالم في دوامة صراع التسلح تارة، وحروب بالوكالة تارة أخرى.

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية حربًا خاسرة في فيتنام خلال الأعوام 1955–1975، وهي الحرب الخارجية الأولى التي فشلت فيها أمريكا في تحقيق أهدافها، وهو ما أثار المفكرين وصناع القرار في العالم للحديث عن تراجع الهيمنة الأمريكية وبل وللحديث عن زوالها،[3] ولكن زوال الاتحاد السوفييتي كان الأسبق بعد تفككه مع حلول العام 1991، وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة الفاعلة في النظام الدولي.[4]

لا شك أن انهيار الاتحاد السوفييتي جعل الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة الوحيدة على تفاعلات النظام الدولي، فصار العقد الأخير من القرن العشرين عقداً أمريكيًا بامتياز، وبداية القرن الحادي والعشرين بداية أمريكية بامتياز أيضًا، ولكن هذه البداية الساخنة والنشطة كلفت خزينة أمريكا الكثير من الترليونات إضافة إلى الخسائر العسكرية والاقتصادية نتيجة حروبها في الشرق ونتيجة الأزمة المالية العالمية.

ولا شك أيضًا أن الواقع الذي فرضه الساسة الأمريكيون خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ساعد في بصعود كل من الصين وعدد من الدول الآسيوية الأخرى بعد أن سجلت تلك الدول نموًا اقتصاديًا وتكنولوجيًا وعسكريًا، وهذا ما أعاد ذات الطرح المتشائم عن تراجع الهيمنة الأمريكية في التعامل مع الملفات الساخنة في المنطقة خاصة بعد انكفائها عن أكبر الملفات العالمية كالنووي الإيراني والكوري الشمالي، وضعف دورها السياسي والعسكري في الأزمة السورية والأوكرانية في القرم بعد بروز قوة الدور الروسي هناك.

[3] Bakalářská, práce. (2014). INFLUENCE OF MEDIA ON VIETNAM WAR. UNIVERZITA PALACKÉHO V OLOMOUCI Pedagogická fakulta Katedra anglického jazyka, Pages 8-9.

[4] Michael, Mastanduno. (1997). Preserving the unipolar moment: realist theories and US grand strategy after the Cold War. International security, 21(4), page 50.

في ظل التحولات المتسارعة التي شهدها النظام الدولي منذ عقود التسابق على من يقود العالم بعد غياب الاتحاد السوفييتي عن ساحة الفعل على الساحة الدولية، تطفو على السطح قضية تراجع الهيمنة الأمريكية، كأكثر القضايا سخونة على المستوى العالمي، والتي اكتسبت اهتمام كثير من الباحثين والمفكرين على المستوى العالمي، وخاصة بعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر، والتطورات المتلاحقة التي رافقتها من احتلال أفغانستان والعراق والتي شكلت صورة للهيمنة والقوة الأمريكية في بدايتها ولكن سرعان ما كان لهما من أثر كبير على تراجع الهيمنة الأمريكية وتراجع قوة ردعها في العالم، بعد فشلها في حربها على ما يسمى بالإرهاب، وانسحابها العسكري من العراق وأفغانستان دون تحقيق أهدافها هناك، بل إن كلًا من أفغانستان والعراق أصبحتا مكانًا يعج بالمقاتلين الجهاديين الذين ينتمون للقاعدة والدولة الإسلامية، دون قدرة الحلف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على حسم المعركة مع الجهاديين، في ظل اتساع رقعة سيطرتهم يومًا بعد يوم، بعد سيطرتهم على مدن كبرى في العراق وسوريا منذ يناير 2014، وهو ما زاد قوتهم وتأييدهم ومناصرتهم على مستوى العالم، وهو ما دفع الولايات المتحدة لغض الطرف عن النفوذ الإيراني في العراق، الذي مهد لشراكة أمريكية إيرانية غير مباشرة في الحرب على "الدولة الإسلامية" لإلحاق الهزيمة بها في معاقلها الرئيسة في المدن السنية الكبرى في العراق. وشراكة كردية أمريكية في سوريا والتي مهدت لتحرير الرقة من نفوذ "الدولة الإسلامية" أيضاً، فتحرير المدن الكبرى في العراق وسوريا لم ينهِ الظاهرة الأيديولوجية للجماعات الجهادية، والتي أصبحت مرنة في بناء استراتيجيتها بناءً على واقعها الجغرافي والأمني. وهو ما دفع هذه التنظيمات للتكيف مع واقعها الجديد والانتقال من السيطرة على المدن لاستخدام تكتيكات حرب العصابات.

لم يصمد النظام الدولي ذو الصبغة الثنائية القطبية أكثر من نصف قرن، فسباق التسلح الذي كان محور المرحلة في ذلك الوقت، كان أيضا سببا في انهيار الاتحاد السوفييتي، والذي أنهكه اقتصاديا إضافة لعوامل بنيوية داخلية، فبخروج الاتحاد السوفييتي؛ بقي القطب الأمريكي من يقود

العالم، لتسود الأحادية القطبية النظام الدولي، وتخوض حروباً شرقاً وغرباً باسم الليبرالية ونشر الديمقراطية، وهو ما أعاد السؤال عن الهيمنة والقوة الأمريكية من جديد.

### 1.1 إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة اجمالا في كيفية اثبات بفكرة صعود أو تراجع الهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي، في المؤشرات –الجيوبوليتيكية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والدبلوماسية والسياسة الداخلية والارادة القومية– وكذلك صعود بعض القوى الدولية المنافسة، والتي أضحت تشكل ارهاقاً للكثير من الباحثين، بسبب ازدياد كمية الابحاث غير الموضوعية في هذا الجانب دون المواءمة بين أهمية الفكرة والعمل على قياسها وتحليها بنموذج علمي بحت. كما أن مساحة اختلاف الباحثين في هذه القضية اتسعت بين مؤيد لفكرة بقاء الهيمنة الأمريكية ومعارض لها، وهو ما يمكن رؤيته بوضوح في الاطروحات الأكاديمية في هذا الملف، وفي ضوء هذا الاختلاف تبرز تساؤلات كثيرة تتطلب الإجابة الوافية عليها.

### 1.2 أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الاجابة عن عدة أسئلة مثارة، ومن أهم هذه الاسئلة:

ما مدى تراجع الهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي؟ أم أنها ما زالت في كامل قوتها وهيمنتها؟

وما هي القوى الصاعدة العظمى الجديدة على الساحة الدولية؟ أم أن النظام الدولي يشهد ما قاله ريتشارد هاس عالماً يخلو من الأقطاب؟

وما هو شكل النظام الدولي الجديد؟

ما هو مستقبل النظام الدولي الجديد؟

ما هي أبرز تحديات الهيمنة الأمريكية العالمية؟

## 1.3 الفرضية:

تسعى هذه الدراسة للتحقق من مدى صحة الفرضية: "**الأولى بين متساويين**"،[5] وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والفواعل الدولية المتساوية معها بالقوة روسيا والصين، سواء كان ذلك التساوي عبر تراجع القوة الأمريكي لقوة روسيا والصين، أو صعود القوى الدولية المنافسة لمكانة قريبة من القوة الأمريكية، وهو ما افترضه عدد من الباحثين بعد صعود الصين والهند كقوة اقتصادية عالمية، واسترجاع روسيا لمكانتها كقوة دولية منافسة للولايات المتحدة خاصة على المستوى العسكري الصناعي، وقد كان جلياً التراجع الأمريكي بعد عدة صراعات دولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، ومناطق أخرى كالقرم بأوكرانيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا.

من المهم بمكان أن يتم توضيح أمرين بالغا الأهمية:

أولهما: أن كلمة "التراجع" حسب جوزيف ناي تمزج بين بعدين مختلفين: تراجع مطلق ناتج عن تحلل أو فقدان قدرة الدولة على استخدام مواردها على نحو فعال، وتراجع نسبي يرجع إلى تعاظم قدرة أطراف أخرى على استخدام مواردها بكفاءة أكبر. ويشير ناي إلى أن البعض يرى مشكلة أميركا تكمن في تمددها الإمبراطوري، بينما يراها البعض في الهبوط النسبي الناتج عن صعود الآخرين، ويراها البعض الثالث عملية هبوط أو تحلُّل مطلق. وما تعنى به هذا الدراسة الهبوط النسبي الناتج عن صعود الآخرين والتمدد المفرط للولايات المتحدة الأمريكية.[6]

---

[5] الأول بين متساوين يعني الأول بين الأنداد وهو مصطلح منقول عن الكنيسة الكاثوليكية ويخص البابا في علاقته مع المجلس الذي انتخبه من أصحاب رتبة الكاردينال وهو أصلا مصطلح لاتيني Primus inter pares.

[6] جوزيف ناي، ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع، مراجعة السيد أمين شلبي، "مستقبل القوة"، المركز القومي للترجمة، 2010، العدد 2558، ص 185.

ثانيهما: ان اختيار فرضية هذه الدراسة وقع بعد قراءة المقال الذي أعده الدكتور سمير عوض والذي حمل عنوان:" الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى بين متساوين" لما لهذا العنوان من عمق دلالي وواقع بياني، لذلك اختار الباحث أن يبحث عميقاً في رحاب هذه الفرضية، لعله يصل لنتائج تمكنه من اثباتها عبر منهج كمي لقياس القوة الأساسية للدول لبيان حقيقة تراجع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل صعود بعض القوى العالمية التي تؤهلها وقائع التراجع الأمريكي من لعب دور المنافس على صعيد النظام الدولي.

## 1.4 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من اعتبارات عدة، أهمها، أن التغيرات في موازين القوى الإقليمية والدولية عجلت في بلَّرة نظام دولي جديد ذو طابع تعددي يعزز من فرضية تراجع المكانة الامريكية على حساب صعود قوى منافسة على المستوى الدولي كروسيا والصين، وإقليمية كإيران كقوة بديلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. فيما لعبت عدة اعتبارات داخلية وخارجية أمريكية كضعف الاداء العسكري الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق وعدم مقدرتها على حسم المعركة لصالحها هناك، اضافة إلى الازمة المالية والاقتصادية التي تعاني منها وتراجع التفوق الأمريكي في مؤشرات الاقتصاد العالمي، هذا التراجع العسكري والاقتصادي الامريكي سيفتح الباب أمام قوى دولية وإقليمية للعب في الساحة الدولية والاقليمية ومزاحمتها في بعض الأحيان.

وعلى الرغم من تعدد الكتابات التي تناولت قضية الهيمنة الأمريكية في ظل صعود قوى دولية منافسة كالصين وروسيا ودول أسيوية أخرى، إلا أن هذه الكتابات لم تجب على استفسار القوة والهيمنة الأمريكية بشكل موضوعي سواء ممن أكد التراجع أو نفاه، لذلك تأمل هذه الدراسة الإجابة على استفسار الهيمنة الأمريكية عبر نموذج كمي لقياس القوة المتعددة، كما أنه يجب قياس القوة

الأمريكية مع نفسها في فترات زمنية مختلفة، ومن ثم مقارنتها مع غيرها من القوى الدولية الصاعدة والمنافسة، وهو ما يضع الباحث أمام واضحة لسؤال الهيمنة الأمريكية.

## 1.5 أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى قياس قوة الفواعل الدولية –الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والصين الشعبية– عبر نموذج قياسي مكون من مؤشرات مادية محسوسة: كالمؤشر الجيوبوليتيكي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي ومؤشرات معنوية غير محسوسة: كمؤشر السياسة الخارجية والداخلية الإرادة القومية؛ لاختبار فرضية الدراسة: "الأولى بين متساويين"، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والفواعل الدولية المتساوية معها بالقوة روسيا والصين، سواء كان ذلك التساوي عبر تراجع القوة الأمريكي لقوة روسيا والصين، أو صعود القوى المنافسة نحو القوة الأمريكية، وهو ما يعطي سيناريوهات أكثر واقعية لمستقبل النظام الدولي.

## 1.6 منهجية الدراسة:

نظراً لتعدد مناهج البحث العلمية في الدراسات الدولية، ونظراً لكون هذه الدراسة ستحاول البحث في جدلية بقاء أو تراجع الهيمنة الأمريكية، ستقوم هذه الدراسة على اتباع منهج قياس قوة الدول بعد تطوير نموذج لقياس القوة الأساسية لأمريكية للوصول للنتائج المرجوة، مقارناً القوة الأمريكية الجيوبوليتيكية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسة الخارجية والسياسة الداخلية والإرادة القومية مع نفسها ومن ثم مقارنتها مع دول كروسيا الاتحادية والصين الشعبية منذ عام 2001–2016، وتفاعلات هذه القوة عالمياً كسلطة أولى مهيمنة على كل تفاعلات النظام الدولي.

فقد حاولت الكثير من الدراسات الأكاديمية تطوير أساليب عملية يمكن من خلالها قياس قوة الدولة استناداً إلى الامكانات المتاحة لها، بافتراض أن الدولة تكون قوية أو قادرة على تحقيق أهدافها بقدر ما تسمح به عناصر القوة المملوكة لها، وهذا التعدد في عناصر القوة جعل مسألة قياس قوة الدولة أكثر صعوبة خاصة عندما يتعلق الأمر بعناصر القوة غير المادية، وعلى الرغم من ذلك هناك اجتهادات لقياس القوة وفق عدة مناهج لقياس القوة وأهمها اثنان هما[7]:

1. المنهج الأول يعبر عن الطرق التقليدية حيث يستند في قياسه لقوة الدولة على العوامل المادية التي يمكن قياسها مباشرة بمؤشرات كمية، إذ ركزت بعض المداخل على متغير واحد من الموارد مثل التركيز على قدرات الدولة العسكرية وهناك من ركز على الموارد الاقتصادية.

2. المنهج الثاني حيث جمع بين العوامل المادية والعوامل المعنوية التي يصعب قياسها كقياس الدولة استناداً إلى الموقع الجغرافي والسكان والموارد الطبيعية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية وعملية صنع القرار والوظائف الحكومية بالإضافة إلى الأخلاق القومية أو القدرات الثقافية أو العمل الجماعي والدين والحضارة ونظام القيم والقدرات التنظيمية والعقيدة العسكرية والتي تشكل في مجموعها المادي والمعنوي أركان الأمن القومي للدولة. ويعبر عن المدخل القانوني جوزيف ناي الذي جادل بأنه لم يعد بالإمكان حساب قوة الدولة، اعتماداً على العناصر المادية سواء العسكرية أم الاقتصادية، نتيجة لظهور تهديدات أمنية جديدة مثل الإرهاب والجرائم الدولية وتغير المناخ وانتشار الأمراض المعدية، والتي تتطلب امتلاك موارد القوة الناعمة لمواجهتها. وهذا يعني أنه لم يعد كافياً امتلاك الموارد سواء أكانت مادية أم غير مادية، فلا بد من تحويل هذه الموارد إلى استراتيجية للتأثير على الآخرين، والحصول على النتائج المرجوة، والمحصلة النهائية لهذه الاستراتيجية هي التي تحدد قوة الدولة.

[7] رامي عبد الله عبد المحسن عبد القادر، "توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية"، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2014، ص18-19.

وسيستخدم الباحث المنهج المستقبلي لاستشراق مستقبل النظام الدولي، حيث يقوم هذا المنهج على تحديد المتغيرات التي تؤدي إلى انهيار أو بقاء النظام الدولي في حالة توازن، وأهم الأفكار التي برزت في هذا الجانب هي أفكار العالم (بروغوجين–Progogine) عن فلسفة عدم الاستقرار والتي كان لها أثر على مفهوم النظام في الدراسات المستقبلية. وتحديد ميكانيزمات التكيف المتوفرة للنظام الدولي لمواجهة التغيرات المحتملة مثل العلاقة المستقبلية بين سباق التسلح وازدياد نسبة الفقر، وتحديد قدرة الوحدات الدولية القائمة على تعبئة مواردها لمواجهة التغيرات، وتحديد المسوغات القانونية المبررة لتدخل القوى الخارجية لضبط الخلل على المستوى الدولي، واعتبار عملية التغيير هي القاعدة.[8]

فالمناهج المستقبلية هي علم يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره، وعلى هذا الأساس تتباين الدراسة المستقبلية عن الدراسة الاستراتيجية، فالأخيرة تقوم على هدف يكون قد حدد سلفا ثم تبحث عن أدوات تحقيقه، بينما الدراسة المستقبلية تستعرض الاحتمالات المختلفة للظاهرة. كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ في أن الأخير يحسم في أن الظاهرة ستتخذ مسارا معينا، بينما لا تزعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك أبدا. وتقوم أسس الدراسة المستقبلية في النماذج العالمية على[9]:

1. تحديد المتغيرات التي تؤدي إلى انهيار أو بقاء النظام الدولي في حالة توازن، وأهم الأفكار التي برزت في هذا الجانب هي أفكار العالم بروغوجين (Progogine)عن فلسفة عدم الاستقرار والتي كان لها أثر على مفهوم النظام في الدراسات المستقبلية. 2. تحديد ميكانيزمات التكيف المتوفرة للنظام الدولي لمواجهة التغيرات المحتملة مثل العلاقة المستقبلية بين سباق

[8] دينا محند جبر، " تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي الى الضرورة الاستراتيجية"، مجلة العلوم السياسية، عدد ٣-٣٨ (٢٠١٣): ٢.

[9] دينا محمد جبر، " تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الاستراتيجية"، كلية العوم السياسة/جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العددان 38-39، ص 355.

التسلح وازدياد نسبة الفقر. 3. تحديد قدرة الوحدات الدولية القائمة على تعبئة مواردها لمواجهة التغيرات.

4. تحديد المسوغات القانونية المبررة لتدخل القوى الخارجية لضبط الخلل على المستوى الدولي.

5. اعتبار عملية التغير هي القاعدة.

ويمكن تبسيط المناهج المستقبلية إلى ثلاثة أنواع تتفرع منهما حقول تخصصية كثيرة على حسب حالات الميادين التي يراد البحث عن مستقبلها وهي[10]:

1. الدراسات التنبؤية تبدأ بتعيين محطة من أحداث المستقبل وترسم مسار مستقبلي ما بين الحاضر المعلوم وتلك الأحداث المستقبلية المعلومة في خطوات وتصورات الأحداث.

2. الدراسات الاستقرائية، التي تعتمد على استقراء الأحداث التاريخية الماضي والحاضر ورصد مسار الحركة التاريخية واتجاهها نحو المستقبل، لتخمين الوقائع المحتملة وكتابة التصورات (السيناريوهات) وبيان رؤاهم عما سيحدث في المستقبل لعقد أو اثنين أو ثلاثة عقود قادمة، وهذا النوع يعتمده الإستراتيجيون وهو يتطلب فريق عمل جماعي متخصصين في العلوم السياسية.

3. الدراسات الافتراضية، التي تعتمد على افتراض المستقبل وخلق أحداثه بما يلاءم الأهداف افتراضيا يبدأ من الحاضر وينتهي بالأهداف والطموحات المراد تحقيقها، هذه الدراسات تخلق مسارا المراد تحقيقها في المستقبل، وهي تشبه إلى حد كبير كتابة سيناريو لفيلم يراد إخراجه على شاشة الواقع باستخدام الأدوات والشخوص والإمكانيات المتاحة، مع التوصية بتطويرها بما يلاءم حجم ونوع الأهداف.

يقسم المتخصصون المنهج المستقبلي إلى مناهج عدة منها: المنهج الحدسي القائم على الخبرة والمعرفة السابقة المتراكمة، المنهج الاستكشافي ويمثل استطلاع مستقبل علاقات ماضوية

[10] المرجع السابق، 355-356.

عن طريق أنموذج صريح للعلاقات والتشابكات، المنهج الاستهدافي ويمثل التداخل الواعي والمباشر لتغيير المسارات المستقبلية في ضوء أهداف وأحكام محددة، المنهج الشمولي ويمثل التعبير الدقيق عن الظواهر والحركات والتغيرات والتشابكات والتفاعلات كلها فلا تهمل العلاقات التي قامت في الماضي ولا تهمل الاسباب الموضوعية التي ستفرض نفسها لتغيير المسارات المستقبلية. أما المنهج التصوري هو منهج علمي واسع الاستعمال في الدراسات المستقبلية التي يقوم بها ويعتمد عليها الخبراء والباحثون وصناع القرار في دراساتهم وقراراتهم الاستراتيجية في المجال السياسي الدولي، وفي الميدان السياسي تسمح مثل هذه الدراسات بضبط وتحديد العلاقات السياسية المستحسن انتهاجها في ضوء التوقعات الجيوسياسية المحتملة. ومن الصعب استخدام العلوم الدقيقة لعدم توفر معادلات رياضية دقيقة كما لا يمكن استخدام العلوم التجريبية لأنها مبنية على إجراء تجارب مباشرة على النظام المدروس وهذا ما لا نستطيع فعله في الدراسات السياسية لعدم توفر النظام المادي القابل للتجربة. وعليه يستعمل التصور كمنهج علمي للدراسات في هذا الميدان. ويمكن استعمال هذا المنهج بطريقتين[11]:

1. الاستعمال التوقعي للتصور: يكون بدراسة عدة سيناريوهات بديلة، واستكشاف نتائجها، ثم اختيار السيناريو المؤدي لأفضل النتائج.

2. الاستعمال التقريري للتصور: يكون بتحديد الهدف الذي نريد الوصول إليه عبر الدراسة، ثم إيجاد السيناريو الأحسن الذي يمكن انتهاجه لتحقيق الهدف المعين. هذا النوع من التصور ينطلق من الأهداف لتصور الوسائل. ويستعمل هذا النوع من التصور للإجابة على تساؤل مثل ما هو السيناريو الواجب اتخاذه للوصول إلى هدف معين؟

تعد مسألة قياس قوى الدول من المسائل الهامة على المستوى العالمي. ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا القياس يعتبر جزءًا لا يتجزأ من التحليل الوطني الشامل للقوى، كما أن هذا القياس

[11] المرجع السابق، 356-357.

يساعد في توضيح مفاهيم تتعلق بالقطبية وتوازن القوى والمصالح وانتقالها. حيث أن أي دولة يمكن أن تؤثر في قرارات الدول الأخرى بفعل قدرتها أو قوتها، وقوة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية فحسب، وإنما تشمل كل قدرات الدولة المادية والمعنوية، وعندها تفسر قوة الدولة بدلالة قدرتها على التأثير خارجياً في سلوك الآخرين، وبما يتناسب مع أهداف حركتها السياسية الخارجية، وعلى نحو يضمن لها حماية وتحقيق مصالحها القومية. كما وأن منهج قياس قوة الدول تعطي للباحث القدرة على القياس النسبي لكل عناصر القوة الشاملة للدولة حتى تسهم في ايجاد أوزان في معادلات رياضية للتعريف عن قوة الدولة.[12]وهو ما يعطي تصور عام عن مفهوم منهج قياس قوة الدول.

ومن المهم أن يتم توضيح جملة من المفاهيم الهامة خلال شروع الباحث بقياس قوة الدول، وهي: إن قوة الدول ذات طبيعة نسبية وليست مطلقة، وذات طبيعة مؤقتة وغير دائمة، كما أن قياس قوة الدول تختلف من وقت لآخر ومن موقف لآخر، فالقياس هنا يستخدم لتفسير الماضي والحاضر ويساعد الباحث للتنبؤ بالمستقبل المنظور.[13]

يعد حقل تحديد القوة الأساسية للدول وتقييمها وقياسها من الحقول الهامة والتي اهتم بها عدد من الباحثين والمفكرين الاستراتيجيين، نظراً لارتباطها الوثيق بالأمن القومي من حيث حماية قدرة الدولة على البقاء والاستمرارية والمنافسة والمشاركة في بناء توازن دولي يحمي مصالحها ودورها الاستراتيجي في النظام الدولي.

أما بخصوص طرق ووسائل تقييم عناصر القوة وقياس تأثيرها، فإن معظم مقاييس هذه العناصر تقتصر أحياناً على القوة العسكرية، ولكنه غالباً ما تقاس عناصر القوة باستخدام مؤشرات مادية كلية كالناتج القومي الإجمالي أو النسبة المئوية إلى التجارة العالمية أو نسبة الإنفاق العسكري، بيد أن مقاييس القوة هذه لا تأخذ في اعتبارها العناصر غير المادية وذلك لصعوبة قياسها، غير أنها

---

[12] محمد أزهري سعيد السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين، (عمان: دار اليازوري العلمية)، 48.

[13] جمال زهران، *منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، 21.

ليست مستحيلة إذ بالإمكان قياسها عبر الاستقرار السياسي للدولة، ومستوى التأييد الشعبي للسلطة السياسية، كما يمكن استقصاء الرأي العام باعتباره من المؤشرات التي تدل على مستوى الروح المعنوية. إضافة إلى أن مؤشرات القوة المعنوية في هذا السياق تستخدم لخدمة الغاية القومية، وأهدافها الأساسية المتمثلة في البقاء وتحقيق الأهداف وتوظيف الأمن القومي. تكمن صعوبة قياس الكفاءة النوعية في عامل أساسي هو أنها مسألة نسبية، حيث تتعرض لمسائل أغلبها غير ملموس. لذلك هناك الكثير من الدول التي تمتلك العناصر المادية وغير المادية المؤثرة بيد أنها تكون غير قادرة على ترجمتها إلى واقع فعلي، أو بالأحرى من الصعوبة بمكان تحويلها إلى عنصر آخر عند الحاجة. ويمكن القول إن قياس عناصر القوة المادية وغير المادية يتطلب فهماً عميقاً ومتسعاً لتأثيرات القوة الأساسية بمجمل عناصرها، والتي تمثل مزايا تحوزها الدول وتعمد إلى استثمارها لتحقيق أهدافها القومية والتأثير على غيرها في المجتمع الدولي.[14]

تكاد تلتقي أغلب رؤى الباحثين والمهتمين في مجال السياسة الدولية إلى أن القوة هي مزيج بين المكونات المادية القابلة للقياس، وغير المادية، ويشترط الباحث جي ديفيد سنكر أن القوة تكون موجودة بوجود أفعال ملموسة، وتوجد هذه الأفعال فقط عندما توظف هذه القوة في تفاعلات دولية مؤثرة، بمعنى أنها تفهم بكونها القدرة على التأثير، في حين يرى وولتر أف هان أن القوة "هي درجة من التأثير تكون فيه الدولة المعنية قادرة على جعل الأجندة الدولية ملائمة لإنجاز أهدافها، بينما يرى كارل دويتش أن القوة تعني "القدرة على السيطرة في صراع ما والتغلب على العوائق. وعنده تشكل المصادر الكلية لقوة الدولة المكونات القابلة للتحول من كونها قوة كامنة إلى قوة فعلية".[15] وعليه يمكن فهم القوة من عوامل بنائها وصمودها في حقبتها الزمنية والتي تشكل في وقتها عناصر القوة الشاملة.

---

[14] أزهار عبد الله حسن، "استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 (دراسة تحليلية)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2017، ص59-61.

[15] خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، 13-15

ومن جهة أخرى هناك بعض العوامل المعنوية غير المحسوسة لا يمكن قياس قوتها كتماسك النظام والهوية والمواطنة والانتماء والدستور، فبالرغم من كونها تعطي قوة للدول بمعاني مختلفة ولكنها في الوقت نفسه غير قابلة للقياس الكمي أو بالأحرى هناك صعوبة في التوصل لقياسها كمياً عبر مراكز بحث ومؤسسات دولية متخصصة جداً. كما وأن هناك خصوصية في بعض العوامل المعنوية الأخلاقية التي تجعل من مهمة قياسها مستحيلة في ظل تباين وتناقض أنظمة الحكم الشمولية والديمقراطية واختلاف الثقافة المجتمعية في دول كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين الشعبية، والتي تختلف عن بعضها البعض بشكل جوهري، فالدخول في مقاربات وقياس بعض العوامل المعنوية الخاصة فيها من المحاذير العلمية ما تجعل مهمة قياسها غير موضوعية اطلاقاً ولا يمكن بنائها، كما وأن هناك خصوصيات هامة مقارنتها بالآخرين لا تكون ذات دلالة كبيرة مثل حقوق الانسان؛ كون معايير حقوق الانسان مختلفة بين الدول والتجربة الامريكية. وعليه الباحث وجد أنه من المهم توضح هذه القضايا غير القابلة للقياس قبل الشروع بعملية قياس القوة لدول عينة الدراسة.

يمكن للتحليل السياسي المقارن على المستوى الكلي للأنظمة السياسية بين الدول العظمى أن يقلل من التعقيد الشديد لا محالة لمثل هذه المقارنات بالمضاهاة المنتظمة أو التباين في الحالات وذلك اعتماداً على مشكلة معينة. إن مثل هذه التصاميم السياسية الأكثر تشابهاً أو الأنظمة الأكثر تنوعًا تشكل بالتالي إحدى الطرق الرئيسية للخروج من المعضلة المعتادة وهي وجود "المتغيرات الصغيرة العدد بين الدول". كما أن عملية المقارنة بين الدول من شأنها أن تؤدي إلى مقترحات صالحة علميًا وقابلة للاختبار مع قوة تفسيرية عالية في كل من المكان والزمان. ومن جهة أخرى، فإن هناك أموراً بهذا الصدد تعتبر جوهرية لا يمكن مقارنتها، وثابتة بشكل أساسي، وفردية جوهرية خاصة بدولة ما. ومع ذلك، فإن الثورة في عالم السياسة المقارنة بين الأنظمة السياسية لم ترقَ إلى

الوعد الأصلي من حيث جمع البيانات في جميع أنحاء العالم وتطوير مفاهيم وأساليب جديدة.[16] وهناك نقاش عام حول كيفية التعامل مع مفهوم سيادة الدولة، فيما يتعلق بكل من حقوق الإنسان وعدم انتشار الأسلحة النووية. تعتبر هذه المناقشة ذات أهمية بالغة لمستقبل الحكم العالمي، خاصة فيما يتعلق بإدارة النزاعات الدولية. فمثلاً تعتبر الاختلافات بين الصين والغرب هي الأعظم فيما يتعلق بحقوق الإنسان. حيث تؤيد أوروبا إلى جانب الولايات المتحدة وجود نظام تتدخل فيه منظمات الأمن الدولية مثل مجلس الأمن الدولي في الشؤون الداخلية للبلاد، ليس فقط إذا كان الاستقرار الدولي في خطر مباشر، ولكن أيضًا إذا كانت الحكومة القومية لا تستطيع أو لا تحمي الإنسان وأمن مواطنيها. ومن هنا تبرز تحدي القياس الكمي لهذه المؤشرات المعنوية.[17]

إن الدستور ومبادئه هما أساس الدولة. وإن توضيح تلك المبادئ لجميع المواطنين لكي يروها ويفهموها هو جوهر التحدي أمام الدول في المستقبل. ونتيجة لذلك، من الضروري أن يتمكن كل فرد من فهم علاقته بالحكومة – ما الذي يتوقعه من الحكومة وما يمكن توقعه من الفرد. وكما تشير بعض التدابير الدولية للعمليات الدستورية، فإن هذه المبادئ هي للقضاء المستقل للقانون العام، والوصول إلى العدالة، والإجراءات القانونية الواجبة، وحماية الحقوق الأساسية، وتمكين وتمثيل الأفراد والمناطق، والانتخابات الحرة والنزيهة، وتفويض السلطة، ونظام الضوابط والتوازنات من الحكومة. لذلك يجب ملاحظة أن عملية تقييم هذه المبادئ هي قرارات تحليلية، مما يجعل المقارنات الدولية أكثر صعوبة.[18] هناك مشكلتان رئيستان تواجهان أي باحث عند قياس مؤشر الهوية في الدول العظمى. الأول يتمثل في أن الهوية في الدول العظمى هي علائقية أي تنبثق من علاقات المواطنين مع بعضهم البعض، والثاني يتمثل في أن الهوية ظرفية أي تعتمد على موقف وظرف معين. بحيث

[16] GISELE DE MEUR' & DIRK BERG-SCHLOSSER. (1994). Comparing political systems: Establishing similarities and dissimilarities. European Journal of Political Research, 26, 193.
[17] Crises, Iran. "Great Powers and International Conflict Management." (2009), page 6.
[18] Maria, Dakolias. (2006). Are We There Yet: Measuring Success of Constitutional Reform? Vand. J. Transnat'l L., 39, pages 1119, 1121.

أن الفرد يمكن أن يختار هويته بمجرد انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة استناداً إلى مجموعة من المفاهيم السائدة.[19]

هناك ثلاث مشاكل رئيسة في قضية المواطنة في كل دولة، الأولي هي صحة المفهوم. حيث إن المواطنة والهجرة تجعل جميع الأعضاء أو الأفراد المقيمين من المهاجرين، وهذا يدل على أنه توجد اختلافات كبيرة في تغطية البعد السياسي. القضية الثانية هي القياس. وليس هذا مجرد قلق من أن هذه السياسة تُقاس بدقة، بل أن التدابير تعكس بشكل صحيح المفاهيم التي يزعم أنها تمثلها. أحد أسباب التشكيك في صحة المؤشرات هو أنها لا تنقل سوى السياسات المقصود منها القيام بها. النتائج الفعلية، سواء كانت مقصودة أو عرضية، يمكن أن تكون مختلفة تمامًا وهذا له عواقب مباشرة على التحليل. حيث أن مثل هذا المؤشر مصمم بحيث يكون له تأثير وتحقيق أهداف رمزية للدولة. والسبب الثالث هو أن جميع مؤشرات المواطنة تفترض علاقة مضافة بين السياسات، وتجميع أبعاد السياسة الثابتة – من ممارسات سوق العمل وصولاً إلى المواطنة وإلى أحكام جمع شمل الأسرة، أو إلى عدة عناصر فرعية أخرى. هذا يهمل احتمال أن هذه الفروق الفرعية تؤثر بشكل مختلف على النتائج، حيث تكون بعض السياسات أكثر تحديدًا من غيرها.[20]

ومن جهة أخرى لا يمكن قياس النشيد الوطني واستخدامه كمؤشر لقوة الدولة وذلك لأنه جزء من تلك الثقافة الرسمية المنظمة التي تروق بها السلطات والحكومات للأمة باعتبارها دائرة عاطفية. كما أنه يستخدم ليعكس التأثير الوطني للأفراد ومدى اخلاصهم لوطنهم.[21] فالأناشيد الوطنية هي ظاهرة سياسية تاريخية، اجتماعية لغوية وثقافية أدبية موسيقية تتطلب وتستحق تحليل من العديد من الزوايا التكميلية. فلا توجد وسيلة معينة أو نهج يساهم في عملية قياسه ومقارنته بين الدول لأن كل

[19] Abdelal, Rawi, et al. (2001, August). Treating identity as a variable: measuring the content, intensity, and contestation of identity. In American Political Science Association., page 12.
[20] Sara Wallace, Goodman. (2015). Conceptualizing and measuring citizenship and integration policy: Past lessons and new approaches. Comparative Political Studies, page 3.
[21] Christopher (Kit) Kelen. (2014). Anthem Quality National Songs – A Theoretical Survey. Intellect, The Mill, Parnall Road, Fishponds, Bristol, BS16 3JG, UK, pages 11-12.

دولة تتبع نهجاً مختلفاً عند أدائها للنشيد الوطني. فبعض الدول تستخدم الكلام ولغات وكلمات مختلفة، والبعض الآخر يكتفي بالموسيقى للتعبير عنه.[22]

إن القوة النسبية للدول العظمى ذات التأثير على الشؤون العالمية لن تبقى ثابتة أبداً، وذلك لسببين: أولهما تباين معدل نمو المجتمعات المختلفة أي أن موازين القدرة الإنتاجية تختلف من زمن لآخر ومن مجتمع لآخر، وثانيهما تفاوت الاتجاهات التكنولوجية التنظيمية التي تأتي في نهاية المطاف بمنفعة كبرى لهذا المجتمع على حساب الآخر.[23] ونظراً لاختلاف معايير قياس القوة النسبية للدول والحضارات فإن الباحث سيعمل على تطوير المؤشرات القياسية الأساسية طبقاً للظرف الدولي الراهن.

يوضح جيفري هارت بأنه هناك ثلاثة مناهج لقياس القوة وهي: القوة باعتبارها السيطرة على المصادر وهو المنهج الأكثر استخداماً وقبولاً دولياً. تتمثل مؤشرات هذا المنهج في الانفاق العسكري، حجم القوة العسكرية البشرية، الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان. إن المشكلة الأولى مع هذا المنهج تكمن في أن الدول الفاعلة لن تكون قادرة على استخدام المصادر الواقعة تحت سيطرتها. أما المشكلة الثانية فتكمن في أنه يصعب تحديد المصادر التي يجب قياسها في هذا المنهج. والمشكلة الثالثة تتمثل في أن بعض المصادر التي تستخدم القوة يصعب قياسها. [24]

أما عن المنهج الثاني في قياس القوة هو قياس القوة باعتبارها سيطرة على الدول الفاعلة. ويعتبر هذا المنهج هو المنهج المألوف بالنسبة لعلماء العلاقات الدولية. ويتمثل المنهج الثالث في قياس القوة باعتبارها السيطرة على الأحداث الدولية والنتائج. يعتبر منهج قياس قوة الدول الثالث هو

[22] Catherine, Baker. "Anthem quality: national songs–a theoretical survey." (2015): 6.

[23] بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، (عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، 12-19

[24] Jeffrey, Hart. (1976). Three approaches to the measurement of power in international relations. International Organization. Pages 289, 290, 291, 296, 303.

الأفضل من بينها كلها ويعود ذلك لعدة أسباب وهي: هو المنهج الذي يأخذ بعين الاعتبار الترابط بين الفواعل الدول والأحداث، كما أن يعتبر عاماً وشاملاً مقارنة بالمناهج الأخرى.

بعد النظر في كل نماذج قياس قوة الدول الواردة في قسم مراجعة الدراسات السابقة تم اعتماد نموذج جمال زهران لقياس قوة الدول كونه الأكثر شمولية من بين النماذج الأخرى مع ادخال بعض التعديلات من اضافة بعض الأدوات وحذف بعضها الاخر كما وتم إضافة مؤشر كامل وهو مؤشر قياس القوة التكنولوجية لأهميته البالغة في عصر السباق على التحكم بالذكاء الصناعي وهو عماد التطور البشري في عصرنا الحاضر، كما وسيتم اعتماد أوزان المؤشرات وأدواتها القياسية كما هي عند جمال زهران، وسيتم اعتماد أوزان مؤشر قياس القوة الاتصالية عند زهران على مؤشر قياس القوة التكنولوجية الذي أضافه الباحث في دراسته هذه بدلا من مؤشر الاتصال، كما سيتم حذف أدوات مؤشرات حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي للمؤشر التكنولوجي واعتماد أداة واحدة وهي نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج القومي الإجمالي، بحيث يصبح عدد أدوات مؤشرات زهران الاتصالية والقاعدة العلمية 11 أداة وهي نفس عدد أدوات المؤشر التكنولوجي الجديد. وسيتم وضع الأوزان أمام كل مؤشر وأدواتها القياسية. ويتكون النموذج القياسي الكلي في 7 مؤشرات رئيسة و81 أداة قياسية فرعية وسيأتي على الشكل التالي:

**أ. العوامل المادية المحسوسة: ووزنها 0.58**

**1. مؤشر قياس القوة الجيوبوليتيكية: ووزنها 0.210**

تم اعتماد المؤشر الحيوي لجمال زهران واضافة أدوات أخرى استخدمها الكاتب في المؤشر الاقتصادي ولكنها أقرب على المؤشر الجيوبوليتيكي من الاقتصادي. مثل حجم احتياطي موارد الطاقة وانتاجها واستهلاكها ونسبة الأراضي لمستغلة، وسيتم استبدال نسبة المشاركة بالعمل بنسبة البطالة كونها تعطي نفس التصور وحذف أداة درجة التكامل القومي والثقافي بسبب عدم وجود

احصائيات عليها. وسيتم إضافة عدد من الأدوات التي لم يذكرها جمال زهران والتي تحمل أهمية كبيرة، كما سيأتي المؤشر الجيوبوليتيكي على النحو التالي:

وتتكون من التفريعات الآتية:

**(كل اداة اعطيت درجة ومن ثم حساب الوزن النسبي عن طريق قسمة الدرجة المعطاة لكل اداة على مجموع الدرجات لجميع الادوات في هذا المؤشر بناء على ترتيب جمال زهران)**

أ. **الأرض (الإقليم): ووزنه 0.44**، وتتكون من سبعة عناصر فرعية:

1. مساحة الدولة: **(0.262)**
2. الاشراف على البحار: **(0.174)**
3. مساحة الطرق: **(0.13)**
4. عدد الموانئ: **(0.13)**
5. عدد المطارات: **(0.13)**
6. مساحة السكك الحديدية: **(0.087)**
7. نسبة الأراضي المستغلة: **(0.087)**

ب. **السكان: 0.56**، وتتكون من أربعة عناصر فرعية:

**1.** المستوى التعليمي: **(0.4)**

2. المستوى الصحي: **(0.3)**

- نسبة عدد الأطباء من السكان لكل ألف شخص. (0.60).

- عدد الاسرة الى عدد السكان لكل ألف. (0.40).

3. خدمات الدولة من الناتج المحلي: **(0.2)**

4. عدد السكان: **(0.1)**

**2. مؤشر قياس القوة الاقتصادية: ووزنها 0.284**

يوفر الاقتصاد القوي المتنامي القاعدة لكل عناصر القوة الأخرى، كما وهناك ترابط وتكامل بين عناصر القوة جميعها ويشكل الاقتصاد إحدى أهم العناصر في النموذج القياسي.

وقد غفل جمال زهران عن ذكر احتياطات الذهب والعملات الصعبة والاستثمارات الأجنبية والتصدير والاستيراد والميزان التجاري في المؤشر الاقتصادي لما لها من قيمة بالغة في رسم صورة لقوة الدول في المجال الاقتصادي، وسيتكون المؤشر الاقتصادي من ثلاثة وعشرين أداة قياسية وهي:

1. الناتج المحلي الإجمالي: **(0.093)**
2. تعادل القدرة الشرائية: **(0.09)**
3. الدين العام: **(0.083)**
4. اجمالي دخل الفرد: **(0.077)**
5. معدل النمو الاقتصادي: **(0.07)**
6. الميزان التجاري: **(0.064)**
7. التصدير: **(0.058)**
8. الاستيراد: **(0.058)**
9. عائدات الصناعة: **(0.051)**
10. عائدات الزراعة: **(0.045)**
11. حجم انتاج النفط: **(0.038)**
12. حجم استهلاك النفط: **(0.038)**
13. حجم انتاج الغاز: **(0.038)**

14. حجم استهلاك الغاز: **(0.038)**
15. الانفاق على الصحة:5 **(0.032)**
16. البطالة: **(0.025)**
17. التضخم: **(0.025)**
18. الاستثمارات الأجنبية: **(0.019)**
19. احتياطي الذهب: **(0.013)**
20. حجم احتياطي الغاز: **(0.013)**
21. حجم احتياطي النفط: **(0.013)**
22. حجم احتياطي الحديد: **(0.013)**
**23.** احتياطي العملات الأجنبية والتبادل: **(0.006)**

**3. مؤشر قياس القوة العسكرية. ووزنها 0.281**

لا يمكن الحديث عن نوعية الأسلحة في نموذج كمي وقد عمدت على القيام بنموذج نوعي للمقارنة بين الأسلحة المتنوعة بين الدول ولكن نزولاً عند رغبة المشرف تم حذف هذا الفصل كلياً لذلك تم الحديث عن النوعية بشكل مقتضب جداً أثناء شرح الأدوات القياسية للمؤشر العسكري، كما وأنه تم إضافة حجم الصادرات العسكرية وعدد كافة الأسلحة الأساسية لدى الجيوش. وسيتكون مؤشر قياس القوة العسكرية من اثني عشر أداة قياسية على النحو التالي:

1. عدد الرؤوس النووية: **(0.145)**
2. عدد الجنود: **(0.13)**
3. الانفاق العسكري: **(0.13)**
4. الصادرات العسكرية: **(0.116)**
5. عدد الصواريخ العابرة للقارات: **(0.101)**

6. عدد الطائرات: **(0.087)**
7. عدد الغواصات: **(0.073)**
8. عدد حاملات الطائرات: **(0.073)**
9. عدد المدمرات: **(0.058)**
10. عدد الأقمار الصناعية العسكرية: **(0.043)**
11. عدد أنظمة إطلاق الصواريخ: **(0.029)**
12. عدد الدبابات: **(0.015)**

### 4. مؤشر قياس القوة التكنولوجية: ووزنها 0.225+0.100

تشكل القوة التكنولوجية عاملاً محفزاً لكافة عناصر القوة الأخرى، ولها ثقل كبير وخاص في توسيع القاعدة الاقتصادية للدول، كما وتوفر القوة التكنولوجية شبكة اتصال تسهل وصول السلع والأفكار والموارد إلى جميع الأفراد والدول بغض النظر عن أماكن التواجد الجغرافي. فهذه التكنولوجيا تستولد قنوات أثبتت فعاليتها في مجال تبادل المعلومات وأصبحت المحرك الأول لتحقيق الاندماج العالمي على الساحة الدولية.[25] ومع تطور التكنولوجيا الحديثة في المجال العسكري أصبح لها دور هام في حسم المعارك الحربية، ومع ثورة المعلومات والتكنولوجيا، أضيف عنصر جديد لقوة الدولة، حيث أصبح من عناصر الدولة امتلاك التكنولوجيا والمعلومات والقدرة على إنتاج التكنولوجيا المتطورة عن طريق الإبداع والاختراع ونشر هذا الإبداع أيضاً.[26]

لم يتطرق جمال زهران في نموذجه لمؤشر تكنولوجي مستقل لذلك تم اعتماد مؤشر تكنولوجي مستقل هذا المؤشر جمعت ادواته من بعض المؤشرات الفرعية في نموذج جمال زهران

[25]" Technology and Globalization", Globalization 101.org. The State University of New York, 2018, page 2.
[26] خليفة. القوة الإلكترونية وأبعاد التحول.

والتي اختزلها في أربعة أدوات استخدمت نسبة الانفاق على البحث العلمي فقط كون ما تبقى لا تمثل ركيزة أساسية في تصور القوة التكنولوجية للدول. وسيتكون مؤشر قياس القوة التكنولوجية من تسع أدوات قياسية وهي على النحو التالي:

1. نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي: **(0.18)**
2. عدد براءات الاختراع: **(0.17)**
3. عدد طلبات براءات الاختراع: **(0.153)**
4. مراكز الأبحاث: **(0.127)**
5. عدد البحوث في مجال الذكاء الصناعي: **(0.114)**
6. نسبة الصناعات التي يدخل فيها الذكاء الصناعي: **(0.102)**
7. الصادرات التكنولوجية الفائقة: **(0.077)**
8. نسبة انتاج الكهرباء بالطاقة النووية: **(0.051)**
9. حجم مبيعات الصناعات الإلكترونية: **(0.026)**

**ب. العوامل المعنوية غير المحسوسة ووزنها 0.42**

**5. مؤشر قياس قوة التأثير الخارجي للدول. ووزنها 0.23**

اكتفى جمال زهران بأداتين في المؤشر الدبلوماسي او السياسة الخارجية، وقد غفل عن أدوات هامة كحجم المعونات الاقتصادية وعدد العقوبات الدولية وعدد القواعد العسكرية وعدد المشاركات بالمنظمات والمؤسسات الدولية وهي أدوات هامة جدا لرسم قوة الدول في التأثير الخارجي. لذلك سيتكون المؤشر الدبلوماسي او السياسة الخارجية من خمسة أدوات قياسية وتأتي على النحو التالي:

1. عدد المشاركات بالمنظمات الدولية: **(0.07)**
2. العلاقات الدبلوماسية: **(0.13)**

3. حجم التأثير الدولي: **(0.2)**
4. العقوبات الدولية: **(0.27)**
5. القواعد العسكرية: **(0.33)**

**6. أدوات قياس القوة السياسية الداخلية: ووزنها 0.39**

تم اعتماد مؤشر القدرة السياسية الذي استخدمه جمال زهران واضافة 8 أدوات أخرى ولم يتم العثور على احصائيات لكفاءة البرلمان لذلك تم حذفها. وسيتكون مؤشر قياس القوة الداخلية من سبع أدوات قياسية وتأتي على النحو التالي:

1. جودة النظام: **(0.227)**
2. التعددية الحزبية: **(0.182)**
3. احترام حقوق الانسان: **(0.182)**
4. الاستقرار السياسي وغياب العنف: **(0.136)**
5. الصوت العام والمسائلة: **(0.136)**
6. معدل المشاركة في الانتخابات الرئاسية: **(0.091)**
7. كفاءة الحكومة: **(0.046)**

**7. مؤشر قياس الإرادة القومية ووزنها 0.38**

وتتكون من التفريعات الآتية:

**أ. القيادة السياسية:** 0.58

1. القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع: 0.54

– نسبة الإيرادات الجارية من الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي.

– نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج الإجمالي.

2. درجة الاستجابة للاحتياطات الأساسية للشعب: 0.46

– متوسط عمر المواطن.

– نصيب الفرد من السعرات الحرارية يومياً.

**ب. الأهداف الاستراتيجية:** 0.42

1. درجة الاعتماد على الذات: 0.40

– نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي.

– صافي الميزان التجاري بالمليار.

– حجم المعونات الاقتصادية.

2. درجة الانكشاف والتبعية: 0.25

– نسبة اجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي.

– نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي.

– حجم انتاج القمح.

3. درجة الدولة في مجالي (التنمية البشرية والفساد): 0.35

– نسبة التنمية البشرية.

– درجة مؤشر الفساد.

وسيتم تطبيق نموذج قياس قوة الدول أعلاه على القوى الدولية الثلاثة: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والصين الشعبية، منذ عام 2001–2016.

التزم البحث منهج قياس قوة الدولة بوصفه المنهج الملائم لفهم قدرات دول محور الدراسة، ويتميز هذا المنهج بأنه يجمع بين قياس الجوانب المادية والجوانب المعنوية بالنسبة إلى أطراف متعددة، ومن ثمّة فهو يسمح بقياس توازنات القوى في لحظة زمنية معينة، وتشمل العوامل المادية أربعة عناصر رئيسة هي: القدرة الجيوبوليتيكية القدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والقدرة التكنولوجية. وأما العوامل المعنوية فهي تشمل ثلاثة عناصر رئيسة هي: قدرة التأثير الخارجي، القدرة السياسية، قوة الإدارة القومية، وتأتي حصيلة القياس من ناتج جميع العناصر الرئيسة في كل العوامل المادية الأربعة، ثم في العوامل المعنوية على حدة، ثم تلي ذلك خطوة أخرى متمثلة بضرب مجموع العوامل المادية في مجموع العوامل المعنوية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة من حيث المؤشرات على دراسة للدكتور جمالّ زهران، عنوانها: منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي – الإسرائيلي، وهي من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية عام (2006)، وهكذا تكون حصيلة الخطوات المنهجية ما يلي:

- يجري احتساب عدد العناصر بأرقامها المطلقة ثم ضبطها بعناصر أخرى؛ كنسبة الرقم المطلق إلى عامل آخر للدلالة عليه، ومثل ذلك حجم المشاركة السياسية، أو إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ثم نسبته إلى الناتج القومي الإجمالي.
- المؤشرات التي ليست لها تعابير رقمية، وبخاصة الجانب المعنوي، يمكن أن تدل عليها أرقام، من خلال المقارنة بين وحدات الدراسة المحصورة بين صفر ونصف درجة، أو رقم واحد صحيح أو رقم اثنين؛ وذلك حتى لا تؤثر في الوزن الكلي العام، وتقل نسبة التضليل أو الخطأ.
- يطبق القياس في ضوء عدة خطوات هي:

1. مرحلة تصنيف المعلومات.
2. تجميع المؤشرات الفرعية.
3. استخلاص القيمة المعيارية لكل عنصر؛ وذلك بإعطاء نتيجة لكل عنصر مقارنة بالدول الأخرى التي تكون محل الدراسة والنظر في إمكان ترتيبها، من خلال معادلة القيمة المعيارية والانحرافات المعيارية التالية:

$$\text{القيمة المعيارية للعنصر} = \frac{\text{قيمة العنصر الفعلية (ح ر) ـ المتوسط الحسابي (ح)}}{\text{الانحراف المعياري}}$$

$$\text{الانحراف المعياري} = \frac{\sqrt{\text{مجموع (ح ر ـ ح)}^2}}{\text{عدد الوحدات (دول الدراسة) (ن)}}$$

- للتخلص من القيمة السالبة والصفرية من المعادلة السابقة تم أخذ أصغر قيمة معيارية بين الدول عينة الدراسة وطرح منها (−4)، وأخذ الناتج ثم أضافته لجميع القيم المعيارية لكل الدول.
- للتخلص من تأثير عناصر ضعف القوة الاقتصادية كالدين العام مثلا، تم تحول القيمة من موجبة إلى سالبة بضربها بالرقم (−1)، وذلك من أجل الحصول على القوة الاقتصادية الفعلية.

وتسمح هذه الطريقة بإعطاء ترتيب داخلي للعنصر بين دول الدراسة برقم قابل للجمع والضرب، وبعد ذلك يجري طبقا للمعادلة المأخوذ بها ما يلي:

إعادة ترتيب القيمة المعيارية للعنصر بما يتفق وطريقة الوزن الواردة في تحكيم الخبراء؛ فالترتيب يصبح تنازليا، بمعنى أن الأكبر هو الأقوى.

يجري ضرب القيمة المعيارية لكل عنصر عند إعادة ترتيبه في الوزن النسبي المقابل له والمستخلص من آراء الخبراء تصبح المعادلة المطروقة بعد الخطوات السابقة هي:

العوامل المعنوية: القدرة الجيوبوليتيكية القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية +القدرة التكنولوجية

حيث أمكن قياس القوة الشاملة للدول من خلال المعادلة التالية:

القوة الشاملة للدولة = العوامل المعنوية x العوامل الغير معنوية

## 1.7 مفهوم القوة والهيمنة في العلاقات الدولية وخصائصهما:

قبل أن يتمكن المرء من قياس القوة يجب أولاً أن يكون لديه دراية بمفهوم القوة. وقد أشار فراي (1989) إلى أن صعوبة قياس القوة العظمى غالباً ما تقود الباحثين إلى إعادة تعريفها لجعل عملية التشغيل والتطبيق أكثر سهولة. "على هذا النحو، تم تعريف السلطة في كثير من الأحيان من حيث الموارد المفترضة، والقدرة على تعبئة الموارد، وحيازة الموارد، وأشكال أخرى تدخل ضمن منطلق النظريات المعممة. يُعرِّف داهل "القوة المربكة بالموارد" على أنها مغالطة في تحليل القوة، ويصفها كاتب آخر بأنها "مغالطة المركبة".[27]

اختلف المفكرين والباحثين على مدار على إيجاد مفهوم واحد ومتفق عليه للقوة، فأفلاطون يرى القوة من منطلق النفس البشرية ومن ثم تسود القوة على الخلق بشكلها المادي وقسمها لقوة عقلية وشهوانية وغضبية، ويرى مكيافيلي أن على الأمير ألا يكترث بوصمه بالقسوة إذا كان في ذلك ما يؤدي إلى وحدة رعاياه وولايتهم وهو ينصح بالتوقف عن استخدام أي مصطلح أخلاقي للحُكم، وفي المقابل ينصح باستخدام القوة بشكلها المادي "قوة الارغام" والمعنوي "قوة الاقناع" لاخضاع المعارضين وتجريدهم من السلاح، أما الفيلسوف البريطاني جيريمي بنثام وهو أحد رواد المذهب النفعي الأوروبي والليبرالية السياسية ونظرية العقوبة بالقوة كمنفعة، فيعتقد أن استخدام القوة لا بد من أن يحقق السعادة من خلال حماية المجتمع من الجرائم، ويرى المفكر توماس هوبز بأن العلاقات بين الدول ترتكز على قوة، وليس على علاقات حق أو عدل، فهي تخضع للعبة المصالح الوطنية، وإن المجتمع الوطني كامل منظم، بينما المجتمع الدولي فوضوي ومجزأ". ويرى كارل ماركس أن القوة والعنف هما مخرج تاريخي ناتج من تعارض المصالح لمّا ظهرت الملكية الفردية، ويربط إنغلز

[27] DAVID A. BALDWIN. Power and International Relations. Princeton, pages 8.

بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وظهور الأسرة والسلطة واستخدام القوة. والملاحظ أن العنف عند إنغلز سابق على وجود الدولة، حيث إنه ينتج من تصارع المصالح المترتب عن ملكية الأراضي، وبالتالي لا يمثل العنف أحد المكونات الطبيعية للسلطة، بل هو ناتج عن الواقع الاجتماعي.[28]

وقد تعددت المفاهيم للقوة في مجال الدراسات الدولية، فعلم الاجتماع يعرف القوة على أنها "القدرة على احداث أمر معين، وتأثير الفرد والجماعة بطريقة ما في سلوك الآخرين"، وعرفها روبرت دال بأنها "القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء متناقضة مع أولوياتهم، ما كانوا ليقوموا به لولا ممارسة تلك القدرة"، بينما يرى هانز مورغنتاو أن السياسات الدولية والسياسة ككل هي صراع على القوة، بغض النظر عن أهدافها النهائية والبعيدة، وبالتالي تصبح القوة وسيلة وغاية، ويعرف مورغانتاو القوة بأنها "القدرة على دفع الآخرين إلى سلوك معين باستعمال الاقناع والمساومة والضغط"، كما ويرى أرنولد وولفرز أن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاته، إنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، ومن دون ربط القوة بأهداف يصعب الحكم على الحصيلة المتحققة، ويعرف وولفرز القوة بأنها "القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد، وتمنعهم من عمل ما لا تريد"، وقول مارتن وايت إن أهم ما يميز التاريخ السياسي الحديث من التاريخ الوسيط هو تفوق فكرة القوة على فكرة الحق، وليس ثمة مبالغة في وصف العلاقات الدولية بأنها ليست أكثر من صراعات قوة وهو ما يؤكده شوارزنيغر الذي يرى أن القوة هي بلا منازع هي محور الارتكاز في العلاقات الدولية كلها، ويعده السبب في غياب المجتمع الدولي الحقيقي وإن الدول تتصرف وفق مصالحها لا من منطلق قانوني أو أخلاقي وكل بحسب ممكنات قوتها، ويرى نيكولاس سبايكمان أن القوة تعني "البقاء على قيد الحياة والقدرة على فرض إرادة الشخص على الاخرين، والمقدرة على املاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوة لهم، وإمكانية اجبار الآخرين من ذوي القوة الأقل على تقديم تنازلات". أما مازن الرمضاني فيرى القوى أنها "تتوزع على محورين أساسيين: الأول تقليدي، ويفُهم على أنه

[28] سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الأميركية كآليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 43-45

الإكراه المادي بمعنى فرض الإرادة الذاتية بالقسر على المعارضين، والثاني: معاصر، ويدرك بمعنى التأثير المادي، أي محصلة علاقة التفاعل بين طرفين أو أكثر، التي تتميز بقدرة أحد طرفيها على دفع الآخر نحو القيام بفعل معين".[29]

الواقعية الهجومية (Mearsheimer) تميز نفسها عن واقعية (Morgenthau) وواقعية (Waltz) على الرغم من أن كل من مورغنثاو وميرشايمر يصوران الدول على أنها تسعى إلى تعظيم قوتها، إلا أن مورغنثاو يعزوها إلى "شهوة السلطة"، بينما يرى الأخير أنها نتيجة ضرورية للنظام الدولي الفوضوي. وعلى الرغم من أن كل من Waltz وMearsheimer يستمدان أهداف الدولة من هيكل النظام الدولي، فإن وجهات النظر السابقة تقول إنها تسعى لتحقيق أمن كافٍ فقط لضمان البقاء، في حين أن الأخير يصورهم على أنهم يسعون إلى الحصول على كل السلطة التي يمكنهم الحصول عليها "مع الهيمنة كهدفهم النهائي.[30]

بالنسبة لـ Mearsheimer، فإن "الحسابات حول القوة تكمن في صميم كيفية تفكير الدول حول العالم من حولها. القوة هي العملة لسياسة القوة العظمى، والدول تتنافس من أجلها فيما بينها. ما هو المال بالنسبة للاقتصاد، وما هي القوة للعلاقات الدولية. مثل غيره من العلماء الواقعيين، بما في ذلك مورغنثاو ووالالتز، يرى ميرشيمر بأن القوة ترتبط بشكل كبير بالناحية العسكرية. خلافا لهم، على الرغم من أن تركيزه على القوة العسكرية هو واضح تماماً: "في السياسة الدولية القوة الفعالة للدولة هي في نهاية المطاف وظيفة لقواتها العسكرية، إلا أنه يشير إلى أن توازن القوى هو إلى حد كبير مرادف لتوازن القوة العسكرية. وقد عرّف القوة إلى حد كبير من الناحية العسكرية لأن الواقعية الهجومية تؤكد أن القوة هي النسبة الأعلى من السياسة الدولية. ليست القوة العسكرية فقط هي التي

[29] المرجع نفسه، 35-37.

[30] DAVID A. BALDWIN. Power and International Relations. Princeton, pages 13.

تهم الواقعية الهجومية، إنها "قوة الأرض". الجيوش مهمة أكثر من البحرية أو القوات الجوية بسبب قدرتها الفائقة على قهر الأرض والسيطرة عليها، وهو الهدف السياسي الأسمى في عالم إقليمي.[31]

في النظرية الواقعية، اقترح هانس مورجنثاو (1985) أن الهدف الرئيس للسياسة الدولية هو الحصول على المصلحة الوطنية التي تستند أساسًا إلى القوة. وبعبارة أخرى، فإن الصراع على القوة هو العامل الأساسي لفهم السياسة الداخلية والمصالح الوطنية. ومع ذلك، وفقًا لريتشارد آشلي، يشير هذا المصطلح في الواقعية الكلاسيكية إلى "الحصول على القوة" حتى يتمكن من التأثير على الجهات الفاعلة الأخرى و "أن تكون ذات سلطة وقوة" مما يعني أن الممثل قوة. وكما يقول آشلي، فإن القوة يمكن أن يكون لها معان مختلفة، كما ويجب دائمًا توجيه القوة نحو الهدف. ويجب أن تهدف إلى تحقيق النتائج المتوقعة من السيطرة. شرح جوزيف ناي الفكرة القائلة بأنه لكي تكون مفيدة للأغراض السياسية، يجب أن تتمتع القوة بالقدرة التي يطلق عليها "تحويل السلطة أو القوة". تحويل القوة هو عملية تجميع عناصر الطاقة المحتملة. في هذه العملية، تعتبر الهياكل المؤسسية والقدرة على المساومة والخيارات قضايا سياسية أساسية: بعض العناصر ليست ذات صلة بالسلطة ما لم يتم استخدامها لقضية سياسية. ويعني هذا النهج أن القوة هي عامل سلوكي، أي تجميع عناصر معينة موجهة للتأثير على سلوك الجهات الفاعلة الأخرى. [32]

ويمكن استخلاص مفهوم عام وشامل للقوة من خلال عناصرها الجامعة والتي تشكل وترسم الشكل الأشمل للمفهوم على اعتبار أنها عناصر ثابتة وأخرى متغيرة أو أنها مجموعة عوامل القوة العضلية والذهنية والقوة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والجيوبوليتيكية والعوامل المعنوية المتعلقة بقوة الدول الخارجية والداخلية وقوة الإرادة القومية، وعومل أخرى كشكل النظام

[31] Ibid.
[32] Ufuk, Andic. Dimensions of Power in International Relations: A Multi-Conceptual Framework". Academia, page 2.

السياسي والقوة المعنوية غير الكمية الكامنة فيه، كما أن القوة مفهوم حركي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي يرتبط بعضها ببعض.[33]

كما وإن الأمر الأساسي المرتبط بمفهوم القوة هو أن تأثير اي دولة في توجهات الدول الأخرى او سلوكها لا يقف نتائج ذات أهمية إلا اذا استندت الى إمكانات مادّية ومعنوّية مختلفة عبر تعبئة عناصر معّينة للتأثير اما بالإقناع او الإغراء او المعاقبة وفكرة اهمّية توافر الإمكانات كعنصر من عناصر مفهوم القوة قد ادت الى تبلور تّيار بين محللي القوة يطرح تعرّيفا آخر للقوة لا يستند إلى كونها عملّة تؤثّر في الإرادات وإنما رمزا لامتلاك القدرات فمن يمتلك عناصر قوة معينة يصبح قويا ومن لا يمتلكها يصبح ضعيفا خصوصا وان الإمكانات يمكن رؤيتها وقياسها بخلاف التأثيرات التي تصعب الإحاطة بأبعادها المختلفة.[34]

يمكن التمييز في الجدال حول القوة بين مسارين[35]:

المسار الأول: اهتم بالقوة من حيث طبيعة مكوناتها وهيكل التوزيع بّين الدول وغيرها وأدواتها وعملّياتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة فقد تحدث روزنو عن ان هّيكل توزّيع القوة فّي النظام العالمّي سّيظل يعطي الأهمية الأكبر للدولة وان كانت التغيرات الطارئة قد تضعف قدرة الدولة على تحقيق أهدافها إلا إن ذلك لن يؤثر على مركزّية الدولة في السياسات العالمّية وسّيظهر بجانبها كيّانات مؤسسية أخرى لها دورها.

المسار الثاني: والذي حاز منذ البدأّية اهتمام بعض النظريات التي أفرزتها الواقعّة من حّيث التمييز بين القوة والنفوذ إلا أن تلك المرحلة من تطور العلم اقترنت بالتفرقة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة وهو ما تحدث عنه جوزيف ناي في 1990 والذي رأى أن مصادر القوة تحولت من المصادر

[33] الهرمزي، مقتربات القوة الذكية، 40-42.
[34] بوشيبة تركية، تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة. جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 13-14، 2017.
[35] المرجع السابق، 17-18.

العسكرّية لتتجه نحو التكنولوجّيا والتعلّم والنمو الاقتصادي حّيث ان القوة حسبه لم تعد بحيازة المصادر بقدر القدرة على تحوّلها لقوة ملموسة على أرض الواقع حيث ذكر ما أسماء second face of power.

ويمكن اجمال خصاص القوة في النقاط التالية[36]:

1. القوة وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير، ويهدف لتحقيق مصالح الدولة، سواء كانت مصالح قومية أو حضارية أو حماية لأمنها القومي.
2. يتغير وزن قوة الدولة وفقاً لقدرتها على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة.
3. تتصف القوة بندرتها لذلك تحرص الدول على ما تملكه وتحاول عدم تشتيت جهودها.
4. القوة بطبيعتها شيء نسي تقاس قوتها بالمقارنة بقوة الدول الأخرى.
5. تندرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة، وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة أخرى، واللجوء إلى القوة غالياً يكون نتيجة العجز في الوصول إلى الحلول بالطرق السلمية.

إن تقييم وقياس القوة الأساسية لدولة ما لتحديد وضع هذه الدولة في النظام العالمي الجيوسياسي والمقارنة بين هذه القوى البلدان كانت ولا تزال واحدة من أهم الاهتمامات الرئيسية للجغرافيين السياسيين، والعلماء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. من هذا الجانب، حاول العديد من المتخصصين الكثير من الجهود لتقييم القوة الأساسية للدول عن طريق إنشاء النماذج المختلفة وايجاد متغيرات متعددة تشمل: المتغيرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، الوطنية، الفضاء، الإقليمية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والثقافية)، مع إعطاء اهتمام لاستخدامات هذه المتغيرات من أجل الوصول إلى أهمية النموذج والوصول إلى النتائج المرجوة.[37]

[36] شيماء عويس، القوة في العلاقات الدولية دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، ص 5-6، 2018.

[37] Seyed Hadi Zarghani, *Measurement of National Power: Definitions, Functions, Measurement*, (LAP LAMBERT Academic Publishing, 2010), 9.

مصطلح "السلطة أو القوة" هو مركز كل التحليلات في عالم السياسة وكثير من العلماء مثل ينظر إلى القوة بعين الاعتبار على أنها أساس السياسات الدولية ومقتنعون أن جميع هذه السياسات، في الواقع، ما هي إلا محاولات للوصول إلى السلطة. وجود القوة في العالم السياسي مهم جدا، حيث يتم اعتبارها كما الشمس في النظام الشمسي، فالدولة هي التي تتمحور حولها كل مظاهر وجوانب السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وذلك لأن الدول تحاول دائما الوصول إلى القوة والقوة هي مهمة لضمان بقائهم على قيد الحياة. وبعبارة أخرى، فإن جميع البلدان تكافح من أجل الوصول إلى القوة، والحفاظ على القوة، أو عرض القوة.[38]

يمكن أن يتم فهم مصطلح القوة عند النظر في جميع التحليلات. على سبيل المثال، من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، ماتوس قدم تعريف للقوة الشاملة بأنها "تعبير متكامل من جميع القدرات التي تمتلكها الأمة لتعزيز وتحقيق الأهداف والمصالح داخليا وخارجيا على الرغم من كل ما التحديات التي تواجهها".[39]

القوة الشاملة بمفهومها الجيوسياسي تعكس مجموعة من الخصائص الخاصة بدولة معينة التي هي مجموع قدراتها وإمكاناتها. عندما يتم النظر إلى السلطة في إطار مجتمع أو أمة، يتم اعتبار السلطة الشاملة على أنها مجموع قدرات المجتمع. وبالتالي هذه القوة هي مجموعة رياضية من العناصر الإيجابية والسلبية لها علاقة بالدولة والتي تنشط عندما يتم مقارنتها مع الدول والبلدان الأخرى.

وفي جانب الحديث عن القوة لا بد من التركيز على حالة تبدل مقوماتها تبعاً للظروف الزمانية والمكانية، وقد ساهمت القوة التكنولوجية في تغيير موازين القوى خلال العصور المختلفة، فانتقلت القوة من اسبانيا والبرتغال في القارن الخامس عشر إلى هولندا في القرن السابع عشر، ثم

[38] Ibid.
[39] Mattos, M.; Viana, L. *A Geopolítica e as Projeções do Poder; Biblioteca do Exército*: Rio de Janeiro, Brazil, 1977.

إلى بريطانيا وفرنسا على إثر الحروب التي اندلعت بين هولندا وبين انجلترا وفرنسا. وفي منتصف القرن العشرين تغير الميزان الدولي من فرنسا وبريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وذلك عقب امتلاك الأسلحة النووية وتطوير الصواريخ العابرة للقارات، وبذلك ساهم العلم والتكنولوجيا في تغيير موازين القوى الدولية، وانتقالها من دول إلى أخرى. وهذا يدل على أن ازدهار التكنولوجيا وتطورها، حيث تغيرت مصادر القوة، فلم تعد تلك المصادر التقليدية التي تميزت بها القوى الدولية التقليدية في قرون ماضية، فعلى سبيل المثال كان عنصر السكان أحد مصادر القوة الرئيسة؛ وذلك من خلال دفع الضرائب التي تستخدم في التمويل العسكري وتجنيد المواطنين في الجيش، وكان عنصراً حاسماً في المعارك الحربية، بينما يتضح الآن بأن امتلاك القوة التكنولوجية أصبح من أكثر العناصر حسماً في المعارك الحربية على الساحة الدولية. إضافة إلى اعتبارها الوسيلة التي تتمكن من خلالها دولة أو بعض الدول من بسط نفوذها والهيمنة على الدول الأخرى في النظام الدولي الجديد، حيث مفهوم القوة من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية إلى القوة التكنولوجية ومدى انتشار أنظمة الذكاء الصناعي وتوظيفها في الأنشطة البشرية واستخدامها.[40]

وقد تحدث جوزيف ناي أن القوة غير ثابتة، وما عاد مفهوم القوة لدى الدول اليوم يرتبط فقط بالعوامل التقليدية كمساحة دولة ما وعدد سكانها، ومواردها الاقتصادية، وقوتها العسكرية. ومن دون التقليل من أهمية الميزات المذكورة، فإن عوامل قوة الدول، في عصر هذا العصر كالعلوم والتكنولوجيا باتت أعقد، وأوسع من ذلك بكثير، ففي القرن السادس عشر تبوأت إسبانيا مكانتها عبر السيطرة على المستعمرات وتكديس الذهب، في القرن السابع عشر اعتمدت هولندا على عنصري التجارة والمال، أما في القرن الثامن عشر فلعب عامل عدد السكان والقوة العسكرية الدور الأهم في المكانة الفرنسية، بينما في القرن التاسع عشر اعتمدت بريطانيا على نتائج الثورة الصناعية والقوة

[40] إيهاب، خليفة. القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة. الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2014، ص7، ص15-18.

البحرية، إلى أن وصلنا إلى المجتمع الحالي والذي تمثل المعلوماتية أحد متغيرات القوة المركزية فيه.[41]

يشير جوزيف ناي في كتابه "مستقبل القوة" بأن مفهوم القوة مفهوم مراوغ ومن الصعب قياسه، ولكن مثل هذه المشكلات لا تحيل المفهوم إلى شيء لا معنى له. كما وأن من الصعب قياس القوة بدقة، وتحدث ناي عن محاولات قياسية فشلت كونها لم تتضمن مقومات القوة الشاملة المادية والمعنوية، ويشير ناي أيضاً إلى أن تعريف القوة مفهوماً خلافياً لا يقبل تعريفاً واحداً، حيث يشير البعض إلى أن القوة هي القدرة على خلق التعبير أو مقاومته، ويذكر آخرون بأنها القدرة على تحصيل ما نريد من خلال سيطرة القوة على الطبيعة إلى جانب سيطرة القوة على الأشخاص الآخرين. كما وتحدث ناي عن أن هناك الكثير من السياسيين يعرفون القوة على نحو بسيط فيما يتصل بلغة الموارد والتي يمكن أن توصل للنتائج المرجوة. وتشمل هذه الموارد السكان والأرض والموارد الطبيعية الكبيرة والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والاستقرار الجماعي. ومن مميزات هذا التعريف هو أنه يجعل من القوة شيئاً ملموساً ويمكن قياسه والتنبؤ به وهذا ما يقود مفهوم القوة للعمل. ولكن هذا التعريف برأي ناي يتضمن الكثير من المشكلات الرئيسة فحينما يعرف الأفراد القوة بأنها مرادفة للموارد التي يمكن أن تسلم إلى النتائج غالباً ما يواجهون التناقص، إذ هذه الموارد الموهوبة على أفضل وجه مع القوة لا توصل دائما إلى النتائج التي يريدونها.[42]

كما ويقسم ناي القوة إلى ثلاثة أنماط هي القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة الناعمة، وفي رؤيته للقوة العسكرية يقول إنه على الرغم من أن الدول تلجأ بوضوح حتى يومنا هذا لاستخدام القوة العسكرية إلا أن الدور النسبي لهذا النمط من القوة تضاءل عبر الزمن، ويستمر ناي في القول بأن القوة العسكرية تستخدم لتحقيق أهداف أربعة وهي: القتال مادياً والتدمير، مؤازرة التهديدات عن

[41] ناي، ترجمة نافع، "مستقبل القوة"، ٢٠١٠، العدد ٢٥٥٨، ص 15.
[42] المرجع السابق، 23-28.

طريق الدبلوماسية القهرية، الوعد بالحماية بما فيها الحفاظ على السلام، تقديم أشكال عديدة من المساعدة. وإذا تم القيام بهذه الأعمال بشكل جيد فستؤدي القوة العسكرية إلى تغييرات سلوكية كبيرة. كما ويشير ناي للمنط الثاني من القوة وهو الجغرافيا الاقتصادية والتي محل الجغرافيا السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو لا ينفي أن الاقتصاد القوي المتنامي يوفر القاعدة لكل عناصر القوة الأخرى، ويمكن أن تولد الموارد الاقتصادية سلوك القوة الناعمة وسلوك القوة الموجعة. تستخدم القوة الاقتصادية لغرض تحقيق الهيمنة والسيطرة، بالرغم من أن الحرب هي قلب القوة العسكرية، فإن العقوبات هي أكثر أداة مرئية للقوة الاقتصادية وتجنب شبح الحروب، فتعرف العقوبات بأنها إجراءات للحث أو التشجيع أو الجزاء بهدف تدعيم اتخاذ قرار أو فرض سياسة معينة، ولكنه يؤكد في نفس الوقت على أنه من الخطأ القول بأن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن الجغرافيا الاقتصادية بفعل توزع هذا النمط من القوة إلى فواعل غير الدول، ومع ذلك يخلص ناي إلى أن القوة الاقتصادية هي أكثر الأدوات أهمية في منظومة سياسات القوة الذكية، ويشير ناي للنمط الثالث من القوة وهي الناعمة، حيث يرى أنها ليست بالضرورة البديل الخيِّر للقوة العسكرية. فقد نجح هتلر– على سبيل المثال – في استخدامها في التأثير على الجماهير لأهداف أبعد ما تكون عن أن توصف بالخيِّرة. وليس من الضروري أن يكون لي العقول أفضل من ليّ الأذرع. ويحدد ناي مصادر القوة الناعمة في ثلاثة مصادر رئيسة هي: الثقافة بالنسبة لمن يملك ثقافة جذابة للآخرين، والقيم السياسية عندما تكون قادرة على لعب دور إيجابي في الداخل والخارج، والسياسة الخارجية عندما يراها الآخرون عادلة وأخلاقية.[43]

ينهي ناي بالإشارة إلى تعريف مفهوم القوة الذكية بأنها تمازج القوة الضاربة من القسرية والهيمنة المالية مع القوة من الاقناع والجذب، أو القدرة على مزج القوتين الموجعة والناعمة في استراتيجيات فعالة في سياقات مختلفة أو عملية الدمج الذكي بين الدبلوماسية والدفاع والتنمية وبقية

[43] المرجع السابق، 51و64و75-77و94و104و105و107و110.

الأدوات الأخرى لما يسمى بالقوة الناعمة والقوة الصلبة، ويشير إلى أن الدول الصغيرة غالباً ما تكون أكثر مهارة في استخدام استراتيجية القوة الذكية، ضارباً المثل بسنغافورة وسويسرا والنرويج، كما يلاحظ أن الدول الصاعدة كانت على مدى التاريخ أكثر استفادة من استراتيجيات القوة الذكية. ويدلل على ذلك بالصين التي خرجت من الركود العالمي 2009 فخورة بما حققته من معدل نمو مرتفع.[44]

كما ويفرق ناي بين نمطين من تحول القوة: نمط انتقال القوة، ونمط توزع القوة. يعتبر انتقال القوة من دولة مهيمنة إلى أخرى هو حدث تاريخي شائع الحدوث. أما توزع القوة فهو العملية الأكثر حداثة، حيث أصبحت مشكلة كل الدول في عصر المعلومات الذي نعيشه اليوم أن كثرة متزايدة من الأشياء صارت تحدث خارج نطاق سيطرة حتى أقوى الدول، وحيث أصبح انتشار المعلومات مظهراً من مظاهر عدم القطبية مثله مثل انتشار التسلح. وحيث أصبحت الدول تواجه المزيد من المخاطر والتهديدات والتحديات، مثل الأزمات المالية والجريمة المنظمة والهجرات الجماعية والاحترار الكوني والأوبئة والإرهاب الدولي، في الوقت الذي أصبح توزُّع القوة يحدث رأسياً وأفقياً، وحيث أصبحنا لا نعيش في عالم متعدد القطبية بقدر ما هو عالم عديم القطبية.

وفقاً لناي، فإن القوة الناعمة لدولة ما تعتمد في المقام الأول على ثلاثة موارد: ثقافتها (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين)، وقيمها السياسية (عندما ترقى إليها في الداخل والخارج)، وسياساتها الخارجية عندما تكون لها شرعية وسلطة كبيرة بين الدول.[45]

ومن جانب آخر لا بد من الوقوف على مفاهيم وخصائص وعناصر القوة والهيمنة للوصول إلى أن القوة الأساسية عنصر أساسي في تحقيق الهيمنة العالمية بدونها لا يمكن فرض الهيمنة جزئياً أو كاملة على النظام الدولي.

---

[44] المرجع السابق، ص16-17و 241-243.

[45] Judit, Trunkos. (2013). WHAT IS SOFT POWER CAPABILITY AND HOW DOES IT IMPACT FOREIGN POLICY? Cultural Diplomacy. Page 2.

فمفهوم الهيمنة هو مصطلح سياسي يعبر عن النفوذ السياسي الذي تمارسه دولة قوية على دولة أخرى بقصد تحجيمها عن الساحة الدولية والسيطرة الفعلية (غير الرسمية) على شؤونها وسلطاتها وقراراتها وأوضاعها دون الحاجة للاحتلال العسكري.[46]

العناصر التأسيسية للهيمنة هي: القدرات العسكرية، السيطرة على المواد الخام والأسواق ورأس المال. وتتم هذه الهيمنة عن طريق أربع عوامل وهي الإكراه والجذب والانتباه والموافقة.[47]

خصائص الهيمنة: القوة هي أحد عناصر الهيمنة. وامتلاك القوى العظمى للقدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية. فيما تنطوي الهيمنة على قدرات كبيرة وبسط النفوذ أو مراقبة هياكل النظام الدولي وسلوكه، وتستثني إقامة علاقات دبلوماسية مباشرة مع الأقاليم الأخرى في العالم. [48]

مفهوم القوة: وهي النفوذ المتحكم في السلطة أو الحكم، وإذا اكتسب صفة الشرعية أصبح سلطة، وقد تكون القوة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية، ويعرفها البعض بأنها القدرة على حمل الآخرين على أن يفعلوا ما نريدهم أن يقوموا به، على افتراض أن هذا مختلف بطريقة ما عما ما يرغبون هم بعمله، وذلك باستخدام التهديد وباستخدام العقوبات إذا لزم الأمر.[49]

عناصر القوة في العلاقات الدولية: يعتبر الفكر السياسي التقليدي عموما ان القوة ظاهرة معقدة ومركبة من عدة عناصر كالعناصر الجغرافية، الموقع الاستراتيجي، العنصر السكاني والقدرة الانتاجية وما يرتبط بها من امكانات علمية واختراع ووسائل نقل ونظام سياسي واقتصادي وغيرها، هناك اتفاق بين خبراء العلاقات الدولية على ان اهم العناصر التي تدخل في تكوين قوة الدولة هي

---

[46] (عبد الكافي 480).

[47] Andreas Antoniades, FROM 'THEORIES OF HEGEMONY' TO 'HEGEMONY ANALYSIS' IN INTERNATIONAL RELATIONS, (San Francisco: Department of International Relations, 2008), 2,8,11.

[48] Andreas Antoniades, FROM 'THEORIES OF HEGEMONY' TO 'HEGEMONY ANALYSIS' IN INTERNATIONAL RELATIONS, (San Francisco: Department of International Relations, 2008), 2,8,11.

[49] عبد الكافي 338.

العوامل الجغرافية، الإمكانيات والموارد المادية الطبيعية، السكان، مستوى النمو الاقتصادي والصناعي، كفاءة المؤسسات السياسية والدبلوماسية والامكانيات العسكرية.[50]

خصائص القوة في العلاقات الدولية: تخضع القوة في العلاقات الدولية للتغير المستمر وتنطوي على بعض من الاختلال. فيما توصف بأنها مؤقتة وغير مستقرة. ولا يتم فرضها دون تدخل قادة القوى العظمى وتوافر المواد التي تساعد في ذلك. فهي تتحقق من خلال التدخل النشط للدولة الكبرى، ويجب عليها أن تحافظ على هذه القوة من خلال مضاعفة الجهود. والاختبار الحقيقي لها هو الحرب. وليست أداة للسلام لأنها تعترف بالحرب كوسيلة لتحقيق السلام. فالدول الكبرى في الساحة الدولية هي اللاعبين والدول الصغرى أو النامية هي الضحية في لعبة القوة. وتعدد الدول هو شرط أساسي في القوة، والتي تلعب دوراً كبيراً في ميزان القوى الدولي أو في الحفاظ على اتزان معين في علاقات القوة فيما بينها. فيما تعد حماية المصلحة الوطنية للدولة هي أساس القوة. [51]

يتبين مما سبق أن أحد أهم عناصر تحقيق الهيمنة على النظام الدولي هو توفر أدوات القوة الأساسية، وهو ما توفر لدى الولايات المتحدة الأمريكية منذ دخولها لتفاعلات القوة في أربعينيات القرن الماضي، وحسم بذلك الحروب العالمية لصالح الحلفاء، وتبين ذلك جلياً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبداية عصر الأحادية القطبية الأمريكية.

### 1.8 مصادر القوة المعنوية غير الكمية:

من الأهمية بمكان أن يوضح الباحث قبل الشروع بالدراسة عبر منهج قياس قوة الدول المختار؛ أن يبين جملة من الحقائق المتعلقة بالعوامل المعنوية غير الكمية للقوة والتي تعتبر الوعاء الذي تتحرك فيه العوامل المادية والبوصلة التي تتحرك جميع العوامل على أساسها، وبعبارة أخرى فإن العوامل

---

[50] حامد بن عبد العزيز محمد النوري، أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط:1945-1990 (جامعة الخرطوم 2006)، 31-36.

[51] Dinesh, "Balance of Power: Meaning, Nature, Methods and Relevance", Your Article Library (2016). http://www.yourarticlelibrary.com/international-politics/balance-of-power-meaning-nature-methods-and-relevance/48482/

المعنوية هي التي تحرك العوامل المادية وتوظفها لتحقيق هدف ما وخدمة مصالح الدولة الاستراتيجية. تؤدي هذه العوامل إلى عظيم استثمار العوامل المادية ويمكن أن تبددها.[52]وكون بعض العوامل المعنوية لا يمكن التعبير عنها بشكل كمي؛ كمعايير ومرتكزات الأنظمة الديمقراطية المتعلقة بالدساتير وسيادة القانون وحرية التعبير والحرية الحزبية واستقلال القضاء والمواطنة.

تعتبر المعايير العامة للديمقراطية والتي ترتكز على عدة خصائص ومرتكزات معينة ولا يجوز من دونها الحديث عن أي نظام ديمقراطي في أي دولة معينة مهمة للمقارنة بين الأنظمة الدولية وتأتي على النحو التالي[53]:

1. الدستور، الذي يضع القواعد الأساسية لنظام الحكم في الدولة وكيفية تشكيل السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية، والعلاقات فيما بينها، والمقومات الأساسية للمجتمع، وحقوق الأفراد وضماناتها، وتعد القواعد التي يقررها الدستور أسمى القواعد القانونية في المجتمع، والتي يجوز تعديلها إلا بإجراءات مشددة غير تلك التي يتم بها تعديل القوانين العادية التي تسنها السلطة التشريعية.
2. سيادة القانون: ويقصد بالقانون في هذا المجال القواعد القانونية جميعها أيا كان مصدرها، فالقاعدة القانونية متى ما وجدت خضع لها الجميع، لا فرق في ذلك بين حاكم ومحكوم، كبير او صغير، غني او فقير، كما تستوي في ذلك السلطات الثالث فالمجلس المنتخب لا يجوز له أن يخالف الدستور، والسلطة التنفيذية عليها أن تحترم الدستور وقوانين الدولة، وهذا يقتضي وضع الأنظمة التي تسمح بتصحيح أي مخالفة.
3. حرية التعبير وابداء الرأي: وتدخل ضمن ذلك حرية الاجتماعات العامة، وحرية إصدار الصحف وعدم جواز إلغائها أو وقف إصدارها إلا بحكم قضائي، وعدم إخضاع الصحف ألية رقابة من

[52]جمال علي، زهران. " نظرية قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة البحوث والدراسات العربية – مصر، ع. 20، ص 118، 124، 1992.
[53]أمجد، زين العابدين طعمة. الديمقراطية. الجامعة المستنصرية، ص 7-8، 2018 .

جهة إدارية، ولا يستثنى من ذلك سوى ما يمس المصالح العليا للبلاد على ان يكون الحكم في ذلك هو للقضاء وحده.

4. حرية تكوين الأحزاب السياسية: الحزب هو تنظيم رسمي هدفه الظفر بالسلطة، وذلك على خلاف جماعة المصلحة وجماعة الضغط التي تستهدف التأثير في القرار السياسي من دون أن تستهدف الوصول إلى السلطة وتحمل مسؤولية مباشرة الحكم، وعلى ذلك فان نظام الحزب الواحد يتنافى مع الديمقراطية الحقيقية التي تضمن حرية تكوين الأحزاب السياسية بشكل عام.
5. استقلال السلطة القضائية: وذلك بعدم خضو ع رجال القضاء للعزل بقرار إداري، وعدم التدخل في شؤون القضاء، وكفالة تنظيم الأحكام القضائية النهائية، وعدم حجب القضاء عن النظر في أي منازعة، ولا سيما في تلك المنازعات التي تنشب بين الجهات الحكومية والمواطنين، وعدم إرهاق المواطنين برسوم قضائية عالية أو بإجراءات قضائية معقدة تجعلهم يعزفون عن المطالبة بحقوقهم أمام القضاء.

تساهم هذه المرتكزات مجتمعة في تماسك قوة الدول واستمرارها على الساحة الدولية. ومن أجل ضمان بقاء القوة في الدول العظمى لا بد من وجود هذه المرتكزات لأنها تتعلق بممارسة الشعب للسيادة من ناحية ومسالة وضع سلمية الصراع الطبقي والاجتماعي والسياسي في البلاد من ناحية ثانية، ومسألة إرساء القيم والمثل الديمقراطية التي تساعد في تحقيق إنسانية الإنسان من ناحية ثالثة. لذا يصبح نضال الحكومة والشعب من أجل دولة أحد أهم عناصر نضالهم من أجل الديمقراطية. ولا يمكن للشعب أن يصبح ممارسا للسيادة فيها ومصدرا للسلطات وللقانون دون أن يكون ذلك الشعب يتمتع بحقوقه الأساسية خاصة الحقوق المدنية والسياسية، كما أن ان الديمقراطية تعطي قوة من خلال اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تمنح السيادة للدولة ويعطي الشعوب الحق في ممارسة كامل

حقوقهم وتغيير حكامهم فيما يعرف بالتداول السلمي للسلطة. الأمر الذي من شأنه أن يجعل الدول العظمى موحدة بأهلها وقراراتهم.[54]

كما أن من أهم مميزات النظام الديمقراطي هي القوة التعديلية والتي يتم إدخال تعديلات حديثة، مهما كان الدافع لإحداثها داخلياً أم خارجياً، وسواء كان هذا التغيير سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً بهدف استمرارية النظام وتعزيز قدرته على البقاء والصمود أمام رياح التغيير التي تهب من كل حدب وصوب، وتعتبر هذه سياسات إصلاحية تسعى إلى البحث عن شرعية للنظام ومؤسساته.[55]ومن جهة أخرى هي قدرة الدولة على تعديل سياسات عامة للحكومة أي مشاركة سياسية بطريقة سلمية والتي بدورها تمثل نظاماً سلوكيا سياسياً نسبياً يستخدم القنوات الشرعية للحكومة والمتمثلة في: الانتخابات، ويشترك الأفراد في السلوك المدعم والذي يعبر عن الولاء للحكومة والدولة، فقد يسعى الناس لتحقيق منافع معينة. كما ولا تكاد تخلو الأنظمة السياسية ولا سيما الاستبدادية من هذه القوة إذا أنها تلجأ إلى تعديل هيكلها ونظامها ودستورها ممارسة هذه القوة من أجل بقائها واستمرارها في الحكم. ولكنها ليس بذات القدر الذي تتمتع بها الانظمة الديمقراطية[56]

تأتي أهمية القوة التعديلية في الأنظمة الديمقراطية من أهمية مواكبة ومسايرة قوانين التطور للدول الديمقراطية سواء كان هذا التدور في مجالات علمية أو اقتصادية أو عسكرية وغيرها، كما تنبع أهمية القوة التعديلية من كونها أداة لإكمال النقص التشريعي الذي يشوب النصوص الدستورية بعد مدة معينة من تطبيقها أو قد يتم التعديل من أجل تغيير النظام الحاكم.[57] ففي القوة التعديلية في

[54]صدقي كبلو. السمات الأساسية للدستور الديمقراطي. ص 9-11، 2002.
[55] نشأت، عبد الفتاح. "الانتخابات والمعارضة في المغرب: بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي (1997-2007)"، جامعة بيرزيت، ص 24، 2009.
[56] فريدة العمراوي. "أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة" مصر"، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 23، ص18، 2014.
[57]محمد الخامس، بن ناصر، محمد التجاني حاج سعيد. "التعديل الدستوري في الجزائر وأثره على مكانة السلطة التشريعية 1996 - 2008"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 20، 2013.

الأنظمة الديمقراطية هناك أجهزة ومؤسسات راسخة تراقب وتدقق وتحاسب ولديها القدرة على التحكم، ونسبة الخلل تكون أقل بكثير من الأنظمة الشمولية الاستبدادية.

على العكس تماماً تأتي الأنظمة الاستبدادية والتي تخلو من القوة التعديلية أو أنها لا تتمتع بالقدر الكافي من القوة التعديلية كما في الأنظمة الديمقراطية وتتميز بأنها سلطة تعسفية تمارس الكره والقوة من أجل ضمان بقائها واستمراها في الحكم، ولا مجال فيها لتعديل القرارات أو التعبير أو المشاركة للأفراد ولا حرية ولا تواصل أي يكون هناك قمع و تعسف في استعمال السلطة و تنعدم فيه كذلك آليات الرقابة والقانونية، ولا وجود إلى تنظيمات مؤسسية غير رسمية، فالسلطة الأولى والأخيرة للحاكم والشرعية في هذا النوع من الأنظمة، تستمد مصدرها إما على أساس ديني أو حق إلهي، وتقديس الملك والحاكم وما على الرعايا سوى الامتثال له وأن كل قراراته واجبة التطبيق والتنفيذ حتى ولو كانت على حساب حرية الأفراد، وتكون السلطة ملك للشخص الحاكم، وعليه فإن هذا النظام يتكون من الحاكم والمحكومين والأشخاص الأوفياء والموالين لهذا النظام إذ يقومون بمساندته، أما الطبقة الأخرى فهم مجرد رعايا محرومين من أدنى الحقوق وهم مقصيين عن نظام ككل. وتتميز هذه الأنظمة من حرمان المواطن في المشاركة بأي قوة تعديلية لأي نص في الدستور، وجعله فقط متلقي لهذه النصوص التي تم تعديلها بطريقة كرست الظلم والاستبداد، وحرمت الأمة من حق مسائلة النظام السياسي.[58]

وفي مقابل هذا كله هناك معايير متفق عليها عالميا في تطبيق الديمقراطية، وقد وردت تلك المعايير في ميثاق الأمم المتحدة، كتوفير التسهيلات السياسية بما في ذلك الوساطة والتفاوض، وعقد منتديات لمناقشة السياسات، ودعم العمليات الشاملة والحوار الوطني القائم على القيم والمبادئ الديمقراطية. وهذا يمكن أن يساعد في تخفيف التوترات وتحقيق الاستقرار في الخطاب السياسي،

[58] فريدة العمراوي. "أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة" مصر"، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 17-18، 41، 92-93، 2014.

وبالتالي تسهيل الطريق إلى الانتقال الديمقراطي والتوطيد. إضافة إلى تشجيع المشاركة الشعبية ودعم الانتخابات الحرة والنزيهة وتعزيز تطوير ثقافة الديمقراطية ودعم التعددية السياسية عن طريق تعزيز مشاركة حزب معين وأكثر في الانتخابات والتي بدورها تعتبر مهمة في الديمقراطية من أجل دمج المواطنين في العملية السياسية، إضافة إلى أهمية الشفافية المتقدمة وترتيبات المساءلة وضمان تعزيز سيادة القانون وضمان تشجيع الإدارة المستجيبة والشاملة ودعم مجتمع مدني قوي ونابض بالحياة. [59]

إن تطبيق الديمقراطية في الدول العظمى من شأنه أن يزيد من نسبة الوعي السياسي في هذه الدول. كما أن تطبيق الديمقراطية في مختلف الدول على الساحة العالمية يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية من النوع الصحيح وتنطوي على ذلك عدة أبعاد: نمو القدرة الإنتاجية للمجتمع: نمو إنتاجية العمل، والزراعة، ورأس المال (مما يؤدي إلى نمو دخل الفرد ونصيب الفرد من الموجودات). كما أن من شأن المؤسسات التي تلتزم بتحقيق الديمقراطية في أي دولة أن يساعد ذلك في تحسن كبير ومستمر في نوعية الحياة لدى الشعب لما في ذلك من أهمية في تحقيق مطالبهم المختلفة.[60]

تعتبر الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يسمح لكل مواطن بالتساوي فيمن يحكم البلد والقرارات التي يتخذها. وتعتبر الديمقراطية شرطً أساسياً من شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤدي تطبيق الديمقراطية في الدول إلى إعطاء حق التصويت وبالتالي تغيير الحكومات، والقضاء المستقل والصحافة الحرة. وتقود الديمقراطيات ديناميكية سياسية مواتية لاحتياجات المواطنين الأقل حظًا وتهميشًا في المجتمع. إلى جانب ذلك، تجلب الديمقراطية المشاركة الشعبية في الحكومة لأنها تمنح المواطنين العاديين الذين يتألفون من طبقة الفقراء للغاية بالسلطة التي ينبغي أن تدفع

[59] Secretary General, U. (2009). Guidance Note of the Secretary-General on Democracy, pages 1-9.
[60] Axel, Hadenius. (1992). Democracy and development. Cambridge University Press. Pages 1-2

الحكومات والجهات السياسية الفاعلة إلى أن تكون أكثر عرضة للمساءلة والاستجابة لمصالح هذه الطبقة. ويشير الكثير من الباحثين أمثال باجواتي (2002) الذي يدعي بأن نوعية التطور الذي يحدث في الحكومات الديمقراطية أفضل من عدم وجود الأنظمة الديمقراطية. ويعزى هذا التطور العالي الجودة إلى مجموعة من الأسباب التي هي عامل ناتج عن وجود الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية ذات الصلة. ويطرح كانط (1795) الحجة القائلة بأن الأنظمة الديمقراطية ستلجأ إلى السلام بشكل طبيعي. وذلك لأن أنظمة الديمقراطيات تقوم على أساس المشاركة والموافقة والتوافق. يجادل كانط كذلك بأن عناصر الديمقراطية هذه إلى جانب بنياتها تجعل من الصعب على القادة الشروع في حرب معينة لأن النظام يجعل من الصعب حشد الدعم من رعاياها للمشاركة في هذه الحروب. كما وتسمح الأنظمة الديمقراطية للدول بتغيير حكوماتها بشكل متكرر، خاصة عندما تكون غير فعالة وفاسدة. تعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة والاقتراع بعض العناصر الأساسية للديمقراطية.[61]

تعمل الديمقراطيات والمؤسسات الأكثر ديمقراطية على مراقب الجهات الفاعلة والفساد وعدم الكفاءة ومعلومات البث للمواطنين حتى يمكن محاسبتهم. علاوة على ذلك، توفر الديمقراطيات الحرية لهؤلاء الممثلين للتعبير عما يريدونه وكيف يريدون. علاوة على ذلك، تميل المؤسسات الديمقراطية إلى خلق وتغذية مجتمع مدني جيد. وإجمالا، فإن وجود مجتمع مدني يحث على تحسين الحكم إلى جانب إيلاء اهتمام أكبر لاحتياجات المجتمع المهمش والفقير في البلد. بالإضافة إلى أن الاستقرار السياسي هو أهم عنصر للتنمية، وليس الهيمنة والأنظمة المسيطرة على الحكم. ومع ذلك، فإن الاستقرار السياسي الدائم وطويل الأجل من المرجح أن ينشأ دولة ديمقراطية. قد يجادل المرء بأن الديمقراطيات تجلب معها حزمة من أعمال الشغب المتكررة والإضرابات والمظاهرات لأنها توفر مجموعة كبيرة من الحريات للشعب. ولكن من جهة أخرى، تعتبر الديمقراطية نظام يستطيع الناس

[61] Deeptanshu, Kotru. (2017). Is democracy a prerequisite for development? The Research Gate, pages 1-4.

فيه التعبير عن استيائهم وعدم رضاهم عن الحكومة. يسمح النظام الديمقراطي بعرض أي قضايا قد تكون لدى الناس، وينجح في تزويد المجتمعات المحلية بمنصة للقيام بذلك.[62]

ومن جهة أخرى أكثر أهمية تعتبر قضية تماسك الدول من أهم القضايا الراهنة في المقارنة بين الأنظمة الدولية، ومن بين عوامل تماسك الأنظمة السياسية توافر هياكل ومؤسسات ذات طابع دستوري أي تعمل في إطار الدستور، وأن تكون لهذه الهياكل الإمكانات والقدرات الإلزامية للتطلع بالصلاحيات المنوطة بها، والقدرة على تلبية الحاجيات والمطالب المتكاثرة والمتجددة، بالإضافة إلى التمسك والرضا بهذه المطالب التي يخلقها النظام من حين إلى آخر والتي تعمل على استمرار النظام. إذن تعتبر هذه العوامل أساسية في استمرار واستقرار النظام السياسي وتماسكه، بالإضافة إلى تفاعل النظام السياسي مع البيئة المحيطة (المحلية/المجتمعية أو الخارجية/الدولية) ومواجهته للمطالب الداخلية والخارجية، كل ذلك يدفعه إلى مواجهة احتمالات ثلاثة هي: تغليب المطالب الداخلية (استقرار مجتمعي لكن إثارة البيئة الدولية)، وتغليب المطالب الخارجية (توسيع هامش الحركة خارجيا لكن سلطوية شديدة داخليا)، والموازنة بين مطالب البيئتين (انتقائية مدروسة أي تحقيق بعضها وإهمال أخرى).[63]

بعد النظر في مفاهيم ومعايير تطبيق الديمقراطية وعوامل استقرار النظم السياسية لا بد من مقارنتها مع القوى الدولية الثلاثة، ففي الولايات المتحدة ينظر للديمقراطية كمزيج من الانتخابات الحرة النزيهة، والنظام السياسي التنافسي متعدد الأحزاب، والقضاء المستقل، والحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في شرعة الحقوق. كما وتم تصوير الديمقراطية على أنها قيمة عالمية واستحقاق للناس في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وقد تم تقديمه كمصير تاريخي، وهو الوصفة الوحيدة للنجاح على المستوى الوطني، ورمزًا لكونه أمة حديثة. وهو ما يعطي قوة إضافية

[62] Ibid.

[63] نبيل، ديب. " مقياس النظم السياسية المقارنة"، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، ص 6-7.

للولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من عدم التخلي عن فكرة الديمقراطية العالمية، إلا أن خطاب حكومة أوباما أكد على عالمية بعض المبادئ، بما في ذلك العدالة والتقدم والتسامح والتعليم والأمن والسلام. وهو ما حدا بالإدارات الأمريكية في عهد جورج بوش وأوباما لشن حروب على أنظمة وجماعات من خلال شعار "نشر الديمقراطية". [64]

وفي سياق متصل ينظر الكاتب أليكسي دي توكفيل إلى سر القوة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية في كونها تحتوي على مجتمع مدني نشط جدا، فالمواطن الأمريكي يشارك بصنع القرار عبر عملية ديمقراطية تبدأ من القاعدة حتى الوصول لرأس الهرم. ففي امريكا انتخابات في كل المستويات، ويتحدث اليكسي بأن المجتمع الأمريكي يمتلك أهمية كبيرة كقوة جماعية ستؤدي إلى رفاهية أكثر وهو ما يعطي فاعلية للمجتمع العام أكثر من الحكومة. كما أن السلطة الإدارية تعتبر تحت تصرف المواطنين الامريكيين، ويجب على الحكومة أن تساعد في تحقيق احتياجات مواطنيها. وأن أي اجراءات أو جهود من الجمهور والمواطنين ينضم إلى عمل الحكومة العامة.[65]

وفي الاتجاه الاخر روسيا الاتحادية والتي ينظر إليها الخبراء بأنها خارج سياق الديمقراطيات، كما وصفت وحدة الاستخبارات الاقتصادية روسيا بـ "الاستبدادية" منذ عام 2011. ويستخدم علماء اجتماع آخرون "النظام المختلط". هناك مصطلحات أكثر ملائمة: ففي عام 2012، وصف ويليام بارتليت، من مؤسسة بروكينجز، روسيا بأنها "مُدارة أو محكومة" أو "ديمقراطية مزيفة". بما أن إحدى خصائص الديمقراطية هي الصحافة الحرة، فإن روسيا تحتل المرتبة 180 من بين 199 دولة من أجل حرية الصحافة، خلف العراق والسودان، حسب قول بوليتيفاكت: "لقد قادت حكومة بوتين الصحافة من خلال رفض تراخيص البث، مما أجبر الشركات على بيع نفسها للدولة، واعتقال الصحفيين وقتلهم من حين لآخر." من بين الأسباب التي لم تؤدي إلى ترسيخ الديمقراطية في روسيا

[64] Mariya Y. Omelicheva. (2015). Competing perspectives on democracy and democratization: assessing alternative models of democracy promoted in Central Asian states. Cambridge Review of International Affairs, pages 5-7, 10-12.
[65] Alexis, De Tocqueville. (2003). Democracy in America (Vol. 10). Regnery Publishing, pages 13 and 113.

هي: خلال فترة الركود الاقتصادي في أوائل التسعينيات، بدأ العديد من المواطنين الروس العاديين في تحديد "الديمقراطية" من خلال الفقر والظلم. " بالإضافة إلى ذلك، أصبحت القومية الروسية واسعة الانتشار، وكانت تنظر إلى أفكار الغرب (بما في ذلك الديمقراطية) على أنها غريبة ومهددة.[66]

فشل الزعماء السياسيين بروسيا في إظهار التزام أساسي بمبادئ الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية (بما في ذلك مجتمع مدني قوي وصحافة حرة). حيث أنه يتم تقييد حرية الصحافة في روسيا. وهذا يدل على أن انعدام تطبيق الديمقراطية في روسيا من شأنه أن يؤدي إلى انعدام حقوق الانسان والحريات والمبادئ للأفراد.[67]

وفي الاتجاه الثالث تقف الصين الشعبية موقف مشابه للروسي من الديمقراطية، فهي ترفض الديمقراطية الليبرالية في المقام الأول لأنها تتعارض مع تاريخها ومؤسساتها. فخلال تاريخها الممتد لأكثر من 5000 عام، لم تختبر الصين الديمقراطية أبداً، مما يعني أنها ستحتاج إلى وقت لإجراء انتقال سلس من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي. مع وجود 56 مجموعة عرقية ومناطق عديدة قد تكون مصالحها متعارضة مع بعضها البعض، فإن الديمقراطية على النمط الغربي قد لا تكون فقط مختلة وظيفياً، ولكنها قد تتسبب في انهيار الدولة. كل الأدلة تدل على أن الصين لن تكون كما هي اليوم لو أنها تبنت الديمقراطية الليبرالية، كما أنها ترفض الديمقراطية الأمريكية لأنها تعتقد أن سبب فقدان أمريكا للصنيع والوظائف العولمة والديمقراطية. [68]

[66] Michael, Martin. (2018). "Is Russia a democracy?", Metr. https://www.metro.us/news/the-big-stories/is-russia-a-democracy

[67] Nicole Marie, Hicks. (2003). Failure of the Russian democratic reforms: The democratization of the big bear, page 47.

[68] Ken, Moak. (2018). "Why China prefers its own ideology to US-style democracy", Asia Times. http://www.atimes.com/china-prefers-ideology-us-style-democracy/

إن انعدام تطبيق الديمقراطية في روسيا والصين يؤدي إلى انعدام الأمن ثقافياً واجتماعياً وسياسياً في حياة الشعب في هذه الدول. كما ويعني ذلك غياب الإدارة المدنية المناسبة في الدولة العظمى والتي بدورها تعتبر مهمة من أجل تماسك هذه الدولة على الساحة الدولية.[69]

وفي نطاق عام إن الأنظمة الديمقراطية هي عملية تجميع الأفضليات التي تم الكشف عنها كأصوات. على مستوى ما، يجب أن تسود الأغلبية، وعلى مستوى مرتفع يجب وضع ترتيبات المؤسساتية من أجل أن تمنح الشرعية على الطريقة التي يتم بها الاختيار الجماعي. في هذا الإطار، هناك عدد كبير من الأجهزة والمؤسسات، التي تتعامل مع الحقوق الأساسية للمشاركة وتتحرك إلى الدور المعقد للأحزاب السياسية، وتعمل على تمويل الحملات، والقواعد التي تحكم تجميع الأصوات، وتتوسع في التفاعل الاستراتيجي بين كل هذه الأطراف. تؤلف هذه القوانين والمؤسسات والأجهزة مجتمعةً معًا، قانون الديمقراطية، حيث تقوم على حد سواء بتوجيه وإعلام قدرة النظام السياسي على الوصول إلى قرارات حول الحكم ضمن حدود الشرعية السياسية.[70]

وعلى العكس تماما في الانظمة الدكتاتورية التي لا تمتاز بالدقة وذلك لأن الحكام والدول الدكتاتورية يجمعون المعلومات حول خصومهم الحاليين والمحتملين، ويحاولون أيضًا السيطرة على المعلومات التي يصدرها النظام وتشكيلها قبل أن تصل إلى الجمهور والشعب. فلذلك فهذا النظام يفتقر إلى النزاهة الأمر الذي يقلل من شرعيته الممنوحة له. في هذه البيئة لا يستطيع الجمهور ولا النظام أن يقيس بدقة درجة الدعم الذي يتمتع به النظام. ونظراً إلى ثورة تكنولوجيا المعلومات

[69] Eersa Sami Ahuja. Lack of democracy is root cause of insecure civil society: Spot light on Pakistan. Human Security Conference. Pages 1,2,3,4, 5, 19 and 23.

[70] Samuel Issacharoff. (2008). " Democracy and collective decision making". International Journal of Constitutional Law, Volume 6, Issue 2.

والاتصالات الحديثة، فإن قدرة المواطنين على التعبئة السريعة للمعلومات تمثل تهديداً كبيراً لبقاء النظام الدكتاتوري غير الدقيق أو التعجيل في انهياره لأنه لا يستغل الشرعية الممنوحة له جيداً.[71]

اذن كلما كان النظام أقرب للمعايير العامة ديمقراطيًا كلما كان النظام متماسكاً وقوياً وهو ما يعطي تصور عن القوة الكامنة في الأنظمة السياسية، وعليه ومن خلال المعطيات السابقة يتبين أن الولايات المتحدة تتمتع قوة كبرى في جانب مصادر القوة المعنوية غير الكمية وهو ما فقدته كلاً من روسيا والصين، ويمكن أن يرى القارئ هذا الواقع بشكل كمي من خلال الإحصائية المتعلقة بتصنيف تطبيق الديمقراطية وجودتها عالمياً في عامين 2014 و2015، فقد حصلت الولايات المتحدة على المرتبة 16 وحازت روسيا على المرتبة 96 أما الصين فجاءت في المرتبة 107.[72]

فرغم الأهمية الكبرى الذي تتمتع به مصادر القوة المعنوية غير الكمية إلا أن الباحث لم يتطرق له بتفصيل كامل وكافي استجابة لغرض الرسالة القائم على قياس القوة فهو خارج اختصاص الرسالة. ولغرض هذه الرسالة يود الباحث التركيز على جانب آخر من القوة وهذا لا يعني انتقاص من قيمة ومصداقية وأهمية هذا الجانب غير الكمي اطلاقاً.

## 1.9 مراجعة أدبيات السابقة:

قسمت الدراسات السابقة إلى ثلاثة تيارات أو توجهات بحثية، الأول يتحدث عن التراجع النسبي للهيمنة الأمريكية والصعود الصيني الروسي، والثاني يتحدث عن بقاء الهيمنة الأمريكية على حالها، والثالث يشرح منهاج قياس القوة من عدة دراسات متنوعة وتأتي على النحو التالي:

يرى التيار الأول أن أهم مؤشرات التراجع الأمريكي تتمثل بالتراجع الاقتصادي المالي،

[71] Elizabeth Ann Stein. (2016). Information and Civil Unrest in Dictatorships. Politics in Oxford Research Encyclopedia. 2, 5 and 27.

[72] "The Global Democracy Ranking of the Quality of Democracy", The Global Democracy Ranking, 2016. http://democracyranking.org/wordpress/rank/democracy-ranking-2016/

واختلال التوازن بين القوة الاقتصادية والنفقات العسكرية، والتبعية النفطية: حيث أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للطاقة، إذ يصل استهلاكها للنفط 21 مليون برميل يوميا، أي 25% من الإنتاج العالمي، في حين يمثل إنتاجها 15% من الإنتاج العالمي، والاستخدام المفرط للأداة العسكرية، والتحدي النووي، إضافة إلى أن الباحث يرى عوامل أخرى للتراجع الأمريكي وتمثلت بالصعود الصيني والتطور الروسي والوحدة الأوروبية وانتشار التكنولوجيا وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتي بدورها ستؤدي إلى تآكل دور أمريكا ويجبرها على التعامل مع واقع يصعب السيطرة عليه.[73]

وكان طرح التراجع الأمريكي يبني سيناريو بديل وهو الصعود الصيني، فقد بينت دراسة "الصعود الاقتصادي الصيني: التاريخ، الأبعاد، التحديات، والنتائج" للكاتب وايني موريسون أن الصين ستطبق نموذجاً من أجل إعادة إحياء اقتصادها وبناءه من جديد وهو خطة الخمس سنوات (2011–2015)، حيث كان لهذه الخطة الأثر الأكبر في تعزيز الاقتصاد الصيني بكافة مجالاته.
74

وفي تقرير أعده الكاتب جون بينيت بعنوان "القوة العسكرية الأمريكية في انحدار عميق نتيجة ازدياد المخاطر والتهديدات من حولها"، أظهر أن روسيا ستصبح القوة المهيمنة والأقوى في أوروبا، وهي بذلك تشكل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية. ومن جانب آخر أكدت وزارة الدفاع الأمريكية أن تكلفة الحرب على الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بلغت 2.7 مليار دولار أمريكي منذ بدأ الحرب. في حين تبلغ تكلفة الضربات الجوية على الدولة الإسلامية 200 مليون دولار أمريكي شهريا. وتبلغ التكلفة اليومية أكثر من 9 مليون دولار أمريكي. وهذا بدوره سيؤدي إلى تآكل الميزانية العسكرية الأمريكية. إضافة إلى دراسة "بقيت الولايات المتحدة أكبر دولة مصدرة عسكريا ولكن روسيا والصين تكسبان" والتي صدرت عام 2014، توصلت إلى نتيجة تفيد أن الولايات

[73] عبد السلام قريقة، التراجع الأمريكي من الهيمنة الأحادية إلى تعددية الأقطاب الدولية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج 16, ع 62، (2013)، 77-89.

[74] Wayne M. Morrison, "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States", Congressional Research Service: (2015), 43-48.

المتحدة تحتل المرتبة الأولى في نسبة التصدير العسكري حيث بلغت 31%، أما روسيا 27%،[75]وهذا بدوره يعطي مؤشرات حقيقية لنمو التصنيع والتصدير العسكري الروسي.

أما فيما يتعلق بالتطور العسكري الروسي، تبين دراسة "قدرات سلاح الجو الروسي وخطط الشراء" أنه كجزء من برنامج التسلح في الدولة، يتم تعيين القوات الجوية الروسية لاستقبال عدد كبير من الطائرات الجديدة وتحديث ما لا يقل عن نصف تلك الطائرات التي لم يتم استبدالها. وبدأت روسيا في وقت متأخر في تطوير طائرات بدون طيار، وزيادة في قدرات النقل في صفوف الجيش الروسي. ومن جهة أخرى، توصلت دراسة تتعلق بالبحرية الروسية إلى أن البحرية الروسية تواصل العمل على تطوير سفن بحث في المياه العميقة لها القدرة على التوجيه الذاتي ومزودة بالروبوتات المثبتة تحت الماء حيث أن لها القدرة على القيام بهجمات تحت أعماق كبيرة. [76] يوضح تقرير المعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية " IISS" إن اختراعات جديدة في المجال العسكري طورتها روسيا والصين قادرة على تغيير التوازن العسكري في العالم. ويبين التقرير بعنوان "التوازن العسكري 2016" إلى أن روسيا والصين تعرضان أنظمة عسكرية جديدة بما فيها أحدث أنواع الصواريخ المجنحة والباليستية والعربات القتالية المدرعة والمعدات التقنية الجديدة والصواريخ والدبابات القتالية المدمرة وقوة الردع في الفضاء، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الفوارق على الساحة التكنولوجية العالمية وبالتالي إحداث تغيير في ميزان القوى العسكري بالعالم.[77] أما فيما يتعلق بالتحديثات الروسية العسكرية المتقدمة، نشر الموقع الأمريكي "We are the Mighty" المتخصص بالقضايا العسكرية قائمة بالأسلحة الروسية الجديدة الأكثر ترويعا. يقول المحلل الأمريكي ناي بأنه بينما

[75]Gregory Viscusi, " U.S. Remains Biggest Arms Exporter but Russia, China Gain", Bloomberg Business (2015).
[76]DMITRY GORENBURG, "Russian naval capabilities and procurement plans", (Russian Military Reform, 2015): 1.
[77]The Military Balance 2016, International Institute for Strategic Studies (IISS) (2016), 1.

تحاول القوات المسلحة الروسية التغلب على العديد من الصعوبات، يبذل الكرملين قصارى جهدهم لتقويتها، وبدأت روسيا بتطوير أسلحتها بشكل سريع جدا. [78]

يوضح ريتشارد هاس في مقالته "عصر اللاقطبية" أن عصر الأحادية القطبية الأمريكية قد انتهى، وستحدد اللاقطبية العلاقات الدولية في القرن العشرين. وسوف تتوزع القوى بدلاً من أن تتركز وسيتراجع تأثير الدول والأمم مع تزايد تأثير الفاعلين في العلاقات الدولية من غير الدول. ويؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال قادرة على إدارة الانتقال وجعل العالم أكثر أمانا. وبالنسبة لهاس؛ فإن العالم يتجه نحو عصر اللاقطبية وهو العصر أو النظام الذي تتوزع فيه القوى بين فاعلين مختلفين. يستشهد الكاتب بما تنبأت به النظرية الواقعية التقليدية بنهاية الأحادية القطبية وبزوغ عصر عالم متعدد الأقطاب، حيث أن القوى العظمى عندما تتصرف كقوة عظمى، فإنها بذلك تحث القوى الأخرى على منافستها. يتطرق هاس إلى فرضية بول كينيدي "التوسع الإمبريالي المفرط" التي افترضت أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضعف في النهاية بسبب إفراطها في التوسع. وتبين أن هذه الفرضية انطبقت على الاتحاد السوفييتي وثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية غير منيعة، وسبب ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تفتقد الموارد العسكرية الكافية لمواصلة القيام ما تفعله بالعراق. [79]

وقد أوضح هاس في كتابه: ( A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order) أن النظام الذي تقوده أميركا ويقوم على التحالفات قد أصبح غير مستقر بسبب انتقال القوة بعيدا عن الغرب، وانتشار المخاطر الانتقالية، وترنح النظم الإقليمية في أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا. ويحدد هاس مظاهر النظام الدولي الجديد والتي تتمثل بصعود الصين وروسيا كقوى عظمى، حيث بدأت الصين تنخرط في معاهدات إقليمية ودولية،

[78] Logan Nye, "The 7 scariest weapons Russia is developing right now", (We are the Mighty, 2015), 1.
[79] Richard N. Haass, "The Age of Nonpolarity", (The United States: Foreign Affairs, 2008).

وكما سينشأ عالم تسوده الفوضى حيث أن هناك الكثير من القوى التنافسية التي تثير القلق في النظام الدولي وتؤدي إلى زعزعة استقراره. فيلخص ريتشارد هاس في كتابه بأن العالم الدولي الآن تسوده حالة من الفوضى العارمة المتمثلة بظهور قوى دولية مختلفة تزعزع الأمن الدولي، إضافة إلى حالة الفوضى التي تنتشر داخل النظام الأمريكي.[80] تظهر الدراسات السابقة أن أميركا تعاني من تعارض بين مبادئها الجمهورية وتوسعها الإمبراطوري وأن هيمنتها ستشهد تراجعاً وشيكاً.

وكان رد التيار الثاني الذي يؤمن بأن القوة والهيمنة الأمريكية ما زالت على حالها في عدة دراسات كأن أبرزها في كتاب جوزيف ناي: "هل انتهى القرن (العصر) الأمريكي؟ ولكن قبل الشروع في إثارة تساؤل: هل انتهى "القرن الأمريكي" ؟، يوضح "ناي" بداية ذلك القرن، فقد يكون نهاية القرن التاسع عشر هو بداية تأريخ القرن الأمريكي، عندما أصبحت الولايات المتحدة القوة الصناعية الأكبر عالمياً. وعندما بدأ القرن العشرين، بقيت هي القوة الاقتصادية العظمى والوحيدة في هذه العالم. حيث تعزز الاقتصاد الأمريكي، بحيث أصبح يمثل وحده نصف اقتصاديات العالم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية على عكس نظيره الاقتصاد الصيني. وتوصل الكاتب إلى نتائج توضح دلائل "صمود القرن الأمريكي"، وهي: دلائل تتعلق بالتركيبة السكانية والطاقة. أما بالنسبة لأبعاد القوة الأمريكية، فهي تتمحور في الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والقوة الناعمة.[81]

في دراسة للكاتب سليم كاطع علي بعنوان: "مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي"، حيث استخدم الكاتب نموذجا ثلاثياً لتحليل القوة الأمريكية: المقومات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وخرج في المحصلة بتأثير تلك المقومات على النظام الدولي. [82]

---

[80] Richard Haass, " A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order" Council on Foreign Relations, 2017.

[81] Joseph Nye, *Is the American Century Over*? Policy; 1 edition (2015): 2, 33, 65, and 130.

[82] سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2014)، 155-159.

يحاول جوزيف ناي من خلال مقالته في مجلة الفورين أفيرز: " مستقبل القوة الأمريكية: وجهة نظر في الهيمنة والتراجع"، أن يحدد واقع ومستقبل القوة الأمريكية، حيث فسر بعض المراقبين بأن الأزمة المالية العالمية عام 2008 كانت بداية التراجع الأمريكي، وذهب مجلس المخابرات الوطنية الأمريكية لتوقع أن الولايات المتحدة ستبقى القوة البارزة، لكن تلك الهيمنة الأمريكية ستكون قد تقلصت كثيراً عام 2025"، فيما توقع غولدمان ساكس أن الحجم الكلي لاقتصاد الصين سيتجاوز ذلك الولايات المتحدة في عام 2027. واستبعد ناي الصعود الصيني معللاً ذلك أنه لا يزال أمام الصين طريق طويل لكي تتساوى مع موارد القوة في الولايات المتحدة، وما زالت تواجه العديد من العقبات المستمرة التي تحول دون تطويرها،[83] ناي الذي تحدث عن مزايا القوة العسكرية والناعمة الأمريكية والعيوب الجيوسياسية الصينية غفل أن الصين تستمر في تحديث قوتها العسكرية والناعمة بشكل يمكن أن تنافس فيه الولايات المتحدة عبر تفوقها ببعض الصناعات العسكرية والتكنولوجية وتدفق ترليونات الدولارات في مشاريع اقتصادية في عشرات الدول الاسيوية والأوروبية والافريقية.

ويمكن أن يلمس القارئ هذه الفكرة أيضاً عند قراءة كتاب "العشرية القادمة" لجورج فريدمان والذي حاول فيه تقديم توقعات للعشرية القادمة وكيف أن الولايات المتحدة ستصبح هي القوة المهيمنة والإمبراطورية العالمية في هذا العالم في جميع المجالات: الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والعسكرية. ولكن الدراسة الحالية ستثبت بالأرقام أنه مع تزايد النمو الاقتصادي والعسكري والسكاني للصين خلال السنوات الأخيرة، ثمة تنبؤات وتقديرات لدى العديد من الخبراء ومراكز الفكر تشير إلى أن السياسة العالمية تتجه نحو عصرٍ ستكون فيه الصين – وليس الولايات المتحدة – هي اللاعب المهيمن على العالم.[84]

[83]Joseph Nye, " The Future of American Power: Dominance and Decline in Perspective", Foreign Affairs, (2012), Pages 1-7.
[84]George Friedman, *The Next Decade*, (United States of America: STRATFOR, 2010), 13, 16, 28, and 44.

يحاول عدد من الباحثين اختبار قوة الدول عبر منهج قياس قوة الدول الذي يحدد وزن القوة من خلال عملية رياضية يتم فيها احتساب قوة الدول عبر نماذج مختلفة كل منها ترى القوة في عوامل غير الأخرى وتأتي على النحو التالي:

يؤكد المؤلفون لدراسة " جوانب الأمن العالمي – قياس السلطة وتوقع النتائج من عشرين دولة مختارة (2000–2013)" وهو ديفيد كلاوس ودومينيكا مروزوسكا أن انتهاء الحرب الباردة مؤشر على بداية حقبة جديدة تتسم معالم هذه المرحلة بالتحرر الاقتصادي والعسكري. كما أن ظهور بعض القوى الاقتصادية الجديدة أدى إلى زيادة القوة الاقتصادية وفتح آفاق وفرص جديدة للمنافسة الاقتصادية بين الدول. فيما يوضح المؤلفون أن عناصر القوة هي الحجم القوة الاقتصادية والقوة العسكرية. [85]

تبين دراسة الباحث جوديت ترنكوز بعنوان "ما هي القوة الناعمة وكيف تؤثر على السياسة الخارجية" أن هناك الكثير من الأدوات والموارد في البلاد التي تساعدها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال وسائل تأطير جداول الأعمال والإقناع للحصول على النتائج المرجوة. فيما قدم ماكلوري نموذجاً لقياس السياسة الخارجية، حيث وضع فيه أدوات قياس كمية وتتمثل بالآتي: **القوة التكنولوجية:** المنظمات الدولية، المنافسات التجارية، نسبة الفساد، براءات الاختراع، نسبة استخدام الانترنت. **القوة الثقافية:** السياحة، المراسلين الأجانب من خارج الدولة، عدد المرات التي تم فيها الفوز في الألعاب الأولمبية، عدد الآثار السياحية. **القوة التعليمية:** جودة الجامعات (مرتبة الجامعات على المستوى العالمي)، عدد الطلاب الأجانب الملتحقين في الجامعات، عدد الجامعات، عدد المعلمين في الجامعات والحاصلين على درجة الدكتوراه. **الدبلوماسية:** اللغات المنتشرة في البلد،

[85]David Clowes and Dominika Choroś-Mrozowska, "Aspects of global security – the measurement of power & its projection Results from twenty selected countries (2000-2013)", (Journal of International Studies: Center of Sociological Research, 2015): Vol. 8, No 1,

نسبة قوة ماركة البلد، عدد البعثات الدولية والصفقات، عدد السفارات، عدد المنظمات خارج البلد، عدد المنظمات داخل البلد. [86]

ناقش ريتشارد موير "القوة القومية" من خلال دراسة شاملة للجغرافيا السياسية في كتابه. وأشار إلى الجدل الواسع بين العلماء والفلاسفة الذين يدرسون هذه المسألة من أجل التوصل إلى تعريف محدد للقوة الشاملة للدولة. ويقسم موير القوة القومية للدولة على النحو التالي: **القوة المورفولوجيا:** وهي قوة الدولة المنبثقة عن حجم الدولة، والشكل، والموقع، والخصائص الطبوغرافية. **القوة الديموغرافية:** وهي لا تشير فقط إلى قوة عدد السكان ولكن تعني أيضا بقياسات اجتماعية كمهارات القوة البشرية، الحالة الصحية، وتكوين السن، والروح المعنوية والروح الوطنية والولاء الوطني. **القوة الاقتصادية:** تضم الموارد الاقتصادية للدولة، وحجم تجارتها الداخلية والخارجية، ومدى التطور التكنولوجي لها، قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في تلبية احتياجاتها الأساسية، وخاصة المواد الغذائية والأسلحة دون الاعتماد على الأسواق الخارجية. **قوة تنظيم الدولة:** الإدارة: يعني من وجهة نظره أسلوب السلطة التنفيذية في إدارة الدولة ومدى العلاقات القوية بين مستوى الإدارية العليا والشعب بشكل عام. هذا بالإضافة إلى مدى الاستقرار الداخلي للدولة، وقوة علاقاته الخارجية مع الدول المجاورة على المستوى الإقليمي ومع الدول الكبرى والعظمى على المستوى الدولي. **القوة العسكرية:** وهي لا تعني فقط عدد الأسلحة العسكرية والبحر والجو أو كتلة الأسلحة التدميرية ووسائل نقلها، ولكن أيضا هي نوعية كل قطعة سلاح وقوة الذي يحمل السلاح، ومستوى الاستعداد والتدريب والقتال، جنبا إلى جنب مع نظام تعبئة الاحتياط والتدريب، وطريقة نشر القوات المسلحة في مسرح العملية وفعالية الاستراتيجية العسكرية للدولة بالإضافة إلى تطور أساليب القتال. **قوة العلاقات الخارجية:** هذا يعني قوة العلاقات الخارجية للدولة ونفوذها في المجالات الإقليمية والدولية والبطاقات التي تمتلكها لضمان هذا التأثير من أجل تحقيق مصالحها الوطنية في الخارج،

[86] Judit Trunkos, "WHAT IS SOFT POWER CAPABILITY AND HOW DOES IT IMPACT FOREIGN POLICY?" (2013).

وما هي التحالفات الإقليمية والدولية التي يمكن تحقيقها، جنبا إلى جنب مع احترام الموقف الدولي لها. ويرى أن التأثيرات الجغرافية هي الأساس في قوة الدولة وعلاقاتها الخارجية في مجريات السياسة الدولية. حين أن هناك ثلاث جهات غير رسمية يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية وتحليلية في السياسة الخارجية وهي: **1- جماعات المصالح. 2- وسائل الإعلام. 3- الرأي العام.** [87]

تركز دراسة (The Complexity of Measuring National Power) على مقياس ضيق للقوة وهو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كأداة لتحقيق القوة على الساحة الدولية. وذلك لأن الناتج المحلي الإجمالي يقدم توضيحاً بسيطاً حول نوعية اقتصاد الأمة أو ما إذا كانت ثروتها قد يجري تحويلها من أجل تحقيق قدرات تنافسية. كما أن هناك جانب آخر تطرحه الدراسة التي تمكن الدولة من الاستفادة من قدراتها نحو تحقيق الأهداف السياسية. وهي الاستراتيجية كبيرة أو القدرة على التفكير، مما يعكس قدرة الدولة على توليد وتكييف قالب استراتيجي يمكن أن يعمل على توجيه بيروقراطية الأمن القومي. مرة أخرى، إن عملية قياس نوعية الاستراتيجيات بين الدول هي إشكالية كبيرة أمام علماء السياسة للأسباب التي تم الإشارة إليها سابقا. ومع ذلك، إن التركيز على بعض من هذه العناصر الأساسية التي قد تنتج استراتيجيات جديدة للدولة يمكن أن يكون مفيداً. كما أن جودة البيروقراطية الاستراتيجية (تلك المخصصة لتنفيذ الأهداف الوطنية الأمنية) يمكن أن تكون بديلا مفيدا للاستراتيجية الكبرى للدولة الذي سيساعدها على المناورة في الحياة الدولية من خلال الاستفادة من البيئة الجيوسياسية العالمية وجميع المواد ونقاط القوة الأيديولوجية تحت تصرف هذه الدولة، وتشمل البيروقراطية الاستراتيجية للدولة المهيمنة هيكل مؤسسات الأمن القومي مثل مستوى التفاعلات السياسية والعسكرية والتنسيق بين الوكالات، ومستوى "الترابط" داخل الدوائر المسلحة نفسها. يمكن أن تشمل أيضا الجودة، والتخصص، وحجم موظفي الخدمة الخارجية والاستخبارات. في التحليل النهائي، إذا كانت القوة عبارة عن مفهوماً بعيد المنال، لماذا يحاول علماء السياسة

[87] Richard Muir, "Modern Political Geography", (UK: Macmillan Education, 1981).

قياسه؟، وبالنظر إلى أن القوة نسبية، فإن عملية القياس فقط هي التي تشير إلى مكان وقوف الدول على الساحة الدولية طبقاً لعدد من المقاييس. ولعل الأهم من ذلك أن هذه العملية يمكن أن تكشف عن مواطن ضعف محلية. على سبيل المثال، عجز الهند عن إنتاج ريادة الأعمال والتكنولوجيات العسكرية والمدنية يمكن أن تعزى إلى ضعف الابتكار وعدم وجود حوافز مؤسسية، واستثمار ضئيل في مجال البحث والتطوير.[88]

تقدم دراسة ( Towards Measuring and Visualizing Sustainable National Power—A Case Study of China and Neighboring Countries) مفاهيماً مختلفة للقوة. على سبيل المثال، من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، عرف ماتوس القوة الوطنية بأنها "التعبير المتكامل عن جميع القدرات التي تمتلكها الدولة في لحظة معينة لتعزيز تحقيق الأهداف الوطنية داخليا وخارجيا، على الرغم من التحديات التي تواجهها". وتشير هذه الدراسة إلى منهج قياس القوة المستدامة للدول العظمى والذي يشمل كل من: **قياس الهيكل الجغرافي:** كتلة الدولة الحرجية وهي: الأرض والسكان والموارد والطاقة. القوة الاقتصادية وتشمل الناتج المحلي الإجمالي فقط .القوة التكنولوجية: نفقات البحث، وعدد من الباحثين، والأوراق العلمية وتطبيقات براءات الاختراع . القوة العسكرية: تعتبر كل من النفقات العسكرية، أفراد القوات المسلحة والقدرات النووية. بالإضافة الى استيراد الأسلحة وتصديرها لتمثيل مستوى تطوير الأسلحة. النداء الثقافي: يمكن تجاهل أن تأثير ثقافة الأمة آخذ في الازدياد ويشمل المؤشرات التالية: عدد من الأفلام الروائية، الميداليات الأولمبية، مواقع التراث العالمي، المعارض الدولية، والطلاب الدوليين. **قياس الهيكل الاجتماعي:** الحياة الصحية والكريمة: إن ارتفاع الدخل ومرافق الصرف الصحي المحسنة هي المتطلبات الأساسية لحياة صحية وكريمة. التعليم. التعليم هو شرط أساسي للأفراد لإتقان المهارات الأساسية للمعيشة. علاوة

[88] Zorawar Daulat Singh, " The Complexity of Measuring National Power", Institute for Defence Studies & Analysis No.1, Development Enclave, Rao Tula Ram Marg Delhi Cantonment, New Delhi-110010, pages 1-7.

على ذلك، تؤدي نوعية التعليم العالي دورا أساسيا في مجتمع مبتكر. يتم استخدام سنوات التعليم ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لتمثيل المستوى الأساسي للتعليم. ويتم الاعتماد بشكل خاص على الالتحاق بالمدارس الثلاثية لقياس إمكانيات التعليم للإبداع والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تضمين الإنفاق على التعليم لأنه هو ضمان استمرارية الموارد والمرافق التعليمية. مجتمع متوازن: يتكون من عدد من العناصر فالأداء الحكومي هو أكثر العناصر بروزاً. ثم تندرج الأبعاد التالية: الصوت الحكومي والمساءلة والاستقرار السياسي والغياب والعنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد). ومؤشرات أخرى مثل عدم المساواة بين الجنسين، والفقر، والبطالة، والسكان والنمو، والشيخوخة هي مؤشرات لقياس البعد المجتمعي. **قياس الهيكل البيئي:** الموارد المتجددة: من شأن الاستخدام الفعال للموارد المتجددة أن يعود بالفائدة على أجيالنا المقبلة وذلك بتقليص استنفاد الطاقة الأحفورية التقليدية والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. كما أن تعزيز استخدامات الموارد المتجددة يمكن أن ييسر تطوير التقنية الجديدة والبدء أسواق جديدة، وموازنة استخدام الموارد المتجددة وغير المتجددة للوفاء بها في الوقت الذي تدعم فيه الأجيال القادمة دورا حاسما في الاستدامة البيئية. هنا يتم استخدام استهلاك الطاقة المتجددة، موارد المياه العذبة المتجددة والمتجددة مصدر العرض لقياس هذا البعد. الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي: يتم استخدام مقياس مركب لقياس التنوع البيولوجي للدولة . انخفاض الكربون: يتم لقياس مستوى الحد من الكربون في البلاد. [89]

وتشير دراسة (Foundations of National Power in the Asia-Pacific) إلى أنه في البيئة الدولية التنافسية، تمثل القوة المادية الشرط الضروري، وإن لم يكن كافيا، لبلوغ بلد ما أهدافها الاستراتيجية المرجوة مهما كانت، حيث استخدمت الدراسة نموذج قياس القوة الوطنية، وجاء

[89] Hua Liao, et al., " Towards Measuring and Visualizing Sustainable National Power—A Case Study of China and Neighboring Countries", ISPRS Int. J. Geo-Inf. 2015, Pages 1-21.

على النحو التالي: عدد السكان، وحجم الأراضي، والقوة الاقتصادية (غالبا من حيث الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي)، والموارد الطبيعية. [90]

تناقش دراسة (Measuring National Power) بأن قوة الدولة يتم تحقيقها خلال ثلاثة مستويات: الموارد والمصادر والقدرات الطبيعية، وكيف يتم تحول القوة من خلال العمليات والأحداث الوطنية، والقوة في النتائج أي من هي القوة التي تبقى وتصمد في ظروف خاصة.' فيما يتم قياس القوة العظمى للدول عن طريق: الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، الإنفاق العسكري، والاختراعات التكنولوجية. وتقدم الدراسة نموذجاً آخر لقياس القوة العظمى للدول والذي قدمه آشلي تيلز وزملاؤه في مؤسسة RAND ويقسم إلى: **الموارد الطبيعية:** ويشمل الموارد المتوفرة أو التي تنتجها الدولة. **الأداء الوطني:** ويمثل الضغوطات الخارجية التي تواجه الدولة وفعالية المؤسسات الحكومية والمجتمع ككل. **القدرات العسكرية:** وتشمل فعالية العمليات العسكرية والموارد العسكرية المتوفرة لتحقيق ذلك. في حين تقدم الدراسة نموذجاً آخر لمجموعات Breakout ويتمثل بكل من: السكان ورأس المال البشري والقوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية والقدرات العسكرية. ويناقش أعضاء المجموعة بأن القوة العسكرية ستبقى في المقدمة حتى عام 2020 والمؤشر الأهم في هذه القوة هو الميزانية العسكرية والإنفاق العسكري. تعتبر القوة الاقتصادية هي المكون الرئيسي للقوة العسكرية ومن أهم مؤشراتها هو الناتج المحلي الإجمالي، ورأس المال والتقدم التكنولوجي. [91]

أداوت القوة: التغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل القدرة على التحكم بالاقتصاد العالمي، والمشاكل البيئية مثل التلوث العالمي، والتهديدات العسكرية مثل الإرهاب، والجرائم، والتغيرات الديموغرافية مثل ارتفاع الهجرة والشيخوخة، والتحديات التعليمية والتكنولوجية مثل تراجع الهيمنة

[90] Ashley J. Tellis, et al., " foundations of national power in the Asia-Pacific", The National Bureau of Asian Research, (2015), pages 1-21.
[91] Gregory F, Treverton, and Seth G. Jones. Measuring national power. RAND CORP ARLINGTON VA NATIONAL SECURITY RESEARCH DIV, 2005, pages 1-35.

الأمريكية في مجال التعليم، وتصنيع أسلحة الدمار الشامل، والتغيرات المثالية مثل انخفاض التحرر أو تغير الموجة الديمقراطية، وتهديدات صحية جديدة، وصعود فواعل جديد.[92]

قدمت دراسة ( MEASURING NATIONAL POWER IN THE POSTINDUSTRIAL AGE) استفساراً عما هو الخطأ بالطريقة التي نتبعها في قياس القوة الوطنية؟ وجاءت الإجابة على النحو التالي: [93]

سعت معظم المناهج التقليدية إلى ترتيب وضع البلدان من حيث قدرتها في الحرب فقط، فيما اختلاف المناهج التقليدية عن بعضها البعض من حيث عدد الدول التي تم تقييمها، والأطر الزمنية للمقارنة، وتعقيد المعادلات المستخدمة، فيما كانت معظم المؤشرات لا تتضمن سوى عناصر تلخيصية، العناصر المادية التي يمكن أن تضاف ببساطة، في توليفات مختلفة، إضافة إلى أن معظم المؤشرات تركز بشكل رئيسي على "البلد" كوحدة مناسبة للتحليل. يتم التعامل مع البلاد هنا "كعلبة الموارد" التي تمتلك بعض المحتويات القابلة للقياس وتسفر عن فهم لقدرتها الكامنة، والخطأ الأخير في قياس القوة هو أن معظم المؤشرات المستخدمة في النماذج التقليدية للقوة هي إجمالية وعامة. وقد جاء تعريف القوة الوطنية في الدراسة باعتبارها قدرة البلد على متابعة الأهداف الاستراتيجية من خلال العمل الهادف. هذا الرأي يشير إلى بعدين متميزين وهما: البعد الخارجي، الذي يتألف من قدرة الدولة أن تؤثر على البيئة العالمية من خلال اقتصادها السياسي، والإمكانات العسكرية، والبعد الداخلي الذي يتكون من قدرة الدولة على تحويل موارد مجتمعها إلى "المعرفة القابلة للتنفيذ" التي تنتج أفضل المدنيين والعسكريين والتكنولوجيات الممكنة. وقد قدمت الدراسة نموذجاً لقياس قوة الدولة وجاء على النحو التالي: المؤشر **الأول:** المصادر الوطنية ويشمل المؤشرات التالية: التكنولوجيا، الشركات، المصادر البشرية، المصادر المالية ورأس المال، والمصادر الطبيعية.

[92] Ibid.
[93] Ashley J Tellis, Measuring national power in the postindustrial age. Vol. 1110. Rand Corporation, 2001, 1-57.

التكنولوجيا تضم (التواصل والمعلومات، المواد والآلات والتصنيع، والبيوتكنولوجيا والحياة العلمية، المواصلات، الطاقة والبيئة). الشركات تضم (سعة الاختراع، الاستثمار الخاص والعام، براءات الاختراع). المصادر البشرية تضم (التعليم، النفقات الإجمالية الخاصة والعامة، جودة التعليم، نسبة التواصل عبر الإنترنت، عدد الكتب والجرائد).

المصادر المالية تضم (المدخرات، نسبة النمو السنوي، توزيع النمو في الدولة).

الموارد الطبيعية وتضم (مخازن الطعام، مخازن الطاقة، والتعدين).

**المؤشر الثاني وهو:** التمثيل أو الأداء الوطني ويشمل: القيود الخارجية، والبنية التحتية والموارد الأيديولوجية). القيود الخارجية وتضم (التهديدات الخارجية وعدد التحديات وسباق التسلح، المصالح الوطنية، والأهداف السياسية). البنية التحتية وتضم (اهداف البنية التحتية، وتنظيم العلاقات الاجتماعية). المصادر الأيديولوجية وتضم (الأساليب التعليمية، والأيديولوجية الوطنية، الهيكل الوطني، والمنظمة الخاصة)

**المؤشر الثالث:** وهو القدرة العسكرية وتشمل: المصادر الاستراتيجية، وإمكانية التحويل والكفاءة القتالية). المصادر الاستراتيجية وتشمل (الميزانيات الدفاعية، عدد الجنود، البنية التحتية العسكرية، المؤسسات العسكرية، القاعدة الصناعية العسكرية، البحث والتطوير والابتكار العسكري). وتشمل إمكانية التحويل على (التهديدات، العلاقات العسكرية – المدنية، العلاقات الأجنبية والخارجية، العقيدة العسكرية والتدريب، الاختراع والابتكار العسكري). ويشمل هذا المؤشر على كل من: القدرات الحربية التقليدية، عدد الأسلحة، القدرات العسكرية البحرية وتشمل السفن الحربية والغواصات والقوات الجوية

تقدم دراسة ( Testing One Framework for Measuring National Power in the Postindustrial Age) مفهوماً للقوة باستخدام المتغيرات A و B. حيث أن (A) لديه قوة

على (B) إلى الحد الذي يستطيع فيه إجبار (B) أن تفعل شيئا لا ترغب به. فالقوة هي القدرة على تحقيق الأهداف من خلال السيطرة على الآخرين لزيادة قوة الدولة من وجهة نظر عالمية. بينما يستخدم مصطلح توازن القوى لتوضيح كيفية توزيع القوة في النظام الدولي في محاولة للحفاظ وزيادة القوة الوطنية، فيما استخدمت هذه الدراسة ذات النموذج الذي استخدمته الدراسة السابقة لقياس. [94]

استخدمت دراسة (Geopolitics and the Measurement of National Power) النموذج التالي لقياس القوة الوطنية: السكان والأرض، القوات العسكرية (الجنود) والإنفاق العسكري، الدخل الوطني، الطاقة والكهرباء، الحديد والمعادن، الإنفاق والعائدات الحكومية. [95]

أجمل جمال زهران في كتابه (منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي – الإسرائيلي) نموذجاً شاملاً لقياس القوة وجاء على قسمين: [96]

الأول: **العوامل المادية** ويشمل: **القدرة الاقتصادية:** وأمكن قياسها عن طريق حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، والقاعدة الصناعية، ومعدل النمو السنوي للإنتاج، وحجم إنتاج مصادر الطاقة، وحجم احتياطي مصادر الطاقة، والمعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد، ونسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان، وحجم الأراضي الصالحة للزراعة والمعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد، ومتوسط الإنتاجية السنوية للحبوب ونسبته إلى المساحة الكلية، وحجم إنتاج المعادن الاستراتيجية، ونسبة الأراضي المروية بانتظام من المساحة المنزرعة. **القدرة العسكرية:** وقد أمكن قياسها عن طريق: القاعدة الصناعية العسكرية، والقدرة النووية والكيماوية، وحجم القوات المسلحة، والكفاءة التنظيمية في المجال العسكري، وحجم ونوعية الأسلحة التقليدية، وحجم الإنفاق العسكري العام، ونسبة الإنفاق

[94] Jennifer Marie. Faison, "Testing One Framework for Measuring National Power in the Postindustrial Age." (2004), 1-187.

[95] Karl Hermann, Höhn, "Geopolitics and the Measurement of National Power." (2014), 1-330.

[96] جمال علي زهران. منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي. مركز دراسات الوحدة العربية, 2006، ص 1-243.

العسكري إلى الناتج الإجمالي المحلي، نسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان. **القدرة الاتصالية:** وقد أمكن قياسها عن طريق: نسبة عدد الحاسبات الآلية إلى عدد السكان، ونسبة عدد خطوط الهاتف إلى عدد السكان، ومدى امتلاك الدولة لأقمار صناعية، ونسبة أجهزة المذياع (الراديو) إلى عدد السكان، ونسبة أجهزة التلفاز إلى عدد السكان ونسبة عدد خطوط الهواتف المحمولة إلى عدد السكان. **القدرة الحيوية** وتنقسم إلى مجموعتين وهما الخصائص السكانية أو البشرية والوجود الإقليمي. عناصر الخصائص السكانية أو البشرية: وتشمل المستوى التعليمي والمستوى الصحي ونسبة المشاركة في العمل ودرجة التكامل القومي والثقافي وحجم خدمات الدولة للسكان وحجم السكان وكثافة السكان في الكيلومتر المربع. وكلما ارتفعت هذه المؤشرات كان هذا دليلاً على قوة الدولة باستثناء مؤشر كثافة السكان الذي يشير إلى أن الزيادة هي عنصر ضعف للدولة. فكلما انخفضت الكثافة لكما أصبحت الدولة أكبر. عناصر الوجود الإقليمي: وتشمل طبيعة الموقع الجغرافي، ونسبة الجزء المعمور إلى غير المعمور من مساحة الدولة، ومساحة الدولة ونصيب الفرد من الموارد المائية.

الثاني: **العوامل المعنوية** وتشمل: **القدرة السياسية:** وقد أمكن قياسها عن طريق مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية + حقوق الإنسان)، والاستقرار السياسي وغياب العنف، ونسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان، ومدى كفاءة الحكومة ومدى فعاليات البرلمان (التمثيل والمساءلة). **الإرادة القومية:** وقد أمكن قياسها من خلال (القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية ويمكن تحليل هذا العنصر من خلال القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع ويتم ذلك من خلال مؤشرين هما: نسبة الضرائب المجمعة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار المحلي من الناتج الإجمالي. وقد أمكن قياس الإرادة القومية من خلال درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب ويتم ذلك من خلال مؤشرين هما: متوسط عمر المواطن أو العمر المتوقع ونصيب الفرد من السعرات الحرارية. وقد أمكن أيضاً قياس الإرادة القومية من خلال الأهداف الاستراتيجية

عن طريق: درجة الاعتماد على الذات عن طريق (نسبة حجم المعونات الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة المعونات الخارجية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وصافي ميزان المدفوعات، ودرجة الدولة في مجال التنمية البشرية ومواجهة الفساد، ودرجة الانكشاف والتبعية وذلك عن طريق نسبة إجمالي قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب وخصوصاً القمح.

حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي من خلال العناصر الفرعية التالية: نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج الإجمالي المحلي، ومتوسط نصيب الباحث العلمي من جملة الإنفاق على البحث العملي، وإجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجال البحث العلمي في كل المجالات، وعدد العاملين والمهندسين ونسبتهم إلى عدد السكان.

**القدرة الدبلوماسية:** وقد أمكن قياسها من خلال مؤشرين وهما: حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة وحجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الأخرى.

هدفت دراسات نماذج قياس قوة الدول السابقة إلى التعرف على أهم المسارات في تحليلات القوى العظمى والتي تؤكد أنه من الممكن قياس قوة دولة معينة عن طريق قياس أوزان عناصر قوتها القومية. وتأتي أهمية هذه الدراسات في أنها تساعد في فهم عملية التأثير لكل دولة، كما أن هذه المسارات تم استخدامها في الكثير من الأبحاث الدولية وتحددت بموجبها العلاقات الدولية وهي ظاهرة قوة الدولة، كونها أساس العلاقات بين مكونات المجتمع الدولي.

من هذا المنطلق، حاولت مجموعة من الدراسات الأكاديمية تطوير أساليب علمية يمكن من خلالها قياس قوة الدولة استنادا على الإمكانيات المتاحة لها نظراً لصعوبة تقدير بعض العناصر ووضعها في أرقام للحكم على قوة الدولة. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات قد أفادت في تعميق عملية الفهم لعناصر قوة الدول، إلا أنه فيها الكثير من نقاط الضعف والنقص. وسبب ذلك يعود إلى

أن عناصر القوة القومية تتضمن عناصر ثابتة وعناصر متغيرة مرتبطة مع بعضها البعض ولا يمكن فصلها. فمن الصعب بناء نموذج قياسي قائم على العناصر المادية فقط وترك العناصر غير المادية أنه من الخطأ الأخذ بعين الاعتبار بعضاً من الجوانب وإغفال جوانب أخرى عند قياس القوة الشاملة للدولة.

لذلك، سيلجأ الباحث إلى تطوير نموذج شامل لقياس قوة الدول العظمى وسيتم استخدامه في قياس قوة "الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا". سيحدد هذا البحث الجوانب المطلوبة منهجياً من أجل التعرف على الدول من خلال تقديم قدر ممكن من التفصيلات وعرضها، ثم قياسها بأكبر قدر من الدقة، ثم إجراء التحليلات والمقارنات، لكي يتم تحديد جوانب القوة ونقاط الضعف، وسيتحقق ذلك في إطار من المبادئ الأساسية لعمليات القياس المختلفة بهدف التعرف على وضع الدول وترتيبها على الساحة الدولية. تمثل هذه الخطوات الأساس في قياس قوة الدولة وهي أيضاً أساس هذا البحث.

## 2. مراحل تطور النظام الدولي:

سيبحث هذا الفصل مراحل تطور النظام الدولي منذ انعقاد معاهدة ويستفاليا عام 1648 ونهاية الحروب الدينية في أوروبا وصولا إلى مرحلة توازن القوى التقليدية والتي كانت ابان الحربين العالميتين الأولى والثانية وكان مركزها أوروبا إلى الثنائية القطبية التي سيطرت عليها المعسكرين الشرقي (الاتحاد السوفييتي) والمعسكر الغربي والذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الامريكية إلى انتهاء هذه المرحلة بانتصار الولايات المتحدة الامريكية كقطب اوحد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991.

### 2.1 تعريف النظام الدولي

يستخدم مصطلح النظام الدولي أحياناً كمرادف لـ "international system" ويشير إلى نمط الأنشطة أو مجموعة التدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول. وبهذا المعنى فإن له عدداً من النعوت الرسمية – سياسي، دبلوماسي، قانوني، اقتصادي، عسكري – مما يعطي منهجاً وانتظاماً للعلاقات الدولية. يستند النظام الدولي المعاصر إلى نظام الدول الأوروبي الذي أنشأ في وستفاليا عام 1648: دول متعددة ذات سيادة تتعايش في ظرف من الفوضى التي تعترف مع ذلك بمعايير عامة للسلوك وللتفاعل. وقد وجدت أنظمة دولية أخرى، مثل الامبراطوريات والسلطنات وأنظمة الجزية، لها مكونات وصفات مختلفة.[97]

وقد عرفت المدرسة الواقعية مصطلح النظام الدولي بأنه نظام تسوده الفوضى، ويتميز بغياب السلطة المركزية عن الحكم. تسيطر عليه الدول ذات السيادة، وبالتالي تكون مستقلة عن بعضها البعض. وفي مثل هذا النظام الفوضوي، فإن سلطة الدولة هي العامل المتغير الوحيد، لأنه فقط من خلال القوة يمكن للدول العظمى الدفاع عن نفسها سواء اقتصادياً أو عسكرياً أو دبلوماسياً، ولكنها

[97] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط2، بنغوين للنشر، ص1، مارس 2000.

بالنهاية تؤكد على توزيع القدرات المادية القسرية كمحدد للسياسة الدولية. وتقوم رؤية هذه المدرسة على أربع فرضيات تتمثل بالآتي: الأولى: أن الواقعيين يدعون أن البقاء على قيد الحياة هو الهدف الرئيس من كل دولة. ويتمثل ذلك في الغزو والاحتلال الأجنبي، وبالتالي الحفاظ على المصالح عن طريق التهديد. ثانياً: يرى الواقعيون أن الدول المسيطرة يجب أن يتكون عقلانية بمعنى أنها يجب أن تعمل بكل ما بوسعها من أجل زيادة احتمالية استمرارية هيمنتها على الدول الأخرى. ثالثاً: تؤكد المدرسة الواقعية أن جميع الدول تمتلك القوة العسكرية، ولكن لا يمكن تحديد نية كل دولة من امتلاك هذه القوة. رابعاً: تؤمن المدرسة الواقعية أن الدولة القوية التي تحسم الأمور وتفرض هيمنتها هي التي تمتلك القوة الاقتصادية والعسكرية معا.[98]

وقد عرف كينت والتز النظام الدولي بأنه مجموعة من الوحدات الهيكلية التي تتفاعل فيما بنيها. ويؤكد والتز على أن هذه الوحدات هي دول ذات سيادة في السياسات الدولية، والهيكل هو الذي يحدد ترتيب هذه الدول في الساحة الدولية. ولذلك فإن والتز يعتبر الهيكل هو عبارة عن مبدأ دولي يتم من خلاله ترتيب الدول وتحديد موقعها في التفاعلات، مع التأكيد على هدف البقاء واستمرارية الهيمنة، وهذا ما يطلق عليه مصطلح "الواقعية الجديدة".[99]

أما مورتن كابلان، فقد عرف النظام الدولي على أنه عبارة عن كيان تحليلي لتفسير سلوك الجهات الدولية المتفاعلة مع بعضها البعض، وتنظيم سياساتها ودراسة تكاملية نتائجها. ويضيف كارل دويتش بأن النظام الدولي يتكون من مجموعة من المستوطنات، ووسائط النقل، ومراكز الثقافات، والانقسامات الطبقية والاختلافات الإقليمية الحادة من أجل كسب الثروة وضمان الاعتماد المتبادل.[100]

---

[98] Anne-Marie Slaughter, "International Relations, Principal Theories", Princeton, 2011, Pages 1-2.
[99] Ryuhei Hatsuse, "International System", Government and Politics- Vol. II. 2005, Page 5.
[100] Dinesh, "Study of International Politics (systems Approach), 2016. http://www.yourarticlelibrary.com/international-politics/study-of-international-politics-systems-approach/48476/

بناء على التعريفات السابقة، تعرف الدراسة النظام الدولي على أنه مجموعة من الدول الكبرى التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق عدة أهداف أهمها الهيمنة والسيادة على الساحة الدولية. إضافة إلى التأثير على هذه الساحة اقتصاديًا أو عسكريًا أو دبلوماسيًا. فأصبحت فكرة النظام الدولي من أهم الأفكار في علم العلاقات الدولية بصفتها عامل يحلل السلوك الدولي وسبب الانتقال من نموذج إلى آخر. وهذا ما سيتناوله القسم التالي.

## 2.2 مراحل النظام الدولي:

يشهد العالم اليوم تحولاً كبيرًا في ميزان القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية، والذي سيؤثر على الطريقة التي تتوزع بها القوة بين القوى السياسية الفاعلة، وتشكيل هيكل النظام الدولي، حيث يمتلك كل طرف فاعل الكم من القدرات والموارد والطاقات التي تمكنه من التأثير في طبيعة الأحداث التي تجري داخل النظام الدولي.[101]

ويرجع ظهور النظام الدولي إلى القرن السابع عشر تحديداً في عام 1648م، حين وقعت معاهدة وستفاليا، والتي بدورها أنهت الصراع الطويل وتمخض عنها ظهور عصر تسوده السيادة والنزاهة. ويمكن إنجاز ذلك التطور في خمسة مراحل تاريخية رئيسة هي:[102]

1. **مرحلة توازن القوى منذ توقيع معاهدة وستفاليا (1648-1815):** ويطلق على هذه المرحلة مصطلح المرحلة الكلاسيكية التي بدأت في عام 1645 وانتهت في عام 1815. خلال القرون الوسطى، سادت اوروبا قوتان هما: الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والامبراطورية الرومانية المقدسة. وبسبب تولّي النظام البابوي والامبراطورية الرومانية زمام السلطة، كان الدين الكاثوليكي الروماني القوة المهيمنة في اوروبا. ولكن في القرنين الـ ١٦ والـ ١٧، تزعزع هذا النظام. وساد غضب كبير في

[101] Barry Eichengreen, "Global Shifts", University of California, Berkeley, 2011, Pages 1-2.
[102] Raul Fischer, "The Peace of Westphalia and the World State: A case for casual pluralism in International Relations", Central European University, 2012, Pages 1-7.

جميع أنحاء أوروبا من تجاوزات الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. فدعا المصلحون الدينيون الى ضرورة العودة الى قيم الكتاب المقدس. فانقسمت أوروبا آنذاك إلى قسمين مؤيد ومعارض، ونتيجة لذلك اشتعلت بين الطرفين حرباً دامت 30 عاماً. تفاقم النزاع الديني وتحوَّل الى صراع عالمي في سبيل السيادة. ولإنهاء هذه الحرب، اتفق ملوك فرنسا والسويد وحاكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة على وجوب عقد مؤتمر يجتمع فيه كل الاطراف للتفاوض حول شروط السلام. فتم اختيار مدينتا اوزنابروك ومونستر في مقاطعة وستفاليا الالمانية كمكان لتوقيع المعاهدة. والسبب هو وقوعهما بين عاصمتَي السويد وفرنسا. حسب بنود المعاهدة، تم الاعتراف باستقلال وسيادة كل دولة من دول الإمبراطورية المقدسة اعترافا. وكانت النتيجة الإجمالية لإعادة الهيكلة هي أن فرنسا أصبحت هي القوة الرئيسة في القارة الأوروبية. أنهت المعاهدة حرب الاعوام الثلاثين، وانتهت معها معظم الاعتداءات. فكان هذا الصراع آخر حرب دينية كبرى في اوروبا. وفي ضوء ما سبق، تعتبر وستفاليا معلما هاما في ظهور النظام الحديث لأنه قدم ملامح ثورية وتغيير لهيكلية النظام الدولي الرئيسة في تسيير الشؤون الدولية.[103]

**معاهدة وستفاليا:** "هي تسوية أوروبية عامة أنهت حرب الثلاثين عاما، وكانت المفاوضات قد بدأت في 1644 في مؤتمرين عُقدا في وقت واحد في مدينتي مدينتي أسنابروك (Osnabrück) ومونستر (Münster) في وستفاليا، وانتهيا بإبرام معاهدتين كونتا تسوية للصلح، وكانت الدول المشتركة في المفاوضات الحليفتان: فرنسا والسويد وخصومهما: اسبانيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة والدويلات التابعة للإمبراطورية وهولندا. وقد أرضت المعاهدتان اللتان وقعتا في 1648 المطالب الفرنسية والسويدية واضعفتا سلطة ونفوذ الإمبراطورية النمساوية الهابسبورغ، وصارت الإمبراطورية مجرد اتحاد تعاهدي يتألف من دول ذات سيادة. وظفرت فرنسا بمعظم المدن المحصنة على الحدود، وحصلت السويد على غرب بومرانيا وأسقفيتي بريمن وفيردن، ونالت السويد والاقاليم المتحدة لأراضي

[103] Alexander N. Barrett, "Peace of Westphalia, 1648", Harvard Model United Nations, 2011, Pages 7-21.

هولندا المنخفضة استقلالها التام. ولكن فرنسا التي خرجت من الحرب دولة مظفرة قوية الجانب، واصلت القتال ضد اسبانيا حتى صلح البرانس في 1659".[104]

**2. مرحلة التعددية الاوروبية:** بدأت هذه المرحلة عندما تحولت هيكلية النظام الدولي إلى ثنائية القطبية بسيادة الحلف الثلاثي (ألمانيا, النمسا- المجر ,الدولة العثمانية) وحلف الوفاق الثلاثي (بريطانيا, فرنسا, روسيا)، حيث تعارضت المصالح الاستراتيجية بين هذه الدول وتسابقت على فرض الهيمنة العالمية، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. كانت نتيجة الحرب العالمية الأولى هي هزيمة دول الحلف الثلاثي، وبالتالي سيطرت الدول المنتصرة في الحرب على النظام الدولي. بعد ذلك انقسمت هذه الدول وتبلَّرت من جديد هيكلية ثنائية القطبية بين دول المحور ودول الحلفاء, ونشب الخلاف بين دول القطبين حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. وكانت نتيجة الحرب أن تجلى نظام القطبية الثنائية من خلال ظهور قوتين جديدتين تتصارعان حول زعامة العالم هو اتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.[105]

**3. المرحلة الثنائية القطبية:** اتجه النظام الدولي الجديد نحو نمط جديد من القطبية الثنائية، الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، ونشأت ظاهرة الاستقطاب بين الأيديولوجية الشيوعية والأيديولوجية الرأسمالية. بدأ هذا الاستقطاب يأخذ طابع المواجهة في أوروبا، وفي هذه التطورات سعى الاتحاد السوفيتي إلى دعم الأحزاب الشيوعية وإقامة حكومات موالية له بالقوة، وبدأ سباق التسلح يدور بين اللاعبين الرئيسين في السياسة الدولية، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وطفى طابع الأسلحة النووية والذرية على هذا السباق حتى أصبح كل لاعب يمتلك ما يمكنه من تدمير العالم عدة مرات.[106]

---

[104] موسوعة السياسة،1994، ص290.

[105] Fraser Cameron, " The Impact of the First World War and Its Implications for Europe Today", The: Green Political Foundation, 2014.

[106]معتصم عوض، " الأثر المتبادل للانتقال أو التحول في البناء الدولي والاستقرار"، دنيا الوطن، 2007، ص 5.

يرى دعاة هذا الاتجاه أن الثنائية القطبية هي أكثر استقراراً، والأقل من حيث الحروب، ويمثل هذا الاتجاه كينيث والتز، الذي يعتقد أن النسق ثنائي القطبية يسوده الحذر المتبادل بين القطبين، كما أن التقارب في مستويات القوة بين القطبين يحول دون سعي أي منهما في محاولة فرض هيمنته على القطب الآخر. كما يؤكد "والتز" إلى أن النظام الثنائي القطبية يتسم بالاستقرار ويرجع هذا إلى أن القوى الفعالة تعرف الشروط والقواعد الصحيحة، ويمكن أن يكون لديها أساس صحيح لمعلومات دقيقة تدير من خلالها معلوماتها. كما أن ضمان استقرار النظام يعتمد على كيفية حفاظ القوة المهيمنة على تحقيق السلام، وضمان استمرارية النظام. كما أنه يشير إلى أن أهم مميزات هذه المرحلة هي المواجهة والمنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.[107]

كانت الحرب الباردة عبارة عن صراعاً طويلاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الذي بدأ في أعقاب استسلام ألمانيا في عام 1941، حوَّل العدوان النازي ضد الاتحاد السوفييتي النظام السوفياتي إلى حليف للديمقراطيات الغربية. ولكن في عالم ما بعد الحرب، خلقت وجهات النظر المتباينة بشكل متزايد الخلافات بين أولئك الذين كانوا في الماضي حلفاء. قامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تدريجياً ببناء مناطق نفوذ خاصة بها، مما أدى إلى تقسيم العالم إلى معسكرين متعارضين. وبالتالي فإن الحرب الباردة لم تكن صراعاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فحسب، بل صراعاً عالمياً أثر على العديد من البلدان، ولا سيما قارة أوروبا. حيث أصبحت أوروبا منقسمة إلى كتلتين، وواحدة من المسارح الرئيسة للحرب. في أوروبا الغربية، بدأت عملية التكامل الأوروبي بدعم من الولايات المتحدة، في حين أصبحت دول أوروبا الشرقية دول تابعة للاتحاد السوفياتي. وانتهت الحرب الباردة في عام 1989 بسقوط جدار برلين وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية.[108]

[107] Kenneth Waltz, "The Stability of a Bipolar World", American Academy of Arts & Sciences, Vol. 93, No. 3, Population, Prediction, Conflict, Existentialism (Summer, 1964, Pages 1-15.
[108] "The Cold War (1945–1989)", CVCE.EU by UNI.LU, 2016, Pages 3-8.

**4. الاحادية القطبية الامريكية:** بدأت هذه المرحلة منذ أن حل النظام احادي القطب مكان النظام الدولي السابق ثنائي القطب بعد نهاية الحرب الباردة. شهد النظام الدولي تحولات كبيرة منذ نهاية الحرب الباردة تمثلت بسقوط جدار برلين، إضافة إلى التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية والتي أدت بدورها إلى انتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الغربية والشرقية، ثم جاء انهيار الاتحاد السوفييتي وزوال حلف وارسو كسبب لتحول العالم إلى نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. كما وساهمت حرب الخليج بصورة كبيرة في إعادة تعريف النظام الدولي، حيث مثلت هذه الحرب فرصة مناسبة للولايات المتحدة الأمريكية لإعلان عن النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية.[109]

فمع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، والنظام الدولي الثنائي القطبية، تحول النظام إلى القطبية الأحادية وبرزت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة. وبعد عام 1989 اعتبرت الولايات المتحدة الدولة الرائدة عسكريا واقتصاديا وتقنيا في العالم، قوة عظمى وحيدة "قادرة على فرض إرادتها على دول أخرى.[110]

إن التحولات التي رافقت مسار النظام الدولي منذ هيمنة الولايات المتحدة عليه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في تسعينيات القرن الماضي وما تلاها من تحولات اقتصادية وعسكرية وسياسة معقدة حتى العام 2017، تدعو إلى التساؤل حول مستقبل النظام الدولي وما سيؤول إليه في المستقبل المنظور، هل ستبقى الولايات المتحدة المهيمنة على تفاعلات النظام الدولي، أم أن هناك ثمَّة رياح للتغيير قد هبت من الشرق الصيني الروسي لتحول باكورة النظام الدولي نحو التعددية القطبية؟

---

[109] مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث، 2002، ص1-ص8.

[110] ANDREA EDOARDO VARISCO, "Towards a Multi-Polar International System: Which Prospects for Global Peace?", International Relations Studies, 2013, Page 1

### 3. نموذج قياس القوى الدولية:

يعتبر مصطلح القوة هو المحدد الجوهري للنزاعات بين الدول. كما أن هذا المصطلح يؤثر على الحرب والسلام. فيرى الواقعيون بأن القوة هي مصدر للأفضلية والسيادة في الدولة العظمى. كما أن العلاقات الخارجية والصراعات مع الأمم الأخرى، والانتماءات والأحلاف السياسية هي التي تساعد في تشكيل العلاقة بين الأطراف، كما وتؤدي بدورها إلى تحديد طبيعة الصراع بينها. متى وكيف تؤثر القوة في الشؤون العالمية؟ تتوفر ثلاثة مناهج متميزة تحلل مفهوم القوة. ينظر المنهج الأول إلى القوة باعتبارها قوة تأثير، من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المرجوة بدون صراع بين الدول. أما الثاني، فيرى أنه باستخدام القوة يمكن بناء جغرافيا سياسية هدفها التفريق بين الصراعات الدولية. أما النموذج الثالث، فيصف القوة باعتبارها أداة تميز الدولة وتفضلها عن غيرها من الدول في ظل ظروف مختلفة يسودها التعاون أو الصراع والقتال. ويرى بعض المفكرين بأن الدولة العظمى هي التي تمتلك القوة العسكرية.[111]

هناك ثلاثة مناهج رئيسة لقياس القوة في العلاقات الدولية وتتمثل بالآتي: 1. السيطرة على الموارد. 2. السيطرة على الجهات الفاعلة. 3. السيطرة على الأحداث والنتائج. يعتبر منهج السيطرة على الأحداث والنتائج من أبرز هذه المناهج باعتباره أفضل طريقة لقياس القوة في السياسة الدولية

[111] Erik Gartzke, "The Relevance of Power in International Relations", 2009, Page 1. https://bc.sas.upenn.edu/system/files/Gartzke_03.04.10.pdf

المعاصرة كونه هو النهج الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار إمكانية الاعتماد المتبادل والعمل الجماعي، ويتميز بالشمولية مقارنة مع المنهجين الأخرين، وينتج عنه نوع من التحليل الوصفي والمعياري.[112]

يتناول هذا الفصل نموذجاً مفصلاً لقياس القوة الأساسية للقوى الدولية الثلاث وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية والصين الشعبية. سيتم قياس قوتها من خلال مؤشرين رئيسيين هما **المؤشر المادي:** ويندرج تحته مؤشر قياس القوة الجيوبوليتيكية، مؤشر قياس القوة الاقتصادية، مؤشر قياس القوة العسكرية، مؤشر قياس القوة التكنولوجية، والمؤشر الثاني هو **المؤشر المعنوي:** ويندرج تحته مؤشر قياس قوة السياسة الخارجية، مؤشر قياس قوة السياسة الداخلية.

### 3.1 المؤشرات المادية: وتتكون من التفريعات التالية:

#### 3.1.1 مؤشر قياس القوة الجيوبوليتيكية:

تنبع الأهمية الجيوبوليتيكية للدول العظمى كونها تم تأسيسها على أهمية الجغرافية السياسية للمنطقة لتعزيز مكانتها في الساحة الدولية والذي بدوره يمكنها من الوصول إلى كافة الموارد الطبيعية وتسخيرها لخدمة أهدافها المختلفة ومصالحها في المنطقة. فالجانب الجيوبوليتيكي هو جانب هام من جوانب العلاقة بين الدول التي لديها حدود وأهداف مشتركة. كما أن قياس هذا المؤشر يبين مدى قدرة الدولة على تحقيق احتياجات أرضها وسكانها وتلبيتها وبناء شكلٍ دوليٍ لها ورسم قدراتها.

يعد مؤشر قياس القوة الجيوبوليتيكية من أهم المؤشرات القياسية، وقد أمكن قياسه على قسمين: الإقليم والسكان.

##### 3.1.1.1 الإقليم:

[112] Jeffrey Hart, "Three approaches to the measurement of power in international relations", Cambridge University, 1979, Page 1.

من خلال النظر لنتائج أعلى سنوات الدراسة يتبين أن أمريكا احتلت المركز الأول بوزن (3.56)، تلاها روسيا بوزن (3.20)، ثم الصين بوزن (2.49)، وفي المقابل كانت نتائج أدنى سنوات الدراسة تبين أن أمريكا احتلت المركز الأول بوزن (3.66)، تلاها روسيا في المركز الثاني بوزن (3.32)، ثم الصين بالمركز الثالث بوزن (2.45). (انظر الملاحق جدول رقم (10) في الملاحق)، يتبين أن أمريكا وروسيا تراجعتا في هذا المؤشر، بينما الصين في حالة تقدم مستمر. وللوقوف على هذه النتائج وتفصيلها من خلال تحليل العناصر الفرعية لقوة الأرض وعددها (7) عناصر، يتضح ما يلي:

### 3.1.1.1.1 مساحة الدولة:

كثير من الأدوات الجيوبوليتيكية تدل على أن هناك ثقة واسعة النطاق في القوة العالمية المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين. ناهيك عن الإجماع الذي يتعلق بأهمية الموقف الدولي الذي ستتبناه كل من هذه الدول. يتبين من خلال الجدول رقم (10) في الملاحق أن روسيا الاتحادية قد احتلت المركز الأول بوزن (1.22)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.68)، ثم في المركز الثالث جاءت بوزن (0.66)، ويتفق ذلك الحجم الفعلي لمساحة الدول عينة الدراسة.

إن هذا التباين في مساحة الدول يعطي لها قيمة إقليمية، وبالتالي تحقيق وضع القوة العالمية. ويتضح من هذه المفارقات في المساحة والتي تم أخذها من موقع البنك الدولي أن حجم مساحة روسيا الكبير يعطيها قوة هائلة على الساحة الدولية. حيث إن حجم روسيا وطول حدودها خلق لها العديد من نقاط القوة الهامة، والمصحوبة بميزة صعوبة احتلال الأراضي الروسية. كما أن أراضيها تقع في قارتين (القارة الأوروبية والقارة الآسيوية).[113]

[113] John Etty, "Russia's Climate and Geography", History Today, 2007.

وفي جانب أخر تفوقت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا باعتبارها أغنى بلد في العالم في قوة البنية التحتية وذلك حسب مؤشر جلوبال للأصول الذي نشرته شركة ARCADIS وهي شركة تصميم البنية التحتية والطبيعية، لأول مرة تدل الاحصائيات أن البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد عاملاً لجعل أمريكا تقود العالم. حيث تشير الدراسة إلى أن البنية التحتية الأمريكية لم تتغير خلال العاميين الماضيين. في حين أن الصين ومنذ عام 2000، قامت باستثمار 33 ترليون دولار على البنية التحتية، وهذا دليل على أن النمو الصيني في هذا المجال لم يسبق له مثيل في العالم، كما أن الانفاق الصيني على البنية التحتية تمثل 9% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الولايات المتحدة فتستثمر 2% من الناتج الإجمالي على البنية التحتية، وفي ذلك دليل واضح على أن الصين تتجه وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى عالمياً حيث تعكس الدلائل أنها توفر بيئة بنائية متطورة تلبي احتياجات شعبها والازدهار الاقتصادي المخطط له.[114]

أما فيما يتعلق بالبنية التحتية الروسية، فقد قامت الحكومة الروسية بزيادة الإنفاق الحكومي لتطوير البنية التحتية في البلاد من أجل محاربة الركود، وهذا من شأنه أن يساعد في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي دعم الاقتصاد المحلي. وتظهر إحصائيات البنية التحتية الروسية أن ما يقارب 11 ترليون دولار سيتم إنفاقها على البنية التحتية خلال الأعوام 2016–2020 ويشمل هذا تطوير النقل والطاقة والطرق والمشاريع والسكك الحديدية والمطارات والموانئ.[115]

### 3.1.1.1.2 الاشراف على البحار:

تنبع أهمية الاشراف على البحار للدولة العظمى في أنها تساعد في فرض الهيمنة البحرية عن طريق التحكم بالمواصلات البحرية، حيث أن قرب الدولة من البحار يعطيها وسيلة نقل قريبة ومريحة.

---

http://www.historytoday.com/john-etty/russia%E2%80%99s-climate-and-geography

[114] "China Beats U.S. as Richest Infrastructure Nation", Martime-Excutive LLC, 2015. http://www.maritime-executive.com/article/china-beats-us-as-richest-infrastructure-nation

[115] Mikhail Ganelin, " Russian Infrastructure", Gazp Prom Bank, 2015. http://www.gazprombank.ru/upload/iblock/0ba/GPB_Infrastructure_update_030715.pdf

إضافة إلى العامل السياحي، إذ أن السواحل هي وسيلة مهمة لجذب أكبر عدد من السياح وهذا بدوره يوفر دفعة قوية لاقتصاد البلاد، علاوة على استخراج الموارد مثل استخراج النفط من السواحل، الأمر الي سيساعد في ازدهار الصناعات المختلفة.[116]فيما تعد الدول الثلاث من الدول التي لها اشراف واسع النطاق على البحار، اتضح من خلال وزن هذا العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.77)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (0.46)، ثم الصين في المركز الثالث بوزن (0.36)، وهذا ما يتفق مع الواقع الفعلي لإشراف روسيا على أكبر مساحة من المحيطات والبحار، فكما هو موضح فإن روسيا تعتبر من أفضل دول الدراسة حيث تتمتع بإشراف أفضل على البحار. (انظر الجدول رقم (10) في الملاحق)

### 3.1.1.1.3 مساحة الطرق (مليون كم):

اتضح من خلال وزن هذا العنصر في أعلى سنوات الدراسة أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.50)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.37)، ثم في المركز الثالث كانت روسيا بوزن (0.18)، وكانت نتائج أدنى سنوات الدراسة تبين أن أمريكا تفوقت وحصلت على المركز الأول بوزن (0.61)، والصين في المركز الثاني بوزن (0.34)، بينما روسيا حصلت على المركز الثالث بوزن (0.33)، ومن خلال مقارنة القيم في أعلى وأدنى سنوات الدراسة يتبين أن أمريكا وروسيا تراجع وزن قوتهما في هذه الأداة مع تقدم صيني. وهذا يدل على درجة اهتمام الدول من عينة الدراسة بشق الطرق وتعبيدها، حيث تشير المعطيات إلى اهتمام الصين بالطرق عن غيرها من دول الدراسة. (انظر الجدول رقم (10) في الملاحق).

ويتضح أيضاً أن الدول العظمى الثلاث تتنافس من أجل بناء شبكة طرق ضخمة لما لهذا العامل من أهمية في زيادة أداء النشاط الاقتصادي، ولكن ضعف هذا العامل يشكل عائقاً أمام

[116] "Six Reasons Why Coasts Are Important", World Press, 2012. https://karimedalla.wordpress.com/2012/04/11/six-reasons-why-coasts-are-important/

الاستثمارات الأجنبية في هذه البلدان إذ أنها تعتمد على الطرق من أجل تعزيز القدرة التنافسية لها.[117]

### 3.1.1.1.4 عدد الموانئ:

تدرك القوى العظمى حقيقة وأهمية عامل النقل في تعزيز الهيمنة والسيطرة على الساحة الدولية وأهميته أيضاً في مجال التنمية الاقتصادية والإقليمية المتوازنة، وتأثيره الكبير على الاندماج الوطني في السوق العالمية. فلدى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين تاريخ حافل من التجارة عبر البحار. إذ أن الموانئ تشكل نشاطاً اقتصادياً هاماً للدولة العظمى في المناطق الساحلية. كما أنها هامة من أجل دعم الحركة الاقتصادية في المناطق النائية لأنها بمثابة حلقة ربط ووصل بين النقل البحري والبري.[118]

اتضح من خلال وزن هذا العنصر في أعلى سنوات الدراسة أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.59)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.34)، ثم جاءت الصين في المركز الثالث بوزن (0.29)، وفي المقابل كانت نتائج أدنى سنوات الدراسة تبين أن أمريكا احتلت المركز الأول بوزن (0.58)، والصين في المركز الثاني بوزن (0.28)، وروسيا في المركز الثالث بوزن (0.28)، ومن خلال النظر بنتائج أعلى وأدنى سنوات الدراسة يتبين أن أمريكا وروسيا تقدمتا في وزنهما بينما الصين تراجعت. وعلى الرغم من ارتفاع مساحة الإشراف على البحار لدى روسيا، فقد أشارت النتائج إلى تراجع الاهتمام لديها فيما يخص الموانئ، لكن نجد أن أمريكا قد اهتم بذلك وربما يعود إلى أهداف اقتصادية، وطبيعة البيئة لدى أمريكا والتي لربما ساعدها في إنشاء هذا العدد من الموانئ. (انظر الجدول رقم (10) في الملاحق).

[117] Eva Ivanova and Jana Masarova, "IMPORTANCE OF ROAD INFRASTRUCTURE IN THE ECONOMIC DEVELOPMENT AND COMPETITIVENESS", Alexander Dubcek University of Trencin, Slovakia, 2013.
[118] G.S Dwarakish and Akhil Muhammad Salim, "Review on the Role of Ports in the Development of a Nation", Science Direct, 2015.

### 3.1.1.1.5 عدد المطارات:

تعتبر المطارات من الأدوات الهامة التي تلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية بشكل خاص، وتنمية الأمة بشكل عام. حيث أن المطارات تسهل الحركة السريعة للشعب والمواد والخدمات في جميع أنحاء الدولة وحول العالم، وبالتالي تعزيز التجارة والتبادل التجاري. كما أن المطارات تدعم خلق فرص عمل وبالتالي التقليل من نسبة البطالة في الدولة. علاوة على ذلك، توفر المطارات إمكانية الوصول، الذي بدوره يغذي قطاع السياحة مصحوبة بزيادة نسبة تدفق السياح، والأموال على الاقتصاد المحلي، والإنفاق من الشركات، مثل شركات الطيران وشركات الشحن والطيران الخاص. لا زالت الدول العظمى تتزاحم وتشتد المنافسة بينها وتزداد ضراوة، ولكن ما يحسم هذه المنافسة هو مدى توافر عناصر القوة الشاملة في أي منها، وهي التي اتفق عليها علماء السياسة والاستراتيجيات والجغرافيا.

اتضح من خلال وزن هذا العنصر في أعلى سنوات الدراسة أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.60)، تلاها المركز الثاني روسيا بوزن (0.34)، وتلاها في المركز الثالث الصين بوزن (0.32)، وفي المقابل كانت نتائج أدنى سنوات الدراسة تبين أن أمريكا احتلت المركز الأول بوزن (0.59)، وتلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.34) وفي المركز الثالث الصين بوزن (0.29)، ومن خلال النظر بنتائج أعلى وأدنى سنوات الدراسة يتبين أن أمريكا والصيت تقدمتا في هذا المجال بينما بقيت روسيا على ذات الوزن في اعلى وأدنى سنوات الدراسة. وهذا يدل على أهمية النقل وخصوصاً مع دول العالم، حيث أن إحاطتها بالمياه ومن جميع الجهات، تفرض عليها وجود المطارات، في حين أن التواصل الجغرافي في روسيا والصين يمكنها من استخدام أراضيها، من خلال شق الطرق والسكك الحديدية وسهولة تواصلها مع دول الجوار. (انظر الجدول رقم (10) في الملاحق).

### 3.1.1.1.6 طول السكك الحديدية:

يرتبط ازدهار ونمو الدول بسكك الحديد فقد كانت العلاقة بين نمو هذه المدن والسكك الحديد تبادلية ففي الوقت الذي كانت تمتد فيه لتربط مدن قائمة تزهر مدن جديدة على جانبي الخط. فقد اهتم المؤرخون والمراقبون للأوضاع العامة للبلاد بالسكك الحديدية لأنها هيمنت على الساحة الدولية في وقت من الأوقات وما زالت تتمتع بأهمية بالغة في النقل، إذ أصبحت القطارات رمزاً للدولة الحديثة، وتجسد التفوق الدولي في الاقتصاد والتصنيع الحديث في العالم.

اتضح من خلال وزن هذا العنصر في أعلى سنوات الدراسة أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.41)، تلاها المركز الثاني روسيا والصين بوزن (0.22)، بينما كانت نتائج أدنى سنوات الدراسة تبين أن أمريكا احتلت المركز الأول بوزن (0.40) وتلاهي في المركز الثاني روسيا بوزن (0.23) والصين جاءت بالمركز الثالث بوزن (0.20)، ومن خلال النظر بنتائج أعلى و أدنى سنوات الدراسة يتبين أن أمريكا والصين قد ارتفع قوتهما في هذه الأداة بينما روسيا تراجعت قوتها في نفس الأداة. (انظر الجدول رقم (10) في الملاحق).

ومن جانب آخر شيدت الدول الثلاثة سككاً حديدية فائقة السرعة، وتصدرت الصين المركز الأول بأطول شبكة للسكك الحديدية فائقة السرعة في العالم بطول (13539كم)، بينما تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثاني بطول (1262كم)، فيما تأتي روسيا بالمركز الثالث بطول (650كم).[119]

### 3.1.1.1.7 نسبة المساحة المستغلة:

اتضح من خلال وزن هذا العنصر في أعلى سنوات الدراسة أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.34)، تلاها المركز الثاني الصين بوزن (0.25)، وتلاها في المركز الثالث روسيا بوزن (0.13)،

[119] "Which country has the most high-speed train lines?", The Guardian (2016). https://www.theguardian.com/news/datablog/2009/aug/05/rail-transport-transport

بينما كانت نتائج أدنى سنوات الدراسة تبين أن أمريكا احتلت المركز الأول بوزن (0.36) بينما الصين احتلت المركز الثاني بوزن (0.24) وفي المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.15)، ومن خلال النظر بنتائج أعلى و أدنى سنوات الدراسة يتبين أن الصين حافظت على ارتفاع قوتها في هذه الأداة وعلى العكس كانت أمريكا وروسيا قد تراجعت قوتهما في نفس الاداة. وهذا يبين أن اهتمام الصين باستغلال أراضيها في الأنشطة المختلفة لديها، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة البيئة والمناخ الذي يساعدها في ذلك، على عكس روسيا والتي تكون معظم أيام السنة ليدها شتاء. (انظر الجدول رقم (10) في الملاحق).

### 3.1.1.2 السكان:

اتضح من خلال وزن هذا العنصر في أعلى سنوات الدراسة أن روسيا احتلت المركز الأول بوزن مرتفع بلغت قيمته (5.09)، تلاها الصين في المركز الثاني وبوزن (3.46)، ثم أمريكا في المركز الثالث بوزن (3.10)، وفي المقابل كانت نتائج أدنى سنوات الدراسة تبين أن روسيا احتلت المركز الأول بوزن (3.72) وتلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (2.52) وفي المركز الثالث جاءت الصين بوزن (2.50) ومن خلال النظر بنتائج أعلى وأدنى سنوات الدراسة يتبين أن دول عينة الدراسة حافظت على ارتفاع قوتها في هذه الأداة ولكن هذا الارتفاع جعل أمريكا تتخلف للمركز الثالث، وجعل الصين تتقدم للمركز الثاني وحافظ على روسيا بالمركز الأول. (انظر الملاحق جدول رقم (10) في الملاحق)، وللوقوف على هذه النتائج وتفصيلها من خلال تحليل العناصر الفرعية لقوة السكان وعدد (4) عناصر، يتضح ما يلي:

#### 3.1.1.2.1 المستوى التعليمي:

يأتي الاهتمام بالمستوى العلمي للدول الثلاثة كونه حق أساسي من حقوق الشعب في الدولة، وعاملاً مهماً لنمو المجتمعات المحلية، كما أن التعليم يساعد في التقليل من نسبة الفقر والبطالة لأنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً في الأهداف الإنمائية مثل دعم وتمكين المرأة وتحسين الصحة وتحفيز النمو الاقتصادي وبناء السلام الدولي، وبالتالي تمكين الشعب من امتلاك مهارة صنع القرارات التي تساعد في تعزيز قوة الدولة على الساحة الدولية.[120]

اتضح من خلال وزن هذا العنصر في أعلى سنوات الدراسة أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.14)، تلاها المركز الثاني أمريكا بوزن (0.13)، وتلاها في المركز الثالث الصين بوزن (0.05)، ومن خلال النظر لأدنى سنوات الدراسة يتبين أن روسيا من حافظت على ارتفاع قوتها في هذه الأداة وبقيت أمريكا والصين في نفس مستوى القوة في مختلف سنوات الدراسة. وهذا يبين أن روسيا تهتم بالمستوى التعليمي إلى من نظرائهم في دول عينة الدراسة. (انظر الجدول رقم (10) في الملاحق).

### 3.1.1.2.2 المستوى الصحي:

يرتبط المستوى الصحي في الدولة النمو الاقتصادي. فإذا كانت الدولة تتمتع بنمو اقتصادي جيد فسوف يرتفع المستوى الصحي وبالتالي يتم إنقاذ حياة الملايين من البشر في هذه الدولة. حيث يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات وزيادة متوسط العمر المتوقع.[121]واتضح من خلال وزن هذا العنصر في أعلى سنوات الدراسة أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (4.95)، تلاها المركز الثاني الصين بوزن (3.41)، وتلاها في المركز الثالث أمريكا بوزن (2.97)، وبقيت مقدار القوة عينة الدراسة في ذات ترتيب القوة بالمقارنة مع أدنى سنوات الدراسة مع تسجيل ارتفاع القوة لكل دول عينة الدراسة في

[120] COLIN POWER, "EDUCATION DEVELOPMENT: IMPORTANCE, CHALLENGES AND SOLUTIONS", THE STUDENT ECONOMIC REVIEWVOL. XXVIII, 2014.
https://www.tcd.ie/Economics/assets/pdf/SER/2014/Colin_Power.pdf

[121] مايكل سبنس، "الصحو والنمو، (الولايات المتحدة الأمريكية: البنك الدولي للإنشاء والتعمير 2009)، 12.

اعلى سنوات الدراسة، وبتحليل العناصر الفرعية للمستوى الصحي وعددها (2) عنصراً، والتي تم قياسها، فقد تبين أن:

أ- **نسبة عدد الأطباء لكل ألف نسبة:** اتضح من خلال وزن هذه العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (2.35)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (1.69)، ثم أمريكا في المركز الثالث بوزن (0.88)، وهذا يؤكد على في مؤشر المستوى التعليمي والذي كشف عن اهتمام روسيا بالتعليم والذي قد انعكس على توفير أكبر عدد من الأطباء عند مقارنة ذلك بدول الدراسة (انظر الملاحق جدول رقم (10) في الملاحق).

**ب- نسبة عدد الأسرة إلى عدد السكان لكل ألف نسمة:** اتضح من خلال وزن هذه العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (1.83)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (1.01)، ثم الصين في المركز الثالث بوزن (0.93) (انظر الملاحق جدول رقم (10) في الملاحق).

### 3.1.1.2.3 نسبة خدمات الدولة من الناتج المحلي:

اتضح من خلال وزن هذه العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.82)، تلاها المركز الثاني روسيا بوزن (0.54)، وتلاها في المركز الثالث الصين بوزن (0.34)، وبقي ترتيب القوة عينة الدراسة في ذات مكانة القوة بالمقارنة مع أدنى سنوات الدراسة مع تسجيل ارتفاع القوة الصين وامريكا وتراجع روسيا في اعلى سنوات الدراسة وتشير. (انظر الجدول رقم (10) في الملاحق).

وتبرز أهمية قطاع الخدمات في الدول العظمى في أنه يساهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي فيها، وتوفير فرص العمل، كما أن هذا القطاع يساعد في تحسين الأداء الاقتصادي.[122]

[122] "THE CONTRIBUTION OF SERVICES TO DEVELOPMENT AND THE ROLE OF TRADE LIBERALISATION AND REGULATION", OECD, 2008.
http://www.oecd.org/investment/globalforum/40302909.pdf

### 3.1.1.2.4 تعداد السكان:

إن أهمية السكان في قوة الدولة تحظى بقبول عام من علماء العلاقات الدولية ونقصد بالسكان هنا العنصر البشري ووزنه كعامل من عوامل قوة الدولة وهنا يجب مراعاة العوامل الكمية والكيفية في العامل الديمغرافي. تتجلى أهمية العامل السكاني في تشكيل القوة العسكرية اللازمة للحرب ، كما أن بعض الدول الاستعمارية حاولت الاعتماد على مستعمراتها في توفير القدرات البشرية اللازمة لآلتها العسكرية، كذلك تؤثر الكثافة السكانية على الأهمية العسكرية من حيث أن الدول ذات الكثافة الضئيلة هي موضوع مطامع خارجية أما الدول ذات الكثافة العالية هي مؤمنة لحد ما من هذه الأطماع، تتجلى أيضا أهمية التعداد السكاني في المستوى الاقتصادي حيث أن العامل البشري عنصر أساسي في عملية الإنتاج كما أن السوق الاستهلاكية هي الضمان الأكيد لازدهار الإنتاج الوطني.[123]

اتضح من خلال وزن هذا العنصر في أعلى سنوات الدراسة أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.45)، تلاها المركز الثاني أمريكا بوزن (0.26)، وتلاها في المركز الثالث روسيا بوزن (0.23)، وكان الفارق بين أعلى وأدنى سنوات الدراسة هو تراجع مقدار قوة الصين في هذا الجانب ولم يؤثر على ترتيبها مع عينة الدراسة. (انظر الجدول رقم (10) في الملاحق).

**الجدول (1): قياس القوة الجيوبوليتيكية للدول عينة الدراسة**

| أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | اسم الدولة | الوزن | الوزن | اسم الدولة | الرقم |
| 1 | روسيا | 8.29 | 7.04 | روسيا | 1 |

[123] Richard P. Cincotta and Robert Engelman, "Economic Rapid Change: The Influence of Population Growth", POPULATION ACTION INTERNATIONAL, 1997.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | أمريكا | 6.18 | 6.66 | أمريكا | 2 |
| 3 | الصين | 4.95 | 5.95 | الصين | 3 |

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن روسيا قد احتلت المركز الأول في القوة الجيوبوليتيكية في أعلى سنوات الدراسة مقارنة بدول الدراسة وبوزن (8.29)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (6.66)، وأخيراً في المركز الثالث كانت الصين بوزن (5.95)، وبالنظر إلى أدنى سنوات الدراسة نجد أن روسيا تقدمت بمقدار (1.25)، وتقدمت أمريكا بمقدار (0.48)، وكان تقدم الصين بمقدار (1.00)، هنا نجد أن روسيا سعت لتطوير قدراتها في هذا المؤشر أكثر من باقي دول الدراسة.

### 3.1.2 مؤشر قياس القوة الاقتصادي:

المؤشر الاقتصادي هو مجموعة من الإحصائيات التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي للدولة العظمى. ويعتبر المؤشر الاقتصادي ذو أهمية كبيرة لأنه يقيس مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه وإمكانية التنبؤ بالقدرة الإنتاجية في المستقبل. وهو أيضاً العامل الذي يتحكم بالمعايير المعيشية للأفراد داخل الدولة ومؤشراً لمستوى الرفاهية التي يتمتعون بها. ومن جهة أخرى، يساعد قياس هذا المؤشر على وضع خطط من أجل حل الكثير من المشاكل داخل الدولة مثل البطالة والفقر وبالتالي حماية اقتصادها من الدخول في حالات الكساد العالمية وهو ما سيزيد من مكانتها الدولية ويعزز من هيمنتها على الساحة الدولية.[124]

[124] Noel T. Palmer, "The Importance of Economic Growth", CPA Ireland, 2012. http://www.cpaireland.ie/docs/default-source/Students/Study-Support/Strategy-Leadership/the-importance-of-economic-growth.pdf?sfvrsn=0

أمكن قياس القوة الاقتصادية للدول من خلال عناصر رئيسية وبعض المؤشرات الدالة عليها، والتي بلغت (23) عنصر ومؤشراً، وفي هذه المؤشر قام الباحث بإعطاء قيم سالبة للعناصر التي تؤدي إلى إضعاف القوة الاقتصادية وهي (الدين العام، الاستيراد، حجم استهلاك النفط حجم استهلاك الغاز، الإنفاق على الصحة، البطالة، التضخم) على اعتبار أنها تؤدي إلى تراجع في النقد لدى الدول، وبالتالي تراجع في القوة الاقتصادية، كما تم مراعاة مقاييس الأرقام وتحويلاتها، مثلاً عندما كان مقياس الأرقام في أكثر من دولة بالترليون ووجود دولة بمقياس المليار، تم تحويل المليار إلى مقياس الترليون، وهكذا لباقي المعطيات، وذلك من أجل الحصول على القوة الاقتصادية الفعلية للدول من عينة الدراسة، وقد أسفرت قياس قوة الدول الأطراف، ومن خلال إتباع الخطوات المنهجية السابقة، عن النتائج التالية:

### 3.1.2.1 الناتج المحلي الإجمالي (بالترليون):

يعد الناتج القومي الإجمالي من الأدوات المهمة التي تعكس قوة الدولة على الساحة الدولية وذلك لأنها توضح مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة. [125]في حين أن انخفاض نسبة الناتج المحلي الحقيقي تؤكد على أن الاقتصاد العالمي واقتصاد الدول يعاني من حالة الركود، والتي بدورها ستزيد من مستويات البطالة والفقر، وانخفاض التجارة الدولية مما سيؤثر على العلاقات الدولية وسيزعزع مكانة القوة على الساحة الدولية.[126]

[125] Elvis Picardo, CFA, " The GDP and its Importance", Investopedia, 2016.
http://www.investopedia.com/articles/investing/121213/gdp-and-its-importance.asp
[126] "Negative Growth", Investopedia". (2017).
http://www.investopedia.com/terms/r/realeconomicrate.asp

اتضح من خلال وزن هذا العنصر في أعلى سنوات الدراسة أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.36)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.27)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.13). وبالمقارنة بأقل سنوات الدراسة (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

فيما يقاس الناتج الإجمالي الحقيقي بحساب آثار التضخم أو الانكماش. أي أن معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقسوماً على الانكماش. وتتمثل أهمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أنه يخبر القارئ والباحث كمية الإنتاج الاقتصادي في الدولة العظمى وبالتالي معرفة كم يساهم اقتصاد قوة ما في الاقتصاد العالمي مقارنة مع غيره من الاقتصادات. ويمكن استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمقارنة حجم الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. كما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لحساب النمو الاقتصادي.[127]

كما أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الكبير ليس ناجماً عن الصناعة رغم كون أمريكا من الدول الصناعية الكبرى في العالم، بل من الخدمات التي تشكل 80 % من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، بينما الصناعة تشكل 12 % والزراعة 2 % فقط.[128]

يعتبر الناتج القومي الإجمالي الحقيقي وسيلة لتقدير انتاجية السوق العالمي وسوق الدول العظمى، وقيمة جميع السلع والخدمات التي تيم انتاجها وتداولها مقابل المال خلال فترة معينة من الزمن. ويتكون من نفقات الاستهلاك الشخصي للأفراد (المدفوعات من قبل الأسر للسلع والخدمات)، والنفقات الحكومية (الإنفاق العام على توفير السلع والخدمات والبنية التحتية وسداد الديون، وما إلى ذلك)، وصافي الصادرات (قيمة صادرات البلاد ناقص قيمة الواردات)، وصافي رأس المال (الزيادة

[127] Kimberly Amadeo, "What Is Real GDP? How to Calculate It vs. Nominal", The Balance.(2017) https://www.thebalance.com/g00/what-is-real-gdp-how-to-calculate-it-vs-nominal-3306040?i10c.referrer=https%3A%2F%2Fwww.google.ps%2F

[128] حميد الجميلي، "عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية"، مجلة المنتدى - منتدى الفكر العربي، المجلد 28، العدد (258)، 2013، ص 15-28.

في قيمة إجمالي المخزون من رأس المال النقدي).[129]وتتمثل أهمية قياس هذه الأداة في أنها تعطي معلومات واضحة وشاملة لحجم الاقتصاد العالمي والدولي وكيفية سير عمله وتشكيله. ويتم استخدامه كمؤشر عام عن الحالة الصحية للاقتصاد في الدول العظمى. حيث أن ارتفاع نسبته في الدولة تشير إلى أن اقتصاد هذه الدولة يسير على نحو جيد وأنه بمرحلة النمو وهذا بدوره يدل على أنه بإمكان الدولة العظمى تخطي كآفة الأزمات الاقتصادية وتوظيف العمال وتشغيل المصانع وزيادة الإنتاج.[130]

ومن جهة أخرى تفوقت الصين عام 2018 على منطقة اليورو بأكملها (19 دولة) في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى 13.2 ترليون دولار، بينما وصل الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بأكلها إلى 12.8 ترليون دولار.[131]

### 3.1.2.2 تعادل القدرة الشرائية (بالترليون):

هي عبارة عن نظرية اقتصادية تنص على أن سكان بلد ما يجب أن يكونوا قادرين على شراء السلع والخدمات بنفس سعر سكان أي دولة أخرى على مر الزمن. التجارة الدولية تسمح للناس بالتجول للحصول على أفضل الأسعار. وعندما يتم إعطاء الجميع الوقت الكافي، ستصبح القوة الشرائية للجميع متساوية، أو تصل إلى التكافؤ. تتمثل أهمية هذه الأداة في أنها تساعد في تعديل الفروق في الأسعار بين البلدان.[132]

---

[129] Robert Costanza, et al, "Beyond GDP: The Need for New Measures of Progress", The Frederick S. Pardee Center for the Study of the Longer-Range Future at Boston University. THE PARDEE PAPERS / No. 4 / January (2009), Page 3.

[130] Tim Callen, " What Is Gross Domestic Product?". Finance & Development December 2008. Pages 1-2. http://www.rrojasdatabank.info/imfongdp.pdf

[131] Michelle Jamrisco, "China's Economy to Overtake Euro Zone This Year", 2018. https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-03-06/china-s-economy-is-set-to-overtake-combined-euro-area-this-year

[132] Kimberly Amadeo, "Purchasing Power Parity: Calculation and How It's Used", The Balance (2017). https://www.thebalance.com/purchasing-power-parity-3305953

اتضح من خلال وزن هذا العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.31)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (0.28)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.11). (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق). حيث أظهرت الصين ارتفاعا كبيراً جداً خلال الفترة ما بين العام 2001 وحتى العام 2016. ومن خلال استخدام مدخل تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity PPP فإن الاقتصاد الصيني يتحول إلى أكبر اقتصاد في العالم، بل وتتجاوز لأول مرة في التاريخ الحديث حجم الاقتصاد الأمريكي، ومن الجدير بالذكر أن الناتج القومي الإجمالي لروسيا يشهد تقدماً بطيئاً جداً، في حين أن الصين استطاعت أن تضاعف ناتجها القومي من عام 2001–2016 أكثر من ستة أضعاف.

يتمتع الاقتصاد الأمريكي بعناصر قوة تجعل الاقتصاد العالمي يتأثر بأزمة الاقتصاد الأمريكي فيعتبر اقتصاد عملاق يشكل 30 %من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي حوالي 15 تريليون دولار، والناتج المحلي الإجمالي العالمي 60 تريليون دولار. وعليه، فإن الاقتصاد الأمريكي يعد قاطرة للنمو في حالة نموه يجر الاقتصاد العالمي إلى أمام وفي حالة كساده أو ركوده أو تباطؤه يجر الاقتصاد العالمي إلى الخلف. كما وتشكل واردات الاقتصاد الأمريكي السلعية 16 % من الواردات العالمية، وعليه فأي انتكاسة في واردات الولايات المتحدة، تتأثر بها سلباً الدول المصدرة، وتشكل تجارة الخدمات الأمريكية 10 % من التجارة العالمية للخدمات، وتشكل الصادرات الأمريكية 12 % من الصادرات العالمية السلعية. في حين يعد الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة فعلى سبيل المثال في عام 2008 حيث بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الاقتصاد الأمريكي 316 مليار دولار بعد أن كانت 271 مليار دولار في عام 2007 تشكل نسبة 32 % من مجموع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الداخلة على المستوى العالمي والبالغة 962 مليار دولار في عام 2008. وفي ذات السياق لا يزال الدولار يحتل الموقع الأول في النظام النقدي الدولي بسبب

هيمنته على ثلثي الاحتياطات الدولية للعملات الحرة، وهذا ما يمنح الولايات المتحدة الأمريكية وضعاً خاصاً يجعلها قادرة على تسديد قيمة مستورداتها بعملتها الوطنية. كما وتمثل حركة رأس المال الأمريكي 40 % من حرة رأس المال العالمي 50 %من تدفقات التجارة العالمية توجه بالدولار. كما أن أكثر من 50 %من السندات العالمية مقيمة بالدولار.[133]

وفي تقرير لشركة Price water house Coopers الذي حمل عنوان "رؤية بعيدة: كيف سيتغير الاقتصاد العالمي بحلول العام 2050؟"، تم دراسة اقتصادات العالم وترتيب 32 اقتصادا استنادا للناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية (PPP) حيث يشير التقرير إلى أن الصين تحتل المرتبة الأولى عالمياً للعام 2016، وستبقى متربعة على العرش حتى العام 2050 بنسبة 20%، فيما ستشهد الولايات المتحدة الأمريكية تراجعاً إلى المرتبة الثالثة بعد الهند في عام 2030، وستستقر روسيا في المرتبة السادسة عالمياً. وهذا بدوره سيساهم في تحسين السياسات الاقتصادية الصينية، وبالتالي نمو الاقتصادات العالمية التي سوف تزيد حصتها من الناتج القومي تدريجياً مع مرور الزمن.[134]

### 3.1.2.3 الدين العام (بالتريليون):

يتمثل الدين بأنه تراكم لنشاط الاقتراض الحكومي من المواطنين والحكومات الاجنبية والمؤسسات في السنوات السابقة وحتى السنة الحالية التي تعيشها الدولة العظمى. تعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادي والسياسة المالية معقدة جداً ومهمة لصانعي القرار. وتترتب على السياسة المالية آثار حاسمة على النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير والطويل.[135]

---

[133] حميد، الجميلي. "عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية"، مجلة المنتدى، المجلد 28، العدد 258، ص 4، 2013.

[134] "The Long View How will the global economic order change by 2050?", Price water house Coopers, United Kingdom, 2017.

[135] Jernej Mencinger, et al, "THE IMPACT OF GROWING PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH IN THE EUROPEAN UNION", Institute for Economic Research: (2014), Pages 1-4.

فيما تكمن أهمية الدين العام في أنها تقيس مجموع الديون التي تدينها حكومة البلاد العظمى للدائنين الخارجيين. وتشمل هذه الأداة ديون الدولة المحلية والديون المستحقة. ومن المهم معرفة قيمة الدين من أجل تحديد مدى العجز في اقتصاد الدولة والذي بدوره يحدد إذا كانت ستحصل موجة في التخلف عن السداد أم لا، ودراسة آثار ذلك على الاقتصادات الناشئة.[136] وفي اقتصادات السوق، ينتج الإفراط في الديون إلى اضطرابات السوق، ومن المحتمل أن يخلق ركودًا مؤلمًا،

بعد إعطاء هذا العنصر القيمة السالبة في قاعدة البيانات، اتضح تأثيره في الدول الثلاث من خلال انخفاض القيمة، حيث أنه كلما كانت القيمة منخفضة كان تأثيرها في تراجع القوة الاقتصادية أكثر، والارتفاع في وزن الدولة يعني أنها أقل ديناً، ومن خلال وزن هذه العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.30)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.25)، ثم في المركز الثالث جاءت أمريكا بوزن (0.10)، وهذه النتيجة تشير إلى ارتفاع الدين العام لدى أمريكا وأنه كان له التأثير البالغ في تراجع قوتها الاقتصادية. (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

ولأنَّ معظم الدين في الصين يقع داخل الحكومة، فإنَّ للسلطات القدرة، كما أظهرت في الماضي، على ترتيب نوع من التعديل البطيء، الذي يتجنب نوع الانهيار الذي قد يحدث في الغرب الذي يتمتع بمديونية أكبر بشكل مضاعف من الصينية ونسبته الخارجية أعلى من الداخلية.[137]

وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي سيتضاعف حجم الدين العام الأمريكي عام 2023 إلى 28.6 ترليون دولار، كما وسيصل حجم الناتج الإجمالي الأمريكي في نفس العام إلى 24.5 ترليون دولار، كما أن سقف الفرق بين الناتج الإجمالي للولايات المتحدة والصين الشعبية كان في عام

[136] Kimberly Amadeo, "Sovereign Debt: Definition, Importance and Rankings", The Balance, 2016. https://www.thebalance.com/sovereign-debt-definition-importance-and-rankings-3306353

[137] Milton Ezrati, The Fatal Flaw in China's Plan for Dominating the World Economy, National Interest March 15, 2018. http://nationalinterest.org/feature/the-fatal-flaw-chinas-plan-dominating-the-world-economy-24930

2001 9 ترليون دولار وانخفض عام 2016 إلى 7 ترليون دولار، وسينخفض عام 2023 إلى 3 ترليون دولار،[138] كما وأكد تقرير لشركة Price water house Coopers الذي حمل عنوان "رؤية بعيدة: كيف سيتغير الاقتصاد العالمي بحلول العام 2050؟"، أن الاقتصاد الصين سيتفوق على الولايات المتحدة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2030 وستصبح الاقتصاد الأول عالمياً بناتج قومي اجمالي 26.499 ترليون دولار في حين قدر الناتج الاجمالي المحلي الأمريكي في ذات العام إلى 23.475 ترليون دولار، كما سيصل الناتج الاجمالي المحلي الصيني عام 2050 إلى 49.853 ترليون دولار والناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في نفس العام إلى 34.102 ترليون دولار،[139] وهو ما يعكس مستقبل الاقتصاد الأمريكي المضرب والذي سيغدو الاقتصاد الثاني عالمياً بعد صعود الاقتصاد الصيني للمركز الأول عالمياً. ولو نظرنا مجدداً لكل الاحصائيات الواردة في جدول رقم (8) والاحصائيات المستقبلية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والاحصائيات الصادرة في تقرير شركة "Price water house Coopers " الاقتصادية المتخصصة سيتبين أن الولايات المتحدة لن تستطيع المحافظة على هيمنتها الاقتصادية ولا على مركزها الاقتصادي الأول، فتراجع مركز التفوق الاقتصادي الأمريكي على المستوى العالمي للمركز الثاني بعد الصين سيرافقه تراجع في الهيمنة الاقتصادية الامريكية على العالم وهو ما متوقع حدوثه في العقد المقبل، حيث سيكون عقداً اقتصادياً صينياً بامتياز. في حين أظهرت نفس الدراسة محافظة روسيا على المركز السادس عالمياً في الناتج المحلي بتعادل القدرة الشرائية بعد كل من الصين وامريكا والهند واليابان وألمانيا، وذلك في أعوام الدراسة 2016 و2030 و2050، بينما تأتي روسيا في المركز الثاني عشر في

[138]"Report for Selected Countries and Subjects", International Monetary Fund, 2016. https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2018/01/weodata/weorept.aspx?sy=2016&ey=2023&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&pr1.x=88&pr1.y=4&c=924%2C111&s=NGDPD%2CGGXWDG&grp=0&a=

[139] "The Long View How will the global economic order change by 2050?", Price water house Coopers, United Kingdom, 2017.

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016، وتتراجع للمركز الثالث عشر في العام 2030، بينما تصعد للمركز العاشر في العام 2050.

ومن جهة أخرى تعد الصين أكبر حائز أجنبي لسندات الخزانة الأمريكية والتي تبلغ (1.102) تريليون دولار حتى مايو 2017[140]، في حين تصل نسبة الديون الصينية على الولايات المتحدة من الدين الكلي العام ما نسبته (10%)[141]، لتشكل حيازة الصين العديد من الأوراق المالية الأميركية عددا من المخاوف الاستراتيجية على الولايات المتحدة الأمريكية، كونها الصين هي الأكثر حظاً لخلافة أمريكا في قيادة العالم، كونها الاقتصاد الثاني عالمياً بعد أمريكا.

ويعد سيناريو بيع السندات الأمريكي التي بحوزة الصين من أخطر السيناريوهات التي ترهق كاهل الإدارة الأمريكية، فإن قامت الصين ببيع هذه السندات وهذه العملية من شأنها أن تعزز من قيمة اليوان وترفعها، وستأثر على الدولار سلبياً وسيؤثر على البيئة السوقية الأمريكية وبالتالي سيتراجع اقتصادها. ومن جهة أخرى، فإن بيع هذه السندات سيساعد في استقرار الاقتصاد الصيني وسيرفع من نسبة التصنيع وبالتالي رفع قيمة الاحتياطات وتدفقها.[142]ومن جهة أخرى إذا استدعت الصين ديونها دفعة واحدة فإن الطلب على الدولار سوف ينخفض وستتدمر العملة الأمريكية وهذا من شأنه أن يعرقل الأسواق الدولية أكثر من الأزمة المالية التي حدثت عام 2008. حيث إن امتلاك سندات الخزانة الأمريكية يساعد اقتصاد الصين على النمو من خلال إبقاء العملة أضعف من الدولار. وهو يحافظ على الصادرات الصينية بإبقائها أرخص من المنتجات الامريكية. وتكمن اولوية الصين في خلق فرص عمل كافية ل 1.4 مليار شخص. ومن جهة أخرى، تهدد الصين ببيع جزء من حائزات ديونها. وإذا فعلت ذلك، فإن أسعار الفائدة في الولايات المتحدة سوف ترتفع. ومن

[140] "MAJOR FOREIGN HOLDERS OF TREASURY SECURITIES (in billions of dollars)", U.S. Department of Treasury, 2017.
http://ticdata.treasury.gov/Publish/mfh.txt
[141] Tom Murse, "How Much U.S. Debt Does China Really Own?", Thought Co. (2017).
https://www.thoughtco.com/g00/how-much-debt-does-china-own-3321769?i10c.referrer=
[142] Andrea Wong, "Here's Why China Buying Treasures May Be a Bad Sign for Bonds", Bloomberg (2017).

شأن ذلك أن يبطئ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة. وتدعو الصين في كثير من الأحيان إلى عملة عالمية جديدة لتحل محل الدولار الذي يستخدم في معظم المعاملات الدولية.[143]

### 3.1.2.4 دخل الفرد (بالألف):

أصبحت الحسابات القومية للدخل القومي التي تنتجها مكاتب الاحصاء الاقتصادي في الدول العظمى هي الدعامة الأساسية لتحليل الاقتصاد لأنها تقدم صوراً توضيحية لطبيعية سريان النشاط الاقتصادي مقارنة بدول أخرى، كما أن توزيع الدخل بشكل متساوٍ بين الأفراد يحد من الفقر المنتشر في البلاد.[144]

تبين ومن خلال وزن هذا العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.36)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.20)، ثم في المركز الثالث جاءت الصين بوزن (0.19)، ويأتي ارتفاع الدخل في أمريكا منسجماً مع مقدار الناتج المحلي الإجمالي لها. (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.5 معدل النمو الاقتصادي:

إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للدول العظمى يعتبر وسيلة من أجل الحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة للشعب في الدولة. كما أنه أمر بالغ الأهمية لأنه يدل على أن الدولة تحرز تقدماً أسرع نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى في بلادها، وليس فقط التركيز على خفض مستويات الفقر والبطالة. ومن جهة أخرى، تؤدي انخفاض مستويات النمو الاقتصادي، إلى التقليل من دوائر الازدهار والفرص للقوى البشرية، حيث أن ذلك يشكل تحدياً أمام هذه الدول في أنه سيكون له

[143] Kimberly Amadeo, "U.S. Debt to China: How Much Does It Own"?, The Balance (2017). https://www.thebalance.com/u-s-debt-to-china-how-much-does-it-own-3306355

[144] "An Introduction to the National Income and Product Accounts Methodology Papers: U.S. National Income and Product Accounts", U.S. Department of Commerce, 2007. https://www.bea.gov/scb/pdf/national/nipa/methpap/mpi1_0907.pdf

تأثيرات على ميزان القوة الدولي. إذ يعكس ذلك أن القوة الدولية لا بد أن تتمتع بنمو اقتصادي مزدهر من أجل الحد من البطالة والفقر ورفع مستوى الدخل وتشجيع الاستيراد والتصدير، كما أنه يساهم في خفض نسبة الدين العام للدولة.[145]

اتضح ومن خلال وزن هذه العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.31)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (0.18)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.14)، وقد يرجع ارتفاع النمو الاقتصادي في الصين إلى توفر العوامل الاقتصادية المؤثر في النمو، كتوفر أيادي عامة مهرة، وانتشار الصناعات التكنولوجية التي أضحت اليوم الأكثر تأثيراً في الاقتصادي فمع دخول التكنولوجيا معظم الصناعات وخصوصاً الإلكترونية عمل على تحقيق نمو اقتصادي أفضل للصين. (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.6 الميزان التجاري بالمليار:

إن عملية قياس الميزان التجاري للدولة له أهمية كبيرة على نمو الاقتصاد العالمي واقتصاد الدول وانفتاح السياسة الخارجية مع باقي البلدان. فلا بد للدولة الجمع بين التجارة والسياسات الملائمة لتحقيق التوازن التجاري الذي تصبو إليه بين الواردات والصادرات من أجل تجنب حدوث العجز في نظام المدفوعات والتوازن التجاري وبالتالي عدم تدهور الدخل الفردي الحقيقي في الدولة نفسها.[146]

اتضح ومن خلال وزن هذا العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.23)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.19)، ثم في المركز الثالث جاءت أمريكا بوزن (0.08)،

[145] "GROWTH BUILDING JOBS AND PROSPERITY IN DEVELOPING COUNTRIES", Department for International Development.
http://www.oecd.org/derec/unitedkingdom/40700982.pdf

[146] Ashok Parikh, "Relationship between Trade Liberalization, Economic Growth and Trade Balance: An Econometric Investigation", Hamburg Institute of International Economics, Germany: (2004). Pages 1-2.

ومن خلال البيانات في الجدول رقم (13) أظهرت نتائجه وجود عجز في الميزان التجاري لدى أمريكا والذي أثر بشكل سلبي على قوتها الاقتصادية. (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.7 التصدير (بالترليون):

يؤدي ارتفاع التصدير دور حاسم في استراتيجيات النمو الاقتصادي للدول العظمى. كما أن التصدير يعزز من الاقتصاد الموجه للخارج من أجل تحفيز الداخلي.[147] ويعتبر التصدير السبيل لنمو الاقتصاد حيث أنه بزيادة التصدير يتم تشغيل خطوط انتاج المصانع والشركات وبالتالي زيادة عدد العمال.

واتضح ومن خلال وزن هذا العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.21)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (0.17)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.08). (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق). ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع نمو الصادرات الصينية سار بشكل متسارع خلال سنوات الدراسة، بعكس الولايات المتحدة التي تسير بوتيرة بطيئة، كما أن روسيا الاتحادية سار نمو صادراتها بوتيرة معتدلة إلا أنها تراجعت بشكل كبير عام 2016 بفعل العقوبات الامريكية.

### 3.1.2.8 الاستيراد (بالترليون):

يمكن أن يؤدي الاستيراد المتزايد إلى انخفاض الطلب على الإنتاج المحلي، وذلك يؤدي إلى فقدان الكثير من العمال لوظائفهم. كما ويؤدي الاستيراد المتزايد إلى عدم تحقيق الدولة للاكتفاء الذاتي لأنها تعتمد على غيرها من الدول.[148]فيما تلعب الواردات دوراً هاماً ومركزياً في قاعدة البلدان

[147] Yuqing Xing and Manisha Pradhananga, "How Important Are Exports and Foreign Direct Investment for Economic Growth in the People's Republic of China?", ADBI Institute, 2013.
[148] "Why do countries trade?", Economics Outline, 2017.
http://www.economicsonline.co.uk/Global_economics/Why_do_countries_trade.html

الصناعية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الاستيراد. إذا أن استيراد السلع والخدمات ذات الجودة العالية يؤدي إلى تشجيع النمو الاقتصادي عن طريق توسيع إمكانيات الإنتاج.[149]

وهذا العنصر من العناصر ذات التأثير السلبي على القوة الاقتصادية، فالاستيراد يمثل مزيداً من خروج المالي إلى الدول الأخرى، وبالتالي يضعف القوة الاقتصادية، والارتفاع في وزن الدولة يعني أنها أقل استيراداً، ومن خلال وزن هذا العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.25)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.15)، ثم في المركز الثالث جاءت أمريكا بوزن (0.11)، وهذا يشير إلى الاعتماد الذاتي لدى روسيا على مواردها أكثر من دول الدراسة الأخرى. (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.9 عائدات الصناعة (بالتريليون):

تتمثل أهمية الصناعة في دورها الكبير الذي تلعبه في النمو الاقتصادي وازدهاره. وأن حجمها الكبير في الدولة يعني أن القوة العظمى لديها القدرة على تحسين المستوى المعيشي لشعبها مما يزيد الثقة والولاء لها. كما أنها تساعد القوة العظمى على الانخراط في السوق العالمية وتعزيز العملية الإنتاجية، وهذا من شأنه أن يعزز دورها التنافسي على الساحة الدولية.[150]

اتضح ومن خلال وزن هذا العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.20)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (0.15)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.07)، فالصناعات الإلكترونية تمثل العائد الأكثر لدى الصين. (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.10 عائدات الزراعة (بالتريليون):

[149] Ahmet Uğur, "Import and Economic Growth in Turkey: Evidence from Multivariate VAR Analysis", Journal of Economics and Business Vol. XI, No 1 & No 2, 2008.

[150] "Manufacturing the Future: The Next Era of Global Growth and Innovation", The Mckinsey Global Institute (2012), Page 13.

يعتبر إنتاج الدولة لاحتياجاتها من المواد الغذائية– خاصة الحبوب– وتحقيقها الاكتفاء الذاتي في هذا الشأن، من أهم متطلبات الأمن القومي للدولة، لأنه يعفي الدولة والشعب من التعرض للضغوط الخارجية إذا ما كانت الدولة تعتمد على استيراد حاجاتها من الحبوب– خاصة القمح– من الخارج، ولا سيما أثناء الحروب والأزمات، واحتمال تعرض خطوط الملاحة البحرية للعمليات الحربية من قبل السفن والغواصات الحربية المعادية. لذلك يعتبر تحقيق الدولة للاكتفاء الذاتي من الحبوب والقمح خاصة دليلاً واضحاً على قوة الدولة والعكس صحيح، فإن قصور الإنتاج الزراعي عن الوفاء بالاحتياجات الغذائية للشعب يعتبر دليل ضعف، ولا سيما في وقت الحروب. لذلك تعتبر خطط الدولة لاستصلاح الأراضي وزراعتها بمواد الغذاء الرئيسية (القمح والذرة والأرز)، ومدى كفايتها لحاجة الشعب من أدق المقاييس لقوة الدولة الزراعية، ويرتبط ذلك بتوفير موارد المياه والأموال والقوة البشرية والأراضي اللازمة للإنتاج الزراعي. ناهيك من أن تصدير فائض الإنتاج الزراعي للخارج يزيد من قوة الدولة السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي.[151]

اتضح ومن خلال وزن هذا العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.20)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (0.12)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.10). (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.11 حجم انتاج النفط (مليون برميل يومياً):

يعتبر إنتاج النفط أمرٌ حيوي لبنية الاقتصاد ولتوازن القوة في العالم. وهناك الكثير من الدول التي تعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط. ويقاس انتاج واستهلاك النفط بمليون برميل يومياً، فسلسلة إنتاج النفط تعتبر واحدة من أكبر المجمعات في اقتصاد الدولة العظمى. من المسلّم به ان التنافس على انتاج موارد الطاقة هي إحدى الغايات الرئيسة للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها، وتأمين

[151] ماهر تحسين نايف صالح، "ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة"، (نابلس: جامعة النجاح، 2012)، 80.

احتياجاتها من النفط الخام، في ظل تسارع وتيرة الإنتاج وفي ظل اضطرابات مالية تصيب الاقتصاد العالمي باهتزازات متتالية، وفي ظل السباق على حجز مواقع متقدمة في السوق الدولية. من هنا تكمن أهمية النفط في حسابات الدول، بخاصة بعد بروز أقطاب جدد على المسرح الدولي. ما من شك في أنّ النفط يشكل أحد أهم أسباب الصراع في العالم، وقد شغلت هذه الطاقة مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمي طوال القرن الماضي، ومن المرشح أن يستمر هذا الامر لفترة طويلة مقبلة في قرننا الحالي. ولا يزال النفط حتى اليوم يشكل العصب الرئيس للطاقة، وكانت السيطرة على النفط تعني ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معًا، أي الرخاء والقوة، وبات النّفط يمثّل قطاعًا مهمًا للاستثمار الرأسمالي، وهكذا كان النفط محورًا لصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولي النقل والعسكريين.[152]

واتضح ومن خلال وزن هذا العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.13)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.12)، ثم في المركز الثالث جاءت الصين بوزن (0.05)، وقد يرجع هذا الارتفاع في الإنتاج من النفط في أمريكا إلى حجم المخزون لديها من النفط والذي قد يمثل استنزاف لثروات الوطن العربي، وعملها على جلب النفط لها وتخزينه. (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.12 حجم استهلاك النفط:

وهذا أيضاً من العناصر ذات التأثير السلبي في القوة الاقتصادية، والارتفاع في وزن الدولة يعني أنها أقل استهلاكاً للنفط، ومن خلال وزن هذه العنصر تبين أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.15)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.11)، ثم في المركز الثالث جاءت أمريكا بوزن (0.05)، وقد يرجع قلت اعتماد روسيا على النفط، لاعتمادها على مصادر أخرى وخصوصاً فيما

[152] Håvard Devold, "Oil and gas production handbook an introduction to oil and gas production, transport, refining and petrochemical industry", ABB AS, 2013.

يتعلق بالطاقة فهي بلد ذات درجات حرارة منخفضة معظم أشهر العام، ولكي تقلل من استهلاك النفط، قد تلجأ إلى مصادر أخرى كالغاز والطاقة النووية.(انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

يتضح أيضاً من الإحصائيات في جدول رقم (13) بالملاحق، أن الولايات المتحدة تستهلك ضعف ما تنتجه من النفط مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على النفط المستورد من الخارج، كما أن هذا الاستهلاك المتزايد يمثل أبرز التحديات الاقتصادية الكبرى على المستوى المحلي الأمريكي والإقليمي والعالمي، وهذا من شأنه أيضاً أن يضيف عوامل تأثير على السوق الدولية، ومن جهة أخرى، هناك قلق أمريكي بخصوص امدادات تراجع أو ارتفاع أسعار النفط، مما يؤدي إلى خلق مشكلة في استيراده من الخارج لأن ذلك يؤثر على الميزانية.[153]والامر الأخر الذي يكتسب أهمية بالغة هو أن روسيا تستهلك ربع ما تنتجه يومياً وهذا يعكس قوة في هذا الاتجاه كونها دولة تصدر موارد الطاقة ولا تستورده، وما تعانيه الولايات المتحدة في استهلاكها للنفط ضعف ما تنتجه؛ تعانيه الصين أيضاً، وهذا بدوره يشكل تحدياً للبلدين، وتفوقًا روسياً.

### 3.1.2.13 حجم انتاج الغاز (متر مكعب يومياً):

يلعب الغاز الطبيعي دوراً أساسياً ومهماً في مساعدة الدول العظمى على تلبية احتياجات أراضيها المستقبلية من موارد الطاقة. ولا شك أن الغاز الطبيعي أهم مصدر للطاقة من حيث النمو، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين يعد الغاز الطبيعي المصدر الأهم بلا منازع في توليد الطاقة التي يحتاجها اقتصادها المتطور والنامي. كما أنه المصدر الرئيسي لتوليد الكهرباء وانتاج الهيدروجين وهو بديل نظيف لوقود السيارات.[154]

[153] "ENERGY CRISIS (1970S)", History, 2017.
http://www.history.com/topics/energy-crisis
[154] "NATURAL GAS: Importance and Use", Vanguard Media Limited, Nigeria", 2013.
http://www.vanguardngr.com/2013/07/natural-gas-importance-and-uses-2/

اتضح ومن خلال وزن هذه العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.13)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.12)، ثم في المركز الثالث جاءت الصين بوزن (0.05)، فروسيا من الدول التي لديها احتياطي وفير من الغاز. (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

كما وتبين أن الثغرة التي كانت تعاني منها الولايات المتحدة والصين في النفط قد قلت كثيراً جداً في الغاز، فقد تبين أن استهلاك أمريكا والصين من الغاز يتناسب مع ما تنتجه إلا بالشيء القليل، بينما روسيا حافظت على مكان متقدم في انتاجها الذي يتجاوز كثيراً ما تستهلكه لتكون هي البلد الوحيد من البلدان الثلاثة التي تصدر الغاز والنفط ولا تحتاج لاستيراد أي من موارد الطاقة الطبيعية. فيما يقاس انتاج واستهلاك بالمتر المكعب م3 يوميا.

### 3.1.2.14 حجم استهلاك الغاز:

وهذا أيضاً من العناصر ذات التأثير السلبي في القوة الاقتصادية، والارتفاع في وزن الدولة يعني أنها أقل استهلاكاً للغاز، ومن خلال وزن هذا العنصر تبين أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.14)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.11)، ثم في المركز الثالث جاءت أمريكا بوزن (0.05)، وقد يرجع قلت اعتماد روسيا على النفط، لاعتمادها على مصادر أخرى وخصوصاً فيما يتعلق بالطاقة فهي بلد ذات درجات حرارة منخفضة معظم أشهر العام، ولكي تقلل من استهلاك النفط، قد تلجأ إلى مصادر أخرى كالغاز والطاقة النووية.(انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.15 الانفاق على الصحة:

يرتبط المستوى الصحي في الدولة النمو الاقتصادي. فإذا كانت الدولة تتمتع بنمو اقتصادي جيد فسوف يرتفع المستوى الصحي وبالتالي يتم إنقاذ حياة الملايين من البشر في هذه الدولة. حيث يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات وزيادة متوسط العمر المتوقع.[155]

تعتبر الصحة من العوامل المهمة للبقاء، والمحافظة على صحة الفرد في المجتمع تؤثر فيه كثيراً، مما يزيد من انتمائه وولائمه لأرضة، وبما أن الإنفاق يعتبر من المؤشرات لتراجع القوة الاقتصادية، فإن الارتفاع في وزن الدولة يعني أنها أقل إنفاقا على الصحة، ومن خلال وزن هذا العنصر تبين أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.12)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.09)، ثم في المركز الثالث جاءت أمريكا بوزن (0.05). (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

والمدقق في أرقام الانفاق على الصحة يجد أن الصين استطاعت أن تضاعف انفاقها على الصحة بشكل مضاعف فعام 2001 بلغ إنفاق الصين على الصحة ملياري دولار بينما وصل عام 2015 إلى 63 مليار دولار وهو ما يعطي تفسير عن الصعود الاقتصادي الصيني الذي أثر جذراً في الانفاق الحكومي على الصحة.

### 3.1.2.16 نسبة البطالة:

تمثل احصائيات البطالة في الدول العظمى على أنها محاولة لتقدير عدد الأشخاص العاطلين عن العمل والأشخاص الذين يرغبون في العثور عليه. كما أنها تعد مؤشراً على الموارد البشرية المعطلة

[155] مايكل سبنس، "الصحو والنمو، (الولايات المتحدة الأمريكية: البنك الدولي للإنشاء والتعمير 2009)، 12.

والفرص الإنتاجية الضائعة الأمر الذي يعود بالتأثير السلبي على مكانة الدولة في الساحة الدولية.[156]

كما أنها من الأعباء التي تقع على عاتق الدول فهي تمثل هدر للعنصر البشري وقدرته على الإنتاج، مما يؤثر في القوة الاقتصادية للدولة، ويمثل الارتفاع في وزن الدولة لهذا المؤشر تراجع في البطالة، ومن خلال وزن هذا العنصر تبين أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.09)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (0.07)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.03). (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.17 نسبة التضخم:

هناك عدة أسباب تدفع الدول الكبرى لقياس التضخم وذلك لأن التضخم يقلل نسبة الرفاهية في البلاد، كما أنه يعتبر مؤشراً على درجة الركود أو التطورات الاقتصادية على المدى القصير. إضافة إلى أن معدلات التضخم العالية تؤثر سلباً في الطلب على النقود. ويمكن أن يؤدي التضخم إلى تغيير الأسعار النسبية في ظل وجود جمود في الأسعار والأجور الرسمية وهذا من شأنه أن يهز مكانة الدولة على الساحة الدولية ويؤدي إلى تراجعها.[157]

يعتبر التضخم من العناصر ذات التأثير السلبي في القوة الاقتصادية، ويمثل الارتفاع في وزن الدولة لهذا المؤشر تراجع في التضخم، ومن خلال وزن هذا العنصر تبين أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.09)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.08)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.03). (انظر الجدول رقم (10) في الملاحق).

### 3.1.2.18 الاستثمارات الأجنبية:

[156] JEAN M. LOVATI, "The Unemployment Rate as an Economic Indicator", Fred Stlouisfed, 1976. https://files.stlouisfed.org/files/htdocs/publications/review/76/09/Unemployment_Sep1976.pdf
[157] Nikhil Patel and Agustín Villar, "Measuring inflation", Bank for International Settlements. http://www.bis.org/publ/bppdf/bispap89b_rh.pdf

تعتبر البلدان النامية من الاقتصادات الناشئة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بسبب المزايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر، واتباع أفضل السياسات لجذب الاستثمار. وقد تم الاعتراف بأن فوائد تعظيم الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة العظمى يمكن أن تكون كبيرة، بما في ذلك الآثار غير المباشرة، وتكوين رأس المال البشري، ودعم وتعزيز بيئة الأعمال التنافسية، والمساهمة الدولية في التكامل التجاري وتحسين تنمية المشاريع. وعلاوة على ذلك، أبعد من الفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساعد في تحسين البيئة والظروف الاجتماعية. كل هذه الفوائد تساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي، وهو الأداة الرئيسية لتخفيف حدة الفقر في تلك الاقتصادات.[158] وتعهدت الصين بفتح السوق أمام الاستثمارات الأجنبية وتنفيذ إصلاحات سوقية ووضع خطط جديدة في إطار جهودها لدعم اقتصادها المحلي.

واتضح ومن خلال وزن هذا العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.08)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.05)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.03). (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.19 احتياطي الذهب (بالمليار):

[158] Selma KURTISHI-KASTRATI, "The Effects of Foreign Direct Investments for Host Country's Economy", American University of the Middle East, Faculty of Business, Kuwait, Vol. 5, Issue 1, 2013. http://www.ejist.ro/files/pdf/369.pdf

يعتبر الحفاظ على مستوى مناسب من احتياطيات الذهب لكل دولة في هذا العالم المليء بالمتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية أمر بالغ الأهمية إذا أن الذهب هو أساس الأنظمة النقدية لعدة قرون. وما يزال يتمتع بقوة هائلة كونه أحد أغلى المعادن، ويعتبره الجميع أحد منافذ الاستثمار في العالم.[159]

واتضح ومن خلال وزن هذا العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.06)، تلاها في المركز الثاني أمريكا وروسيا بوزن (0.03). (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.20 حجم احتياطي الغاز (ترليون متر مكعب):

يعد امتلاك مصادر الطاقة كالبترول والغاز له أهمية بالغة في إنعاش اقتصاد البلاد من أجل زيادة نمو نشاط وتطوير الصناعات، كما أن هذا الاحتياطات هي أداة لتحديد السياسة الخارجية، ومصدر للطاقة في العالم.[160]

اتضح ومن خلال وزن هذه العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.06)، تلاها في المركز الثاني أمريكا والصين بوزن (0.03)، فروسيا من أهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي. (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.21 احتياطي النفط (مليار برميل):

[159] R. Peter W. Millar CA, "The relevance and importance of Gold in the World Monetary System", London, 2006.
http://www.gata.org/files/PeterMillarGoldNoteMay06.pdf

[160] Joseph P. Riva Jr., "DOMINANT MIDDLE EAST OIL RESERVES CRITICALLY IMPORTANT TO WORLD SUPPLY", Congressional Research Service, Washington, 1991.
http://www.ogj.com/articles/print/volume-89/issue-38/in-this-issue/exploration/dominant-middle-east-oil-reserves-critically-important-to-world-supply.html

اتضح ومن خلال وزن هذه العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.06)، تلاها في المركز الثاني أمريكا والصين بوزن (0.03)، وهذا يؤكد حاجة روسيا لمصادر الطاقة، نظراً للظروف البيئية التي تمر بها، وخوفها على نفاذ مخزونها من الغاز. (انظر الجدول رقم (5) في الملاحق).

### 3.1.2.22 احتياطي الحديد (مليون طن):

يعتبر احتياطي الحديد من أهم العوامل الحاسمة من أجل تنمية اقتصاد البلاد. كما أنه يعامل على أنه واحد من أهم المؤشرات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية لمستوى الأمة. إضافة إلى دخول هذا العنصر في تطوير القوة التكنولوجية والعسكرية.[161]

واتضح ومن خلال وزن هذا العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.06)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.04)، وفي المركز الثالث أمريكا بوزن (0.02). (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

### 3.1.2.23 احتياطي العملات الأجنبية والتبادل (بالمليار):

يعتبر تحليل احتياطي العملات الصعبة هاماً للدول العظمى لأنه يعتبر وسيلة من أجل ضمان سيطرتها على الأسواق الدولية وتسهيل التجارة الدولية مع باقي البلدان. كما أنها تعتبر أداة للسياسة النقدية، كما وأنها تمثل منطقة سيولة معزولة في حالة حدوث انهيارات مالية عالمية في الأسواق الدولية، كما أنها تزيد من الاستقرار والثقة في هذه الأسواق.[162]

واتضح ومن خلال وزن هذه العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.28)، تلاها في المركز الثاني أمريكا والصين بوزن (0.16)، وقد يرجع حجم ارتفاع التبادل للعملات لدى

---

[161] "OVERVIEW OF IRON AND STEEL INDUSTRY", 2005. http://steel.gov.in/Performance%20Budget%20(2005-06)/English/chap2.PDF

[162] Tsvetan Manchev, " INTERNATIONAL FOREIGN EXCHANGE RESERVES", BULGARIAN NATIONAL BANK, 2009. http://www.bnb.bg/bnbweb/groups/public/documents/bnb_publication/pub_np_internmonreserves_en.pdf

الصين على اعتمادها على الصناعات وحجم صادراتها منها. (انظر الجدول رقم (12) في الملاحق).

مجمل الاحصائيات الاقتصادية في هذا المؤشر تدلل على حالة التراجع التي عصف ببنية الاقتصاد الأمريكي بعد أن كان لعقود طويلة يتميز بالتفوق على كل الاقتصاديات العالمية، وهذا التراجع الذي أخذ يتعاظم عاماً بعد عام؛ وحسب خبراء لن تفلح كل الجهود الأمريكية في حلحلته أو تخفيف حدته، أو حتى تأجيل افرازاته ونتائجه الكارثية، وبهذا يمكننا القول إن الولايات المتحدة الأمريكية في حالة تراجع مستمر في قوتها الاقتصادية، على الرغم أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة حاولت بكل طاقاتها معالجة المشكلة الاقتصادية ولكن دون جدوى، فلا زال الاقتصاد الأمريكي في طور التراجع والاقتصادات الآسيوية كالصيني والهندي في طور النهوض والتطور.

على الرغم من الموقع الاقتصادي الروسي الضعيف أمام الاقتصاد الأمريكي والصيني إلا أن الاقتصاد الروسي اقتصاد متنوع ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر في جداول المؤشر الاقتصادي يتبين أن روسيا لم تعد الان دولة تعتمد باقتصادها على البترول، وهو ما يتضح من خلال تعدد مصادر دخلها القومي، فتصل عائدات روسيا من الصناعة عام 2012 إلى 260 مليار دولار، في حين تصل عائدات روسيا من الزراعة 54 مليار دولار، أما الاستثمارات الأجنبية الروسية فتصل إلى 23 مليار دولار عام 2016، وهو ما يعطي تصوراً واضحاً على أن الاقتصاد الروسي اقتصاد متنوع ولا يعتمد كما يشاع على عائدات موارد الطاقة فقط أي أنه اقتصاد بترولي.

**الجدول (2): قياس القوة الاقتصادية للدول عينة الدراسة**

| أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | اسم الدولة | الوزن | الوزن | اسم الدولة | الرقم |
| 1 | الصين | 3.42 | 3.04 | الصين | 1 |
| 2 | أمريكا | 2.90 | 2.93 | أمريكا | 2 |
| 3 | روسيا | 2.57 | 2.64 | روسيا | 3 |

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الصين قد احتلت المركز الأول في القوة الاقتصادية بأعلى سنوات الدراسة بوزن (3.42)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (2.83)، ثم روسيا في المركز الثالث بوزن (2.65)، وبالنظر إلى أدنى سنوات الدراسة نجد أن الصين تقدمت بمقدار (0.38)، كما يظهر لنا تراجع الاقتصاد الأمريكي بمقدار (0.03)، في حيث أخذت روسيا بالتراجع أكثر من أمريكا بمقدار (0.07).

### 3.1.3 مؤشر قياس القوة العسكرية:

تنبع أهمية المؤشر العسكري في أنه يحدد للدولة حجم كافة العناصر العسكرية، مما يضمن لها المشاركة الآمنة في عمليات حفظ السلام، والمناورة العسكرية وبعثات الإغاثة الإنسانية. ويحدد هذا المؤشر قدرة الدولة العظمى على تصعيد المقاومة الدولية والمشاركة في الصراعات بين الدول وداخل الدول. وهو عامل مهم ورئيسي في تحديد إمكانية الدولة في الحفاظ على مستويات مقبولة من الاستقرار الإقليمي والدولي، وصيانة العلاقات الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تحسين الاقتصاد الكلي للدولة عن طريق الصادرات العسكرية وغيرها.

وقد أمكن قياس مؤشر قياس القوة العسكري للدول الثلاثة من خلال 12 أداة وهي على النحو التالي:

#### 3.1.3.1 عدد الرؤوس النووية:

يعتبر السلاح النووي من الأسلحة التي تهدد استقرار النظام الدولي نظراً لخطورتها الكبيرة والمتنامية بشكل كبير، وتتميز بقدرتها على تدمير دول كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وأن امتلاك أعداد كبيرة منها يدل على أن القوة العظمى تدرك أهميتها باعتبارها سمة قوة عظمى على الصعيد العالمي وأنها تضمن لهذه الدولة إمكانية فرض النفوذ والسيطرة.[163]

اتضح من خلال وزن هذا العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.49)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (0.46)، ثم في المركز الثالث جاءت الصين بوزن (0.17)، وهذا يشير إلى أهمية السلاح النووي الروسي، واعتماد روسيا على الحصول على الطاقة من مصادر نووية. (انظر الجدول رقم (14) في الملاحق).

### 3.1.3.2 عدد الجنود:

تتمثل أهمية قياس عدد الجنود في إبراز الدور الرئيسي الذي تلعبه الوحدات البشرية البرية في مساعدة الدولة العظمى في حل مشاكل التهديدات الإرهابية التي تستهدف مصالح الدولة عن طريق تقوية التعاون فيما بينهم وهياكل الحكومة المحلية من أجل نشر الأمن.[164]

واتضح من خلال وزن هذا العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.60)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.34)، ثم في المركز الثالث جاءت أمريكا بوزن (0.31). (انظر الجدول رقم (14) في الملاحق).

### 3.1.3.2 الانفاق العسكري (بالمليار):

[163] Oliver Thränert, "The Nuclear Weapons Comeback", Policy Perspectives, Center for Security Studies (CSS), Vol. 3/1, January 2015. Pages 1-4.

[164] Denis Čaleta, "The Role of the Armed Forces in Reducing Terrorist Threats in Crisis Response Operations – a Case Study of the Armed Forces of the Republic of Slovenia", (2009). Page 191.

يلعب الإنفاق العسكري دوراً كبيراً وواضحاً في اقتصاد الدول العظمى والآثار الاقتصادية المحتملة للتغيرات في حجم هذا الإنفاق. حيث أن ارتفاع حجم الإنفاق العسكري يمكن الدولة الكبرى من تدريب جيشها وجنودها بأحدث التقنيات وتزويدهم بكامل المهارات الإدارية والقتالية اللازمة للعمليات العسكرية في الساحة الدولية.[165]

واتضح من خلال وزن هذه العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.56)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.34)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.25)، وهذا ما يؤكده مشاركة أمريكا في الحروب من بدأ الألفية الثالثة، كحربها في أفغانستان، والعراق، والتدخلات العسكرية في بعض الدول، بغية فرضي هيمنتها على العالم من خلال القوة العسكرية (انظر الجدول رقم (14) في الملاحق).

ولكن لو أمعن القارئ النظر بشكل أوسع في جدول الانفاق العسكري الأمريكي في موقع البنك الدولي، فقد واصل إنفاق واشنطن منذ العام 1960–2016 صعوده المتزايد دون تراجع إلا في سنواته الأخيرة؛ أي خلال الأعوام 2012–2015، فقد سجل تراجعاً طفيفاً في سياقه العام، ولكن تبقى الولايات المتحدة حبيسة هذا الانفاق الهائل دون مقدرتها على تخفيضه لحده المعتدل الذي يتناسب مع الميزانية الحكومية العامة، فقد وصلت نسبة الانفاق العسكري من الميزانية الحكومية لعام 2016 إلى 53%،[166] وفي عام 2017 وصلت إلى 54%،[167] ومن جهة أخرى فقد وصل انفاق الولايات المتحدة العسكري عام 2016 إلى 611 مليار دولار، منها 69 مليار دولار للبحث والتطوير

[165] J Paul Dunne, "The Economic Effects of Military Expenditure in Developing Countries", Economics Group Middlesex University Business School, The Burroughs, Hendon, 2000. http://carecon.org.uk/Chula/MILLDCSnew.pdf

[166] "The Militarized Budget 2017", National Priorities Project, 2017. https://www.nationalpriorities.org/analysis/2017/militarized-budget-2017/

[167] Lindsay Koshgarian and Jasmine Tucker. (2016). President Obama Proposes 2017 Budget. National Priorities Project, page 3. https://media.nationalpriorities.org/uploads/publications/2017_pres_budget_analysis_final.pdf

العسكري، وباقي الميزانية تصرف على الجنود والعمليات العسكرية والمشتريات والشؤون الإدارية وأعمال البناء واسكانات الجنود.[168]

الإصرار الأمريكي على استمرار ارتفاع الانفاق العسكري على حساب القطاعات الحكومية الأخرى وبنسبة 53% من الميزانية العامة، يشكل ضغطاً هائلاً على ميزانية الحكومة السنوية، وهذا بدوره يؤثر على الاقتصاد الأمريكي ككل في السنوات القادمة، وأي تدهور للاقتصاد الأمريكي سينعكس بكل تأكيد على القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

### 3.1.3.4 الصادرات العسكرية (بالمليار):

تتمثل أهمية معرفة حجم الصادرات العسكرية للدولة العظمى للإشارة إلى أن هذه الدولة تعتبر مصدراً موثوقاً للأسلحة، كما أنها مهمة من أجل النهوض بالاقتصاد المحلي للدولة، وهي أيضاً مصدراً محتملاً للمبيعات المستقبلية للتعويض عن الانخفاض المتوقع في الطلب على مدى السنوات القليلة القادمة. ويمكن أن تكون صادرات الأسلحة أداة مفيدة للسياسة الخارجية. من خلال دعم وتشكيل الروابط مع الدول المتناغمة سياسيا، واستخدم مبيعات الأسلحة لتوسيع نطاق العلاقات.[169]

واتضح من خلال وزن هذه العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.45)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.33)، ثم في المركز الثالث جاءت الصين بوزن (0.17)، وما يؤكد ذلك عقدها الصفقات التجارية العسكرية الأخيرة، والتي كان آخرها الصفقة مع المملكة العربية السعودية، بحجة تمكن السعودية عسكرياً في منطقة الشرق الأوسط، كذلك تجارة السلاح التي تعتبر مصدر مهم لدى أمريكاً في توفير التمويل لها. (انظر الجدول رقم (14) في الملاحق).

---

[168] "Department of Defense (DoD) Releases Fiscal Year 2017 President's Budget Proposal", U.S. Department of Defense, 2017. https://www.defense.gov/News/News-Releases/News-Release-View/Article/652687/department-of-defense-dod-releases-fiscal-year-2017-presidents-budget-proposal/

[169] "Russia's Role as an Arms Exporter the Strategic and Economic Importance of Arms Exports for Russia", The Royal Institute of International Affairs, Chatham House (2007). Pages 2-3.

### 3.1.3.5 عدد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات:

تشكل الصواريخ الباليستية العابرة للقارات تهديداً غير مماثل لمصالح الدولة الخصم في ساحة الحرب نظراً لدقتها في الاصابة واستهداف مصالح الأعداء والتي تسمح باستخدامها بشكل فعال الرؤوس الحربية التقليدية أو النووية. ويمكن استخدامها من اجل مكافحة وصول العدو لهدف معين أو لردع أو مواجهة قوى الخصم من الانتشار إلى حيز محدد أو العمل فيه. ويزداد خطر هذا السلاح مع تزايد انتشار التكنولوجيا. لذلك، يعتبر امتلاك عدد كبير منها قوة عظيمة في الساحة الدولية.[170]

من أجل تحقيق السيطرة العسكرية على دول العالم كافة تسعى أمريكا إلى امتلاك أكبر عدد ممكن من الصواريخ العابرة للقارات، فقد حصلت على المركز الأول وبوزن (0.35)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.32)، ثم في المركز الثالث جاءت الصين بوزن (0.12). (انظر الجدول رقم (14) في الملاحق).

### 3.1.3.6 الطائرات:

تنبع أهمية عدد الطائرات لدى الدولة العظمى كونها لها القدرة على مهاجمة الأهداف الاستراتيجية للعدو الخصم وإشراك أهداف مختلفة مع بعضها مما يضمن للقوة العظمى أن تسيطر على الساحة الدولية للحرب.[171]

تعتبر الطائرات عنصراً من العناصر العسكرية المهمة وقت الحروب لذلك نجد أن أمريكا كانت من المهتمين بامتلاكها، فقد حصلت على المركز الأول وبوزن (0.40)، تلاها في المركز

[170] "BALLISTIC AND CRUISE MISSILE THREAT", FAS, DEFENSE INTELLIGENCE BALLISTIC MISSILE ANALYSIS COMMITTEE (2017). Pages 1-4.
https://fas.org/irp/threat/missile/bm-2017.pdf
[171] "Fighter/Attack Aircraft", Combat Aircraft (2017).
http://www.combataircraft.com/en/Military-Aircraft/Fighter-Attack/

الثاني روسيا بوزن (0.23)، ثم في المركز الثالث جاءت الصين بوزن (0.21). (انظر الجدول رقم (14) في الملاحق)

### 3.1.3.7 عدد الغواصات:

تتميز الغواصات بأهمية حربية استراتيجية فكلما زاد عدد الغواصات كلما زادت قدرة الدولة العظمى على تعزيز القوة الاستراتيجية، عدا عن أهميتها القتالية وقدرتها على ضرب مصالح وأهداف العدو. ويتمثل دورها بجمع طواقم المخابرات بسرعة وفي أي وقت، والقدرة على اختراق أي مكان في الساحل المعادي للدولة الخصم، والمشاركة في عملية نقل المعلومات السرية والعمليات من خلال نقل البيانات إلى خط الدفاع الرئيسي للدولة.[172]

أشارت النتائج إلى حصول أمريكا على المركز الأول في امتلاكها للغواصات وبوزن (0.27)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.22)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.09). (انظر الجدول رقم (14) في الملاحق).

### 3.1.3.8 عدد حاملات الطائرات:

تعتبر حاملات الطائرات أقوى قوة في عمليات القتال البحرية الحديثة. حيث توفر حاملات الطائرات البحرية التوازن للدولة من أجل وزيادة القدرة اللازمة لإجراء عمليات الحروب والسلام في جميع أنحاء العالم دعماً للأولويات الوطنية. تمتلك حاملات الطائرات قوة ضرب قادرة على إشراك الأهداف التي تقع على بعد مئات الأميال الداخلية مما يضمن للدولة القوة الكافية للسيطرة على ساحة الحرب.[173]

---

[172]" Submarines: Weapons of Choice in Future Warfare", Lexington Institute, (2003). Pages 6 .

[173] "Aircraft Carriers", Public Navy (2010). Pages 1.
http://www.public.navy.mil/airfor/nae/Vision%20Book/04NAV2010_Future_carrier_CVW_amphib_ACE_sp.pdf

كشفت حصول أمريكا على المركز الأول في عدد حاملات الطائرات والتي تنشرها بالقرب من قواعدها العسكرية في دول العالم بوزن (0.34)، تلاها في المركز الثاني روسيا والصين وبوزن (0.19). (انظر الجدول رقم (14) في الملاحق).

### 3.1.3.9 عدد المدمرات:

يطلق على المدمرات بـ "سفن الدعم" نظراً لأهميتها الكبيرة في العمليات البحرية. وتتميز بقوتها الفائقة وقدرتها على العمل من تلقاء نفسها عندما تقتضي الحاجة. وتنبع أهميتها على الساحة الدولية كونها تؤدي إلى ضرب أو حماية الأسطول البحري ضد الطائرات والغواصات وغيرها من السفن. ولديها القدرة على العمل في مجموعات قتالية أو بمفردها، وقدرات مماثلة للصواريخ الموجهة والطرادات، وتشارك في مجموعة واسعة من البعثات، بما في ذلك دعم مجموعات الحركات والضربات الاستطلاعية ومجموعات الضرب السطحية.[174]

حصلت أمريكا أيضا على المركز الأول في امتلاك المدمرات وبوزن (0.24)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.16)، وفي المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.10). (انظر الجدول رقم (14) في الملاحق).

### 3.1.3.10 عدد الأقمار الصناعية:

تتمثل أهمية معرفة عدد الأقمار الصناعية العسكرية التي تمتلكها الدولة العظمى في أنها تستخدم للعديد من المهام الهامة، بما في ذلك البحوث والأرصاد الجوية والجيوسياسي، بالإضافة إلى

[174] "CRUISERS & DESTROYERS", America's Navy (2017). https://www.navy.com/about/equipment/vessels/cruisers

عمليات الاستطلاع. تم تصميم أقمار الاتصالات العسكرية للمراقبة والاستطلاع، ولكنها توفر أيضا وظائف تحديد المواقع والملاحة. وتوفر بعض الأقمار الصناعية الدعم اللوجستي والمساعدة في القيادة للوحدات العسكرية. وتساعد بيانات المسح الجيوسياسي أيضا الجيش على إنشاء خرائط أفضل وتحسين دقة الملاحة وتحديد المواقع وعمليات "التجسس" وعمليات النشر العسكرية، وتوثيق تطوير الأسلحة، والكشف عن إطلاق الصواريخ.[175]

تملك الدول الأقمار الصناعية العسكرية لأغراض التجسس على الدول أكثر منها استخداماتها في القتال، وقد حصلت أمريكا في هذا العنصر على المركز الأول وبوزن (0.18)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.12)، وفي المركز الثالث جاءت الصين بوزن (07). (انظر الجدول رقم (14) في الملاحق).

### 3.1.3.11 عدد أنظمة إطلاق الصواريخ:

تعد أنظمة إطلاق الصواريخ هي تلك الأنظمة الموجهة التي يمكن تركيبها على السفن أو اليابسة ومصممة لإطلاق الصواريخ. فأهميتها تأتي من كونها أداة لتهيئة الصواريخ وجعلها جاهزة وإعدادها من أجل ضربها نحو الهدف. فهي هياكل لدعم الصواريخ والتي تضمن الحماية الكبيرة لأهداف الدولة العظمى وحمايتها.[176]

وأشارت النتائج إلى حصول روسيا على المركز الأول في عنصر أنظمة إطلاق الصواريخ بوزن (0.13)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.08)، وفي المركز الثالث جاءت أمريكا بوزن (06)، وقد يعود السبب هنا في تراجع امتلاك أمريكا لهذه الأنظمة إلى الاعتماد على العناصر السابقة في تحقيق القوة العسكرية. (انظر الجدول رقم (14) في الملاحق).

---

[175] "Fact File: The Importance of Military Satellites", AEROCOM Metal Limited (2015). http://aerocommetals.co.uk/blog/post.php?s=2015-04-14-fact-file-the-importance-of-military-satellites

[176] "GUIDED MISSILE LAUNCHING SYSTEMS", Okiboat. Pages 1-3. http://www.okieboat.com/GMM/GMM%203%20and%202%20CHAPTER%205%20Guided%20Missile%20Launching%20Systems.pdf

### 3.1.3.12 عدد الدبابات:

تنبع أهمية قياس عدد الدبابات من أهميتها العسكرية على مر التاريخ. حيث تم تطويرها من منذ الحرب العالمية الأولى لهزيمة المدافع الرشاشة واختراق الدفاعات الطبقية للعدو والقدرة على المناورة في ساحة الحرب، إضافة لما تملكه من قوة كبيرة على الفتك في عمليات الهجوم العسكرية، وبالتالي إعطاء فرصة أكبر لفرض الهيمنة.[177]

واتضح من خلال وزن هذه العنصر حصول روسيا على المركز الأول في عنصر أنظمة إطلاق الصواريخ بوزن (0.07)، تلاها في المركز الثاني أمريكا والصين بوزن (0.04). (انظر الجدول رقم (14) في الملاحق).

**الجدول (3): قياس القوة العسكرية للدول عينة الدراسة**

| أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | اسم الدولة | الوزن | الوزن | اسم الدولة | الرقم |
| 1 | أمريكا | 3.66 | 3.66 | أمريكا | 1 |
| 2 | روسيا | 2.66 | 2.77 | روسيا | 2 |
| 3 | الصين | 2.37 | 2.35 | الصين | 3 |

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن أمريكا قد احتلت المركز الأول في القوة العسكرية في أعلى سنوات الدراسة بوزن (3.66)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (2.66)، والصين في المركز الثالث بوزن (2.37)، وبالنظر إلى أدنى سنوات الدراسة نجد أن أميركيا حافظت على توازن قواتها العسكرية فلم تتراجع أو تتقدم في المجال العسكري، كما يظهر لنا تراجع القوة العسكرية الروسية بمقدار (0.11)، في حيث تطورت القدرات العسكرية الصينية بمقدار (0.02).

[177] Patrick Donahoe, "Heavy Armor: The Tank's Role in the Future of War", National Interest (2016). http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/heavy-armor-the-tanks-role-the-future-war-16322

التقييم السابق ذو بعد كمي، ولكن تقييم القوة العسكرية كماً يبقى ناقصاً إلى حد كبير، وبحاجة إلى اجراء مقارنات مستعجلة أو تسليط الضوء على واقع التنافس النوعي في الصناعات العسكرية.

وفي ذات السياق فقد أقرت وثيقة من العقيدة النووية الأمريكية الجديدة بمزايا روسيا المتعددة في إنتاج الأسلحة النووية وتفوقها على الولايات المتحدة وحلفائها في هذا المجال، في حين استمرت الولايات المتحدة في خفض عدد الأسلحة النووية وأهميتها، إلا أن دول أخرى بما في ذلك روسيا والصين، انتقلت في الاتجاه المعاكس. حيث تعملان على إضافة أنواع من القدرات النووية لترساناتها، ووضعتا خططاً واستراتيجيات جديدة. وتشاركان في الفضاء الخارجي والفضاء السيبراني. فيما تواصل كوريا الشمالية سعيها للحصول على أسلحة نووية وصواريخ عابرة للقارات.[178]

وتوضح الوثيقة النووية الأمريكية بأن الصين تسعى إلى إجراء مراجعة جوهرية للنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة وقواعد السلوك. وقد أظهرت روسيا استعدادها لاستخدام القوة لتغيير خريطة أوروبا وفرض إرادتها على جيرانها، مدعومة بالاستخدام النووي الضمني والصريح. وتعمل روسيا على تطوير الطرق والوسائل التقليدية غير المتماثلة في مواجهة الولايات المتحدة. وبالتالي زيادة الإمكانيات العسكرية وتعزيز القيادة النووية وحرمان الولايات المتحدة من فرض هيمنتها. كلاهما يسعى لتطوير قدرات الهجوم على الإنترنت لردع أو تعطيل أو هزيمة القوات الأمريكية المعتمدة على شبكات الكمبيوتر.[179]

كما وأوضحت الوثيقة أن روسيا "تعمل على تحديث استراتيجيتها وعقيدتها النووية من خلال التحديث الشامل لترسانتها النووية عبر تطوير الثالوث النووي –القاذفات الاستراتيجية، والغواصات

[178] "Nuclear Posture Review: Unclassified/for Official use only Pre-Decisional – Not Subject FOIA ", Federation of American Scientist, Pages 6, (2018).
https://fas.org/nuke/guide/usa/npr2018-draft.pdf
[179] Ibid, Page 19.

النووية والصواريخ الأرضية، وتعمل روسيا أيضًا على تطوير نظامين جديدين للتنظيم العابر للقارات، وهي مركبة الانزلاق فوق الصوتي، وطوربيد جديد عابر للقارات مسلح نوويا ويعمل تحت البحر، كما وأن الوثيقة أكدت أن الولايات المتحدة تحدث القوات النووية الاستراتيجية ببطء ولن تلحق بروسيا. فحتى عام 2020 القوات النووية الاستراتيجية الأمريكية لن تحدث، على عكس روسيا التي تخطط لأن تفعل هذا، وتوضح الوثيقة بأن نظام الدفاع الأمريكي يواجه تحديات كبيرة وقد دخل في مرحلة الشيخوخة مما يثير القلق بشكل خاص في ظل توسيع نطاق التهديدات الفضائية من الخصم. لقد خلق ظهور قدرات الحرب السيبرانية الهجومية تحديات ونقاط ضعف كبيرة في النظام الأمريكي، في حين أن الخصم يبذل جهداً كبيراً في تصميم وتحديث قوة سيبرانية ضد أنظمة الشبكات الأمريكية.[180]

وفي ذات الإطار أكد تقرير لقسم دراسات سلاح الجو بأكاديمية العلوم الأمريكية أن روسيا والصين تتقدمان بشكل ملموس على الولايات المتحدة في مجال تصميم أسلحة فرط الصوتية الهجومية والدفاعية، وهذا ما قد يعرض القوات الأمريكية المنتشرة في المستقبل وحتى الولايات المتحدة القارية نفسها للخطر الكبير. ويبدو أن هذه الأسلحة تعمل في نظم عالية من السرعة والارتفاع، مع القدرة الكبيرة على المناورة التي يمكن أن تحبط الهياكل الدفاعية الصاروخية القائمة وقدرات السلاح الأمريكي. تعمل هذه الأسلحة بكفاءة عالية مما يخلق تحدياً كبيراً أمام الإدارة الأمريكية كون الهياكل التشغيلية الدفاعية والقيادة التشغيلية تعالج على النحو الملائم الهجوم الجوي التقليدي أو هجوم من الصواريخ الباليستية الموجهة لها، إلا أنها قد لا تكون كافية للتصدي للتهديد الذي تشكله هذه الأسلحة.[181]

---

[180] Ibid, Pages 21 -22 and 51-53.

[181] A Threat to America's Global Vigilance, Reach, and Power–High-Speed, Maneuvering Weapons: Unclassified Summary (2016) Chapter: Executive Summary, The National Academies of Sciences Engineering Medicine.
https://www.nap.edu/read/23667/chapter/2

وفي أعقاب حربين عالميتين، كانت الولايات المتحدة تتربع على عرش القوى العظمى العالمية. وكان من العوامل الحاسمة لنجاح الولايات المتحدة في السنوات الأربعين التي مرت بها الحرب الباردة هو الإمكانية الكبيرة على خلق القدرة العلمية والتكنولوجية لتمكين الولايات المتحدة من الوصول إلى القوة في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الحاضر، تواجه القوات المسلحة الأمريكية والقوات المشتركة على نطاق أوسع فئة ناشئة من التهديدات التي يمكن أن تحد بشدة من الوجود العالمي، وتعوق القوة العالمية، التي لا تكون القدرات الدفاعية الحالية كافية لمواجهتها. ويمكن أن تشكل أسلحة المناورة عالية السرعة تحديا لجميع العناصر الأساسية الثلاثة في القوات الجوية الأمريكية – وأن تكون عائقا أمام تطبيق القوة العالمية في مناطق رئيسية من الكوكب. وقد جمعت كل من جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي أمثلة على هذه الفئة من الأسلحة، وأبدت بلدان أخرى اهتماما بالعديد من التكنولوجيات الكامنة وراء الأسلحة الفرط صوتية الهجومية والدفاعية. ولهذه الأسلحة القدرة على الطيران داخل وخارج الغلاف الجوي بسرعات خيالية. كما أن هذه الأسلحة ستؤثر على الاهداف المعادية والمحافظة على قدرة كبيرة من المناورة بدقة، وبالتالي تكون قادرة على الانخراط في أهداف ثابتة أو بطيئة الحركة، مثل المرافق القتالية والقيادة والتحكم أو السفن البحرية. وقادرة على حمل رؤوس حربية تقليدية أو نووية، مما يؤدي إلى تعقيد القصد الاستراتيجي ومحاولات التصدي لها.[182]

والسبب في عدم نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في التصدي لها هو عجز القيادة العسكرية عن توفير معدات ذات الكفاءة والتوجيه لتطوير التدابير المضادة المحتملة والحلول الدفاعية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه القيادة التنظيمية الأمريكية في أن وضع تدابير مضادة لهذه الأسلحة يقع خارج نطاق مسؤولياتها وأولوياتها. وباختصار، فإن قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على وجودها في جميع أنحاء العالم والاستفادة من انتشارها العالمي تعتمد على نشر القوات البحرية

[182] Ibid.

الأمريكية والقوات الجوية الأمريكية على حد سواء. وعلى المستوى التشغيلي العسكري، قد تعيق هذه الأسلحة العمليات واليقظة العالمية والصيانة والدعم اللوجستي للقوات الأمريكية. وعلى المستوى الاستراتيجي الوطني، يمكن أن تعرض الأسلحة الفرط صوتية بناء الولايات المتحدة الأساسي للخطر الكبير.[183]

وقد جاء في المجلة الأمريكية " فوربس" تسلسل لأخطر الأسلحة في العالم وفق تصنيف عسكري نوعي، فاعتبرت المجلة أن غواصة الروبورت "ستاتوس–6" التي رجحت أن مجمع الصناعات الحربية الروسي يعمل على تصميمها سوف تكون السلاح الأكثر دماراً في تاريخ البشرية وستقدر على إغراق مدن بأكملها، حيث ستكون قادرة على الإبحار لعشرة آلاف كم، وعلى عمق يصل إلى ألف متر تحت سطح البحر وبسرعة تفوق على 100 كم في الساعة، فيما سيحدث انفجارها أمواجا يتراوح ارتفاعها بين 101 و228 مترا على مسافة 18,5 كم من مركز الانفجار، وأمواجا تعلو لـ22 مترا على مسافة 185 كم عن مركز التفجير، وأن الأمواج سترتفع لأكثر من 4 أمتار على مسافة 925 كم عن مركز التفجير، ليعقب التسونامي الناجم تلوث إشعاعي شامل يقضي على كل ما هو حي في نطاق التفجير. وجاء في المرتبة الثانية من أخطر الأسلحة في العالم الصاروخ الروسي النووي فويفودا القادر على قطع 11 ألف كم وحمل 10 رؤوس نووية يؤدي انفجار الرأس الواحدة منها إلى مقتل 500 ألف شخص وإصابة 800 ألف آخرين ومحو مدينة كالعاصمة الأمريكية بأكملها، فيما يأتي بالمرتبة الثالثة الصاروخ الأمريكي النووي (Trident II) القادرة على حمل 14 رأسا نووية خفيفة بشدة 100 كيلو طن لكل منها، وقطع 7800 كم لتضمن للولايات المتحدة توجيه ضربة مميتة للعدو في أي نقطة في العالم،[184] ولكن المجلة تناست أن تتحدث عن الصاروخ النووي الحديث سارمات والذي يستطيع أن يصل لأي مكان على الكرة الأرضية بسرعة

[183] Ibid.

[184] روسيا اليوم، "فوربس" تفترض وجود غواصة روسية بلا طاقم قادرة على إغراق مدن بأكملها، 19.08.2017. https://arabic.rt.com/world/894531-/

25 ماخ وتدمير ولاية بحجم تكساس الأمريكية أو دولة كبريطانيا وتصل حمولته إلى 40 ميغاطن ولا يستطيع أي نظام دفاعي عالمي اعتراضه.

التحديثات العسكرية الشاملة والتطور النوعي الذي أحدثته كلا من روسيا والصين على منظومتها العسكرية شكلت تغييراً شاملاً للتوازن العسكري في العالم، فالدولتين تعرضان أنظمة عسكرية جديدة ومتطورة للغاية بما فيها أحدث أنواع الطائرات والصواريخ المجنحة والباليستية وأنظمة الدفاع الجوي والعربات القتالية المدرعة وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الفوارق على الساحة التكنولوجية العالمية، وهذا بدوره يشكل تحدي كبير أمام القوة العسكرية الأمريكية علاوة على تأثيرها السلبي على حلفاء واشنطن في المناطق كون روسيا والصين تمتلكان الكثير من القدرات العسكرية التي لا يمتلكها الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي إحداث تغيير في ميزان القوى العسكري بالعالم.[185]

جاء هذا التطور بعد التحديث الروسي الذي أطلقت عليه "سيقان الثالوث الاستراتيجي" حيث تقوم روسيا بتطوير صناعاتها العسكرية البحرية وبما في ذلك تطوير غواصات فريدة من نوعها على المستوى العالمي، إضافة إلى ذلك تقوم بصناعة صواريخ باليستية عابرة للقارات منقطعة النظير ونشرها في المنطقة، وبذلك تكون روسيا قد سدت الفجوة التكنولوجية مع الجيوش الغربية بالرغم من انخفاض الميزانية العسكرية الروسية والعقوبات المفروضة عليها.[186]وهذا من شأنه أن يطرح عدة استفسارات هامة عن سر التفوق الصناعي العسكري الروسي بالرغم من الضعف الاقتصادي والعقوبات الدولية المفروضة عليها، عند تقييم اقتصاد روسيا، يجب الملاحظة أن روسيا وبالرغم من تراجع اقتصادها لا تزال تتبنى خطط من أجل استمرار تطورها السياسي والعسكري والاجتماعي. تعتبر روسيا من ناحية المساحة، كما أنها بلد مهمة من جميع النواحي. حيث تعتبر روسيا من أغنى

[185] "The Military Balance 2016", The International Institute for Strategic Studies, IISS, London, 2016. https://www.iiss.org/en/publications/military%20balance/issues/the-military-balance-2016-d6c9
[186] Steven Pifer, "Pay Attention, America: Russia Is Upgrading Its Military", National Interest, 2016. http://nationalinterest.org/feature/pay-attention-america-russia-upgrading-its-military-15094

دول العالم من حيث الموارد الطبيعية. حيث أنها تقوم بقيادة العالم في احتياطات الغاز والأخشاب الطبيعية. كما أن لديها ثاني أكبر الودائع في العالم من الفحم، وثالث أكبر احتياطي من الذهب. إضافة إلى ذلك، تحتوي روسيا على ثاني أكبر ودائع من المعادن الأرضية النادرة. كما أن روسيا تعتبر في المرتبة الثانية في العالم من حيث العاملة والتوظيف. كما أن لديها أكبر عدد من المشاريع الأجنبية المباشرة. علاوة على ذلك، فإن صناعات النفط والغاز الطبيعي الروسية تلعب دوراً رئيساً في سوق الطاقة العالمي. وبالنظر إلى هذه البيانات الاقتصادية، تدل على أن روسيا لديها امكانيات اقتصادية هائلة، وهي الدولة الوحيدة التي يمكنها أن تصبح قوة اقتصادية عظمى في المستقبل.[187]

تراجع المكانة العسكرية للولايات المتحدة كان مثار جدل عند كثير من الباحثين والمفكرين الاستراتيجيين، ومما ناقشه روبرت كاغان في كتابه "العالم الذي صنعته أمريكا" بأن القوة العسكرية الأمريكية كانت أكبر القوى العظمى في العالم كما أنها كانت تتفوق في العدد والنوع على الصعيد العالمي، ولكن هذه القوة بدأت تتآكل بفعل التحول في القوة العالمية من الغرب إلى الشرق خصوصاً بعد صعود الصين وروسيا. وعلى مر العصور اهتمت الولايات المتحدة بالصناعات العسكرية المتطورة واستطاعت بذلك أن تحتل المرتبة الأولى عالمياً، فقامت بتطوير أنظمة البحرية والغواصات وأنظمة الدفاع الجوي، ولكن سرعان ما بدأت دول أخرى تنافس الهيمنة الأمريكية مثل الصين التي تقوم الآن بمجموعة من التحديثات العسكرية لتشمل توسيع القوة البحرية والدفاعية وحاملات الطائرات والسفن.[188]

---

[187] Maksud Djavadov, " Russia's economy weak despite huge resources", Institute of Contemporary Islamic Thought (ICIT).
https://crescent.icit-digital.org/articles/russia-s-economy-weak-despite-huge-resources

[188] CHARLES A. KUPCHAN, "The Decline of the West: Why America Must Prepare for the End of Dominance", The Atlantic, 2012.
https://www.theatlantic.com/international/archive/2012/03/the-decline-of-the-west-why-america-must-prepare-for-the-end-of-dominance/254779/

التخوف الذي أقلق كاغان لم يخفه تقرير البنتاغون الذي تحدث عن الصعود الصيني العسكري، ففي الوقت الذي تواصل فيه الصين تحديث برنامجها العسكري برمته –البري والبحري والجوي والصاروخي وحتى الفضائي– من أجل أن تحظى بمكانة عظمى على الساحة الدولية، تحدث التقرير عن خطورة هذه الخطوة على الهيمنة الأمريكية، كون البرنامج الصيني الحالي يضاهي القدرات العسكرية التكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية.[189]وهنا بدأت الأصوات تعلو داخل الولايات المتحدة من القوة المتنامية الصينية والتي ستؤثر على المكانة العظمى للولايات المتحدة الأمريكية، فقد حذرت لجنة أمريكية خاصة بالعلاقات مع الصين الكونغرس من أن تعزيز قدرات بكين العسكرية سيشكل تهديدا للأمن الأمريكي. واعتبر التقرير أن تعزيز الصين قدراتها العسكرية سيدفعها إلى استخدام القوة أكثر للدفاع عن مصالحها، مشيرا إلى "ميول عدوانية أظهرتها بكين في بحري الصين الشرقي والجنوبي، تزيد المخاوف القائمة من صعود الصين، بين حلفاء الولايات المتحدة وشركائها في منطقة آسيا الكبرى". وأوصى البنتاغون بمقارنة قدرات الجيش الأمريكي مع تلك الصينية لمعرفة ما إذا كانت كافية في حال "استخدام القوة" من قبل بكين. ودعت اللجنة الكونغرس إلى دعم تحركات السفن الأمريكية "بحرية أكثر في عمليات الملاحة في بحر جنوب الصين" بالتنسيق مع حلفاء واشنطن وشركائها. من ناحية أخرى، أشارت اللجنة إلى تزايد المخاطر الناجمة عن تكنولوجيا التجسس الصينية.[190]

في الوقت الذي يؤكد فيه الخبراء الأمريكيين أن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على اللحاق بالتفوق الروسي العسكري الكبير، لا تتوقف العقول الروسية عن تطوير الصناعات العسكرية حتى تتمكن قطع أشواط طويلة في التميز الصناعي العسكري، وفي ذات الوقت تمتلك القوات

[189] "Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2015", U.S. Department of Defense, 2015.
https://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2015_China_Military_Power_Report.pdf
[190]2016 " Report to Congress", U.S.-China Economic and Security Review Commission, 2017.
http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/annual_reports/Executive%20Summary%202016.pdf

العسكرية الأمريكية عدداً كبيراً من القوات العسكرية ولكنها ليست بدرجة التفوق النوعي الذي تمتلكه القوات العسكرية الروسية، وذلك لأن روسيا قامت بتزويد القوات الروسية بأحدث المعدات والتكنولوجيات السريعة والمتطورة والصواريخ الباليستية النوعية التي تكفي لإلحاق خسائر فادحة في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية. ويصف الخبراء الصناعات والقوات العسكرية الأمريكية بأنها متعبة بعد ما يقرب 13 عاماً من الحرب، حيث أن هذه القوات بحاجة إلى الراحة لأنه تم استنزاف جميع الموارد والقدرات في العراق وأفغانستان، كما أنها لم تعد تملك العدد الكافي من القوات العسكرية الذي يمكنها من مجاراة الصناعات الروسية.[191]

الواقع العسكري الذي فرضته موسكو على واشنطن والعالم لاقى اعترافاً من كبار القادة العسكريين الأمريكيين، حيث أكد الجنرال مارك ميلي بأن القوات العسكرية الأمريكية غير قادرة على اللحاق بركب الصناعات العسكرية الروسية وأنها ليست قادرة على خوض حرب مع روسيا أو الصين. وأنه إذا أرادت الولايات المتحدة خوض هذا الحرب، فإنها ستخسر كثيراً من الأرواح والممتلكات العسكرية. ويؤكد الجنرال أن الولايات المتحدة الأمريكية تفتقر لخدمات الموارد الأساسية العسكرية، وخدمات التدريب المتطورة لتنفيذ استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.[192]

وفي ذات السياق أقر الجنرال دوغلاس ماكريغور قائد العملية البرية الأمريكية أن أي مواجهة برية بين القوات الأمريكية والروسية ستنتهي بهزيمة نكراء لقواتنا وأكد أنه في حال وقوع صدام بين القوات الأمريكية والروسية " فإن قواتنا لن تخسر المعركة فحسب، بل سيتم تدميرها عن بكرة أبيها". وقد أصدر ماكريغور كتابًا كشف فيه عن نقاط ضعف القوات البرية الأمريكية، وأشار إلى ضرورة إعادة هيكلتها بما يخدم تحويلها إلى قوات قادرة على التحرك السريع وتتمتع بالاكتفاء الذاتي، تعمل

[191] Michael Peck, " 7 Reasons Why America Will Never Go to War Over Ukraine", Forbes, 2014. https://www.forbes.com/sites/michaelpeck/2014/03/05/7-reasons-why-america-will-never-go-to-war-over-ukraine/#6adfc3112a5d

[192] Dave Majumdar, "The U.S. Military Isn't Ready for a War with Russia or China", National Interest, 2016. http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/the-us-military-isnt-ready-war-russia-or-china-17728

بنظام دمج الأسلحة والأداء العسكري المتكامل. وعلى النقيض تمامًا استطاعت روسيا تحديث قواتها وجيشها بما يخدم الدفاع عن أراضيها وحماية مصالحها بشكل فعال، وبكلفة متدنية دون استنزاف للطاقات الاقتصادية والموارد، وهذا ما يؤكده نهج موسكو قولاً وفعلاً طوال أكثر من عقد من الزمن.[193]

ويمكن تعزيز ما ذهب إليه الجنرال مارك ميلي و دوغلاس ماكريغور من خلال عدد من التقارير الأمنية والاقتصادية والعسكرية للحكومة الأمريكية، ففي تقرير أصدرته لجنة المراجعة الاقتصادية الأمنية الأمريكية الصينية للكونغرس الأمريكي للعام 2017 أكدت فيه أن الصين وروسيا تتجهان نحو مستوى أعلى من التعاون الدفاعي في المجالات الثلاثة الرئيسية للعلاقة الدفاعية الثنائية وهي التدريبات العسكرية ، والتعاون العسكري – التقني ، والجيش العسكري الرفيع المستوى الأمر الذي يقدم دعم كبير في سيناريو الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا من شأنه أن يهدد الأمن القومي الأمريكي ومصالحها في المنطقة. فعلى الولايات المتحدة أن تقرر جيداً وتفكر ملياً في خوض صراع محتمل مع هذه الدول.[194] فيما أكدت وكالة الاستخبارات الأمريكية الدفاعية في تقرير لها عن القدرات الروسية العسكرية بأنه في غضون العقد المقبل، يمكن أن تظهر روسيا أكثر ثقة وذات قدرات عسكرية كبيرة، لذلك ستحتاج الولايات المتحدة إلى توقع الإجراءات الروسية ومتابعتها بوعي أكبر ومعرفة الأهداف والقدرات الروسية لمنع الصراعات المحتملة، كما ويدل ذلك على زعزعة الاستقرار الامريكي وقدرة روسيا الفائقة على استباق أي هجمات من الخصم.[195]

وفي تقرير نشرته وزارة الدفاع الأمريكية للعام 2018 بأن قادة الصين يواصلون المضي قدما في تنفيذ خطة طموحة للتحديث العسكري والإصلاح التنظيمي لتحقيق تلك المتطلبات. ويستهدف تحديث

---

[193] MARK, PERRY. "Inside the Pentagon's fight over Russia". Politico. 2015. https://www.politico.eu/article/inside-the-pentagons-fight-over-russia-us-eastern-europe/

[194] Ethan, Meick. (2017). China-Russia military-to-military relations: Moving toward a higher level of cooperation. US-China Economic and Security Review Commission, page 3.

[195] Defense Intelligence Agency. (2017). Russian Military Power Building A Military to Support Great Power Aspirations. Pages 5, 15, 22.

الصين للتحديث العسكري القدرات التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور المزايا التشغيلية والتكنولوجية الأساسية للولايات المتحدة، وإلحاق الضرر بها عند خوق أي حرب محتملة. ولدعم هذا التحديث، تستخدم الصين مجموعة متنوعة من الأساليب للحصول على التكنولوجيات العسكرية الأجنبية والتقنيات الثنائية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه، والسرقة عبر الإنترنت، واستغلال وصول المواطنين الصينيين الخاصين إلى هذه التقنيات.[196]

ويظهر تقرير نشره مركز لورنس ليفرمور الوطني المتخصص في المشاكل الأمنية الأمريكية عام 2018 بأن احتمالات الحرب بين روسيا والغرب قد عادت بعد توقف طويل، على الرغم من العديد من الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو لإعادة صياغة العلاقة مع روسيا من خلال وضعها على أساس أكثر تعاونًا. ويعود السبب في ذلك إلى أن القوة النووية الروسية قد دخلت طور التحديث السريع والكبير. يشير الفحص الدقيق لهذا الموضوع إلى مجموعة مختلفة من الاستنتاجات وهي إن العتبة النووية لروسيا لم تتراجع بقدر ما تغيرت، وأصبحت أكثر مرونة وأقل قابلية للتنبؤ بأفعالها عند نشوب الحروب، كما وتعتبر هذه القدرات العسكرية أداة قوية ضد الردع الأمريكي في زمن السلم والحرب.[197] ويفيد تقرير نشره مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي بأن روسيا تقوم بتطوير إجراءاتها المادية والإجرائية والتقنية لضمان امتلاك أسلحتها النووية على حد سواء للتهديدات الخارجية والداخلية، لا يزال القادة الأمريكان يشعرون بالقلق إزاء التقدم الروسي العسكري.[198]

كل المؤشرات الدولية تؤكد أن روسيا وتتبعها الصين قد تجاوزتا الولايات المتحدة الأمريكية في عدد من الصناعات النوعية العسكرية بعد سلسلة تحديثات هائلة وشاملة في شتى القطاعات

[196]Department of Defense. (2018). Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2018. Page 2.

[197] Dave, Johnson. (2018). Russia’s Conventional Precision Strike Capabilities, Regional Crises, and Nuclear Thresholds. Center for Global Security Research, pages 4-5.

[198] National Intelligence Council. (2004). Annual Report to Congress on the Safety and Security of Russian Nuclear Facilities and Military Forces, page 3.

العسكرية، الأمر الذي خلق حالة من التفوق النوعي الروسي والصيني ويقابله تفوق أمريكي كمي عسكري.

رغم ضعف الاقتصاد الروسي؛ وضعف ميزانيتها العسكرية بالمقارنة بالاقتصاد والميزانية العسكرية الصينية الأمريكية، إلا أن روسيا تتربع على عرش التفوق النوعي في الصناعات العسكرية المتنوعة، وهذا يقول الباحث لتساؤل هام، ما هي الرافعة الأساسية لهذا التفوق بالرغم من الضعف الاقتصادي وضعف الميزانية العسكرية الروسية؟ فالإجابة على هذا السؤال تقودنا للعودة للنظر في جداول مؤشر القياس الجيوبوليتيكية التي تعكس المخزون الهائل من الموارد الطبيعية الباطنية وموارد الطاقة التي تكفي روسيا من احتياجاتها وبل تعطيها إمكانية غير محدودة للتصدير، وتكفي احتياجاتها الصناعية في المجال العسكري والمدني.

### 3.1.4 مؤشر قياس القوة التكنولوجية والاتصالات:

إن قياس المؤشر التكنولوجي للدول العظمى من شأنه أن يوضح تعزيز قدرة الدولة في المنافسة على السلطة التكنولوجية في الساحة الدولية، وتوضيح أثره على التقدم الاقتصادي، كما أن قياس هذا المؤشر هو جزء لا يتجزأ من قياس الدبلوماسية والشؤون الدولية للدولة. وبعد قياس هذا المؤشر سيفهم القارئ أن الجانب التكنولوجي ما هو إلا كيان سياسي وعنصراً أساسي لا يتجزأ من النظام العالمي الذي يشكل الشؤون العالمية وهو في حد ذاته شكل من أشكال نمو الاقتصاد العالمي والسياسة والثقافة والسياسات الخارجية للدول والمعادلات الدولية في المستقبل.[199]وقد أمكن قياس مؤشر قياس القوة التكنولوجي للدول الثلاثة من خلال 11 أداة وهي على النحو التالي:

#### 3.1.4.1 نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي:

[199] Amitav Mallik, "ROLE OF TECHNOLOGY IN INTERNATIONAL AFFAIRS", Institute for Defence Studies and Analyses, New Delhi, 2006.
http://www.idsa.in/system/files/book/book_role-of-technology-in-international-affairs_a-mallik_1.pdf

إن للبحث العلمي أهمية كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي للدولة العظمى وهذا ما تؤكد عليه النظرية الاقتصادية. فعندما يزيد الانفاق على البحث العلمي، تتحسن الإنتاجية وبالتالي يتحسن مستوى المدخلات للدولة.[200] واتضح من خلال وزن هذه العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.07)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.05)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.03)، وهذا يشير إلى أهمية البحث العلمي لدى أمريكا. (انظر الجدول رقم (16) في الملاحق).

### 3.1.4.2 عدد براءات الاختراع:

تؤدي براءات الاختراع دوراً كبيراً ومتزايداً الأهمية في الابتكار والأداء الاقتصادي. حيث أن زيادة حجمها في الدولة العظمى يهدف إلى تشجيع الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا وتعزيز نشر المعرفة. وتطوير المعاملات التكنولوجية بين الحكومات لما في ذلك من أهمية في تحسين معرفتهم بعمل أسواق التكنولوجيا وأثر تلك الأسواق على الأداء الاقتصادي من أجل دعم تنميتها أكثر من الناحية الاجتماعية والاتجاهات الأخرى. وهذا كله بدوره يساعد حكومات الدول العظمى في فرض هيمنتها التكنولوجية عن طريق نشر المعرفة والابتكار. وقد اعتمد الباحث على بيانات التي تصدر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية "ويبو" التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. واتضح من خلال وزن هذه العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.64)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.49)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.23)، وهذا يظهر من خلال تسجيل براءات الاختراع والحرص على هذا التسجيل. (انظر الجدول رقم (16) في الملاحق).

### 3.1.4.3 عدد طلبات براءات الاختراع:

إن الصين اليوم تقود نمو الابتكار على مستوى العالم وهو ما يعطي تصوراً عن تزايد الهيمنة الآسيوية كمصدر لأنشطة تقديم الطلبات لحقوق الملكية الفكرية. لو تم النظر إلى الأرقام فتجد أن

[200]Rachel Griffith, "HOW IMPORTANT IS BUSINESS R&D FOR ECONOMIC GROWTH AND SHOULD THE GOVERNMENT SUBSIDISE IT?", THE INSTITUTE FOR FISCAL STUDIES (2000), Pages 1-3. 1

62% من أنشطة تقديم الطلبات على مستوى العالم مركزها آسيا وأن 55% من طلبات العلامات التجارية على مستوى العالم من آسيا وأن 68% من طلبات التصاميم هي من آسيا.[201] اتضح من خلال وزن هذا العنصر أن الصين لديها اهتمام كبير في الحصول على شهادات براءات الاختراع، فقد احتلت المركز الأول بوزن مرتفع جداً وصل إلى (0.68)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (0.40)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.32). (انظر الجدول رقم (16) في الملاحق).

وفي سياق متصل أصدر مكتب الممثل التجاري الأمريكي تحقيقاً عام 2017 وفقاً للمادة 301 من القانون التجاري الأمريكي الصادر في عام 1974 للتحقيق في ممارسات صينية تشمل انتهاكا لحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، والذي اتهم الصين بشكل صريح بانتهاك الملكية الفكرية عبر اجبار الشركات الأمريكية العاملة في الصين على نقل هذه الملكية الفكرية لكيانات صينية كشرط للوصول إلى السوق الصينية، كما تطلب الصين تطبيق شروط ضريبية إلزامية على مرخصي الملكية الفكرية الأجانب، وتطلب من الشركات الأمريكية أن تقوم بتوطين أنشطة البحث والتطوير. وذكر الممثل التجاري الأمريكي أن بكين أكدت أنها تستند إلى مبادئ السوق، ويتم تحديد نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي من قبل الشركات بشكل مستقل ولن تستخدم من قبل الحكومة الصينية كشرط مسبق للوصول إلى السوق، يجب على الصين "أن تعامل حقوق الملكية الفكرية المملوكة أو المطورة في بلدان أخرى مثل حقوق الملكية الفكرية المملوكة محلياً أو المتقدمة"، تعتبر الشركات حرة في اتخاذ قرارات نقل التكنولوجيا الأساسية بشأن اعتبارات الأعمال والسوق ، وهي حرة في التفاوض بشكل مستقل وتحديد ما إذا كانت الظروف الخاصة بتخصيص حقوق الملكية الفكرية أو ترخيصها للشركات المنتسبة أو غير المنتمية إليها". وتعمل الصين بنشاط على إجراء أبحاث حول أنظمة إدارة الموارد الهامة والتصديرية (2002) لمعالجة مخاوف الولايات المتحدة، ودعم جهود

[201] وكالة رويترز للأنباء، الأمم المتحدة: الصين أكبر مبتكر في العالم بمليون براءة اختراع في عام واحد، 23 تشرين الثاني نوفمبر 2016.
https://ara.reuters.com/article/internetNews/idARAKBN13I1RV

الصين لتصبح اقتصادًا مبتكرًا، وتحسين معالجة المجالات الناشئة حديثًا لنقل التكنولوجيا. كما أن الصين ستستمر في فرض سياسات وإصدارات ضد أصحاب الحقوق الأجانب والضغط عليهم لنقل هذه الحقوق إلى الشركات في الصين. لذلك لا بد من أخذ موافقة منظمة ويبو "المنظمة العالمية للملكية الفكرية" من أجل حماية هذه الحقوق وبراءات الاختراع من السرقات.[202]

تستحوذ الصين على المرتبة الأولى عالمياً في طلبات الاختراع، والمركز الثاني في عدد براءات الاختراع بعد الولايات المتحدة، وستتساوى بها بحلول عام 2019، كما أنها ستحقق تقدماً في الاستثمارات على الجانب التعليمي، وعدد المقالات الإلكترونية المنشورة فيما يتعلق بالجانب التكنولوجي في الصين. فيما يشير المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) فرانسيس غيري أنه لا توجد مقاييس معينة متفق عليها لقياس جودة براءات الاختراع إلا أن جودة براءات الاختراع الأمريكية أعلى من الصينية والسبب في ذلك يعود إلى أن نظام الملكية الفكرية الصيني لا يزال في أولى مراحل التطور، مقارنة بالأنظمة العالمية التي تتطور بسرعة. كما أن هناك شيئاً مهماً ألا وهو أن الاقتصاد الصيني يعتبر اقتصاداً ضخماً لذلك فإن الحاجة لتقديم براءات الاختراع وتسجيلها عالمياً تعتبر قليلة مقارنة بالدول الأخرى.[203]

### 3.1.4.4 عدد مراكز الأبحاث:

تعتبر مراكز الأبحاث مهمة في الدول العظمى وذلك لعدة أسباب تتمثل في أنها لا تزال جزءاً هاماً من مؤسسات البحث والتطوير في العالم، كما أنها تعتبر في العديد من النظم الوطنية مساوية في الحجم لقطاع التعليم العالي. ثانياً تم إنشاء العديد منها ضمن أطر السياسات التي قد تغيرت بشكل كبير مثل نهاية الحرب الباردة، وزيادة التشكك العام في العديد من البلدان نحو انتاج الطاقة النووية

[202] Office of the United States Trade Representative. (2017). 2017 Special 301 Report. Pages 7-37.
[203] "Global Intellectual Property Filings Up in 2013, China Drives Patent Application Growth", World Intellectual Property Organization (WIPO), Geneva, 2014.
http://www.wipo.int/pressroom/en/articles/2014/article_0018.html

وغيرها من التكنولوجيات. إضافة إلى أن زيادة عدد هذه المراكز في الدولة العظمى يمكن أن يخلق فرص عمل أكاديمية وتقليل نسبة البطالة وحل الكثير من المشاكل ورسم السياسات العامة وآلية صنع القرار الأمر الذي يشكل مصدراً للتعددية الفكرية والمرونة في العلوم العامة.[204]واتضح من خلال وزن هذا العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن مرتفع بلغ (0.60)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.33)، ثم في المركز الثالث جاءت الصين بوزن (0.32). (انظر الجدول رقم (16) في الملاحق).

### 3.1.4.5 عدد البحوث في مجال الذكاء الصناعي:

يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه ذكاء الآلات وفرع علوم الكمبيوتر أو بأنه الذكاء التي تبديه الآلات والبرامج بما يحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، مثل القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة، كما أنه اسم لحقل أكاديمي يعنى بكيفية صنع حواسيب وبرامج قادرة على اتخاذ سلوك ذكي ويرتبط ذلك بمهمة استخدام أجهزة الكمبيوتر لفهم الإنسان ويعرف أيضاً هذا الحقل العلمي بـ "الدراسة والتصميم".[205]تتمثل أهمية هذه الاداة كونها عامل جديد للدول العظمى للإنتاج، والنمو وخلق قوة عمل افتراضية جديدة تسمى "الأتمتة الذكية". وهذا من شأنه أن يصبح حافزاً للتحول الهيكلي الواسع في الاقتصادات الدولية. حيث يساهم هذا المجال في رفع مستوى رأس المال عن طريق تمكين الأتمتة الذكية بطريقة أكثر فعالية.[206] وهناك توقعات أن يتغلب الذكاء الاصطناعي على الذكاء البشري بحلول عام 2030،[207] واتضح من خلال وزن هذا العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن مرتفع بلغ (0.45)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن

[204] Magnus Gulbrandsen, "Research institutes as hybrid organizations: central challenges to their legitimacy", Policy Sci (2011), Pages 1-3.
[205] Prakhar Swarup, "Artificial Intelligence", International Journal of Computing and Corportae Research (2012), Page 1.
[206] Mark Purdy and Paul Daugherty, "Why Artificial Intelligence Is the Future of Growth?", Accenture (2016), Pages 11-15, 24-25.
https://www.accenture.com/lv-en/_acnmedia/PDF-33/Accenture-Why-AI-is-the-Future-of-Growth.pdf
[207] "ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND LIFE IN 2030", Stanford University (2016), Page 1.

(0.32)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.17)، وقد يعود اهتمام الصين في مجال الذكاء الصناعي، إلى تميزها في الصناعة التكنولوجية والإلكترونية (انظر الجدول رقم (16) في الملاحق).

ويعتبر صعود الصين في مجال بحوث الذكاء الصناعي ليس مسألة كم فقط. ففي عام 2017 قَبِل المؤتمر السنوي لرابطة النهوض بالذكاء الصناعي العديد من دراسات الباحثين الصينيين للمرة الأولى مثلما فعل مع الباحثين الأميركيين، مما يعتبر علامة على التطور المتزايد لأبحاث الذكاء الصناعي الجارية في الصين. كما وقامت الصين بتطوير أدوات غير متماثلة لتلك الأمريكية في مجال الذكاء الصناعي بما في ذلك الفضاء والقدرات السيبرية والإلكترونية، فقد بدأت القيادة الصينية في إعطاء الأولوية للذكاء الصناعي على أعلى المستويات. ففي يوليو/تموز 2016 نشرت بكين خطة تطوير الجيل الجديد من الذكاء الصناعي، حيث وضعت جدول أعمال طموح لـ "قيادة العالم" في هذا المجال بحلول عام 2030. وتقوم بدعم هذا الالتزام بتمويل هائل لأبحاث الذكاء الصناعي المتطورة. ومع تقدمها في هذا المجال ستواجه أميركا تحديا من نوع جديد من المنافسين المناظرين لها. [208]

### 3.1.4.6 نسبة الصناعات التي يدخل فيها الذكاء الصناعي:

يمكن لنمو الإنتاجية والصناعات في مجال الذكاء الصناعي والأتمتة الذكية والآلية أن تكفل الازدهار المستمر في الدول المتقدمة، وأن يوفر دفعة إضافية للنمو السريع. بما في ذلك إعادة صياغة العمليات التجارية أو تطوير منتجات وخدمات ونماذج أعمال جديدة على المستوى الدولي مما يعزز المنافسة.[209] واتضح من خلال وزن هذا العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن

[208] Elsa B. Kania, Artificial Intelligence and Chinese Power: Beijing's Push for a Smart Military—and How to Respond, foreign affairs December 5, 2017.
[209] Michael Chui et., "The Countries Most (and Least) Likely to be Affected by Automation", Harvard Business Review, (2017).
https://hbr.org/2017/04/the-countries-most-and-least-likely-to-be-affected-by-automation

مرتفع بلغ (0.36)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.32)، ثم في المركز الثالث جاءت أمريكا بوزن (0.12)، وهذا ما يوجد قياس عنصر عدد البحوث في مجال الذكاء الصناعي (انظر الجدول رقم (16) في الملاحق).

### 3.1.4.7 حجم الصادرات التكنولوجية الفائقة:

تعتبر صادرات التكنولوجيا الفائقة عاملاً مهماً في تحسين النمو الاقتصادي المستدام لأي دولة عظمى. قدرة البلد على تنمية اقتصادها تعتمد على عوامل متعددة من أهمها وجود قطاعات تكنولوجية عالية الجودة وكفاءة في التصدير وذات قيمة مضافة عالية.[210]وقد بين البنك الدولي أن الصادرات التكنولوجية الفائقة هي منتجات يتم انتاجها عن طريق بحث علمي وتطوير مكثف وعميق مثل الصناعات والتكنولوجيات الفضائية والحواسيب والعقاقير الطبية والادوات العلمية والمواكن الالكترونية. واتضح من خلال وزن هذه العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.33)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (0.20)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.15). (انظر الجدول رقم (16) في الملاحق).

### 3.1.4.8 نسبة انتاج الكهرباء بالطاقة النووية:

يعتبر انتاج الكهرباء بالطاقة النووية مهم جداً من أجل تلبية احتياجات سكان الدول. إضافة إلى أن هذا النوع من الطاقة يعتبر صديق للبيئة ولا تسبب التلوث الجوي أو تبعث بالغازات والرماد نحو الغلاف الجوي.[211]واتضح من خلال وزن هذه العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.17)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (0.16)، ثم في المركز الثالث جاءت الصين بوزن

[210] Yunus Gökmen, " The Determinants of High Technology Exports Volume: A Panel Data Analysis of EU-15 Countries", International Journal of Management, Economics and Social Sciences 2013, Vol. 2(3) Page 1.

[211] Essam E. El-Hinnawi, " Review of the Environmental Impact of Nuclear Energy", IAEA. VOL.20, NO, Pages 32 and 33.

(0.06)، وهذا ما أكدته عنصر عدد الرؤوس النووية في القوة العسكرية للدول. (انظر الجدول رقم (16) في الملاحق).

### 3.1.4.9 حجم مبيعات الصناعات الإلكترونية (بالمليار يورو):

تتميز حجم مبيعات الصناعات الإلكترونية بأنها تحمل أهمية كبيرة في عملية التنمية في الدولة العظمى، بحيث يتم تقييم الدولة على أساس قدراتها في هذا المجال. وتلعب الالكترونيات دوراً محفزاً في تعزيز الإنتاج والإنتاجية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد، سواء كان ذلك يتعلق بالبنية التحتية أو الصناعات العملية أو الاتصالات أو حتى تدريب القوى العاملة. كما أن مجالات التكنولوجيا العالية اليوم تعتمد اعتماداً كبيراً على تجارة وصناعة الالكترونيات.[212] واتضح من خلال وزن هذه العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.21)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (0.14)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.09). (انظر الجدول رقم (16) في الملاحق).

**الجدول (4): قياس القوة التكنولوجية للدول عينة الدراسة**

| أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | اسم الدولة | الوزن | الوزن | اسم الدولة | الرقم |
| 1 | الصين | 2.95 | 4.10 | أمريكا | 1 |
| 2 | أمريكا | 2.65 | 2.77 | الصين | 2 |
| 3 | روسيا | 1.81 | 2.44 | روسيا | 3 |

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن الصين قد احتلت المركز الأول في القوة التكنولوجية في أعلى سنوات الدراسة مقارنة بدول الدراسة وبوزن (2.95)، تلاها في المركز الثاني

[212] "The role of electronics in the service of society", Preserve Articles (2012). http://www.preservearticles.com/2012032027853/the-role-of-electronics-in-the-service-of-society-essay.html

أمريكا بوزن (2.65)، ثم روسيا في المركز الثالث بوزن (1.81)، وبالنظر إلى أقل سنوات الدراسة نجد أن الصين تقدمت قواتها التكنولوجية بمقدار (0.18)، كما يظهر لنا تراجع أمريكا بمقدار (1.45)، وتراجعت روسيا بمقدار (0.63)، وكان تراجع أمريكا أكثر في هذا المؤشر.

### 3.2 المؤشرات المعنوية:

تنقسم العوامل المعنوية إلى ثلاثة عناصر هي: القوة التأثير الخارجي للدول، والقوة القوة السياسية الداخلية، والإدارة القومية، وفيما يلي تفصيل لكل عنصر من عناصر القوة المعنوية:

#### 3.2.1 مؤشر قياس قوة السياسة الخارجية:

يعتبر قياس مؤشر السياسة الخارجية وسيلة مهمة لقياس الدبلوماسية التي تحدد العلاقات الخارجية بين الدولة العظمى وغيرها من الدول. وهي من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، لأن من خلالها تتبلَّر العلاقات بين الدول. تتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجية في فهم التوجهات الخارجية والتطور السياسي للدول في علاقاتها وتفسير أسباب تبلُّر السياسة الدولية في انماط مختلفة في النسق الدولي، كما أن دراسة السياسة الخارجية تمكن من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية للدول تجاه أحلافها الخارجية، كما تمكن من معرفة اسباب ضعف أدوار الدول مقارنة بغيرها من الدول.[213]وقد أمكن قياس مؤشر قياس قوة السياسة الخارجية للدول الثلاثة من خلال خمسة أدوات وهي على النحو التالي:

##### 3.2.1.1 عدد الدول التي يوجد فيها قواعد عسكرية:

إنشاء قواعد عسكرية أجنبية أمر أساسي لفهم توزيع القوة في الساحة الدولية في مجالات النفوذ في جميع أنحاء العالم. وله أهمية كبيرة في دعم العمليات العسكرية والخدمات اللوجستية. فأهمية معرفة

[213] Alexandre Piffero Spohr, "Foreign Policy's Role in Promoting Development: The Brazilian and Turkish Cases", Contexto Internacional vol. 39(1) Jan/Apr 2017, Pages 1-10.

عدد القواعد العسكرية للدول العظمى يساعد في معرفة الأدوات التي تستخدمها تلك الدول من أجل الحفاظ على السيطرة، وهذا بدوره يعزز البنية التحتية للدول للسيطرة على العالم وفرض هيمنتها وتعزيز الاهمية الاستراتيجية بهدف تأمين المصالح الحيوية. القضية الرئيسية المثيرة للجدل المتعلقة بالقواعد العسكرية هي تأسيسها في أراضي الدول الأجنبية، وهي ممارسة شائعة تتعلق بالتوزيع العالمي للسلطة في مجالات النفوذ ترتبط عادة بالسياسة الخارجية للقوى العظمى.[214]

واتضح من خلال وزن هذا العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (1.42)، تلاها المركز الثاني روسيا بوزن (0.88)، وتلاها في المركز الثالث الصين بوزن (0.63)، حيث وتماشياً مع المصالح الأمريكية في المنطقة وبغية حمايتها، وفرض هيمنتها على دول المنطقة فإن أمريكا تلجأ إلى القواعد العسكرية ونشرها في دول العالم لتتمكن من توجيها ضرباتها العسكرية ضد الدول المهدد لها ولمصالحها في السرعة القصوى. (انظر الجدول رقم (18) في الملاحق).

### 3.2.1.2 العقوبات الدولية:

إن معرفة عدد العقوبات الدولية المفروضة على دول أخرى يعتبر كوسيلة دولية أو كأداة قضائية تستخدم لمكافحة الأعمال المعارضة للقانون الدولي. حيث أن هذه الوسيلة تعتبر نصف الطريق بين السلام والحرب والقوة والتسامح وهذا ما يعزز مكانة الدولة على الساحة الدولية. كما أن فرض هذه العقوبات يمكن في أن الدولة العظمى تحدد الحقوق والواجبات للشؤون الدولية وهي متجهة لضمان الانسجام في المجتمع الدولي والقرارات السلمية لحل الصراعات الدولية.[215]

[214] Bruna dos Santos Lersch and Josiane Simão Sarti, "THE ESTABLISHMENT OF FOREIGN MILITARY BASES AND THE INTERNATIONAL DISTRIBUTION OF POWER", UFRGSMUN | UFRGS Model United Nations ISSN: 2318-3195 | v.2, 2014| p. 83-88.

[215] Lenina Pomeranz, "ECONOMIC SANCTIONS AS POLITICAL INSTRUMENT IN INTERNATIONAL RELATIONS: THE CASE OF THE RUSSIAN FEDERATION", Revista Tempo do Mundo | rtm | v. 3 | n. 1 | jan. 2017, Pages 1-4.

واتضح من خلال وزن هذا العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (1.27)، تلاها في المركز الثاني روسيا والصين بوزن (0.70)، حيث تعتمد أمريكيا في سياستها الخارجية اتجاه من يعارضها باللجوء إلى فرض عقوبات عليها في محاولة لإخضاع الدول لمصالحها ومصالح حلفائها. (انظر الجدول رقم (18) في الملاحق)

### 3.2.1.3 حجم التأثير الدولي:

تتمثل أهمية قياس قوة التأثير العالمي للدول في قياس قوة تأثيرها على المسرح الدولي والذي يساعد في البحث العلمي في المناهج المقارنة بين الدول، كما ويعتبر هذا المؤشر إحدى وسائل القوة الناعمة التي تستخدمها الدول، علاوة على أهميته في زيادة صادرات الدولة العظمى التي تحتل النسبة الأعلى، الأمر الذي يزيد من أهميته كوسيلة لجلب الخير والمنفعة الاقتصادية.[216]

اتضح من خلال وزن هذا العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.94)، تلاها في المركز الثاني روسيا والصين بوزن (0.52)، وهذا يتضح من خلال التدخل الأمريكي في شؤون بعض الدول بغية حماية مصالحها. (انظر الجدول رقم (18) في الملاحق).

ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها شركة Ipsos MORI، يعود تراجع الولايات المتحدة في نسبة التأثير الدولي في المقام الأول إلى تعثر الثقة العالمية في قيادة الرئيس ترامب، فضلا عن تزايد الشكوك حول سياسات "أمريكا أولا".[217]

[216] Andrew K Rose. (2015). Why countries with a positive global influence export more. World Economic Forum.
https://www.statista.com/chart/10157/canada-seen-as-the-most-positive-influence-globally/
[217] Ibid.

### 3.2.1.4 العلاقات الدبلوماسية (قنصليات–وكالات–سفارات–بعثات– صفقات):

تشكل العلاقات الدبلوماسية أداة رئيسة في تأسيس وصيانة العلاقات بين الدول، وبالتالي تسهيل التعاون فيما بينها. وتنحدر أهمية معرفة هذه العلاقات لرؤية مدى التفاهم والتبادل بين القوة العظمى وباقي الدول من أجل خدمة الاهداف وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف.[218]

واتضح من خلال وزن هذا العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.51)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.36)، ثم روسيا في المركز الثالث بوزن (0.19)، وهذا ما يتفق مع الواقع الفعلي لإشراف روسيا على أكبر مساحة من المحيطات والبحار، فأمريكا تعمل على تمكين نفسها بين الدول معتمد بذلك على علاقاتها مع دول العالم، على العكس من روسيا والتي قد لا تبدي اهتمام كبير للعلاقات الدبلوماسية رغم أهميتها في عالم السياسة. (انظر الجدول رقم (18) في الملاحق).

### 3.2.1.5 عدد المشاركة بالمنظمات الدولية:

الغرض من المشاركة في المنظمات الدولية هو إعطاء الدول الأدوات التي تساعدها في حل النزاعات بنفسها وتقوية أواصر التعاون، والمشاركة في عمليات صنع القرار إذ أن التفاعلات التي تتم بين الدول لها تأثير كبير على القرارات الجماعية في سياق عالمي. فكلما كان للدولة العظمى مشاركة أكبر في المؤسسات الدولية، كلما زادت فرصتها في بسط نفوذها أكثر.

واتضح من خلال وزن هذا العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.31)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.18)، ثم في المركز الثالث جاءت الصين بوزن (0.14)، وهذا يوضح اهتمام أمريكا بوجودها وحضورها في المنظمات الدولية، والذي يعود إلى بحثها عن مصالحها وحمايتها من خلال تلك المنظمات. (انظر الجدول رقم (18) في الملاحق).

[218] Oana Iucu, "Diplomacy and diplomatic functions", No, 11 (2010). Pages 129-131.

**الجدول (5): قياس قوة التأثير الخارجي للدول عينة الدراسة**

| أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | اسم الدولة | الوزن | الوزن | اسم الدولة | الرقم |
| 1 | أمريكا | 4.45 | 4.40 | أمريكا | 1 |
| 2 | روسيا | 2.47 | 2.49 | روسيا | 2 |
| 3 | الصين | 2.35 | 2.30 | الصين | 3 |

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن أمريكا قد احتلت المركز الأول في قوة التأثير الخارجي في أعلى سنوات الدراسة مقارنة بدول الدراسة وبوزن (4.42)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (2.47)، وأخيراً الصين في المركز الثالث بوزن (2.35)، وبالنظر إلى أقل سنوات الدراسة نجد أن أمريكا تقدمت في قوة التأثير الخارجي بمقدار (0.05)، كما يظهر لنا تراجع روسيا بمقدار (0.02)، وتقدمت الصين بمقدار (0.05).

### 3.2.2 مؤشر قياس قوة السياسة الداخلية:

تتمثل أهمية السياسة الداخلية للدولة العظمى في أنها تأثر على السياسة الخارجية للدولة وهي مرتبطة بالعديد من المتغيرات وهي: المتغيرات الفردية، المتغيرات النخبوية، المتغيرات السياسية، المتغيرات المجتمعية، المتغيرات الثقافية، المتغيرات الاقتصادية ومتغيرات الربط. حيث كلما زاد نجاح مؤشرات السياسة الداخلية كلما زاد الاهتمام بشؤون السياسة الخارجية الأمر الذي يؤدي إلى نجاحها. كما أن السياسة الخارجية تعتبر مصدر قوي للتأثير بشكل مباشر في السياسة الخارجية. بحيث تمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع، وعبر استعمالها لهذه القوة تستطيع التأثير في مسار السياسة الخارجية،[219]وقد أمكن قياس

[219] الإطار النظري لمذكر ماجستير " الأستاذ بولمكاحل إبراهيم": تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة. جامعة باتنة 2009، ص 9-12.

القوة السياسية الداخلية للدول من خلال عناصر رئيسية وبعض المؤشرات الدالة عليها، والتي بلغت (7) عناصر ومؤشرات، وقد أسفرت قياس قوة الدول الأطراف، ومن خلال إتباع الخطوات المنهجية السابقة، عن النتائج التالية:

### 3.2.2.1 جودة النظام:

يقدم مؤشر جودة النظام تصورات حول قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتشجيع تنمية قطاع معياري ومعين وتعززه. [220]واتضح من خلال وزن هذا العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (1.06)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.59)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (0.56)، وهذه النتيجة تأتي منسجمة مع طبيعة الأحزاب السياسية التي تقود الدولة، فمع وجود الديمقراطية وتبادل السلطات بين الأحزاب في أمريكا يؤكد على جودة نظامها. (انظر الجدول رقم (20) في الملاحق).

### 3.2.2.2 التعددية الحزبية:

إن التعددية الحزبية في الدولة من أهم مبادئ الأنظمة الديمقراطية الحديثة، ومن أهم المؤشرات لوصف وقياس مدى ديمقراطيتها وأصبحت حاليا من أهم القضايا ذات الاهتمام على الساحة الدولية والعربية على جميع المستويات، على المستوى الفكري وعلى مستوى النخب الحاكمة والمجتمع المدني ولدى الشارع، ونظرا لأهميتها في تحقيق الشرعية والتنمية والحكم الراشد والمشاركة والاستقرار والتقدم.[221] واتضح من خلال وزن هذه العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.86)، تلاها في المركز الثاني أمريكا وروسيا بوزن (0.47). (انظر الجدول رقم (20) في الملاحق).

---

[220] Regulatory Quality: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.
http://databank.worldbank.org/data/glossarymetadata/1181/series/RQ.EST

[221] مرزود حسين، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010 (الجزائر: جامعة الجزائر، 2012)، ص 2.

كما أن للصين خصوصية في هذا الجانب، فعلى الرغم من تعدد الأحزاب في الصين إلا أن النظام السياسي الصيني يعتمد في حكمه على نظام الحزب الواحد كونه يتمتع بمركزية مفرطة.[222]

### 3.2.2.3 احترام حقوق الانسان:

تتمثل أهمية مؤشر احترام حقوق الإنسان في أنه يعكس المدى الذي تسعى فيه الدولة إلى احترام كرامة الإنسان والإيمان بقدراته وتعظيم طاقاته وبالتالي الرقي بالواجبات التي يؤديها. كما أن هذا المؤشر يعتبر دليلاً على أن الدولة تسعى إلى تعزيز المبادئ التي تحفظ قيم شعبها وتبني الاتجاهات الإيجابية التي ترفع من مستوى الدولة.[223]

واتضح من خلال وزن هذه العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.85)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (0.47)، وفي المركز الثالث روسيا وبوزن (0.45)، وقد يرجع ذلك إلى مؤسسات حقوق الإنسان والتي تتخذ من أمريكا مقرات لها (انظر الجدول رقم (20) في الملاحق).

### 3.2.2.4 الاستقرار السياسي وغياب العنف:

تتمثل أهمية مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في قياس الإرهاب في الدول العظمى ويقدم تصورات تتعلق بعدم الاستقرار السياسي أو العنف المرتكب بدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب.[224] واتضح من خلال وزن هذه العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.59)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (0.36)، وفي المركز الثالث روسيا بوزن نسبي (0.26)، فرغم انتشار

---

[222] Taiwo, Akanbi Olaiya. (2016). Party system, its peculiarities and development of political practices in Nigeria. African Journal of Political Science and International Relations, 10(10), pages 121-122 .

[223] "دليل التدريب على الحقوق المدنية والسياسية لطلبة الجامعات"، المركز الوطني لحقوق الإنسان، الطبعة الثانية، 2006، ص 4.

[224] Political Stability and Absence of Violence/Terrorism: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430. http://databank.worldbank.org/data/glossarymetadata/1181/series/PV.EST

مظاهر العنف في معظم بلدان العالم، ومستويات التقدم لدى أمريكا إلا أنها تعاني من انتشار مظاهر العنف ولعل أكثر يكون على خلفيات عرقية ودينية. (انظر الجدول رقم (20) في الملاحق).

### 3.2.2.5 الصوت العام والمساءلة:

تتبع أهمية مؤشر الصوت العام والمساءلة في أنه يقدم تصورات حول مدى قدرة المواطنين في الدولة العظمى على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلا عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام.[225] واتضح من خلال وزن هذه العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.62)، تلاها المركز الثاني روسيا بوزن (0.35)، وتلاها في المركز الثالث الصين بوزن (0.31)، وهذا النتيجة تأتي منسجمة مع مستوى الاستقرار السياسي والعنف (انظر الجدول رقم (20) في الملاحق).

### 3.2.2.6 معدل المشاركة بالانتخابات الرئاسية:

تعتبر الانتخابات التي تمنح صوتاً للشعب في جوهرها وسيلة بالغة الاهمية لإدارة النزاع الاجتماعي عبر مداولات وعمليات صنع قرار سلمية وهو ما يرتقي بقدرة الدولة على ضمان أمن المجتمع من خلال سلطة شرعية تعمل في ظل سيادة القانون وعلى تحسين مستويات التنمية البشرية بالإدارة الفاعلة.[226]واتضح من خلال وزن هذا العنصر أن الصين قد احتلت المركز الأول بوزن (0.42)، تلاها المركز الثاني روسيا بوزن (0.24)، وتلاها في المركز الثالث امريكا بوزن (0.22)، ولعل ذلك مرجعه إلى نظام الحكم في الصين والتي يحث الناس على المشاركة في الانتخابات، والذي قد يصل إلى حد الإجبار لبعض المواطنين على المشاركة، ومستويات الشفافية والنزاهة. (انظر الجدول رقم (20) في الملاحق).

---

[225] Voice and Accountability: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.
http://databank.worldbank.org/data/glossarymetadata/1181/series/VA.EST

[226] "الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة"، فريق الحكم الديمقراطي مكتب السياسات الانمائية، 2009، ص 16.

### 3.2.2.7 كفاءة الحكومة:

تبرز أهمية مؤشر قياس كفاءة الحكومة في أنه يسلط الضوء على تصورات نوعية تتعلق بالخدمات العامة في الدول العظمى ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلالية هذه الدولة عن الضغوط السياسية ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، كما أنها تعطي تصور عن كفاءة أجهزت صنع القرار في الدولة في كونها تبرز عملية صنع القرار السياسي الذي يساعد على تطور الدول.[227] واتضح من خلال وزن هذه العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (0.19)، تلاها المركز الثاني الصين بوزن (0.12)، وتلاها في المركز الثالث روسيا بوزن (0.08)، وهذا يشير إلى رضا المواطنين على الخدمات الحكومية اتجاه الفرد في مجتمعه. (انظر الجدول رقم (20) في الملاحق).

**الجدول (6): قياس القوة السياسية الداخلية للدول عينة الدراسة**

| أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | اسم الدولة | الوزن | الوزن | اسم الدولة | الرقم |
| 1 | أمريكا | 4.00 | 3.63 | أمريكا | 1 |
| 2 | الصين | 3.11 | 2.74 | روسيا | 2 |
| 3 | روسيا | 2.43 | 2.53 | الصين | 3 |

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن أمريكا قد احتلت المركز الأول في القوة السياسية الداخلية في أعلى سنوات الدراسة مقارنة بدول الدراسة وبوزن (4.00)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (3.11)، والصين في المركز الثالث بوزن (2.43)، وبالنظر إلى أقل سنوات الدراسة

[227] Government Effectiveness: Estimate:"The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430. http://databank.worldbank.org/data/glossarymetadata/1181/series/GE.EST

نجد أن أمريكا تقدمت في قوة السياسة الداخلية بمقدار (0.37)، وتقدمت الصين بمقدار (0.37) لتتساوى مع أمريكا في هذا المؤشر، وتراجعت السياسة الداخلية لروسيا بمقدار (0.01).

### 3.2.3 مؤشر قياس قوة الإرادة القومية: وتتكون من التفريعات التالية:

#### 3.2.3.1 القيادة السياسية:

فقد احتلت أمريكا وروسيا المركز الأول بوزن (5.74)، تلاها الصين بوزن (5.48)، (انظر الملاحق جدول رقم (20) في الملاحق)، وللوقوف على هذه النتائج وتفصيلها من خلال تحليل العناصر الفرعية لقوة القيادة السياسية وعددها عنصرين، يتضح ما يلي:

##### 3.2.3.1.1 القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع:

اتضح من خلال وزن هذه العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (3.36)، تلاها في المركز الثاني الصين بوزن (3.23)، ثم في المركز الثالث جاءت روسيا بوزن (2.98). (انظر الجدول رقم (22) في الملاحق).

##### 3.2.3.1.2 درجة الاستجابة للاحتياطات الأساسية للشعب:

اتضح من خلال وزن هذه العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (2.76)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (2.38)، ثم الصين في المركز الثالث بوزن (2.25). (انظر الجدول رقم (22) في الملاحق).

#### 3.2.3.2 الأهداف الاستراتيجية:

فقد احتلت روسيا المركز الأول بوزن بلغت قيمته (9.73)، تلاها امريكا في المركز الثاني وبوزن (8.41)، ثم الصين في المركز الثالث بوزن (8.15)، (انظر الملاحق جدول رقم (22) في

الملاحق)، وللوقوف على هذه النتائج وتفصيلها من خلال تحليل العناصر الفرعية لقوة الأهداف الإستراتيجية وعدد (3) عناصر، يتضح ما يلي:

### 3.2.3.2.1 درجة الاعتماد على الذات:

اتضح من خلال وزن هذا العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (5.01)، تلاها المركز الثاني الصين بوزن (4.29)، وتلاها في المركز الثالث أمريكا بوزن (2.70)، وهذا يتحقق من خلال بحث أمريكا على الموارد الخارجية في سد احتياجاتها (انظر الجدول رقم (22) في الملاحق).

### 3.2.3.2.2 درجة الانكشاف والتبعية

اتضح من خلال وزن هذا العنصر أن روسيا قد احتلت المركز الأول بوزن (3.06)، تلاها المركز الثاني أمريكا بوزن (2.70)، وتلاها في المركز الثالث الصين بوزن (2.33)، فالروس لا يتدخلون في شؤون الدول التي لا تربطهم بها أي مصالح إستراتيجية كتلك التي تحاذيها ويتوفر ليدها مصادر المواد الخام التي يحتاجها الروس وخصوصاً مصادر الطاقة. (انظر الجدول رقم (22) في الملاحق).

### 3.2.3.2.3 درجة الدولة في مجالي (التنمية البشرية والفساد)

اتضح من خلال وزن هذه العنصر أن أمريكا قد احتلت المركز الأول بوزن (3.01)، تلاها المركز الثاني روسيا بوزن (1.66)، وتلاها في المركز الثالث الصين بوزن (1.53). (انظر الجدول رقم (22) في الملاحق).

**الجدول (7): قياس قوة الإدارة القومية للدول عينة الدراسة**

| أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | اسم الدولة | الوزن | الوزن | اسم الدولة | الرقم |
| 1 | أمريكا | 14.15 | 14.75 | الصين | 1 |
| 2 | روسيا | 15.47 | 14.37 | روسيا | 2 |
| 3 | الصين | 13.63 | 13.84 | أمريكا | 3 |

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن روسيا قد احتلت المركز الأول في قوة الإدارة القومية في أعلى سنوات الدراسة مقارنة بدول الدراسة وبوزن (15.47)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (14.47)، وأخيراً في المركز الثالث كانت الصين بوزن (13.63)، وبالنظر إلى أقل سنوات الدراسة تقدم روسيا في قوة الإرادة القومية بمقدار (1.10)، وتراجعت أمريكا بمقدار (0.31)، وتراجعت الصين بمقدار (1.12).

على الرغم من أن الحكم في مؤشرات القوة الدولية مثير للجدل ولا يمكن القطع فيه إلا أن المنهج المتبع في هذه الدراسة تمخض عنه النتائج النهائية لقياس وترتيب قوة الدول عينة الدراسة التالية:

خلصت دراسة العوامل المادية وعناصرها الرئيسية والفرعية ومؤشراتها، وكذلك دراسة العوامل المعنوية وعناصرها الرئيسية والفرعية ومؤشراتها، إلى أن وزن معين أسهم في التعبير الكمي عن قوة الدول الثلاثة محل الدراسة: أمريكا، روسيا، الصين.

وقد تم التوصل إلى وزن هذه العوامل في ظل معادلة تحويل كل ما هو قابل للقياس إلى أرقام مطلقة قابلة للعمليات الحسابية من جمع وطرح وضرب، وقد تم تجميع العوامل المادية الأربعة، وفي

المقابل تم جمع العوامل المعنوية الثلاثة، ثم ضرب مجموع وزن العوامل المادية الأربعة في مجموع وزن العوامل المعنوية الثلاثة، للوصول إلى وزن قوة الدولة وفق منظومة العناصر والمؤشرات المحددة في الإطار النظري للدارسة:

### 1. التحليل الكلي للوزن الإجمالي لقوة دول الدراسة:

خلصت دراسة وزن كل من العوامل المادية والمعنوية، ومن خلال تطبيق المعادلة الحسابية المحددة مسبقاً، إلى ترتيب دول الدراسة وفق الجدول رقم (22) على النحو التالي:

**الجدول (8): الوزن الإجمالي لقوة دول الدراسة**

| أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | اسم الدولة | الوزن النهائي لقوة الدولة | الوزن | الرقم | اسم الدولة | الوزن النهائي لقوة الدولة | الوزن |
| 1 | أمريكا | 358.66 | 36.63 | 1 | أمريكا | 368.95 | 40.23 |
| 2 | روسيا | 312.27 | 31.93 | 2 | روسيا | 288.72 | 31.48 |
| 3 | الصين | 280.43 | 31.44 | 3 | الصين | 259.45 | 28.29 |
| **المجموع** | | **951.36** | **100.00** | **المجموع** | | **917.09** | **100.00** |

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى حصول أمريكا على المركز الأول في القوة الشاملة للدولة في أعلى سنوات الدراسة، بوزن نسبي (358.66) بنسبة بلغت (37.70%) من إجمالي أوزان قوة الدول الثلاثة محل الدراسة، وبفارق نحو (4.88%) عن روسيا، و(8.22%) عن الصين، مما يشير إلى وجود فجوة قليلة بينها وبين الدول، وكان في المركز الثاني روسيا بوزن نسبي (312.27) وبنسبة (32.82%)، مع وجود تقارب في القوة الدولية بينها وبين الصين أيضاً، فقد حصلت الصين على وزن نسبي بلغ (280.43) بنسبة بلغت (29.48%) مما يشير إلى تقارب في القوة الدولية بينها وبين روسيا، فقد بلغت الفرق بينها (2.34%)، وبالنظر لأقل سنوات الدراسة نجد أن أمريكا

تراجعت قوتها لشاملة بمقدار (7.88)، أي بنسبة بلغت (2.53%)، وتقدمت روسيا في القوة الشاملة بمقدار (19.84)، أي بنسبة بلغت (1.34)، وتقدمت الصين بمقدار (23.93)، أي بنسبة (1.19). وكان لصالح روسيا. (انظر الجدول رقم (23) في الملاحق).

**2. التحليل الجزئي لوزن العوامل المختلفة وعناصر قياس القوة:**

تشير نتائج التحليل الجزئي لكل عامل من العوامل المادية الأربعة بمؤشراتها المختلفة، والتحليل الجزئي لكل عامل من العوامل المعنوية وبمؤشراتها المختلفة، عن نتائج مهمة تبرز فيما يلي:

**أولا: العناصر المادية:**

أ. تحتل أمريكا المركز الأول بوزن إجمالي بلغ (337.40)، وتعتبر بذلك القوة الأكبر مقارنة بدول الدراسة، وقد جاء احتلالها للمركز الأول في الوزن الإجمالي لقياس القوة، نتاجاً لتفوقها واحتلالها المركز الأول في مجموع أوزن العوامل المادية الأربعة الذب بلغ (15.47)، وكذلك احتلالها المركز الأول في مجموعة أوزان العوامل المعنوية الذي بلغ (21.81)، وقد كان ذلك نتيجة احتلالها المركز الأول في أغلب عناصر ومؤشرات هذه العوامل، كما أن التفوق في العوامل المادية والعوامل المعنوية أسهم في رفع مجموع الوزن الإجمال لقوتها، نتيجة استخدام أسلوب ضرب العوامل المادية في المعنوية، فلو كان تفوقها في عوامل دون أخرى لأدى إلى تراجع إجمالي وزن قوتها بين الدول أو تقاربها إلى أخرى.

ب. بالنظر إلى العوامل المادية، نجد أن روسيا احتلت المركز الأول في القوة الجيوبوليتيكية بوزن (8.29)، تلاها في المركز الثاني أمريكا بوزن (6.66)، وفي المركز الثالث كانت الصين بوزن (5.95).

ت. أشارت النتائج إلى احتلال الصين المركز القوة في القوة الاقتصادية بوزن (3.43) وكانت متفوقة من الناحية الاقتصادية على أمريكا التي جاءت بالمركز الثاني في القوة الاقتصادية بوزن

(2.83)، ثم روسيا في المركز الثالث بوزن (2.65)، وقد يعود ذلك إلى حجم الإنفاق وارتفاع الدين العام لدى أمريكا وروسيا.

ث. أما القوة الاقتصادية فقد عادة أمريكا لتحتل المركز الأول بوزن (3.33) ليرتفع رصيدها بين دول الدراسة، تلاها في المركز الثاني روسيا بون (2.66)، وفي المركز الثالث الصين بوزن (2.37)، وهذا يشير إلى مستوى الجهوزية العسكرية لدى أمريكا وقدرتها على التدخل الدول من خلال فرض هيمنتها العسكرية على الدول.

ج. كانت مؤشرات القوة التكنولوجية لصالح الصين والتي جعلتها في المركز الأول بوزن (2.95)، وأمريكا في المركز الثاني بوزن (2.65)، أما روسيا فقد يظهر تراجعها في القوة التكنولوجياً واضحاُ فقد حصلت على المركز الثالث بوزن (1.81). (انظر الجدول رقم (23) في الملاحق).

**ثانياً: العناصر المعنوية:**

أ. أوضحت النتائج ارتفاع رصيد أمريكا بين الدول في العناصر المعنوية وبشكل واضح فقد حصل على المركز الأول في جميع العناصر المعنوية، ولعل ذلك أثر وبشكل قوي في تربعها على عرش القوة بين الدول محور الدراسة، فقد جاءت بوزن إجمالي بلغ (21.81)، لتحتل بذلك المركز الأول، وكان في المركز الثاني الصين بوزن بلغ (18.37)، في حين أن روسيا وفي العناصر المعنوية حصلت على المركز الثالث بوزن (18.26) مع فارق قليل بينها وبين الصين.

ب. وبالنظر إلى التفاصيل نجد أن أمريكا حصلت على المركز الأول في التأثير الخارجي بوزن (4.42)، تلاها في المركز الثاني روسيا بوزن (2.47)، والصين في المركز الثالث بوزن (2.35).

ت. وحول السياسية الداخلية، فقد كانت أمريكا أيضاً في المركز الأول فقد حصلت على أكثر من ضعفي القوة عند مقارنها بروسيا والصين وبوزن نسبي (4.00)، وهذا يشير إلى درجة التماسك

الداخلي لدى أمريكا في مواجهة التهديدات الخارجية، كما حصلت الصين على المركز الثاني بوزن (3.11)، ثم روسيا بوزن (2.43).

ث. أما قوة الإدارة القومية فقد حصلت أمريكا على المركز الأول أيضاً بوزن (13.39)، وتقدمت روسيا في هذه القوة على الصين، لتحصل على المركز الثاني بوزن (13.36)، مقابل حصول الصين على المركز الثالث بوزن (12.91). (انظر الجدول رقم (23) في الملاحق).

**الجدول (9): قياس القوة الشاملة لدول عينة الدراسة**

| **أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات** | | | **أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات** | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **القوة** | **أمريكا** | **روسيا** | **الصين** | **أمريكا** | **روسيا** | **الصين** |
| **العوامل المادية** | | | | | | |
| القوة الجيوبوليتيكية | 6.66 | 8.29 | 5.95 | 6.18 | 7.04 | 4.95 |
| القوة الاقتصادية | 2.90 | 2.57 | 3.42 | 2.93 | 2.64 | 3.04 |
| القوة العسكرية | 3.66 | 2.66 | 2.37 | 3.66 | 2.77 | 2.35 |
| القوة التكنولوجية | 2.65 | 1.81 | 2.95 | 4.10 | 2.44 | 2.77 |
| **المجموع** | **15.87** | **15.33** | **14.69** | **16.87** | **14.89** | **13.11** |
| **العوامل المعنوية** | | | | | | |
| قوة التأثير الخارجي | 4.45 | 2.47 | 2.35 | 4.40 | 2.49 | 2.30 |
| قوة السياسية الداخلية | 4.00 | 2.43 | 3.11 | 3.63 | 2.53 | 2.74 |
| الإدارة القومية | 14.15 | 15.47 | 13.63 | 13.84 | 14.37 | 14.75 |
| **المجموع** | **22.60** | **20.37** | **19.09** | **21.87** | **19.39** | **19.79** |
| **العوامل الماديةX العوامل المعنوية** | **358.66** | **312.27** | **280.43** | **368.95** | **288.72** | **259.44** |

## 4. مستقبل النظام الدولي الجديد، وتحديات الهيمنة الأمريكية العالمية:

إن مستقبل النظام السياسي الدولي يتحدد بحسب طبيعة سياسات الفاعلين فيه، ولأن توزيع القوة في الوقت الحاضر بات يختلف عما سبق، فإن توزيع عناصر القوة تحدد فاعلية طرف من عدمها، وعليه فإن النظام السياسي الدولي في وضعه الحالي أقرب ما يكون إلى وضع دولي أو (حاله مؤقتة) وهو في طور التحول نحو التعددية القطبية أو اللاقطبية. ومن جهة أخرى فإن القطبية الاحادية اصبحت غير قادرة على مواجهة الازمات التي تعصف بالساحة الدولية، فالمخاطر أصبحت من الصعوبة بمكان مواجهتها من طرف دولي واحد، وهذا الامر شكل تحدي كبير للهيمنة الامريكية، وقد أدركت ذلك ولاسيما بعد تولي الرئيس الامريكي باراك اوباما الرئاسة الامريكية عام 2008، لهذا فتحت المجال أمام الفاعلين الآخرين للمشاركة في إدارة الساحة الدولية والمشاركة في مواجهة الازمات ومن هذه الاطراف التي أصبحت لها تأثير في النظام السياسي الدولي هي الصين وروسيا.[228]

### 4.1 تحولات النظام الدولي الجديد

يشهد النظام الدولي منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أحداثاً عالمية متسارعة شكلت تحولات جذرية في بنيته وشكله والتي أسفرت عن نتائج وتطورات هامة وضعت العالم وشعوبه المختلفة أمام متطلبات وتحديات جديدة في القرن الحادي والعشرين. وقد ناقش تلك التحديات عدد من الخبراء والمفكرين الدوليين كناي وهاس وتشومسكي وبلَّر

[228] محمد ياس خضير، "الصين ومستقبل السياسي الدولي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية الموقع الأول في العلوم السياسية، العدد 24 (2014)، ص 19.

عدداً من التساؤلات التي طرحها الخبراء والتي عبرت عن حالة الجدل فيما بينهم: ما هو شكل النظام الدولي الذي هو في طور التشكل في هذا العقد؟ وهل يبقى أحادي القطبية أم يتجه إلى التعددية القطبية، أم إلى عالم تسوده حالة من الفوضى وعدم التوازن، أم إلى حالة من "اللاقطبية" يتساوى فيها نفوذ الدول العظمى؟ وكيف يتم الحكم على شكل هذا النظام بطريقة علمية حتى يرى القارئ هل ستظل الولايات المتحدة الفاعل الرئيس في هذا النظام أم سيتراجع دورها؟ سيحاول الباحث في هذا المحور الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال استعراضه لموضوع أشكال النظام الدولي الجديد وكيفية قياسها.

**انقسمت الإجابات عن التساؤلات إلى ثلاث تيارات رئيسة في الساحة الدولية:**

أولها: يتمثل بنظام أحادي القطبية، وتبرز أهم خصائصه بوجود قوة مهيمنة واحدة تضع استراتيجيات معينة من أجل منع قوى أخرى من الصعود على الساحة الدولية. ويرى المفكرين في العلاقات الدولية بأن النظام الأحادي هو الأقل استقراراً لأن تركيز القوة على دولة معينة قد يهدد دول أخرى في العالم. ويرى بعض المحللين بأن النظام الأحادي هو عبارة عن لحظة لن تستمر وهو بالفعل يفتح المجال للتعددية القطبية. ويرى آخرون بأن النظام الأحادي قد يؤدي إلى السلام في أغلب الأحيان. حيث أنه لا توجد هناك دول أخرى قد يمكنها وضعها من اتباع سياسة من أجل التنافس مع القوة المهيمنة. وباعتبار أن القوة العظمى هي الرائدة في هذا النظام، فإن لديها الوسائل والدوافع للحفاظ على الأمن الدولي والتوازن العالمي. وهو يتميز بالاتزان وفرض الهيمنة ورجحان السلطة لصالح قوة واحدة.[229]

ثانيها: هو نظام متعدد الأقطاب، ويتميز بتعدد القوى العظمى الفاعلة في النظام الدولي على عكس الاحادي القطبية باعتبار قوة واحدة مهيمنة عالمياً. لذلك، فإن العالم يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب مع الجهات الفاعلة الرئيسة التي تظهر على الساحة الدولية لتنذر بزوال النظام الأحادي القطبية.

[229] William C. Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World", The MIT Press Journals, pages 2-7.

وأن ما يميز هذا النظام هو التكامل الاقتصادي. ويرى أصحاب هذا النظام بأن أهم خصائصه هي أن مركز العالم العصري وأهمه في العالم الحديث يواجه بعض المنافسين الجدد أي قوى إقليمية مزدهرة أو ببساطة قوية وكتل قوية تنتمي إلى العالم "الثاني". إضافة إلى وجود قوى دولية متعددة تنافس القوة العظمى من حيث المجالات العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية والتقنية الجيوبوليتيكية، والمراكز المتعددة لصنع القرار على الساحة الدولية.[230]

وثالثها: هو العالم الفوضوي، وينادي أنصار هذا التيار وأبرزهم ريتشارد هاس بأن النظام الدولي تسوده حالة غير منتظمة من الفوضى العارمة المتمثلة بظهور قوى دولية مختلفة تزعزع الأمن الدولي، إضافة إلى حالة الفوضى التي تنتشر داخل النظام الأمريكي. كما أن كلمة "فوضوي" تعكس المساعي الدائمة للدول من أجل تعطيل عمل القوة العسكرية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية. كما أن العالم يتجه نحو عصر اللاقطبية وهو العصر أو النظام الذي تتوزع فيه القوى بين فاعلين مختلفين. كما أن هاس يوضح أن هيمنة الولايات المتحدة قد تضاءلت على المستوى العالمي من الناحية الاقتصادية والسياسية والتأثير الثقافي، كما أنه يشير إلى هناك قوى أخرى في طريقها للصعود. ويقول هاس إن الخصائص الأساسية للنظام العالمي التي خدمت العالم بشكل جيد منذ الحرب العالمية الثانية قد انتهى تشغيل مسارها إلى حد كبير. الشرق الأوسط يتفكك. وآسيا مهدده بصعود الصين وكوريا الشمالية المتهورة. إن أوروبا، لعقود من الزمن كانت المنطقة الأكثر استقرارا في العالم، مذهولة ومرتبكه تحت وطأة النمو الاقتصادي المنخفض الطويل، والغضب على الهجرة، وارتفاع الشعبوية والقومية. إضافة إلى انتخاب دونالد ترامب والتصويت غير المتوقع لـ "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" يشير إلى أن الكثيرين في الديمقراطيات الحديثة يرفضون العولمة والتدخلات الدولية، بما في ذلك الحدود المفتوحة أمام التجارة والمهاجرين، فضلا عن الرغبة

[230] Alexander Dugin, "Multipolarity – The Definition and the Differentiation Between its Meanings", The Fourth Political Theory (2017).
http://4pt.su/en/content/multipolarity-definition-and-differentiation-between-its-meanings

في الحفاظ على التحالفات والالتزامات الخارجية. إضافة إلى هذه المخاوف من تهديدات الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، وتغير المناخ، والأمن المعلوماتي، وبشكل مؤلم فإن القرن الحادي والعشرين سيكون من الصعب للغاية إدارته،[231] لذلك يلخص ريتشارد هاس في كتابه بأن العالم الدولي الآن تسوده حالة من الفوضى العارمة المتمثلة بظهور قوى دولية مختلفة تزعزع الأمن الدولي، إضافة إلى حالة الفوضى التي تنتشر داخل النظام الأمريكي وظهور الإرهاب العالمي.[232]

وبعد استعراض الخصائص المتعددة لأشكال النظام الدولي الجديد، يصل الباحث إلى استنتاج مفاده: أن النظام الدولي يمر الآن بمرحلة تحول من الأحادية الأمريكية إلى التعددية القطبية أو ما يسمى بالثلاثية القطبية "أمريكا روسيا الصين" بعد صعود قوى دولية منافسة للهيمنة الأمريكية.

يذهب عدد من المفكرين والباحثين إلى أن عصر الأحادية القطبية انتهى والنظام الدولي يتجه نحو التعددية القطبية. رغم وجود نزعات أحادية في حراك بعض القوى كالولايات المتحدة في بعض القضايا وهو ما يبقيها القوة الأولى الفاعلة في النظام الدولي الذي هو في أولى مراحل تشكله مصحوباً بصعود قوى جديدة وجماعات ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير لمنافسة الولايات المتحدة وتضييق حدود هيمنتها العالمية.

### 4.2 تحديات الهيمنة الأمريكية العالمية:

شكل انهيار النظام الثنائي القطبية وانهيار الاتحاد السوفييتي إيذاناً ببداية نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة بحكم قوتها العسكرية وقدراتها التكنولوجية واقتصادها العالمي. هذا بدوره أدى إلى فقدان التوازن الدولي إلى حد كبير فأصبح العالم يرزح تحت سطوة الهيمنة المركزية

[231] Richard N. Haass, "A World in Disarray", Council on Foreign Relations (2017). https://www.cfr.org/book/world-disarray

[232] Richard, Haass. A world in disarray: American foreign policy and the crisis of the old order. Penguin, 2018.

الأمريكية.[233] استمرت الهيمنة الأمريكية بسطوتها الدولية حتى أحداث 11 سبتمبر عام 2001، حيث كانت هذه الأحداث نقطة تحول في النظام الدولي كون الارهاب أصبح يشكل تحدي جديد للولايات المتحدة الأمريكية التي لا تريد أن تسمح بظهور قوة دولية منافسة،[234] الاحداث الدولية المتسارعة من غزو أفغانستان والعراق والحرب على الإرهاب ضيق وأضعف قدرة الولايات المتحدة الامريكية على التغيير في العالم وهو ما يخلق حالة الشك في استمرار الولايات المتحدة الأمريكية كسلطة مركزية للعالم بعد بروز تحديات كبرى كالإرهاب وصعود قوى دولية وإقليمية منافسة.

وقد أقرت القيادة العسكرية الأمريكية بتراجع نفوذ واشنطن على منطقة الشرق الأوسط، جاء ذلك في تقرير قدمه رئيس القيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية الجنرال جوزيف فوتيل إلى لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي، وقد أبرز الجنرال الأمريكي عدة أسباب لفقدان الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط كونها تحديات تواجه الهيمنة الأمريكية كالإرهاب والصراعات بالشرق الاوسط، مجموعات كبيرة من اللاجئين، والركود الاقتصادي، والاضطرابات الاجتماعية، ومنافسة القوة العظمى، تهديدات الصواريخ والقذائف النووية، والأزمات الإنسانية، والإيديولوجيات العنيفة المتطرفة.[235]

وأكد التقرير الأمريكي أن هناك تحديات تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل بالفساد والسياسات الاقتصادية الفقيرة والتي تعيق بدورها جهود الإصلاح وتحقيق الاستقرار وتقوض دعائم ثقة السكان في الحكومة الامريكية، بالإضافة إلى النزاعات الإقليمية والاختلالات في القوة الدافعة، وسعي الدول للحصول على الأسلحة النووية واقتنائها وتوسيع قدرات الصواريخ الباليستية لتأمين

---

[233] خالد جميل عبد الوهاب، القطراوي، "التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985-2010)"، جامعة الأزهر – غزة، (2014)، ص 22 و50.

[234] "أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول عام 2001 أهم وأخطر حدث في القرن الواحد والعشرين ونقطة تحول عظمى في سياسة الولايات المتحدة"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية (2005)، ص 1.

[235]" STATEMENT OF GENERAL JOSEPH L. VOTEL COMMANDER U.S. CENTRAL COMMAND BEFORE THE HOUSE ARMED SERVICES COMMITTEE ON THE POSTURE OF U.S. CENTRAL COMMAND TERRORISM AND IRAN: DEFENSE CHALLENGES IN THE MIDDLE EAST", THE HOUSE ARMED SERVICES COMMITTEE, Pages 1-45, 2018.

تأثيرها وتوسيع نفوذها في المنطقة. وكمثال على ذلك، تواصل إيران تطوير قدرات الصواريخ الباليستية المتقدمة ونقلها إلى الحوثيين وحزب الله. وهو ما سيمكن هذه الفواعل غير الدول من ضرب حلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة، بالإضافة إلى وإمكانية أن تعيد طهران تنشيط برنامجها النووي في السنوات القادمة لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) تبقى خطرًا محتملاً. فالانتشار النووي، مقترناً بحرب بالوكالة، يزيد من فرص سوء التقدير ويولد تهديداً خطيراً للمنطقة والولايات المتحدة. ومن جهة أخرى المنافسة بين إيران والمملكة العربية السعودية للتأثير في المنطقة تفاقم معضلات الأمن المتعددة في جميع أنحاء الشرق الأوسط – من دعم إيران الحوثيون في اليمن، إلى محاولة الرياض لتقليص سلطة حزب الله في لبنان، التنافس مع روسيا والصين لأنها تتنافس للوصول للسيطرة وامتداد النفوذ في الشرق الاوسط. لقد أدى وجود روسيا في سوريا إلى تأسيس موسكو كدولة طويلة الأجل في المنطقة، فيما تسعى الصين إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد طويل الأجل يعزز نفوذها الدولي والوصول إلى موارد الطاقة.[236]

تتنافس كل من إيران وروسيا والصين بشكل متزايد على أن تصبح كل منها الشريك المفضل – عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا – مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية؛ ونادرا ما يتم احتواء الاضطرابات في الِشرق الأوسط، وتنتشر المشاكل الإقليمية والدولية لتصل إلى إفريقيا وأوروبا وآسيا وبالتالي تهدد الوجود الولايات المتحدة.[237]

### 4.2.1 بروز قوى دولية منافسة:

يعد ظهور قوى دولية وإقليمية تملك القدرة على تهديد أمن الولايات المتحدة الأمريكية واستقراها وتهديد مصادر الطاقة وخطوط الإمداد الأمريكية، وتهديد مصالحها الدولية والإقليمية، من أبرز التحديات التي تلقي بظلالها على الهيمنة الأمريكية العالمية، ويتجلى هذا " التهديد" في خطر

[236] Ibid, Pages 3-8.
[237] Ibid, Page 3.

انتشار أسلحة عسكرية غير تقليدية والصواريخ الباليستية التي تحمل رؤوسا نووية تمتلكها قوى مثل كوريا الشمالية. حيث ساهمت هذه المعطيات في إضفاء معانٍ ودلالات جديدة على مفهومي القوة والقوى والتي بدورها تزاحم أمريكا في السيطرة على العالم.[238]ففي المحصلة يعد صعود قوة دولية وإقليمية لساحة المنافسة الدولية والإقليمية للهيمنة الأمريكية من أكبر التحديات التي توجهها الإدارة الأمريكية اليوم، وعدد الدول التي تشكل التحدي تزداد مع طول مدة الهيمنة الأمريكية على العالم، خاصة بعض الدول الآسيوية كالصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران.

### 4.2.1.1 صعود الصين

تتمتع جمهورية الصين الشعبية بعناصر قوة شاملة، وهي كانت وراء تقدم المكانة الدولية للصين في الساحة الدولية، فهي إضافة الى كونها أضخم قوة بشرية في العالم، فهي أيضا تقترب من مكانة القوة الصناعية العظمى وان اقتصادها هو الأسرع نمواً بين دول العالم. فيما تعد الصين من القوى الدولية الفاعلة إذ أن لها تأثيراً كبيراً في الاقتصاد الدولي، فهي تعد في هذا القرن من أقوى الاقتصادات العالمية مقارنة مع الكثير من اقتصاديات العالم، كما ان الصين شكلت مجموعة من الروابط الاقتصادية لتعزيز امنها الاقتصادي وفي إطار ذلك فقد انضمت الصين الى منظمة التجارة العالمية والكثير من المنظمات الفرعية الأخرى. إضافة إلى ذلك يتمتع الاقتصاد الصيني بقوة جذب كبيرة للاستثمارات الاجنبية ويشهد على ذلك حجم التدفقات الاستثمارية التي تأتي من الخارج والتي تضاعفت بمعدلات كبيرة، ويرجع سبب ذلك إلى نتيجة عدة عوامل تتمثل بالتركيز على قضايا النمو الاقتصادي والتحديث العلمي.[239]

[238] محمد الطيب حمدان، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، (بسكرة: جامعة محمد خضير، 2011)، 3-10.

[239] محمد ياس خضير، "الصين ومستقبل السياسي الدولي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية الموقع الأول في العلوم السياسية، العدد 24 (2014)، ص 6 – 9.

أدركت القيادة الصينية السابقة بقيادة دينغ شياو بينغ التي استلمت الحكم عام 1978 أن النهوض بالصين يتطلب النهوض باقتصادها وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم. فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة والمسالمة لسياسة اقتصادية ناجحة، ففي مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الذي عقد عام 1978 تم طرح برنامج التحديثات الأربعة -الاقتصاد والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع الوطني- واستفاد واضعوا برنامج التحديثات من بعض المزايا في اقتصادها والتي يمكن اختصارها بالآتي: وفرة الأيدي العاملة ورخصها في شركات القطاع العام وتؤدي سياسات الإصلاح فيها إلى تحريك ملايين العمالة المدربة إلى أنشطة أكثر إنتاجية. إضافة إلى تنامي الاستهلاك الداخلي بسبب ارتفاع القدرة الشرائية لدى المواطن وارتفاع معدل الادخار لدى مواطنيها والذي يصل الى حوالي 30%. كما أن الدور الذي يمارسه الصينيون في الخارج في مجال ربط اقتصادها باقتصادات الدول التي يعيشون فيها، فضلاً عن القدرة على استيعاب التدفقات المالية الخارجية. وحقق هذا التحول نجاحات اقتصادية هائلة، لذلك تمر الصين حالياً عبر ثلاث ثورات تحدث دفعة واحدة هي التصنيع والتحضر والانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يدخل مرحلته الثانية الحاسمة منذ عام 1997. كما وتشكل استراتيجية الصين العسكرية واحدة من المفاتيح التي اعتمدتها لحل معضلاتها الوطنية والإقليمية لا سيما خلال الحرب الباردة لذلك تعد قوة عسكرية كبرى ويحتوي التنظيم القتالي لجيش التحرير الشعبي لها من الوحدات والأفراد والدبابات أكثر مما لدى أية مؤسسة عسكرية في آسيا.[240]

فعلى المستوى العسكري تعمل الصين بكل طاقتها على تحديث قواتها العسكرية وقوات الردع الاستراتيجية كونها أصبحت لضرورة السيطرة على البيئة الأمنية الخارجية وتحسين قدراتها العسكرية. ومن أجل ذلك بدأت في رفع مستوى إنفاقها العسكري وتحسين قدراتها العسكرية التي يقصد منها الضغط على الدول في الساحة الدولية، وامتلاك أحدث أنواع الأسلحة وتطويرها. إضافة إلى تعزيز

[240] يونس مؤيد يونس، "أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص 63-ص69.

قواها الجوية والبحرية والبرية بشكل أكبر لمواجهة الردع الأمريكي، وذهبت إلى تطوير قدراتها العسكرية في مجال الفضاء الإلكتروني من أجل حماية مصالحها الدولية.[241]ومن خلال ما تم عرضه في الفصل الثاني المقارنة العسكرية النوعية يتبين أن الصين قطعت شوطاً كبيراً في امتلاك القوة العسكرية اللازمة للمحافظة على مكانتها الدولية بل وزيادة نفوذها أيضاً، وأيضا ما تم عرضه في الفصل الثاني المتعلق بنموذج قياس قوة الدول يتبين لنا أن الصين تتربع على عرش التفوق الاقتصادي والتكنولوجي منذ سنوات مضت، وهذا من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه أمام نفوذ صيني جديد، ولكن السؤال الذي يتبادر للأذهان الآن؛ لماذا لم تبادر الصين حتى الآن في بسط نفوذها ومزاحمة واشنطن بحجمها الحقيقي، فالمنافسة بينهما لا تتعدى حدود عوالم الاقتصاد، وحاملات الطائرات الأمريكية تغزو العالم ومحيط الصين، مع أن الواقع الدولي اليوم يزدحم بعدد من الفاعلين الجدد على المستوى الإقليمي والدولي، الإجابة على هذا السؤال يفرض كثير من السيناريوهات ولكن أقواها وأكثرها واقعية هو اللعب بعنصر الوقت الذي تجيده الصين، فالصين حريصة على أن لا تخلق عداء مع واشنطن في الوقت الخطأ، من شأنه أن يقضي على أحلام الصين العملاقة، فالدول العظمى تحلم بقيادة العالم وكذلك الصين.

وعلى المستوى التكنولوجي العلمي فقد تفوقت الصين الشعبية على الولايات المتحدة في طلبات براءات الاختراع، حيث وصلت طلبات براءات الاختراع الصينية في عام 2016 (1.204.981)، في حين حصلت الولايات المتحدة على (295.327) طلب لبراءات الاختراع عام 2016،[242] كما وسجلت الصين نمواً في مجال استثمارات البحث والتطوير خلال العقدين الماضيين، كما وتأتي الصين ثاني أكبر منفق على البحث العلمي والتطوير، وتمثل 20% من إجمالي الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، مع تجاوز معدل نمو الاستثمار في البحث والتطوير إلى حد كبير

[241] مايكل إس تشايس، آرثر تشان، " نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل"، مؤسسة RAND في سانتا مونيكا، كاليفورنيا. (2016)، ص 16-21.

[242] "Patent applications, residents", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/IP.PAT.RESD

نمو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. [243] هذا الواقع يجعل من الصين الشعبية القوة الصاعدة في العلوم والتكنولوجيا على المستوى العالمي، والقوة الرائدة في مجال الابتكار وهي في طريق الانتقال من "صنع في الصين إلى اخترع في الصين".

وتسعى الصين من خلال اهتمامها بالبحث العلمي والابتكار إلى تحقيق برنامجها القومي متوسط وبعيد المدى الذي صدر عام 2006، حيث سيكون الهدف البعيد لهذا البرنامج هو تحقيق قدرة كبيرة على التأثير في مجالات البحث العلمي والتقني على المستوى العالمي، واختراق قوائم الدول الأكثر إسهامًا في مجالات العلوم والتقنية، وأن تصبح الصين القوة العلمية والتقنية الأبرز في العالم مع حلول عام 2050. وبالفعل أصبحت الصين تتمتع بمركز تكنولوجي بارز وذلك من خلال مضاعفة عدد براءات الاختراع وطلباتها، ومن المتوقع خلال السنوات القليلة القادمة أن تتجاوز الصين أمريكا في المجالات التكنولوجية الرائدة فيها، أما الهدف متوسط الأجل الذي جاء في هذا البرنامج، فكان أن تصل الصين في عام 2020 إلى أن تصبح واحدًا من مراكز الابتكار والتقنية في العالم، وفي كثير من التقديرات فإن الصين استطاعت بالفعل أن تحقق هذا الهدف حتى قبل حلول عام 2020 وذلك بالنظر إلى الإنتاج الذي تساهم به الصين في الأبحاث العلمية من حيث العدد والتأثير في المجتمع العلمي. كذلك، كان من بين أهداف البرنامج أن يرتفع الإنفاق على الأبحاث العلمية والتقنية إلى 2.5% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد حيث كان الانفاق على البحث العلمي عام 2001 ما نسبته 0.945 ووصلت النسبة عام 2015 إلى 2.066 وهو ما يعطي تصوراً واضحاً على نجاح المخطط القومي الصيني، والذي يهدف إلى تقليل الاعتماد على التكنولوجيا

[243] Reinhild, Veugelers. "China is the world's new science and technology powerhouse", Bruegel, 2017. http://bruegel.org/2017/08/china-is-the-worlds-new-science-and-technology-powerhouse/

الأجنبية في الصناعة الصينية، وبالتالي التأثير الخارجي على حركة الاقتصاد المحلية. وهو ما نجحت فيه الصين اليوم.[244]

وعلى نطاق أوسع وضع الرئيس الصيني شي جين بينغ استراتيجية كبرى جديدة لبلاده خلال العقود القادمة، حيث ستوجه هذه الاستراتيجية الجديدة الصين حتى عام 2050، وفي ذلك الوقت كان ينبغي على الصين أن تكمل هدفها النهائي بأن تصبح قوة عظمى اشتراكية – "قوة عالمية رائدة"، وهذه الاستراتيجية تضع في الاعتبار تاريخان مهمان: عام 2035 و2050. أولا، بحلول عام 2020، يجب أن تصبح الصين مجتمعا مزدهرا شاملا، ثم تستخدم 15 عاما لإكمال مشروع التحديث الاشتراكي الأساسي. بعد ذلك، ستستخدم الصين 15 سنة أخرى لتصبح "قوة عالمية رائدة" وقوة حديثة اشتراكية قوية وثريّة. هذه الخطة المكونة من خطوتين محددة بقدر ما يمكن أن يحصل عندما يتعلق الأمر بالاستراتيجية الكبرى، والتي عادة ما تكون غامضة ببساطة بسبب نطاقها. علاوة على ذلك، فقد تم بالفعل كتابة هذه الاستراتيجية في دستور الحزب الجديد، والذي يضمن بشكل أساسي أن جميع القادة والحكومات الصينية المستقبلية سوف تحتاج إلى الالتزام بهذه الاستراتيجية.[245]

من ناحية أخرى، بينما تواصل الصين نموها وتصبح أكثر قوة، ستظهر الصين الأكثر ثقة على المسرح العالمي. هذا لا يقتصر على العوالم الاقتصادية والعسكرية. وهذا يعني أن القوة الثقافية والقوة الإيديولوجية للصين ستزداد أيضاً، مما يشير إلى "حل صيني" أكثر جاذبية أو "نموذجاً صينياً" للمشاكل المشتركة التي تواجه البشرية. بدون قوة ثقافية وأيديولوجية، فإن الصين لن تكون سوى قوة عالمية جزئية، لم تطرح الصين من قبل مثل هذه الاستراتيجية الطموحة والمفصلة على مدى عدة

[244] The National Medium- and Long-Term Program for Science and Technology Development (2006-2020), The State Council the People's Republic of China, 2006. https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Documents/National_Strategies_Repository/China_2006.pdf

[245] Dingding, Chen. (2017). "China Has a New Grand Strategy and the West Should Be Ready", The Diplomat. https://thediplomat.com/2017/10/china-has-a-new-grand-strategy-and-the-west-should-be-ready/

عقود قادمة. وبالنظر إلى ما يجري في أجزاء أخرى من العالم، قد يشهد العالم بالفعل ظهور نظام عالمي جديد.[246]

أما على المستوى الاقتصادي فقد أصبحت الصين منذ العام 2009 أكبر شريك تجاري ومستثمر خارجي مع القارة الافريقية، حيث تجاوز عدد الشركات الحكومية الصينية في إفريقيا أكثر من 700 شركة، وقفز حجم التبادل التجاري بين الجانبين من عشرة مليارات دولار عام 2000 إلى أكثر من مائتي مليار دولار عام 2015، ويعود النجاح الصيني في بسط نفوذها على القارة السمراء على حساب الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الأخيرة اعتمدت استراتيجية قائمة على العسكرة وخلق وإدامة بؤر التوتر، فلا يوجد في إفريقيا من نفوذ أمريكي غير القواعد العسكرية والعسكريين الأمريكيين، بينما كان التوجه الصيني تنموية اقتصادية للمجتمعات الافريقية.[247]كما وأصبحت الصين أكبر شريك تجاري مع المانيا التي تستحوذ على أكبر اقتصاد في القارة الأوروبية، ومتجاوزة الولايات المتحدة للعام الثاني على التوالي.[248]فالصين هدفت من خلال هذا التحرك إلى الشركة والمنفعة المتبادلة مع افريقيا وألمانيا والعالم ككل.

وفي ذات السياق أعلنت وزارة التجارة الصينية أن الاستثمار الاجنبي المباشر في البر الرئيسي الصيني ارتفع 2.3% على أساس سنوي ليصل الى 560.43 مليار يوان (81.82 دولار) في الاشهر الثمانية الاولى من عام 2018. كما وأظهرت بيانات رسمية أن عدد الشركات الجديدة الممولة بالخارج في الفترة من يناير إلى أغسطس ارتفع بنسبة 102.7% مقارنة بالعام السابق ليبلغ 41331 شركة. والزيادة خلال العام الجاري كانت بافتتاح أكثر من 40 ألف شركة جديدة مع رأس مال أجنبي، وقد نما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اجتذبه قطاع التصنيع الصيني بنسبة 8.7 في

---

[246] Ibid.

[247] ساسة بوست، كيف استطاعت الصين بسط نفوذها في إفريقيا؟، 2 سبتمبر 2015.
https://www.sasapost.com/china-in-africa-2/

[248] وكالة رويترز، الصين تبقى أكبر شريك تجاري لألمانيا في 2017، 21 شباط 2018.
https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1G52B1

المائة على أساس سنوي ليصل إلى 172.12 مليار يوان في الفترة من يناير إلى أغسطس، مما أدى إلى استمرار وتيرة النمو المشجعة. ازداد حجم الاستثمار المباشر للصين من القطاع غير المالي بنسبة 7.8٪ على أساس سنوي ليصل إلى 74.09 بليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، في حين استثمرت الشركات الصينية في 4309 شركات في 153 دولة ومنطقة في جميع أنحاء العالم.[249]

وفي سياق متصل تعتزم الصين تمول مشاريع في 68 دولة بمبلغ يصل إلى 8 ترليون دولار، وهي مشاريع بنى تحتية في أوروبا وافريقيا وآسيا، تمثل هذه المشاريع خطوة صينية لتوسيع نفوذها الاقتصادي على العالم بأسره خاصة في شرق وجنوب شرق آسيا (14) دولة، وسط وجنوب آسيا (13) دولة، والشرق الأوسط وأفريقيا (17) دولة، وأوروبا وأوراسيا (24) دولة. تأتي هذه الخطوة بعد أن أقر الحزب الشيوعي الصيني الحاكم مبادرة الحزام والطريق (BRI) بموجب دستور الحزب كجزء من قرار لتحقيق "النمو المشترك من خلال المناقشة والتعاون".[250] وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للصين من هذه الخطوة بحجم ما تمثله من مخاطر كبيرة على بعض الدول المتلقية للقروض الصينية كونها ضعيفة اقتصادياً، إلا أن الصين بهذه الخطوة تسعى لأن تحل مكان صندوق النقد الدولي على حد تعبير الخبير الروسي سيرغي مانوكوف.[251] كما وأن الانتقادات الموجهة للصين من هذه الخطوة جاءت من مؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تدعمان دول العالم في مشاريع تنموية وتطويرية كتلك التي نفذتها الصين، كما وتمثل التطورات الصينية عددًا من التحديات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية للولايات المتحدة وباقي العالم. ذلك أنَّ ما تفعله الصين سوف يؤثر على شعوب الغرب وآسيا وحكوماتها في نفس الوقت.

[249] Jing Shuiyu and Zhong Nan. (2018). Ministry: FDI sees growth in 2018. China Daily. http://usa.chinadaily.com.cn/a/201809/13/WS5b9a2057a31033b4f4655e88.html

[250] John Hurley, et al, "Examining the Debt Implications of the Belt and Road Initiative from a Policy Perspective", Center for Global Development, pages 1-38, 2018.

[251] سيرغي مانوكوف، روسيا اليوم، الصين تبتلع العالم بهدوء، 16.03.2018.

وقد انتقد تقرير صادر عن المجلة الأمريكية " ناشيونال إنترست" المخطط الصيني الاقتصادي للهيمنة على العالم بالقول إن مخطط التقدم، بدلًا من ضمان الهيمنة الصينية، سوف تجعل من الصين معتمدة على الغرب إلى أجل غير مسمى، فإن حاولت الصين حجب امداداتها فإنَّ هذا البلد وغيره سوف يواجهون نقصًا. سوف يعاني الغرب من انعكاس اقتصادي، في البداية على الأقل. لكنَّه سوف يعيد البناء، وهو ما يتعارض، قطعًا، مع أهداف الصين. وفي الوقت ذاته، فإنَّ أي ضرر سوف يحيق بالولايات المتحدة وآخرين سوف يأتي على حساب الصين. ذلك أنَّ تصنيعها الموجه للتصدير سوف يصاب بالركود، وكذا اقتصادها المعتمد على التصدير بالتبعية.[252] السيناريو الذي فرضه التقرير يبقى سيناريو محتمل الحدوث ولو بنسب ضعيفة، ولكن هذا التقرير غفل أن الاقتصاد الصيني لا يعتمد فقط على الأسواق الخارجية في تسويق صناعته، فهو يمتلك سوق داخلي كبير، كما وأن الغرب لا يمثل السوق الوحيد لصناعاته، فالصين لديها شركاء تجاريين في قارات العالم بأكمله وهذا ما يعكس هشاشة السيناريوهات التي اعتمدها التقرير الأمريكي.

وفي ذات الوقت قطعت الصين شوطاً كبيراً في زيادة نفوذها العسكري في بحر الصين الشرقي والجنوبي، وهذا ما أثار قلق الولايات المتحدة التي بدأت بدعم الدول الآسيوية الصغيرة بشكل متزايد من أجل الحد من صعود النفوذ الصيني في المنطقة، فالنفوذ الصيني الجديد يمكن قراءته على أنه منافسة كبيرة للهيمنة الأمريكية ويجلب تحدياً آخراً للسيطرة الامريكية في الشرق الآسيوي. كما أن الاستراتيجية الصينية تهدف إلى الوصول الآمن لجميع مصادر الطاقة في المنطقة والتي يتركز معظمها في الشرق الأوسط، وهذا يعتبر شأن وطني حيوي للصين من أجل تطوير قوتها البحرية.[253]

[252] Milton, The Fatal, National Interest, 2018.

[253] مايكل هدسون، "الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط"، المستقبل العربي (2013)، ص 2-5.

تنامي النفوذ الصيني في الشرق الآسيوي، وخاصة في بحر الصين جاء نتيجة لتنامي القدرات الصينية الاقتصادية وحاجتها الدائمة لطرق بحرية وبرية من أجل ضمان حرية التجارة. وشعور الصين أن الفرصة قد حانت لزيادة النفوذ الصيني على المستوى الدولي وخصوصاً أن توازن القوى العالمي بدأ يتحول من الغرب إلى الشرق والتمهيد لعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية.[254]

سناريوهات الصراع الأمريكي الصيني متعددة، ولكن لو استمرت الحرب التجارية التي بدأها ترامب ضد الصين، يبرز هنا استفسار أكثر منطقية وعمق وهو: هل ستكون الصين في موقف أقوى من الولايات المتحدة إذا استمرت الحرب التجارية فعلاً أم على العكس تماماً؟ الإجابة على هذا الاستفسار تحمل سيناريو واحد أكثر واقعية مما يتخيله الرئيس ترامب، كون الصين تصدر منتجات وسلع كبيرة وأرخص من أي بلد أخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي يستخدمها المواطنون بكثرة، فإذا اندلعت حرب تجارية ستوقف الصين هذا التصدير وسيعاني الأمريكيون من التكاليف المعيشية المتزايدة. حيث توجد المنتجات الصينية في المنازل الأمريكية أكثر من أي وقت مضى مما يعني أن الصين والولايات المتحدة الأمريكية هما أكبر شريكين تجاريين. وقد أوجدت هذه التجارة فوائد كبيرة للأمريكيين وحققت أرباحاً للدولة. كما أن هذه الحرب ستؤثر سلبياً على الوظائف الأمريكية التي تم انشاؤها نتيجة الصادرات الصينية والبالغ عددها 2.6 مليون وظيفة.[255]إضافة إلى أن البديل عن السلع الأمريكية التي تستوردها الصين من أمريكا ستكون أرخص على الصين، وبذلك ستكون الصين في موقف أقوى من الولايات المتحدة في أي حرب تجارية بينهما.

وفي سياق متصل كشفت كريستينا هوبر، كبيرة المحللين في الأسواق العالمية في إنفيسكو أن الصين لديها ترسانة أسلحة أكبر بكثير من الولايات المتحدة" وأضافت "التعريفات هي مجرد

---

[254] ناصر التميمي، "صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً"، المستقبل العربي العلاقات العربية - الصينية (ملف ٣)، 2013، ص 6.

[255] Wang Wen, " A US-China trade war would cause huge damage and benefit nobody", Financial Times (2017).
https://www.ft.com/content/3b49cd2a-10ad-11e7-b030-768954394623

غيض من فيض من حيث ما لديها الصين. وتتركز الأسلحة التي تمتلكها الصين في 4 خيارات استراتيجية، أولها، وقف شراء سندات الخزانة الأمريكية، فالصين هي واحدة من أكبر حاملي سندات الخزانة الأمريكية، وتملك حوالي 1 تريليون دولار من السندات في عام 2017، وفقاً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. ومثل معظم المستثمرين، فإنها تريد تخبئة الدولار في شيء آمن، ولا تزال السندات الأمريكية استثمارات قوية. ومع ذلك، إذا دفعت الحكومة الصينية إلى أبعد من اللازم، فقد تقرر بيع ممتلكاتها أو التوقف عن شراء سندات أمريكية جديدة – وهذا يمكن أن يكون له تأثير كبير على الاقتصاد الأمريكي. "إنه الخيار النووي،" كمال تقول هوبر.[256]

أما الخيار الثاني خفض قيمة اليوان، والخيار الثالث كان من جهة هوبز التضييق على الشركات الأمريكية، فلدى الحكومة الصينية الكثير من التأثير على شعبها. إذا كانت تريد من مواطنيها التوقف عن السفر إلى الولايات المتحدة أو التوقف عن شراء البضائع الأمريكية، فيمكن أن يحدث ذلك، كما يقول جيراردو زامورانو، مدير مجموعة استثمارات شركاء براندز للاستثمار. عندما وافقت كوريا الجنوبية على استضافة نظام دفاع صاروخي، خسرت شركات السيارات الكورية حصتها في السوق في الصين. والخيار الأخير وهو عزل الولايات المتحدة، فيمكن للصين أن تلعب لعبة الانتظار – الرئيس شي جين بينغ يخطط للبقاء في السلطة إلى أجل غير مسمى، مما يعني أنه يستطيع أن يأخذ وقته في إقامة شراكات تجارية مع دول أخرى حول العالم وعزل الولايات المتحدة.[257]

وفي سياق متصل إن استمرار الحرب التجارية بين واشنطن وبكين يزيد يسبب المزيد من الضرر على الشركات والمستهلكين في آن واحد. فالسلع المتضررة هذه المرة تشمل العديد من مستلزمات المستهلك الأمريكي كالروبوتات الصناعية وتجهيزات الاتصالات والدراجات النارية

[256] Bryan, Borzykowski. (2018). 4 powerful weapons China has in its arsenal to win the US-China trade war. CNBC. https://www.cnbc.com/2018/07/19/4-lethal-weapons-china-has-to-help-win-the-us-china-trade-war.html
[257] Ibid.

والهوائيات وغيرها. في حين ترد الصين على الفور بفرض ضرائب انتقامية على نفس القيمة من المنتجات الأمريكية. ويهدد الرئيس الأمريكي ترامب إنه مستعد لفرض ضريبة على كل الواردات الصينية بقيمة 500 مليار دولار إلى الولايات المتحدة. وقد ردت الصين عيناً وبالمثل على ذلك الأمر الذي سيجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للشعب الأمريكي.[258]

الولايات المتحدة اليوم أمام معضلة حقيقية وتحدي كبير في ظل تنامي الصعود الصيني بشكل متزايد، والذي يشكل خطراً أمام مستقبل الهيمنة الأمريكية، الأمر الذي يضع الإدارة الامريكية أمام اختبار صعب للهيمنة الاقتصادية أولاً والسياسية العسكرية خاصة في منطقة بحر الصين الشرقي والجنوبي، فالصين ماضية في تحديث قواتها العسكرية وتطوير أدائها الاقتصادي عبر صناعات التكنولوجية الفائقة والتي تحمل بصمات الذكاء الاصطناعي وستكون الرائد الأول عالمياً في السنوات القليلة المقبلة. وقد اعترف الأدميرال الأمريكي دافيدسون بأن الصين قادرة الآن على السيطرة على بحر الصين الجنوبي في جميع السيناريوهات القريبة من الحرب مع الولايات المتحدة". وقال عن قواعد العمليات المتقدمة التي اكتملت بالفعل "بمجرد احتلالها، ستتمكن الصين من توسيع نفوذها على بعد آلاف الأميال إلى الجنوب". "سيتمكن جيش التحرير الشعبي من استخدام هذه القواعد لتحدي الوجود الأمريكي في المنطقة، وأي قوات تنتشر في الجزر قد تطغى بسهولة على القوات العسكرية الموجودة في المنطقة." ودعا الأدميرال دافيدسون إلى استمرار الوجود العسكري الأمريكي والاستثمار في تكنولوجيا الأسلحة.[259]

تحاول الصين أن تكون بديلاً موضوعياً عن الولايات المتحدة من خلال النظر إلى التطلعات الصينية للهيمنة على الاقتصاد العالمي وذلك عبر مشاريعها الاقتصادية العملاقة، والمفتاح الصيني لهذا التوجه سيكون عبر مشروع «طريق الحرير الجديد»، والذي يعد أضخم محاولة هندسية منذ

[258] BBC. (2018). "US-China trade war: New tariffs come into force". https://www.bbc.co.uk/news/business-45255623

[259] National Interest. (2018). U.S. Admiral: China Is Now Capable of Controlling the South China Sea. https://nationalinterest.org/blog/the-buzz/china-now-capable-controlling-the-south-china-sea-25532

عصر الإمبراطورية الرومانية، ويمتد بين عشرات الدول، يمتد من غرب الصين مرورًا بآسيا الوسطى، وصولًا إلى أوروبا والشرق الأوسط، لجزء الآخر هو الطريق البحري، والذي يتألف من موانٍ جديدة، وسفن عملاقة، ومسارات بحرية من جنوب الصين عبر المحيط الهندي وصولًا إلى أفريقيا، ثم عبر البحر المتوسط وصولًا لأوروبا. وفي حال نجحت تلك المشاريع في تحقيق أهدافها، سيتجاوز حجم التجارة عبر هذا الطريق 2.5 تريليون دولار سنويًا.[260]

الواقع الدولي الذي فرضته الصين اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً جعلها طموحة لقيادة العالم، وهو ما عبر عنه صراحة الرئيس الصيني شي جين بينج بقوله: "أنا مستعد لملء الفراغ في القيادة العالمية الناجم عن تحول الولايات المتحدة الأمريكية للداخل أكثر من كونها قوة عالمية"،[261] فالرغبة الصينية في أن تكون بديلاً عن الولايات المتحدة أكثر واقعية اليوم من ذي قبل، بعد أن قلصت بكين الفوارق مع واشنطن، وبدأت تسعى لتجاوزها في عدد من الملفات.

وبحسب دان جاريت، المحلل الاستخباراتي السابق بالبنتاجون: "فإن ما تحاول الصين القيام به هو توفير بديل أيديولوجي بل وأخلاقي للنظام الأمريكي والغربي بشكل عام، ولليبرالية على نطاق أوسع، وأن الهدف هو استعادة أمجاد الإمبراطورية الصينية باعتبارها مركز القوة في العالم"، وهو ما يمكن قراءته بشكل واضح من خلال التقرير الذي قدمه الرئيس الصيني شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني في 18 أكتوبر 2017، والذي تحدث فيه عن أفكار الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد.[262]

---

[260] The Week Staff, China's plan to run the world, June 10, 2017.
https://theweek.com/articles/704139/chinas-plan-run-world

[261] Xi Jinping, "Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in All Respects and Strive for the Great Success of Socialism with Chinese Characteristics for a New Era", Delivered at the 19th National Congress of the Communist Party of China October 18, 2017, Pages 1-2.

[262] المؤتمر الوطني الـ 19 للحزب الشيوعي الصيني، النص الكامل لتقرير شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، 2017/11/03.
http://arabic.news.cn/big/2017-11/03/c_136726372.htm

ولكن تبقى رؤية الصين كبديل أيديولوجي وأخلاقي وثقافي وحضاري للنظام الأمريكي أو الغربي أكثر ضبابية اليوم بفعل عدم وضوح الرؤيا الصينية بهذا السياق، ولكن السؤال الأكثر الحاحاً في تصور العديد من الباحثين يتمحور حول كيفية أن تصبح الصين البديل الحضاري والأيديولوجي وماذا بجعبتها عوضاً عن الخلفية الحضارية والأيديولوجية الأمريكية أو الغربية، فبكل المقاييس الصين اليوم مركز ثقل وقطب مركزي في النظام الدولي، وهي تتجه لتكون حسب بعض المعطيات والمؤشرات الراهنة لتكون القوة الدولية القادمة بديلاً عن الولايات المتحدة خلال العقدين القادمين.

ولكن على افتراض أن الصين تتجه لأن تكون بديلاً عن القوة الأمريكية ما هي الانعكاسات لمثل هذا الصعود على المشهد العالمي والإقليمي في ظل تصاعد الخلافات مع دول الجوار وما انعكاساتها على النظام الدولي حضارياً وثقافياً؟

حقيقة أن هناك رؤيا واقعية للكاتب الأمريكي جون ايكنبري ويتحدث بها عن المشهد العالمي بعد الصعود الصيني، فيرى أيكنبري أن النظام الدولي المعاصر ليس في جوهره أمريكي أو غربي الصبغة، حتى وإن بدا كذلك لظروف تاريخية، فهو نظام تراتبي ارتكز على القوة الأمريكية، ولكنه ذو صفات ليبرالية. وبينما تتجه الهيمنة الأمريكية إلى التراجع، فإن الأبعاد التراتبية لهذا النظام تتداعي، بينما تستمر أبعاده الليبرالية. فالنظام الدولي سيبقى متماسكاً حتى في ظل محاولة الصين أو دول صاعدة أخرى انتزاع مرتبة الصدارة من الولايات المتحدة. فالدول الصاعدة لديها الدافع للتفاعل مع هذا النظام الدولي والاندماج فيه، لأن ذلك يخدم مصالحها. [263]

هذا الطرح ينسجم مع واقع النظام الدولي في ظل ضبابية أو تحفظ الرؤيا الصينية في هذا الاتجاه، فالهوية الصينية الحضارية والثقافية اليوم أكثر قرباً من الإطار الحضاري الليبرالي خاصة

[263] G. John Ikenberry, The Future of the Liberal World Order: Internationalism After America, foreign affairs (2011).

في البعد الاقتصادي والاستهلاكي، ولكن النظام الصيني يكرر في كل مناسباته الرسمية مصطلح " الأفكار الاشتراكية ذات الخصائص الصينية".

إن تحقق سيناريو الصعود الصيني لقمة النظام الدولي فمن مصلحتها الآنية آنذاك أن تبقي النظام الدولي بذات الطابع الليبرالي حتى يتسنى لها بعد تثبيت دعائم قيادتها للنظام الدولي بفرض أيديولوجيتها بطرقها الناعمة المتنوعة، ولكن المشهد الحالي للنظام الدولي يشبه إلى حد كبير ثلاثية القطبية الدولية –أمريكا روسيا الصين– مع وجود قوى أخرى كالهند واليابان والاتحاد الأوروبي، ولكنها تقى أقل شأناً من الثلاثية القطبية.

ومن جانب آخر تزايد الأهمية الاقتصادية والجيواستراتيجية لمنطقة المحيط الهادئ الحيوية في عالم جديد يسعى إلى تعدد الأقطاب، وسط محاولات الولايات المتحدة لتثبيت نفسها قوة عالمية أولى؛ إذ تمثل دول آسيا المطلة على المحيط الهادئ مركز الثقل الاقتصادي العالمي بإسهامها بأكثر من نصف الناتج الاقتصادي العالمي، ويمر عبر المحيط الهندي نصف عدد الحاويات في العالم، ونحو 70% من المنتجات النفطية، وذلك في طريقها من الشرق الأوسط إلى المحيط الهادئ عبر طرق الملاحة البحرية الرئيسية للنفط في العالم. وتزداد أهمية منطقة المحيط الهادئ مستقبلاً مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة، حيث تشير التقديرات إلى أن هذه الزيادة ستصل إلى نحو ٤٥% في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٠ و٢٠٣٠، حيث قد تستحوذ الصين والهند على نصفها.[264]

وبنظرة شاملة يعد الصعود الصيني دليلاً واضحاً على انتهاء تفوق الغرب الأحادي من جهة وتحول مركز ثقل العالم من الغرب إلى الشرق، التحديثات الصينية الشاملة التي أدت إلى صعودها على المسرح الدولي هي ذاتها من خلخلت بنية الأحادية الغربية، فالصعود الشرقي قابله تراجع غربي وهو ما يعطي تصوراً مستقبلياً للقوى الدولية الفاعلة القادمة.[265]

---

[264] "الصراع على المحيط الهادئ"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، ص1-3، 2012.

[265] زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012،)، ص 27 و28.

كما وأن وصول دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية حقق الرؤيا بانتهاء القرن الأمريكي بسبب عداءه للنظام الدولي، وهو ما أجبر العالم على إعادة تركيب نفسه، بعيداً عن القيادة الأمريكية، وهو ما أعاد تعريف الأمة الأمريكية التي كانت لا غنى عنها إلى أمة معزولة بسبب سياسات ترامب العدائية مع دول العالم؛ وسياساته الداخلية التي بدأت تثير قلق النقاد بسبب حملته التي أطاحت بعدد من رموز حكومته واستبدالهم بشخصيات أكثر تشدداً كجون بولتون المستشار الجديد للأمن القومي والذي ينظر بضرورة انسحاب حكومته من الاتفاق النووي مع ايران، كما وأن خطوة ترامب بفرض رسوم جمركية على الصادرات الصينية يعطي تصوراً واضحاً عن حجم القلق الذي يساوره من الدور الصيني العالمي، الذي بدأ بالصعود على وقع التراجع الأمريكي، كأن التمدد الصيني الاقتصادي والسياسي والعسكري العابر للقارات جاء منسجماً وبديلاً عن الدور الأمريكي الذي بدأ مرحلة التحول للداخل، وأكدته الخطوة الصينية بعد استضافة الزعيم الكوري في بكين لتسوية الأزمة النووي. وبتصور شامل بدت الصين أكثر دول العالم استحقاقاً لأن تلعب مكان الولايات المتحدة كونها صاحبة أكبر اقتصاد عالمي. وهو ما يؤهلها لأن تكون أكثر تأثيراً على المستوى العالمي.[266]

وفي سياق متصل فقد أقرت الولايات المتحدة عبر تقرير قدمه رئيس القيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية الجنرال جوزيف فوتيل إلى لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي إلى أن الصين تسعى للاستفادة من المخاوف الإقليمية حول ما تراه في تراجع نفوذ الولايات المتحدة ودعمها لتحقيق هذا الهدف، لذلك تقوم بكين ببناء وتعزيز التجارة والبنية التحتية والدفاع والعلاقات السياسية في الشرق الأوسط ووسط وجنوب آسيا، ويوضح التقرير أن الصين تسعى أيضاً إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد طويل الأجل يعزز نفوذها الدولي ويمكنها من الوصول إلى موارد الطاقة. وتعمل على تعزيز مبادرات مختلفة لتحقيق الاستقرار وفرض السيطرة في المنطقة وزيادة وجودها

[266] Scott Gilmore, Welcome to a world no longer led by Moscow and Washington, macleans Mar 27, 2018. http://www.macleans.ca/politics/worldpolitics/welcome-to-a-world-no-longer-led-by-moscow-and-washington/

الاستراتيجي في المحيط الهندي. كما أنشأت الصين مؤخرًا أول قاعدة عسكرية بالخارج مجاورة لـ Bab alMandeb (BAM) في جيبوتي، ونشرت المزيد من القوات بشكل دائم داخل المنطقة من أجل التأثير على المجاري المائية التجارية ذات القيمة الاستراتيجية، كما وأن الصين تعمل على زيادة تعاونها الاقتصادي والدبلوماسي مع إيران خاصة بعد رفع العقوبات الدولية عن طهران. كما ويؤكد التقرير الأمريكي على أن الصين وإيران تقفان وراء تضاؤل إمكانية الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة في الشرق الأوسط والمناطق المجاورة.[267]

### 4.2.1.2 تنامي القوة الروسية

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانفصال جمهورياته، عاشت روسيا مرحلة عصيبة للغاية، كان الضعف ينهش قواها الخائرة، فمع تولي الرئيس فلاديمير بوتن رئاسة روسيا الاتحادية عام 2000 بدأت روسيا تستجمع قواها لتعود للعب على المسرح الدولي، فالرجل أعاد ترتيب الوضع الداخلي الروسي ورسم سياسة خارجية جديدة لإعادة روسيا مكانتها وموقعها في السياسة الخارجية بالاعتماد على مقومات هامة تمتلكها روسيا، والتي بدورها ساعدتها بتبني وتنفيذ استراتيجيات كبيرة ومؤثرة على الساحة الدولية. هدفت هذه الاستراتيجية إلى تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا تحكمه أي هيمنة عظمى.[268]

[267] "STATEMENT OF GENERAL JOSEPH L. VOTEL COMMANDER U.S. CENTRAL COMMAND BEFORE THE HOUSE ARMED SERVICES COMMITTEE ON THE POSTURE OF U.S. CENTRAL COMMAND TERRORISM AND IRAN: DEFENSE CHALLENGES IN THE MIDDLE EAST", THE HOUSE ARMED SERVICES COMMITTEE, Pages 6-8, 2018.

[268] محمد مجدان، "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة الأزهر، ص 44-46.

تدرج الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في إعادة روسيا لمكانتها الدولية انطلاقاً من استراتيجية استعادة الدولة وصولاً إلى استراتيجية فرض الاحترام. فأعاد بوتين الولايات المتحدة وحلف الناتو إلى دائرة الأعداء بعد أن كان سلفه بوريس يلتسن قد أخرجهم منها. وقامت استراتيجية روسيا في العودة إلى موقع الندية للولايات المتحدة على عدة عوامل وهي: القوة العسكرية الصلبة والذراع الاقتصادية والدعاية إضافة إلى الدبلوماسية النشطة.[269_270]

فعسكرياً كانت روسيا تريد الإبقاء على موطئ قدم لجنودها في المياه الدافئة وابعاد الناتو عن حدودها الغربية، ومواجهة ما تدعوه "بالإرهاب الإسلامي" بعيداً عن خاصرتها الرخوة في القوقاز، ولتلبية ذلك الطموح وضعت روسيا برنامجاً للتسلح بقيمة 340 مليار دولار وستبقى ملتزمة به حتى عام 2020، تهدف روسيا من راء ذلك للتأثير على هياكل النظام الدولي، وترتبط محاولاتها في تعزيز نفوذها العالمي وخاصة في أوروبا، بمبدأ تعدد الأقطاب، الذي لا يزال جزء من طموحها المستقبلي.[271]وعلى إثر ذلك الجهد العسكري صاغت البحرية الروسية عقيدة جديدة تشمل ستة اتجاهات اقليمية هي: المحيط الأطلسي ومنطقة القطب الشمالي والمحيط الهادئ وبحر قزوين والمحيط الهندي والقارة القطبية الجنوبية، وتنص على ضمان وجود عسكري دائم في روسيا في المحيط الأطلسي وفي البحر الأبيض المتوسط، وتمتلك روسيا وجوداً فعلياً في بعض هذه الاتجاهات مثل اسطوليها في بحر قزوين والمحيط الهادئ وقواعدها العسكرية الست في القطب الشمالي، ويمتد اسطولها الذي تقول إنه يمتلك تفوقاً في البحر الأسود عماده القاعدة البحرية في شبه جزيرة القرم إلى ضفاف المتوسط في قاعدة جوية في حميميم وأخرى بحرية بطرطوس بسوريا.[272]

---

[269] صحيفة كتابات، "بوتين" ليس "ستالين" يعيد هيمنة الروس ويسعى لتدمير الاقتصاد الأميركي والغرب لن يكتفي بالمشاهدة، 2018/8/12.

[270] Michael, McFaul. (2018). "Russia as It Is A Grand Strategy for Confronting Putin". Foreign Affairs. https://www.foreignaffairs.com/articles/russia-fsu/2018-06-14/russia-it

[271] "Russia of Transformations", Ministry of Defense, Finland, pages 1, 4, 12, 13, 20, 23, 39, 54, 92, 110.

[272] "بوتين" ليس "ستالين".

تمكنت روسيا الجديدة وعلى حين غرة في عام 2008 من اجتياز أول اختبار لها في الحرب الجورجية التي خاضتها بحجة حماية الروس في أوسيتيا الجنوبية، ضد النظام المدعوم أمريكياً،[273] وعلى نفس النسق وفي عام 2014 ضمت شبه جزيرة القرم ذات الموقع الاستراتيجي غداة الثورة الأوكرانية المدعومة غربياً، وبات قسم كبير من أوروبا في مرمى الصواريخ الروسية بالقرم،[274] كما أن أهداف روسيا خلف ضمها لشبه جزيرة القرم تتناسب كثيراً مع الفكر الروسي التاريخي تجاه المصالح الامنية والسياسة الخارجية، الأمر الذي يجعل لها مكانة دولية كبيرة تشكل تهديداً للقوى العظمى، وكان تدخلها غير المسبوق في سوريا هو الذي أنقذ نظام بشار الأسد ومنحها مفاتيح الأزمة السورية.[275]

اقتصادياً تطمح روسيا لبقاء غاز بروم متربعة على عرش تصدير الغاز العالمي، فيما تنفذ أنابيب الغاز دخان النفوذ في أوروبا التي ترتهن كثيراً من دولها للغاز الروسي المتدفق عبر البحار،[276] بالرغم من تعليق عضوية روسيا من مجموعة الثمانية الكبار عام 2014، إلا أن الضغوط الغربية فشلت في الحد من طموحاتها العسكرية. ففكان رد فعل روسيا سريعاً، بحيث فرضت موسكو أيضا حظر السفر على 13 من المسؤولين الكنديين وأظهرت دبلوماسية متبادلة بشأن الأزمة الأوكرانية مما يدل على عدم وجود أي علامة على التراجع الروسي في الساحة الدولية. كما أن روسيا استثمرت مساحات الفراغ في الساحة الدولية، ونشطت في أحلاف دولية وإقليمية مثل منظمة شنغهاي وبريكس،[277] كما واستفادت أيضا روسيا من تردد السياسة الأمريكية تجاه الملف

[273] Ariel, Cohen, and Robert E. Hamilton. (2011). The Russian military and the Georgia war: lessons and implications. Strategic Studies Institute, pages 90-91.

[274] Jan, Matzek. (2016). Annexation of Crimea by the Russian Federation. Policy Paper, institut pro politiku a společnost, page 1.

[275] "السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي"، مؤسسة Rand، (2015)، ص 1-3.

[276] The Guardian. (2014). Russia sanction tension highlights Gazprom's growing role in Britain. https://www.theguardian.com/business/2014/jul/30/russia-sanction-tension-gazprom-gas-role-britain

[277] The Global Research. (2017). Military Alliances: Russia Backs Iran's Full Membership in Shanghai Cooperation Organization (SCO). https://www.globalresearch.ca/military-alliances-russia-backs-irans-full-membership-in-shanghai-cooperation-organization-sco/5586539

السوري لتعيق كل القرارات الدولية المتعلقة بنظام بشار الأسد مستخدمة حق النقض الفيتو سبع مرات، لتصبح الفاعل الرئيس في الملف السوري.[278]

اعلامياً تعتمد روسيا في الحرب المعلوماتية على الاختراق وبث الدعاية، فقد أظهرت لائحة اتهام سلمتها هيئة محلفين كبرى في واشنطن اتهمت فيها روسيا بالتدخل في انتخابات الديمقراطية الأمريكية، وقدمت لائحة الاتهام تفاصيل عن مخطط روسي لمدة ثلاث سنوات للتحريض على الخلاف السياسي في أمريكا، واتهمت واشنطن موسكو بصراحة باختراق موقع حملة المرشح الامريكية هيلاري كلينتون وتسريب رسائل لها أثناء الحملة الانتخابية ما يعزز من فوز تونالد ترامب، ويعتقد أن حوالي 200 موقع الكتروني نشطت لصالح روسيا في حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، استقطبت 15 مليون مشاهد، كما وصلت الدعاية إلى أكثر من 200 مليون متصفح على الفيس بوك، ونشرت مليون تغريدة مناهضة لكلينتون، وشوهدت بعض المقاطع التي بثتها قناة روسيا اليوم ضد كلينتون ملايين المرات على اليوتيوب،[279] كما وتواجه روسيا اتهامات بالتدخل بالانتخابات الرئاسية الفرنسية عبر تسريب عشرات الآلاف من رسائل البريد الإلكتروني من فريق حملة إيمانويل ماكرون من أجل مناهضته ودعم مارين لوبان عام 2017، على عكس الولايات المتحدة تمكنت فرنسا من الحفاظ على سلامتها الديمقراطية.[280]

تتمثل قوة روسيا في الدعاية بمؤسستين عالميتين، الأولى: فضائية روسيا اليوم والتي أسست عام 2007، وتبث قنواتها باللغات الرئيسة عالمياً، والثانية: وكالة سبوتنيك التي تنشر محتواها بسبع وثلاثين لغة، من ضمنها اللغات الأوروبية الرئيسة وتقدم خدمة إذاعية بثلاثين لغة، كما وتنفق روسيا

[278] Joost, Hiltermann. (2017). Russia a Reluctant Driver in the Syrian War. The Crisis Group. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/russia-reluctant-driver-syrian-war

[279] Scott, Shane and Mark Mazzetti. (2018). Inside a 3-Year Russian Campaign to Influence U.S. Voters. New York Times. https://www.nytimes.com/2018/02/16/us/politics/russia-mueller-election.html

[280] Ninon, Bulckaert. (2018). How France successfully countered Russian interference during the presidential election. Euractiv . https://www.euractiv.com/section/elections/news/how-france-successfully-countered-russian-interference-during-the-presidential-election/

على الاعلام الخارجي أكثر من 300 مليون دولار سنوياً. تأثير الدعاية الروسية المتزايد دفع السطات الأمريكية لإغلاق مكتب روسيا اليوم بواشنطن،[281] كما ودفع أيضاً الاتحاد الأوروبي إلى انشاء وحدة متابعة للإعلام الروسي الموجه للغرب عام 2016،[282]كما أطلق حلف الناتو مركز الاتصالات الاستراتيجي في لتوانيا لمواجهة الدعاية الروسية.[283]

لم تكتفِ روسيا بمحيطها الاستراتيجي بل كثفت جهودها وتواجدها في منطقة الشرق الأوسط كإحدى التوجهات الاستراتيجية الروسية للمحافظة على توجدها في مياه المتوسط الدافئة بعد خسارتها لنظام معمر القذافي، هذا التوجه كان وسيلة للتأثير على النظام الدولي، ولإعادة تعريف القوة الروسية على الساحة الدولية ولعبها دور القطب المنافس للولايات المتحدة. فالقادة الروس ينظرون للشرق الأوسط من منظور استراتيجي من أجل ترسيخها وتعزيزها من أجل بسط نفوذها.[284]

انقذت روسيا بحملتها الجوية على سوريا النظام السوري، وعلاوة على ذلك حصدت موسكو من خلالها الكثير من المزايا المهمة على الساحة الدولية. فلم يستطع الغرب عزل موسكو بسبب الوضع في أوكرانيا، فضلا عن اضطراره لإجراء استشارات مع روسيا حول إجراء العمليات العسكرية بعد بدء القوات الجوية الروسية عمليتها في سوريا. كما بات من المستحيل فرض منطقة الحظر الجوي، التي كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يسعون إليها، وذلك بسبب ارتفاع خطر ضرب إحدى الطائرات الروسية، ومن خلال الحملة العسكرية الروسية في سوريا يمكن الرؤية بشكل جلي أن روسيا أظهرت قوة عسكرية لم يتوقعها الغرب، فالحملة العسكرية في سوريا أثبتت مدى ازدياد قوة

---

[281] Christopher, Paul , and Miriam Matthews. (2016). The Russian “Firehose of Falsehood” Propaganda Model. RAND Corporation, pages 1-2.

[282] European Union. (2018). Questions and Answers about the East StratCom Task Force. https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/2116/-questions-and-answers-about-the-east-stratcom-task-force_en

[283] NATO Stratcom Center of Excellence. (2015). Countering propaganda: NATO spearheads use of behavioural change science. https://www.stratcomcoe.org/countering-propaganda-nato-spearheads-use-behavioural-change-science

[284] شريف شعبان، مبروك، " روسيا في المنطقة العربية: طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية"، مجلة الشؤون العربية (2015)، ص 1-3.

الجيش الروسي في السنوات الأخيرة. وأدهشت موسكو بشكل خاص الكثير من الخبراء العسكريين من خلال شن الضربات الجوية على مواقع المسلحين على مدار أشهر، ما لم تكن تستطيع تنفيذه منذ عدة أعوام، والأمر الذي لا تستطيعه إلا دولاً قليلة. ويمكن القول بأن الحملة الجوية الروسية في سوريا صارت أنموذجا جديدا للعمليات العسكرية بالنسبة لروسيا، إذ كانت تتطلب دعما متعدد المستويات للقوات الفضائية الجوية الروسية، بعيدا عن حدود الوطن، مثل توريد الذخائر إلى قاعدة "حميميم" كان يتم من البحر الأسود. كما وأن استخدام تقنيات عسكرية روسية جديدة خدمها كدعاية جيدة في سوق الأسلحة العالمية، حيث تنافس واشنطن"، كون الحملة الروسية أثبتت فعالية طائراتها الحربية في العمل.[285]

شكل التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية منحنى جديد في الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، فبعد أن نأت روسيا بنفسها عن التدخل في الأزمة العراقية والليبية ذهبت لعمق الأزمة السورية بقوامها العسكري الجوي والبحري وحتى البري، لتحسم شكل المعركة أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تدخر جهداً عسكرياً ولا دعماً بكل الاشكال للمعارضة السورية في حربها ضد النظام السوري، فكان تدخل موسكو انقاذاً لانهيار أكيد للنظام السوري الذي بدأت يسترجع ما فقده من نفوذ على امتداد الأراضي السورية.

ومن خلال النظر لخريطة الصراع السورية منذ بداية التدخل الروسي العسكري في 4 أكتوبر 2015 حتى نهاية 2017 يتبين أنه في أكتوبر 2015 كانت "الدولة الإسلامية" تسيطر على 42.5% من الأراضي السورية، بينما كان يسيطر النظام السوري على 16.4%، فيما سيطرت القوات الكردية على 14.2%، وسيطرت المعارضة السورية على 12.2%،[286] وفي 5 سبتمبر عام

[285] ALAN CULLISON, With Campaign in Syria, Russia Tested Hardware, Prowess", The Wall Street Journal, 2016.
http://www.wsj.com/articles/with-campaign-in-syria-russia-tested-hardware-prowess-1458051011

[286] "خريطة النفوذ والسيطرة لغاية 5 تشرين الأول 2015"، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية.(2015)
https://www.omrandirasat.org

2017 ارتفعت نسبة السيطرة لقوات النظام السوري إلى 45% من الأراضي السورية، بينما سيطرت القوات الكردية على 23%، فيما سيطرت قوات المعارضة السورية على 17%، بينما سيطرت "الدولة الإسلامية" على 15%،[287] من خلال هذه النسب يتبين حقيقة واحدة، أن الاستراتيجية الروسية في سوريا نجحت خلال الأعوام 2015–2017 في استرجاع ما يقارب من نصف الأراضي السورية أغلبها من "الدولة الإسلامية" فيما كان ارتفاع نسبة السيطرة والنفوذ للقوات الكردية منخفض نسبياً مقارنة بما سيطر عليه النظام السوري وهذا الأمر ينسحب أيضاً على قوات المعارضة المسلحة. وهذا بدوره يعزز من نجاح الاستراتيجية الروسية أمام الاستراتيجية الأمريكية في الأزمة السورية.

الواقع الذي فرضته موسكو في سوريا خلق حالة من التخوف لدى "إسرائيل"، وهو ما عبر عنه صراحة قادة الدفاع والمخابرات في "إسرائيل" بأن النظام السوري سيعيد السيطرة على معظم الأراضي السورية خلال نهاية 2018، وهو ما يعزز بالتالي النفوذ الإيراني في سوريا، جاء هذا التحذير والتغير في خريطة الصراع السوري بعد وقف المساعدات الأمريكية المقدمة للمعارضة المسلحة وهو ما يضعفها أمام قوات النظام.[288]

تعمل روسيا على تعزيز الردع على الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي (الناتو) دفاعاً عن أمنها القومي من جهة دول البلطيق، وهذا بدوره يشكل تحدياً استراتيجيا كبيراً أمام حلف شمال الأطلسي. وتهدف روسيا من هذا الردع إلى تعزيز مساعيها في بسط النفوذ الروسي وتحقيق الاستقرار والأمن القومي. وتعتبر جمهوريات البلطيق الثلاث لاتفيا واستونيا ولتوانيا هي الأهداف التي تنظر إليها روسيا بعد شرق أوكرانيا. فالجمهوريات الثلاث يمثلن موطناً للكثير من الروسيين

[287] "نسب توزع مناطق السيطرة بين قوى الصراع السوري 11-09-2017"، طوران للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (2017).
http://www.torancenter.org

[288] Lilach Shoval, " Defense officials: Assad will regain control of most of Syria within one year", Israel Hayom (2017).
http://www.israelhayom.com/site/newsletter_article.php?id=44987

ولروسيا الحق الكبير في التدخل في شؤونهم الخاصة. وهذا يدل على أن ميزان القوى الحالي يأتي بشكل كبير لصالح روسيا.[289]

كما أن مراقبة مسار المواقف الغربية بكليتها من النظام السوري، يعطي مؤشرات قوية على ترجع تلك المواقف المناوئة للنظام، ففي يونيو حزيران 2011 تلخص الموقف الغربي من النظام السوري بأنه فاقد للشرعية ويمكن الاستغناء عنه وعليه وقف العنف، وفي يونيو حزيران 2012 تمخض عن مؤتمر جنيف 1 توصيات للتوجه لعملية انتقالية في حكم سوريا، وفي أغسطس آب 2013 وقعت مجزرة الكيماوي والتي راح ضحيتها آلاف المدنيين وقد أعلنت حينها أمريكا على لسان الرئيس باراك أوباما الحرب على النظام السوري والاتفاق على توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري رداً على المجزرة، بفعل الدور الروسي والصيني تم الاكتفاء بتدمير ترسانة النظام السوري من الأسلحة الكيميائية، وفي يناير كانون الثاني لعام 2014 بحث الأطراف المجتمعة في مؤتمر جنيف 2 قضية المعتقلين والمفقودين وإغاثة المدن المحاصرة والانتقال السياسي، وفي يناير كانون الثاني لعام 2016 توصل الأطراف المجتمعة في مؤتمر جنيف 3 إلى وقف اطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية في غضون ستة أشهر، والانتخابات خلال 18 شهراً، دون التطرق لمصير بشار الأسد ونظامه.[290]فالموقف الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية اختلف وتراجع حدته تجاه النظام السوري، وعلى الأرض اختلف توزيع مناطق السيطرة بشكل كلي لصالح النظام السوري، وذلك بفضل التدخل الروسي الدبلوماسي والعسكري.

ومن جهة أخرى فقد أقر البنتاغون بأن روسيا وسعت نفوذها في السعودية ومصر وليبيا على حساب المصالح الأمريكية، جاء هذا الإقرار في نص البيان الذي قدمه القائد العام لقوات الناتو في أوروبا، الجنرال كورتيس سكاباروتي إلى لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي لشؤون القوات المسلحة،

---

[289] ديفيد ا. شلاباك وميكل و. جونز، "تعزيز الردع على الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي"، مؤسسة RAND (2016)، ص 1-5.

[290] الجزيرة نت، مسار المواقف الغربية تجاه نظام الأسد، 29-1-2016.
http://www.aljazeera.net/multimedia/infograph/2016/1/29/مسار-المواقف-الغربية-تجاه-نظام-الأسد

وجاء فيه:" أن روسيا تكثف مساعداتها المقدمة لدول الشرق الأوسط وتعمق تعاونها مع إيران وتوسع نفوذها في المملكة العربية السعودية ومصر وليبيا وقبرص". واعتبر أن هذه المساعي "تغير الديناميات الإقليمية وتنعكس سلبًا على أمن إسرائيل، وعلى استقرار لبنان، وكذلك على المصالح الأمريكية الأخرى في المنطقة." وبحسب الجنرال الأمريكي، فإن روسيا "تستفيد من الخلافات السياسية بين تركيا وحلفائها في الناتو، ويمكن أن تستغلها بهدف تقويض الثقة والوحدة (في صفوف الحلف)"، مؤكدًا عزم قيادة قوات الناتو في أوروبا على "حماية وتعزيز العلاقات" بين أنقرة وواشنطن.[291]

وفي ذات السياق أقر تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية أن الوجود الروسي في سوريا أدى إلى تعزيز مكانة موسكو كدولة طويلة الأجل في المنطقة. وتستخدم الكرملين الصراع في سوريا لاختبار وممارسة أسلحة وتكتيكات جديدة، كما أن الأنظمة الروسية الجوية الحديثة تهدد الوصول الأمريكي وقدرته في السيطرة على المجال الجوي، وعلى الصعيد الدبلوماسي، تستمر موسكو في الدعوة لمبادرات دبلوماسية بديلة للسياسة التي يقودها الغرب في سوريا وعمليات السلام التي تقودها أفغانستان في أفغانستان، في محاولة للحد من تقدم النفوذ العسكري الأمريكي، كما وتحاول روسيا زراعة روابط متعددة الأبعاد مع إيران. على الرغم من المنافسين التاريخيين، إلا أن موسكو تتشارك مع طهران في بعض المصالح في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك رغبة شاملة لتهميش وزعزعة هيمنة الولايات المتحدة من المنطقة. كما وتحاول كل من روسيا وإيران تعزيز قوة النظام في سوريا، والحد من النفوذ العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان، وكسر الاستراتيجية الأمريكية التركية طويلة الأمد. كما تحتفظ روسيا بنفوذ كبير في آسيا الوسطى. منذ عام 2014، زادت روسيا من

[291] "STATEMENT OF GENERAL CURTIS M. SCAPARROTTI COMMANDER UNITED STATES EUROPEAN COMMAND", HOUSE COMMITTEE ON ARMED SERVICES, 2017.

جهود التكامل الأوروبية الآسيوية لإعادة تأكيد تأثير موسكو المهيمن على طول المحيط الهادئ أو المنطقة العازلة.[292]

### 4.2.1.3 روسيا والصين نحو تحالف أم مصالح مشتركة:

شكلت العلاقة الروسية الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة تحدياً كبيراً للقوة الأمريكية في محاولة لفرض الهيمنة على العالم. ويسعى هذا التقارب إلى تعزيز نظام دولي متعدد الأقطاب. لكن العلاقات الروسية الصينية في واقعها الحالي لا تتعدى مستوى الشراكة والتعاون ولم تصل بعد إلى مستوى التحالف الاستراتيجي رغم وجود رغبة لدى الدولتين في المضي قدماً نحو تطور العلاقات والتحالف لمواجهة الهيمنة الأمريكية وإقامة نظام عالمي متعدد القوى. وتُعَدُّ العلاقات الروسية الصينية واحدة من أهم العلاقات على مستوى النظام الدولي، نظراً لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية كبرى، فكلتاهما عضو في النادي النووي الدولي، وهما أيضاً من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ولهما حق الفيتو، وتستطيعان منافسة الولايات المتحدة في السيطرة على النظام الدولي. وتنفرد كل منهما بميزات خاصة، فروسيا وريثة الاتحاد السوفيتي تسعى الآن لاستعادة مكانتها المفقودة تلك، ولديها من الإمكانات والقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها لتكون لاعباً فاعلاً ومؤثراً في النظام الدولي. فقد استفادت روسيا من تجربة الانهيار السوفيتي وأعادت بناء قوتها من جديد، ولكنها تتفق مع الصين على ضرورة سيادة نظام دولي متعدد الأقطاب، سمته الأساسية ديمقراطية العلاقات الدولية. أما الصين، فهي العملاق الصاعد من شرق آسيا المنطلق بقوة نحو قمة النظام الدولي، وهي قوة متنامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وهدفها النهضة والتقدم والوصول إلى مكانة لائقة على المسرح الدولي. فكلتا الدولتين لديهما من القوة والقدرة التي تمكنهما من لعب دور أكثر

[292]" STATEMENT OF GENERAL JOSEPH L. VOTEL COMMANDER U.S. CENTRAL COMMAND BEFORE THE HOUSE ARMED SERVICES COMMITTEE ON THE POSTURE OF U.S. CENTRAL COMMAND TERRORISM AND IRAN: DEFENSE CHALLENGES IN THE MIDDLE EAST", THE HOUSE ARMED SERVICES COMMITTEE, Pages 6-7, 2018.

قدرة على مستوى النظام الدولي.[293] حالة الصراع البارد بين روسيا وأمريكا خلق هامشاً من التعاون والتحالف في المجال العسكري والاقتصادي مع الصين وهو ما يعزز فكرة استقرار التعددية القطبية على الاحادية المهيمنة.

من بين أهم المنظمات العالمية التي تعمل على تقليص الهيمنة الأمريكية على العالم مجموعة البريكس والتي تحتل ربع الكرة الأرضية 18% من الاقتصاد العالمي. وتعتبر هذه المجموعة نموذجاً للتغيرات الدولية على الساحة الدولية في الوقت الذي يتواصل فيه الجدل حول موازين القوى العالمية في مستقبل النظام الدولي. حققت مجموعة البريكس حضوراً قوياً على المسرحين السياسي والاقتصادي، مما ينبأ بأن العالم يشهد ولادة قطب جديد مدجج بكم هائل من الثروات الاقتصادية وعدد السكان ووزن سياسي مشكلة بذلك خطراً كبيراً على قوة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة.[294]

وجاء في تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية أشتون كارتر أن روسيا تمثل الخطر الأول في قائمة تحديات الأمن الأمريكي الاستراتيجية، وذلك لأن الحرب في أوكرانيا، ومحاولة فلاديمير بوتين لقلب التسوية الدولية بعد الحرب الباردة في أوروبا أجبر العديد من الحكومات الغربية على إعادة تقييمها لروسيا. وأنه في حال استمرت روسيا في طبعها العسكري الحالي فإن ذلك من شأنه ان يكون خطراً متزايداً لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتحدي الثاني في آسيا والمحيط الهادئ، حيث أن الولايات المتحدة لم تواجه هذه المنافسة الكبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحيث أن الصين آخذة في الارتفاع والصعود كقوة عظمى. هناك اثنان من التحديات التي طال أمدها وتأثيرها في مناطق معينة. واحد هو كوريا الشمالية، والتي لا يزال خطرها قائماً على كل من الولايات المتحدة وحلفائها. والآخر هو إيران لأن الاتفاق النووي يعد صفقة جيدة لمنع إيران من الحصول على سلاح

[293] عبد الله جهاد، الأحمر: "العلاقات الروسية- الصينية وأثرها على التوازن الدولي"، جامعة دمشق قسم العلاقات الدولية، )2010)، ص 7-8.

[294] محمد، العسومي: "مجموعة "بريكس" نموذجاً للتغيرات الدولية"، آفاق المستقبل، العدد 19، (2013)، ص 1-4.

نووي، من أجل مواجهة تأثير إيران ضد حلفاء واشنطن في المنطقة، وخاصة إسرائيل، التي تحافظ الأولى عليها التزاما ثابتا وغير قابل للكسر. التحدي الخامس لا يقل أهمية من الأربعة الأخرى، هو الأولوية المستمرة والكفاح من أجل مكافحة الإرهاب، وخاصة هزيمة "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا. ويؤكد التقرير على أن القوات العسكرية الامريكية لا بد أن تكون متوازنة مع الحجم والقدرات الكافية من أجل القضاء على هذه التحديات، على الرغم من التقدم الذي قطعته منذ نهاية الحرب الباردة، يبدو أن روسيا في السنوات الأخيرة عازمة على اضعاف النظام الدولي القائم على المبادئ والقوانين الذي خدم أمريكا وحلفائها والمجتمع الدولي سنين طوال. كما ولدى الجهات الفاعلة الروسية قدرات كبيرة تشكل تحديا كبيرا لنا. والأكثر إثارة للقلق، موسكو تنشر الصواريخ النووية التي تهدد الاستقرار الاستراتيجي.[295]

### 4.2.3 المأزق الاقتصادي الأمريكي:

[295] DEFENSE POSTURE STATEMENT: Taking the Long View, Investing for the Future Secretary of Defense Ash Carter (2016), Department of Defense Pages 7-23.

شهد القرن العشرون ثلاث أزمات اقتصادية بنيوية ودورية كبيرة. تفاوتت في حدتها، وامتدت الواحدة منها إلى ما يقارب العشرين عاما. حدثت الأزمة الأولى سنة 1906 وامتدت إلى سنة 1921، وتخللتها الحرب العالمية الأولى. أما الأزمة الثانية فبدأت في سنة 1929 وامتدت حوالي عشرين سنة أيضا، وتخللتها الحرب العالمية الثانية. أما الأزمة الثالثة فبدأت عند منتصف الستينات. واستمرت حتى سنة 1982 وتخللتها حروب جنوب شرق أسيا، وخاصة حرب فيتنام. وعند انفجار أزمة 2007، اندفعت المصارف المركزية والمؤسسات الدولية لمعالجتها، ووقعت في مركز النظام الرأسمالي في أزمات مديونية. وبالتالي أخذت الأزمة أبعاداً أخرى كأزمة نقدية ومالية واقتصادية واجتماعية. فقد ولَّدت الأزمة هبوطا حادا في أسواق الأسهم والعقارات، وانخفاضا حادا في الإقراض وفي الطلب على السلع والخدمات مما كبح الإنتاج وولد نموا في نسبة طاقات الإنتاج المعطلة. ومعدلات مرتفعة من البطالة، وافلاسات واسعة، وديون هالكة للمصارف.[296]

لقد بدأت أزمة النظام الرأسمالي العالمي الذي تقوده واشنطن منذ منتصف ستينات القرن الماضي، وقد ظهرت الأزمة بعد إعادة بناء اقتصادات أوروبا الغربية واليابان، حيث استطاعت بعض الدول كاليابان وألمانيا إحياء قدراتها الإنتاجية والصناعية، وبالتالي فرض سياسات حمائية لأسواق السلع والخدمات، الأمر الذي أعطاها قدرة لمنافسة الاقتصاد الأميركي، ومنذ ذلك الحين بدأ الاقتصاد الأمريكي يعاني العجز في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجاري، وهو ما شكل بداية التحول في الاقتصاد الأمريكي من أكبر بلد دائن في العالم، إلى أكبر بلد مدين.[297]

[296] غالب أبو مصلح، "أزمة الرأسمالية: أمريكا و "بقية العالم"، شؤون الأوسطلبنان، ع 139، 2011، ص 5-6.
[297] فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 93-94.

ولا شك أن الاقتصاد الأمريكي من أكبر الاقتصادات في العالم رغم كل الضربات التي أنهكته بفعل الأزمات المالية العالمية أو المحلية المتعاقبة، ولكن وبقراءة متأنية لا بد من الإقرار أن هناك ثمة اقتصاديات عالمية في حالة صعود مستمر بفعل تراجع تفوق الاقتصاد الامريكي، ولكن السمة العامة للاقتصاد العالمي تبقى متذبذبة غير ثابتة، نتيجة للحراك الاقتصادي العالمي المستمر.

ارتباط الاقتصاديات العالمية جعلها جميعاً عرضة للأزمات الاقتصادية على المستوى العالمي، ولكن بنسب متفاوتة، وهذا ما تم ملاحظته في الأزمة المالية العالمية عام 2008، والتي ضربت العالم أجمع، ولكن الخاسر الأكبر من هذه الأزمة هو الاقتصاد الأمريكي، كونها بدأت من أمريكا بعد أزمة الرهن العقاري، ثم ما لبثت أن توسعت وشملت معظم الاقتصاديات العالمية.

### 4.2.3.1 سمات المأزق الاقتصادي الأمريكي

وقبل البدء بالحديث عن سمات المأزق الاقتصادي لا بد من الحديث عن محاولات من الادارات الامريكية المتعاقبة فترة إدارة الرئيس باراك أوباما والرئيس دونالد ترامب، لمعالجة الاشكالية الاقتصادية وكان وما زال شعارها أمريكا أولا ولنجعل أمريكا عظيمة دليل على وعي الادارة الأمريكية بهذه القضايا، حيث ركز برنامج الرئيس أوباما على القضايا الاقتصادية والمالية المحلية والدولية مع مجموعة متشابكة من المبادرات التي تضمنت أربعة مكونات رئيسية: 1) برنامج توسيع مالي ضخم لتعزيز الانتعاش الاقتصادي؛ 2) السياسات الاقتصادية لاستعادة التوازن الاجتماعي للسلطة والصحة للعمل والمجتمعات والأسر مع الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا؛ 3) سياسات لإعادة بناء وتنظيم وإدارة المؤسسات المالية بحيث تخدم احتياجات الناس وتساهم في الاستقرار المالي؛ و 4) مبادئ

التعاون والتنسيق الدوليين لمساعدة الاقتصاد العالمي على التعافي والانتقال إلى نمو عالمي أكثر عدلاً وأكثر توازناً.[298]

ومن جهة أخرى قدم الرئيس ترامب وفريقه الاقتصادي وعوداً كبيرة بشأن تعزيز النمو الاقتصادي في المستقبل. ومع أن تقديرات الميزانية الرسمية تفترض أن النمو سيرتفع إلى 3% سنوياً، إلا أن الرئيس يقترح أن النمو قد يكون أسرع بكثير. تصرفت الإدارة الامريكية بسرعة على وضع القوانين والقواعد الاقتصادية، وتقليص القواعد البيئية والسماح بالمزيد من استخراج مصادر الطاقة. مع وجود هيئات تنظيمية مالية جديدة، كان هناك بعض التخفيف من القواعد المصرفية، على الرغم من عدم وجود تغييرات كبيرة. وبطبيعة الحال، قبل نهاية عام 2017، تم تمرير مشروع قانون الضريبة الذي خفض الضرائب المفروضة على الشركات بشكل كبير وخفض الضرائب الفردية للبعض. ويتمثل محور برنامج الحكومة في النمو في فاتورة خفض الضرائب التي خفضت معدل الضريبة على الشركات من 35% إلى 21%.[299]

كما أطلق الرئيس ترامب وعود بتوفير 2 مليون وظيفة منذ الانتخابات. ويمكن رؤية واقع تخفيض نسبة البطالة من 4.87% عام 2016 إلى 4.40% في عام 2017، حسب الاحصائيات الحكومية. والركن الثاني في استراتيجية أوباما لتخفيف الازمة الاقتصادية تتمثل بتعزيز الرخاء وربط الامن الاقتصادي بالأمن القومي، وربط الازدهار الاقتصادي بالقوة والنفوذ الأمريكي في الخارج.[300]

---

[298] Gerald, Epstein. (2009). Obama's Economic Policy: Achievements, Problems and Prospects. https://journals.openedition.org/regulation/7459?lang=en

[299] Martin, Neil Baily. (2018). Trump's formula for growing the U.S. economy—what will work and what won't. The Brookings . https://www.brookings.edu/research/trumps-formula-for-growing-the-u-s-economy-what-will-work-and-what-wont/

[300] The White House. (2018). Remarks by President Trump on the Administration's National Security Strategy .

وعلى الرغم من جهود الإدارات الامريكية المتعاقبة لحلحلة الازمة الاقتصادية ونجحت إدارة ترامب في تقليص نسبة البطالة ولكن الأزمة الاقتصادية للولايات المتحدة ما زالت مستفحلة في جوانب متعددة، ومن خلال هذا المحور سيتم مناقشة السمات الرئيسة للازمة الاقتصادية.

وفي سياق متصل حذر بول كيندي من أن الافراط في استخدام القوة والانتشار الزائد لإمبراطورية ما خارج حدودها مع الافراط في الانفاق العسكري سيكون سبباً في تفاقم الحالة الاقتصادية ثم انحسار القوة العظمى واضمحلالها، والعودة بالدولة إلى واقعها الأصلي، أي نهاية وجودها الامبراطوري،[301] وهو ما يتجلى بشكل صريح في واقع القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، فلم تنتهِ حروبها الخاسرة منذ فيتنام مروراً بحرب العراق الأولى والثانية وأفغانستان والحرب العالمية على الإرهاب، حتى أصبح الاقتصاد الأمريكي في مربع التراجع والتأزم، ناهيك عن أن الاقتصاد الأمريكي يعاني منذ عقود من أزمات بنيوية حادة، وأبرز سمات هذه الازمة والضعف الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي تأتي على النحو التالي:

#### 4.2.3.1.1 العجز في الميزانية:

يعرف عجز الميزانية على أنه الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات. ومن أهم أسباب عجز الميزانية العامة هو زيادة النفقات

---

https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-administrations-national-security-strategy/

[301] هاشم نوار جليل، قياس قوة الدولة إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية -لبنان، ع25، (2010)، 78-79.

العامة الناتج عن توسع مساحة نشاط القطاع العام، وزيادة نسبة النفقات لعامة الموجهة للخدمات الاجتماعية وزيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك. يتمثل خطر عجز الميزانية على الدولة في حالة التزايد الهائل في نفقاتها العامة ومحدودية ايراداتها الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تغطية هذه النفقات من جهة وتركيز ايراداتها على مصادر محدودة وغير مستقرة.[302]ويورد الباحث هنا بعض أرقام العجز في الميزانية الأمريكية والتي تشير إلى تفاقم العجز، ففي عام 2002 وصل العجز في الميزانية الأمريكية إلى 157 مليار دولار وتضاعف العجز في عام 2017 إلى 665 مليار دولار.[303]

كما وأفادت البيانات المعلنة من قبل وزارة الخزانة الأمريكية في الثالث عشر من سبتمبر 2018 أن عجز ميزانية حكومة الولايات المتحدة بلغ 214 مليار دولار في أغسطس آب أي ما يقرب من مثلي مستواه في الفترة ذاتها من العام الماضي في ظل تضخم المصروفات. بالمقارنة كان عجز الميزانية 108 مليارات دولار في أغسطس آب من العام الماضي حسبما أظهره بيان الميزانية الشهري للوزارة. وبلغ إجمالي الإيرادات غير المعدلة 219 مليار دولار الشهر الماضي بانخفاض ثلاثة بالمئة عن أغسطس آب من العام الماضي في حين بلغت المصروفات غير المعدلة 433 مليار دولار بقفزة 30% عن نفس الشهر من 2017.[304] فكل الاحصائيات الواردة من قبل الحكومة الأمريكية تفيد بتفاقم إشكالية العجز في ميزانية الحكومة، وهذا يلقي بظلاله على الازمة الاقتصادية التي تعاني منها واشنطن.

---

[302] دردوري لحسن، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي"، جامعة بسكرة-الجزائر، 2013، ص 3-5.

[303] "Historical Tables and Spread sheets", 2018.
https://www.whitehouse.gov/omb/historical-tables/

[304] "Monthly Treasury Statement of Receipts and Outlays of the United States Government". (2018). the Bureau of the Fiscal Service, Department of the Treasury.

### 4.2.3.1.2 العجز بالميزان التجاري:

تبرز الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري في أنه يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات الدولية. تكمن خطورة هذا المؤشر على الدولة في حالات النمو الكبيرة والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها؛ مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى. أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات؛ مما يؤدي إلى تدفق دخل الدولة، فإن كان العجز مستمراً ومرتفعا، فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالاً على الاقتصاد.[305] كما أن العجز بالميزان التجاري يؤدي المتواصل إلى إعاقة التنمية والنفقات الرأسمالية وتثبيط الإنفاق الرامي إلى إعادة بناء البنى التحتية الأساسية، بما في ذلك الكهرباء، والماء، والاتصالات.[306]

ففي عام 2002 وصل العجز بالميزان التجاري الأمريكي إلى 418 مليار دولار، وتضاعف حجم العجز في عام 2016 إلى 504 مليار دولار،[307]وهو ما يعطي تصوراً عن حجم المأزق الذي تعايشه الولايات الأمريكية وعدم مقدرتها على معالجته والتخلص منه.

### 4.2.3.1.3 تراجع القوة التصنيعية الأمريكية:

[305] زبير طيوح، " أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1980-2013)"، جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –، 2015، ص 46.

[306] "إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة"، الأمم املتحدة، نيويورك وجنيف، 2011، ص 9.

[307] "United States", "Net trade in goods and services (BoP, current US$)", The World Bank (2017). https://data.worldbank.org/indicator/BN.GSR.GNFS.CD?end=2016&locations=US&start=2001&view=chart

أورد فنسان الغريب في كتابه مأزق الإمبراطورية الأمريكية أن الاقتصاد الامريكي شهد في سنواته الأخيرة ظاهرة فك الارتباط بين الاقتصاد الإنتاجي الفعلي والاقتصاد الذي يقوم على الأسواق المالية، كما أن الاقتصاد الأمريكي شهد أيضاً تحولاً من الاقتصاد المنتج للسلع والخدمات، إلى الاقتصاد المعلوماتي واقتصاد تعادل الوحدات، وقد انعكست تلك السياسات بالسلب على الاقتصاد الأمريكي من انتقال معظم النشاط الصناعي الأمريكي خارج الاراضي الأمريكية وتراجع المرتبة العالمية لتلك الصناعات، وهو ما أدى الى تراجع مرتبة الولايات المتحدة عن المرتبة الأولى في الإنتاج العالمي التي كانت تحتلها في السابق، وزيادة القدرة التنافسية لمنتجات دول شرق آسيا بالمقارنة بالمنتوجات الأمريكية، وتحول الولايات المتحدة إلى دولة مستوردة للسلع الأجنبية، خاصة الصينية، كما و تراجع حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات الصناعية التكنولوجية لصالح الصين، وقد ترتب على تلك السياسات تراجع مستمر في الاقتصاد الأمريكي، وهو ما حدى بالمحافظين الجدد إلى اتباع سياسات خارجية تقوم على استخدام القوة العسكرية للمحافظة على الريادة الاقتصادية الأمريكية وبالتالي على الموقع المهيمن في إدارة اللعبة الدولية.[308]

ونورد هنا بعض أرقام الصادرات التكنولوجية الفائقة التي يمكن من خلال مراقبة حالة التراجع الأمريكية، ففي عام 2001 بلغت الصادرات التكنولوجية الفائقة للولايات المتحدة 176 مليار، في حين تراجعت الصادرات التكنولوجية عام 2016 إلى 153 مليار دولار، وفي ذات الوقت بلغت صادرات الصين من الصناعات التكنولوجية الفائقة عام 2001 49 مليار دولار، بينما تضاعف هذا الرقم عام 2016 إلى 496 مليار دولار.[309]

[308] الغريب، مأزق الإمبراطورية، 160-161

[309] "High-technology exports (current US$)", The World Bank, 2017.

فمن الأمور التي تثير قلق المراقبين والخبراء، هو انتقال الولايات المتحدة من أكبر منتج عالمي، إلى أكبر بلد مستهلك للصناعات الأجنبية، ومن أكبر بلد دائن، لأكبر بلد مدين، وهو ما يعطي مؤشرات عملية واضحة عن حالة التراجع المستمر الذي يعيشه الاقتصاد الأمريكي.

#### 4.2.3.1.4 تضخم الدين العام:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الأمريكي هو من أكبر الاقتصادات العالمية، ولكنه أيضاً الأكثر استهلاكاً في العالم، والأكثر مديونية على المستوى العالمي، فقد وصل الدين العام في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 إلى 5.807 ترليون دولار، بينما تضاعف هذا الرقم في عام 2017 إلى 20.224 ترليون دولار،[310] يؤثر الدين العام للدولة سلباً على الاقتصاد الوطني من خلال إثقال كاهله بسداد الدين وخدمة فوائده التراكمية، وبالتالي زيادة الأعباء المالية للدولة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة.[311]

تضاعف سقف المديونية الأمريكية العامة عاماً بعد عام يشير بشكل جدي إلى أن جهود الإدارة الأمريكي الحالية ومحاولات الإدارات المتعاقبة للخروج من المأزق الاقتصادي لم تصل حتى يومنا هذا إلى بر الأمان، فخط تضخم الدين العام منذ العام 1990-2017 في حالة صعود وتضخم كبيرين، وهو ما يكشف أحد زوايا المأزق الاقتصادي الأمريكي. رغم محاولات ادارته إلا أنه يثقل كاهل الإدارات الأمريكية المتعاقبة كونه في حالة تضخم مستمر.

---

https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.TECH.CD?end=2016&locations=US-CN&start=2001

[310] "Public debt of the United States from 1990 to 2017* (in billion U.S. dollars)", The Statistics Portal (2017).
https://www.statista.com/statistics/187867/public-debt-of-the-united-states-since-1990/

[311] محمود سحنون، "الأسواق المالية والعولمة المالية والاقتصادية"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2012، ص 2.

وفي الإطار ذاته المتعلق بعدم بجدوى جهود الولايات المتحدة في خفض الدين العام رغم تضخم سقف الدين العام، وهذا بدوره سيؤثر كثيرًا في خطط واستراتيجيات وزارة الدفاع الاميركية للسنوات المقبلة بوجه خاص وبتوجهات الولايات المتحدة الاميركية العالمية بوجه عام وهو ما أقر به العديد من المسؤولين في وزارة الدفاع الاميركية، وهذا ما يمكن أن يؤثر على القوة الأمريكية في المستقبل المنظور.

### 4.2.3.1.5 تراجع هيمنة الدولار الأمريكي:

يعتبر الدولار الأمريكي الورقة النقدية الأقوى عالمياً والأكثر تأثيراً في المشهد الاقتصادي العالمي لقرابة القرن، وذلك بفعل عوامل عدة من أهمها ارتباط الدولار بسعر الذهب والنفط ناهيك عن كثافة التداول العالمي والأكثر طلباً في سوق المال العالمي، والثقة الممنوحة للدولار تأتي من استقرار معدلات الاحتياط النقدي وأمان سعر الصرف وهو ما زاد الطلب عليه، إضافة إلى ضعف البدائل النقدية أمام الدولار، كما أن تفرد الولايات المتحدة بالاقتصاد العالمي هو من أهم عوامل قوة الدولار فالهيمنة السياسية انعكست أيضا في عالم المال والاقتصاد، ليصبح الدولار مهيمناً في عالم الاقتصاد والمال الدولي كما هي أمريكا مهيمنة على العالم سياسياً وعسكرياً.

الضعف الذي يمكن أن يصيب هيمنة الدولار يكون عندما تصبح قيمته أقل مقارنة بالعملات الأخرى في سوق الصرف الأجنبي، وهو ما يعني تراجع مؤشر الدولار، أي أن الحكومات الأجنبية تتحرك ببطء في معاملاتها بعيداً عن الدولار، كما أن انخفاض الدولار يعني انخفاض قيمة صناديق الولايات المتحدة الأمريكية ما يعني ارتفاع الفائدة، ويمكن أن يفسر ذلك بأن البنوك المركزية الأجنبية وصناديق الثروة السيادية تحتوي على قيمة دولار أقل الأمر الذي يخفض الطلب على الدولار.

وتتمثل تأثيرات تراجع الدولار في أنه سيزيد من سعر الواردات مما يساهم في التضخم، كما أن ضعف الدولار يمكن أن ينتج عنه انخفاض كبير في تدفق رؤوس الأموال الى الاسواق الامريكية والتسبب بمزيد من الضعف للاقتصاد الأمريكي.[312]

ويرى خبراء أن هيمنة الدولار والتي استمرت قرابة القرن من الزمن، تعاني اليوم من تراجع في قوتها وحضورها الدولي وذلك لأسباب عدة من أهمها: ارتفاع حجم الدين الأمريكي إلى أكثر من 20 تريليون دولار، مع تراجع القوة التصديرية للاقتصاد الأمريكي، إضافة إلى استمرار البنك المركزي الأمريكي بطباعة مئات المليارات من الدولارات ليضخها في الأسواق بحجة محاربة الانكماش وإنعاش الاقتصاد الأمريكي، وما عزز تراجع قوة الدولار بشكل جدي أيضا هو إيجاد مؤسسات مالية عالمية بديلة عن صندوق النقد والبنك الدوليين الذي تهيمن عليهما أمريكا، كمنظمة البريكس الاقتصادية، والتي أقامت مؤسسات مالية كبنك التنمية والذي لا تهيمن عليه الولايات المتحدة. كما أن اعتماد اليوان الصيني في سلة العملات الدولية له حصته في تراجع هيمنة الدولار، إضافة إلى فتح بورصة الدول العربية المنتجة للنفط امام مستثمرين أجانب بشكل يسهّل على الصينيين وغيرهم الاستثمار في الشركات والصناديق السعودية. وهو الأمر الذي سيساعد الأخيرة على التخفيف من اعتمادها على النفط الذي يباع بالدولار وزيادة أرباحها من الاستثمارات، وهذه الخطوة تأتي قريبة إلى حد كبير في تخلي عدد كبير من دول العالم عن الدولار الأمريكي في التعاملات الاقتصادية العالمية، وهو ما يعتبر تحدياً خطيراً أمام هيمنة الدولار.[313]

---

[312] KIMBERLY AMADEO, "Dollar Decline or Dollar Collapse: A Dollar Decline Is Inevitable, while a Collapse Is Unimaginable", The Balance (2018).
https://www.thebalance.com/dollar-decline-or-dollar-collapse-3306090

[313] عبد الكريم حمودي، الدولار يصارع على عرش العملات وهيمنته مهددة، الخليج أونالين، 2015/04/05.

فقدان الدولار هيمنته الاقتصادية العالمية تدريجياً، سبقه تاريخياً فقدان القيمة الاقتصادية والمالية لعملات البرتغال واسبانيا وهولندا وفرنسا وبريطانيا التي كانت سائدة في أوقات مختلفة من التاريخ، كما أن انشاء بنك التنمية الأسيوي التابع لمنظمة لبريكس العالمية من شأنه أن يعزز فكرة تراجع هيمنة الدولار الأمريكي، كون المنظمة تسير وفق خطوات اقتصادية لمكافحة الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، وقد سبق ذلك دعوة الأمم المتحدة عام 2010 إلى التخلي عن الدولار بوصفها العملية الاحتياطية الوحيدة، وهذا ما أعرب عنه مجلس التعاون الخليجي في رغبته في الحصول على عملة احتياطية مستقلة[314]خاصة بعد أن قامت 23 دولة بالتخلي عن الدولار في علاقاتها التجارية، أي ما يعادل (60%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[315]فقد كان الدولار الأمريكي هو القوة العظمى للنظام المالي والنقدي لحوالي أكثر من 70 عاماً. حيث كانت قوة الدولار لا يمكن أن تتحداها أي قوة أخرى. فإذا كانت الولايات المتحدة الامريكية ترغب في استمرار هيمنتها العالمية، يجب عليها منح الاستقرار على جميع النظم التي تهيمن عليها. وإن التخلي عن الدولار الأمريكي في التبادل التجاري قد أوجد عطلاً كبيراً بين نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادية والمالية. تمثل الولايات المتحدة 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و12٪ من تجارة البضائع. ومع ذلك، فإن حوالي 60٪ من الناتج العالمي تقع ضمن منطقة الدولار الواقعية، التي تكون فيها

[314] JEFF DESJARDINS, " The Dollar is Slowly Losing its Status as the Primary Reserve Currency", Visual Capitalist (2015).
http://www.visualcapitalist.com/the-dollar-is-slowly-losing-its-status-as-the-primary-reserve-currency/
[315]23" Countries Now Abandoning US Dollar", Truth and Action (2017).
http://www.truthandaction.org/23-countries-now-abandoning-us-dollar-2/

العملات مربوطة بالدولار أو تتحرك ببعض التعاطف معه. وانخفضت حصة الشركات الأمريكية من أسهم استثمارات الشركات الدولية من 39٪ في عام 1999 إلى 24٪ حتى يومنا هذا.[316]

### 4.2.3.1.6 التبعية النفطية:

تنبه خبراء معهد بروكنجز الأمريكي لخطر التبعية النفطية، وتعاملوا مع هذه القضية كونها مسألة أمن قومي بعيداً عن الاعتبارات البيئية والاقتصادية، فقد خلص تقرير المعهد إلى أن التبعية النفطية مصدر من مصادر تهديد الأمن القومي الأمريكي، أن السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج والتي استندت إلى هدف تأمين تدفق النفط إلى الاقتصاد الأمريكي، بدءا من التحالفات السياسية إلى الوجود العسكري المباشر في دول الخليج بعد حرب تحرير الكويت في عام 1991، أدت إلى تقوية مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة، هذه الكراهية تمثل أحد أدوات التجنيد والتعبئة للتنظيمات الإسلامية الجهادية، ناهيك عن أن التدفقات المالية الضخمة إلى دول الخليج تمثل مصدرا مهما لدعم شبكات الإرهاب، ويقوم منطق التقرير هنا على أن جزءا من الأموال الضخمة التي تتدفق إلى دول الخليج العربية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، تذهب إلى المدارس والجامعات الدينية التي تنشر أفكارا وأراء معادية للولايات المتحدة، إضافة إلى أن التبعية النفطية تشكل مصدرا للتهديد البيئي، ويأتي مصدر التهديد البيئي الرئيسي للنفط من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تنتج عن احتراق النفط والذي يستقر في الغلاف الجوي، والذي يؤدي بدوره إلى

[316] "Dominant and dangerous", The Economist (2015). https://www.economist.com/news/leaders/21669875-americas-economic-supremacy-fades-primacy-dollar-looks-unsustainable-dominant-and

ارتفاع في درجات الحرارة، ومن الناحية الاقتصادية يمثل النفط مصدرا مهما لاستنزاف الثروات المالية الأمريكية بسبب الاستهلاك الضخم للنفط داخل الولايات المتحدة.[317]

وقد أكد جوزيف ناي على أن البترول أهم مادة خام في العالم بالمعنى الاقتصادي السياسي، ومن المرجح أن يظل مصدراً أساسياً للطاقة في هذا القرن، وتستهلك الولايات المتحدة 20% من بترول العالم والصين تستهلك 8% رغم ان الاستهلاك الصيني يزيد بشكل متسارع.[318]

إن تزايد اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط من الخارج خاصة من دول الشرق الأوسط يزيد من حالة الضعف والتبعية في الاقتصاد الأمريكي، فقد وصل حجم استيراد الولايات المتحدة للنفط عام 2001 إلى 3.404 مليون برميل، بينما تراجع عام 2016 إلى 2.873 مليون برميل.[319] وهو ما ينبأ بأن الولايات المتحدة لا تمتلك حلولاً جذرية لإنهاء حالة التبعية النفطية كونها تمثل إشكالية اقتصادية وبيئية وأمنية.

حاولت الولايات المتحدة معالجة إشكالية التبعية النفطية بعد اكتشاف النفط الصخري والذي أحدث حينها طفرة في إنتاج النفط الخام المحلي. فيحتوي النفط الخام على أكثر من ثلث الإنتاج البري للنفط الخام في الولايات ال 48 الأمريكية. فقد دفعت الولايات المتحدة إلى إنتاج النفط من 5.7 مليون برميل يوميًا في عام 2011 إلى 9.2 مليون برميل في عام 2014. وتتوقع وكالة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل إنتاج النفط الأمريكي إلى 9.6 مليون برميل في عام 2018، وبفضل إنتاج النفط الصخري، انخفض الاعتماد الأمريكي على واردات النفط الأجنبية. إن مشاريع

---

[317] محمد فايز فرحان، إنهاء حالة التبعية النفطية الأمريكية 2-1، (واشنطن، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات). http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/602.htm

[318] ناي، ترجمة نافع، "مستقبل القوة"، ٢٠١٠، العدد ٢٥٥٨، ص 87.

[319] "U.S. Imports of Crude Oil", U.S. Energy Information Administration, 2017. https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=MCRIMUS1&f=A

"وكالة الطاقة الأمريكية" الأجنبية سوف تشكل ما نسبته 34٪ فقط من النفط الأمريكي بحلول عام 2019. وهو انخفاض من 45٪ في عام 2011، و60٪ في عام 2005.[320]

على الرغم من الطفرة التي أحدثها النفط الصخري في احتياجات الولايات المتحدة من النفط بشكل عام إلا أنها ما تزال تحتاج يومياً إلى 7 مليون برميل نفط حسب احصائيات (CIA).[321]وهو ما يجعل الحديث عن انتاج النفط الصخري داخل الولايات المتحدة حل محدود جداً لتبقى الإشكالية على حالها لضخامة حاجة السوق المحلي من النفط وعدم مقدرة الولايات المتحدة على الاكتفاء الذاتي من النفط المحلي وحاجتها الماسة لاستيراد كميات كبرى من النفط.

### 4.2.3.2 السياسة الخارجية الأمريكية كانعكاس للمأزق الاقتصادي الأمريكي

يتحدث فنسان الغريب في أن رسم السياسات الخارجية الأمريكية المتبعة منذ عقود بروزها الأحادي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ما هي إلا مظهر من مظاهر أزمة النظام الرأسمالي الدولي، ورد عنيف على المأزق الاقتصادي الأمريكي، بحثاً عن أسواق جديدة ورغبة في السيطرة المباشرة على منابع النفط، إضافة إلى تضخم ما أصبح يعرف بـ "المجمع العسكري الصناعي"، وهو ما دفع المحافظين الجدد باتجاه اعتماد السياسات الخارجية التوسعية هرباً من الأزمات الداخلية وحفاظاً على الموقع الأمريكي الأحادي المهيمن حالياً.[322]

#### 4.2.3.2.1 أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتصاعد مرحلة الأحادية الأمريكية

[320] Kimberly, Amadeo. (2018). "US Shale Oil Boom and Bust". The Balance. https://www.thebalance.com/us-shale-oil-boom-and-bust-3305553

[321] CIA Theodora World Fact Book, " Countries of."

[322] فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 165 و179-180.

تشكلت النزعة الأحادية القطبية في رسم السياسات الخارجية الأمريكية بعيد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي تميزت باستخدام القوة العسكرية المفرطة بدايةً من أفغانستان ومن ثم العراق والمواجهة الشاملة ضد ما أصبح يعرف بالإرهاب.

ويأتي دفع النخبة الحاكمة من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة بالأزمات الداخلية نحو الخارج تنفيساً للاحتقان الداخلي وهروباً من تصحيح اقتصادي هيكلي لا تزال تلك النخبة ترفض القيام به، كما ويحذر ديفيد هارفرد أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ستتراجع إذا لم تستمر بالسير في مسارها الإمبريالي من خلال الانخراط في خطط إعادة توزيع الثروة داخل حدودها، وإعادة توجيه تلك الخطط ودعمها من تدفقات رأس المال والإنتاج والتجديد والهياكل الأساسية المادية والاجتماعية وتحسينات دراماتيكية في التعليم العام وإصلاح الفشل بشكل واضح في البنى التحتية، ولكن كل ذلك يتطلب المزيد من التمويل والنفقات والذي لا تزال القوة المهيمنة في الولايات المتحدة ترفض حتى التفكير به.[323]وحقيقةً أن هناك ثمة جهود بذلتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عهد أوباما حتى عهد ترامب، ولكن تلك الجهود لا تتعدى الحلول التخديرية للأزمات الاقتصادية والاستراتيجية في ظل تعاظمها عاماً بعد عام، فما الجدوى من مخططات سنوية وعشرية لا تنقذ الاقتصاد الأمريكي من التراجع المستمر خلال عقدي القرن الحادي والعشرين، خاصة بعد النظر في الاحصائيات الاقتصادية الامريكية التي تم تناولها في المؤشر الاقتصادي في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وفي ذات الإطار كان اتخاذ الحرب على العراق حسب الباحث الأمريكي وليام كلارك يعود لأسباب اقتصادية بعد قرار النظام العراقي للتحول من الدولار إلى اليورو في تسعير النفط، هذا القرار

[323] Harvey, David. The new imperialism. Oxford University Press, USA, 2003., pages 75-76.

شكل تهديداً للموقع الاقتصادي الاستراتيجي للدولار الأمريكي كونه العملة الاحتياطية في احتساب سعر برميل النفط، لذلك اتخذت الحكومة الأمريكية قرار السيطرة المباشرة على منابع النفط في الشرق الأوسط من خلال احتلالها للعراق عام 2003، بحجة الحرب على الإرهاب وخطر أسلحة الدمار الشامل التي كانت تتهدم النظام العراقي بحيازتها.[324]

ومن جهة أخرى يشير المفكر أندرو باسيفيتش أن الانسحاب الأمريكي من العراق شكل بداية لنهاية آمال أمريكا العِظام، ومؤشر على انقضاء حقبه أيضاً، ولو أنها أقل دراماتيكية، والتي انطلقت في العام 2003 وسط تأكيدات بنصر سريع، تنتهي بعد ما يقرب من تسع سنوات من بدئها، مع قبول الولايات المتحدة بما هو أقل بكثير من النصر السريع. وبدلاً من ذلك، كشفت تلك الحرب التي شُنّت لإثبات التفوق الأمريكي، عن المحدّدات الكبيرة والصارخة للقوة الأميركية، وخيّبت التوقعات الكبيرة والآمال العظام لحقبة ما بعد الحرب الباردة، والتي كان يعتقد ذات مرة بأنها ستشكل مستقبل العالم، كما وانحدرت العولمة وتراجعت الهيمنة الأمريكية في جميع الجوانب باستثناء القوة العسكرية ظلت الهيمنة الأميركية لا جدال فيها، كما يؤكد الجنرالات باستمرار. ولكن، بعد سنوات من القتال في العراق، ومع استمرار الحرب الأفغانية وغيرها من "عمليات الطوارئ في الخارج"، أصبحت قيمة هذا الادعاء تتلاشى. لا شك في أن لدى القوات الأميركية قدرات قتالية لا مثيل لها. ومع ذلك، فإن الحقيقة المحزنة هي أنه لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الفوز. لقد أصبح مجرد تجنب الهزيمة اقتراحاً مذهل الكلفة، كما ولم يعد حمل مستقبل ما بعد النكسة الأمريكية في العراق علامة "صنع في أمريكا" في ظل بروز الصين كقوة بديلة، كما وأن القيم الليبرالية تضررت وأصبحت غير مرحب بها

[324] William Clark, "Revisited - The Real Reasons for the Upcoming War With Iraq:A Macroeconomic and Geostrategic Analysis of the Unspoken Truth", -Post-war Commentary January 2004, Pages 49-51.

في المناطق التي تطالب بالديمقراطية وأصبح النموذج الأمريكي الذي تضرر وتشوه مجرد نموذج من بين العديد من النماذج.[325]

### 4.2.3.2.2 أحداث الحادي من سبتمبر والرد الأمريكي باستخدام القوة المفرطة:

شكلت أحداث سبتمبر 2001 أثر واضح في إعادة تشكيل السياسة الدولية التي تشكلت من أجل القضاء على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. فتعتبر هذه الاحداث خرقاً أمنياً وعسكرياً وسياسياً في السياسة الدولية بعد الحرب الباردة. فقد تغيرت السياسة الدولية وتغير كل شيء وأصبحت الدول تواجه معضلة أمنية وظهور قوى عظمى وشبكة بعيدة المدى من الإرهابيين التي تلعب دوراً كبيراً في النظام الدولي. حيث أنه لا يوجد أدنى شك بأن هذه الأحداث أدت إلى نشوء مخاوف عميقة الجذور فيما يتعلق بالمستقبل.[326]

هجمات 11 سبتمبر استهدفت مواقع استراتيجية، أثرت على مكانة الولايات المتحدة وهيبتها الدولية، الأمر الذي دفع بها الى مراجعة شاملة لمفهوم الأمن الداخلي ومؤسساته ضمن استراتيجية جديدة تأخذ في حساباتها التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء، والأمر الأكثر خطراً في تلك الأحداث أنها لم يأتِ من خارج الولايات المتحدة الأمريكية وإنما من داخلها وعبر مطاراتها وهذا يسقط نظرية أن الأمن الأمريكي لا يخترق، كما أن تلك الهجمات لم تتورط فيه دول لا بشكل مباشر أو غير مباشر فلا يمكن لأي دولة المجازفة بعمل مثل هذا مهما كان عداؤها لأمريكا وهذا إن دل

[325] Andrew, Bacevich, "The U.S. withdrawal from Iraq marks the end America's great expectations", Washington Post (2008): 1-4.

[326] Walter Enders and Todd Sandler, "AFTER 9/11: IS IT ALL DIFFERENT NOW?", Department of Economics, Finance, and Legal Studies University of Alabama (2004), pages 1-4.

فإنما يدل على أن منفذي الهجمات هم أفراد ينتمون الى فكر وعقيدة حادة اتجاه مسلك أمريكا السياسي– العسكري.[327]

يشكل هجوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية قطيعة بين مرحلتين في الوضع العالمية. مرحلة بدأت مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، حيث شهد العالم تحولات كونية كبرى، وأصبحت فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المعتمدة لقيادة النظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد، ومرحلة جديدة يشهد فيها العالم اهتزازاً في مركز القيادة الأول في النظام العالمي، مع تعاظم قوة الصين، وسباق التسلح النووي والتقليدي، وعودة روسيا الى لعب دورها التقليدي على المسرح الدولي، ومطالبة كل من فرنسا وروسيا والصين ببناء نظام عالمي متعدد الأقطاب. وجاءت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتبدأ فيه الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الحروب الكبرى في أفغانستان والعراق وحروب أخرى كبرى.[328]شكلت تلك الحروب أولى مراحل الضعف والتراجع للولايات المتحدة الأمريكية فموجة الغضب تلك التي قادت الولايات المتحدة لحروبها الكبرى على العالم الإسلامي بداية بأفغانستان ومن العراق وليبيا وسوريا كانت بداية عهد التراجع للقوة والهيمنة الأمريكية، وتلك الأحداث أيضاً من أفاقت القوى في الشرق كروسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية للبحث عن القوة والهيمنة في مناطقها الجيوسياسية.

إن فشل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب يعود إلى توسع النفوذ الإرهابي بشكل كبير في المنطقة، وهذا بالتالي ينسحب هذا الواقع على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية طويل الأمد في آسيا وأي مكان آخر. كما أن التكنولوجيات العسكرية المستخدمة في آسيا

[327] العلمي، حفيظة، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة – كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية (2015)، ص 21.
[328] المديني، توفيق، "التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب ضد الإرهاب"، اتحاد الكتاب العرب (2003)، ص 135-138.

من قبل الإرهابيين تخلق مراكز جديدة للقوى العظمى مثل الصين للظهور والتي بدورها ستتحدى قوة الردع الأمريكية وسيادتها في المنطقة. وهذا يعني أن الهيمنة الأمريكية ليست دائمة وستتحول إلى مجرد عابرة في مسيرة التاريخ. [329]

تحدث بول كينيدي أن حصة الولايات المتحدة على الساحة الدولية آخذة في الانخفاض مقارنة مع حصة روسيا الآخذة في الازدياد. كما أنه وبالرغم من تقدم الولايات المتحدة الأمريكية في نواحي شتى منها العسكرية والاقتصادية، إلا أنها ستكون بمواجهة تحدي كبير وهو صعود قوى عظمى أخرى والتي تحتل المرتبة الاولى على سلم الشؤون الدولية العالمية، وهذا سيجعلها في حالة توازن مع القوى الأخرى، وأن الافراط في الهيمنة سيقود القوة العظمى إلى التراجع.[330]التراجع الذي افترضه بول كينيدي هنا يقود إلى الانهيار والاضمحلال، وهنا أسجل تناقض واختلاف مع هذا الطرح بشقه الأخير، فالولايات المتحدة الأمريكية تعاني من تراجع في قوة ردعها وهيمنتها العالمية بفعل الافراط بالهيمنة واستخدام القوة، ولكن هذا التراجع لن يقودها للانهيار، بل إن هذا التراجع جعل قوة امريكا متساوية مع قوى أخرى كالصين وروسيا في الوقت الراهن.

### 4.2.3.3 التراجع الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

كان ثمن السياسات الخارجية الأمريكية التي عكف على رسمها نخبة المحافظين الجدد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مزيداً من التراجع في الهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية، ولم تجدِ كل

[329] Ashley J. Tellis, "Assessing America's War on Terror: Confronting Insurgency, Cementing Primacy", THE NATIONAL BUREAU OF ASIAN RESEARCH, VOLUME 15, NUMBER 4, DECEMBER (2004), Pages 4, 8-9.
[330] Paul Kennedy, "The Rise and Fall of The Great Powers Economic Change and Military Conflict from 1500 to 200", Great Britain by Unwin Hyman (1988), Pages 540-541.

المحاولات الأمريكية لوقف الاستنزاف العسكري والاقتصادي رغم اختلاف الاستراتيجيات التي وضعها قادة البيت الأبيض، فتلك الاستراتيجيات ساهمت في تأخير الانهيار الاقتصادي ولم تمنعه بالمطلق، رغم أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال عصياً على الانهيار في الوقت الراهن، ولكن بذور ذلك الانهيار آخذة بالتجذر في روح الاقتصاد الأمريكي، نتيجة الخلل البنيوي الذي لا يزال يراوح مكانه.

كتب بول كيندي في ثمانينيات القرن الماضي إن نقاط القوة عند القوى العظمى في الساحة الدولية لا تستمر وإنما تتغير باستمرار ويعود ذلك بسبب النمو الذي تشهده المجتمعات والتطورات التكنولوجية والمنظمات التي تساعد في تحقيق الأهداف المرجوة. كما أن تطور القوة ومصادر الطاقة الطبيعية يعزز من قوة دول معينة ويقلل من شأن دول أخرى. وفي اللحظة التي تتحسن فيها القدرة الإنتاجية للدول فستصبح لديها القدرة على زيادة حجم الإنفاق العسكري والصيانة الحربية وتقديم الدعم للجيش. فلذلك ينبغي على الدولة أن تنفق على قدراتها العسكرية من أجل حماية ممتلكاتها الخاصة وتحقيق أهدافها. وإذا تم تسخير موارد الدولة الطبيعية لدعم القوة العسكرية فقط مستثنية في ذلك تكريسها من أجل تحقيق الأهداف الخاصة فإن ذلك سيقود بالقوة العظمى إلى الانهيار. وهذه هي المعضلة الأساسية في العالم. أن تاريخ صعود قوى عظمى ثم انحدارها من منظومة القوى العظمى، منذ تقدم أوروبا الغربية في القرن السادس عشر، مثل إسبانيا وهولندا وفرنسا والإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة، يظهر تلازماً واضحاً على المدى الطويل بين الطاقة الانتاجية وواردات الدولة من ناحية، والقدرات العسكرية من ناحية أخرى،[331]فالحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية قلَّصت قدراتها الإنتاجية والتصديرية تدريجياً وضاعفت استيعابها للواردات كما وضاعفت انفاقها

[331] Kennedy, Paul. The rise and fall of the great powers. Great Britain, Unwin Hyman, 1988, XVI.

العسكري وهو ما حذر منه بول كيندي والذي كان سبباً في تراجع الموقع الاقتصادي الأمريكي المتفوق على سائر الاقتصادات العالمية وأيضا سبباً في تراجع الهيمنة السياسية على المستوى العالمي.

فالتقرير الصادر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي والذي يصدر كل أربع سنوات يحمل ذات الدلالات على التراجع النسبي في القوة والهيمنة الأمريكية، فالتقرير لا يخفي عن قبول الولايات المتحدة بالتعاون مع قوى دولية أخرى لإعادة تشكيل النظام الدولي ببنية جديدة، ما هي البنية الجديدة التي ستنهي بنيته الأحادية القديمة في ظل قبول الشراكة مع آخرين دوليين؟!

حقيقةً أن تقرير مجلس الاستخبارات يرجح أن تلقى الولايات المتحدة من حيث موقعها الدولي نفس مصير بريطانيا في القرن التاسع عشر، فالتراجع الذي أظهر التقرير في قوة الولايات المتحدة لا يخفي أنها ستبقى الأولى عالمياً ولكن الفارق بينها وبين الدول الكبرى الأخرى يتقلص عاماً بعد عام، وهو ما سيؤدي إلى تراجع دور ومكانة الولايات المتحدة على المستوى العالمي، كما أن التراجع الأمريكي سيتعزز بتراجع الدولار، كما أن التقرير يتحدث عن تنامي القوة الآسيوية والذي سيتمثل في تفوق آسيا على كل من أوروبا والولايات المتحدة في مقياس القوة، معبَّرًا عنه بحجم الناتج المحلي وعدد السكان وحجم الإنفاق العسكري ونسبة الاستثمار في مجال التكنولوجيا. [332]

خلاصة القول إن الولايات المتحدة الأمريكية في تراجع مستمر لقوتها الشاملة ما يجعلها القوة الأولى بين متساويين؛ الأمر الذي يحتم تراجع دورها العالمي كسلطة مهيمنة على تفاعلات

[332] NATIONA, IR ECTOR OF, and G. ENC. "Global Trends 2030: Alternative Worlds." (2012), pages 12, 14, and 20.

النظام الدولي، وهو ما سيقود النظام الدولي إلى تغير في شكله من الأحادية إلى التعددية القطبية بعد صعود قوى دولية منافسة كالصين وروسيا وغيرها من القوى الآسيوية الناهضة.

### 4.3 الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة، وسيناريوهات التراجع الأمريكي والصعود الصيني.

تبرز أهمية دراسة الهيمنة الأمريكية كونها تعتبر من أكبر القضايا التي خلقت جدلا بين أعمدة الفكر الاستراتيجي العالمي، ليشكل هذا الخطاب محور كتاباتهم منذ بداية الصعود الأمريكي حتى يومنا هذا، لينقسم المفكرون على مستوى العالم إلى تيارين متناقضين في الحديث عن مستقبل الهيمنة الأمريكية بمستواها العالمي وهما:

**التيار الأول:** ويرون أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي في تراجع مستمر، في طريقها للأفول والسقوط، فقد اعتمد هذا التيار على عدد من المفكرين والمؤرخين، في التثبت من منهجيتهم في سقوط وصعود القوى العظمى، فقد كان المؤرخ "إدوارد جيبون" صاحب كتاب سقوط الإمبراطورية الرومانية واضمحلالها، من أول من تحدث عن آليات منهجية لسقوط الامبراطوريات العظمى على مدار التاريخ، فقد تناول في كتابه آليات علمية سقوط الإمبراطورية الرومانية، والتي سقطت نتيجة لعظمة مفرطة في التوسع وهو الذي حكم عليها مستقبلا بالدمار.[333] وتبعه المؤرخ الأمريكي "بول كيندي" صاحب كتاب "نشوء وسقوط الدول العظمى"، والذي تحدث عن الحتمية التاريخية في انهيار القوى العظمى، فقد اعتبر كينيدي أن حرب فيتنام نقطة البداية لتراجع امريكا ومن ثم افول نجمها، فقد حذا كينيدي حذو ماركس في تبنى المادية التاريخية والحتمية التاريخية لسقوط الامبراطوريات معتبرا أن اعباء الامبراطوريات تتزايد مع مرور الوقت حتى يأتي وقت يختل التوازن بين اعباء الامن المتزايد وقدرتها على الحفاظ على قاعدة تقنية واقتصادية تلبى الاحتياجات

[333]Edward, Gibbon, *The History of the decline and fall of the Roman Empire*. (New York: Fred De Fau & Company Publishers, 1776), 106.

الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها وتضمن في نفس الوقت استمرار النمو، والنتيجة الحتمية عند كيندي هي حتمية سقوط القوى العظمى وافولها نتيجة لهذا السبب الاقتصادي، فالانهيار أمر حتمي.[334]

انطلاق كينيدي في نظريته من أن سقوط الاتحاد السوفييتي هو من أهلَّ الولايات المتحدة الأمريكية للصعود والاستحواذ على العالم، ونتيجة لهذا السقوط والصعود للقوتين العالميتين فإن مرحلة القطبية الأحادية ما هي إلا مرحلة قصيرة وستنتهي نظراً للتمدد المفرط، والذي سيكون بداية انهيار القوى العظمى مقارنة بالإمبراطوريات السابقة الرومانية والبريطانية، وأنصار هذا التيار يشيرون إلى التوسع الأمريكي في أفغانستان والعراق هو الذي أثقل كاهلها.[335]

أشار ستيفن والت في مقالة بعنوان:" نهاية العصر الأمريكي" إلى نهاية الهيمنة الأمريكية على العالم، ويدعو فيها الولايات المتحدة إلى أن تعيد ترتيب أولويات سياستها الخارجية وأن تخفف من التزاماتها الدولية بما يتناسب وهذه الأولويات التي يجب أن تنصب في صالح تعظيم مصالحها القومية؛ وذلك بهدف الحفاظ على موقعها الحالي وعدم إهدار مواردها الاقتصادية والعسكرية في مغامرات غير محسوبة تفقد من رصيد قوتها كما حدث في حربي أفغانستان والعراق اللتين شنتهما إدارة بوش الابن في إطار حربها على الإرهاب.[336]يرى والت أن الهيمنة الأمريكية قد انحسرت بسبب اقتراف الزعماء الأمريكيين لمجموعة من الأخطاء، مثل التورط في حربي العراق وأفغانستان، فقد كلفت حرب العراق لوحدها ما يعادل 1 تريليون دولار أمريكي، ويقول والت: "إن التوترات المزدوجة

[334]Paul. Kennedy, *The Rise and Fall of Great Powers* (United States: Random House New York, 1988) 421 - 439.

[335]Ibid, Pages 198, 373, 488, 514.

[336] محمد العربي. الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية / ترجمة وتعليق محمد العربى. – الإسكندرية- مصر: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2012، ص 5-6.

في العراق و أفغانستان لم تساهم إلا في التعجيل في تراجع الهيمنة الأمريكية، وتسليط الضوء على حدود سلطة الولايات المتحدة.[337]

في حين أشار فريد زكريا في دراسته «عالم ما بعد أمريكا»، إلى أن الولايات المتحدة لا تزال قوة عظمى وحيدة على المستويين السياسي والعسكري، إلا أن المجالات الأخرى، الصناعية والمالية والتعليمية والاجتماعية والثقافية على السواء كلها، تتحول بعيداً من وضع الهيمنة الأمريكية، وأنه إذا كانت قوة الولايات المتحدة ليست إلى زوال، فإنها تنتظر من يزاحمها.[338]وأن الهيجان الاقتصادي الحالي يسرّع الانتقال إلى عالم ما بعد أميركا"، الذي يحدده الكاتب بالنهوض الاقتصادي لدول أخرى كالصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وكينيا وغيرها، مما يؤدي إلى تحولات سياسية وعسكرية وثقافية، وإلى شعور بالقوة والثقة يترجم بالقدرة على التصرف بحرية وفرض الوجود، بحيث أن هذه الدول الناهضة، حتى لو انخفضت معدلات نموها، "لن تتخلى بسهولة وهدوء عن أدوارها الجديدة في النظام العالمي". ويشير أيضاً إلى أن التحدي بالنسبة لأميركا هو الانحدار السياسي، لأنه مع نمو أهمية الآخرين، يجب أن يتقلص الدور المركزي للولايات المتحدة. تحتاج واشنطن إلى البدء في تحول خطير في استراتيجيتها العالمية، والانتقال من كونها المهيمنة المسيطرة إلى دور يشبه إلى حد كبير دور الوسيط النزيه. يجب أن تسعى إلى تقاسم السلطة، وإنشاء التحالفات، وبناء الشرعية، وتحديد جدول الأعمال العالمي. لن يكون أي من هذا سهلاً على أعظم قوة عرفها العالم على الإطلاق . القوة الوحيدة التي كانت لها أهمية حقيقية لفترة طويلة.[339]

ويرى فريد زكريا أيضاً أن تراجع الهيمنة الأمريكية يكمن بظاهرة "انتقال القوة من الدول إلى لاعبين آخرين"، كالمنظمات والأفراد الذين "تنامت قوتهم على حساب تقوض التراتبية والمركزية

---

[337] عبير، بلحمدو. أطروحة تراجع الدور الأمريكي العالمي في النسق الدولي المعاصر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص 75.

[338] علاء، عبد الحفيظ محمد. تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة. المجلة العربية للعلوم السياسية، ص9-10.

[339] Fareed, Zakaria. (2008). The Post-American World, New York, pages 1-48.

والسيطرة في العالم"، مما يرجح إنتاج نظام دولي مختلف تماما عن الأنظمة التي سبقته. يتطرق التحليل إلى التهديدات الإرهابية الأصولية، وإلى "تفوّق الاقتصاد على السياسة في كل مكان على هذه الأرض"، وإلى تأثير تطور الاتصالات بتغيير التعاطي الدولي، وإلى نهوض الشعور القومي، وإلى تغيّر الوضع الأميركي، "فالعالم آخذ بالانفتاح، وأميركا تنغلق على نفسها"، قد تنجح في "عولمة العالم"، إلا "أنها نسيت أن تعولم نفسها".[340]

فيما يرى العالم النرويجي يوهان غالونغ بأن القوة الأمريكية في الولايات المتحدة ستنهار بحلول عام 2025، ولكنه بعد أن رأى نتائج إدارة بوش غير تلك التوقعات لتصبح في عام 2020. ويرجع السبب في ذلك إلى انتخابهم للرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب. تشير أفعاله بأن أمريكا في طريقها للتراجع، حيث يتعهد الرئيس المنتخب بترحيل ثلاثة ملايين مهاجر غير شرعي بمجرد دخوله مكتبه وبناء جدار على طول الحدود الأمريكية مع المكسيك. فهو بذلك يسرع عملية التراجع الأمريكي. وقال الدكتور غالتونغ "إن الانهيار وجهان"، "ترفض دول أخرى أن تكون حليفة جيدة، وعلى الولايات المتحدة أن تقوم بالقتل بنفسها، عن طريق قصف من المرتفعات، والطائرات بدون طيار التي يقودها الكمبيوتر.[341]

وفي سياق أخر متصل يرى الباحث والبروفيسور ايمانويل والرستين بأن الاعتقاد بأن نهاية الهيمنة الأمريكية قد بدأت بالفعل ليس كما بدا واضحًا للجميع في 11 سبتمبر 2001. في الواقع، كانت الولايات المتحدة تتلاشى كقوة عالمية منذ السبعينات، وقد تبين أن استجابة الولايات المتحدة للهجمات الإرهابية قد سرعت في عملية التراجع. ولفهم السبب وراء تراجع ما يسمى بـ "السلام الأمريكي" يتطلب دراسة الجغرافيا السياسية للقرن العشرين، لا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة من

[340] Ibid.
[341] Harriet, Agerholm. (2016). "Donald Trump will cause US power to collapse, says man who correctly predicted fall of USSR". Independent
. https://www.independent.co.uk/news/world/americas/donald-trump-us-power-to-collapse-predicted-ussr-fall-johan-galtung-a7460516.html

القرن. ففي الوقت الذي قررت الولايات المتحدة تأكيد قوتها العسكرية ليس من خلال احتكار الأسلحة النووية. سرعان ما اختفى هذا الاحتكار بحلول عام 1949، بعد أن طور الاتحاد السوفيتي أسلحة نووية. ومنذ ذلك الحين، تراجعت هيمنة الولايات المتحدة في محاولة منع الحصول على الأسلحة النووية (والأسلحة الكيميائية والبيولوجية)، وهي محاولة لا تبدو ناجحة في القرن الحادي والعشرين في القرن الحادي والعشرين[342].

كما ويشير الباحث والرستين إلى أن حرب فيتنام شكلت ضربة قوية لقدرة الولايات المتحدة على إبقاء القوة الاقتصادية المهيمنة في العالم. كان الصراع مكلفًا للغاية واستخدم إلى حد ما احتياطي الذهب الأمريكي الذي كان وافراً للغاية منذ عام 1945. وعلاوة على ذلك، تكبدت الولايات المتحدة هذه التكاليف في الوقت الذي شهدت فيه أوروبا الغربية واليابان طفرات اقتصادية كبيرة. أدت هذه الظروف إلى إنهاء التفوق الأمريكي في الاقتصاد العالمي. كما ويضيف بأنه كان لظهور الركود الاقتصادي الدولي في السبعينيات عواقب وخيمة بالنسبة لقوة الولايات المتحدة. أولاً، أدى الركود إلى انهيار "التنموية" – وهي الفكرة القائلة بأن كل دولة قادرة على اللحاق اقتصاديًا إذا اتخذت الدولة الإجراء المناسب – وهو ما كان الادعاء الأيديولوجي الرئيسي لحركات اليسار القديم التي كانت في السلطة. واجهت هذه الأنظمة الواحدة تلو الأخرى، اضطرابا داخليا، وتدهورًا في مستويات المعيشة، وزيادة الاعتماد على الديون على المؤسسات المالية الدولية، وتآكل المصداقية.[343]

كما ويؤكد جون ايكنبري (John Ikenberry) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة 'برينستون' الأمريكية في مقال نشرته مجلة 'فورين أفيرز' الأمريكية تحت عنوان: "مستقبل النظام العالمي الليبرالي" أن الثروة والقوة تنتقلان من الشمال والغرب إلى الجنوب والشرق، نتيجة ظهور قوي عالمية أخرى كالصين التي تملك أكبر اقتصاد في العالم، فمن المؤكد حسب تقدير اكينبري أن الثروة والقوة

[342] IMMANUEL, WALLERSTEIN. (2009). The Eagle Has Crash Landed. Foreign Policy. https://foreignpolicy.com/2009/11/11/the-eagle-has-crash-landed/
[343] Ibid.

أصبحت أقل تركيزاً في يد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ستكون الأخيرة أقل قدرة على تشكيل السياسة العالمية، ويضيف أيكنبري إن النظام الدولي المعاصر ليس في جوهره أمريكي أو غربي الصبغة، حتى وإن بدا كذلك لظروف تاريخية، فهو نظام تراتبي ارتكز على القوة الأمريكية، ولكنه ذو صفات ليبرالية. وبينما تتجه الهيمنة الأمريكية إلى التراجع، فإن الأبعاد التراتبية لهذا النظام تتداعي، بينما تستمر أبعاده الليبرالية. يري أيكنبري أن النظام الدولي سوف يظل متماسكاً، حتى في ظل محاولة الصين أو دول صاعدة أخرى انتزاع مرتبة الصدارة من الولايات المتحدة. فالدول الصاعدة لديها الدافع للتفاعل مع هذا النظام الدولي والاندماج فيه، لأن ذلك يخدم مصالحها.[344]

بينما ينظر ناعوم تشومسكي بأن تراجع أمريكا يكمن في سياستها الداخلية والخارجية. حسب تشومسكي، فإن الولايات المتحدة تشهد "ردة" في مسار حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية، فالحرية أصبحت سلعة، والعقلانية قيمة تجارية، فالشعب الأميركي عندما يبحث عن حريته المقدسة، يعتبر حرية الآخرين ميتافيزيقيا لا تعنيه في شيء. ويؤكد أنه "إما أن نحصل على الديمقراطية أو نحصل على ثروة عظيمة مركزة في أيدي قلة، ولكننا لا يمكن أن نحصل على كليهما". ويضرب مثالا بأن تركيا حليف مهم للولايات المتحدة، وعضو في الناتو، ولكن برلمانها عام 2003 رفض نشر قطع للجيش الأميركي وعبوره للعراق عبر الأراضي التركية، فكانت هذه الديمقراطية مستنكرة ومحل رفض واستياء أميركي، لأنها تعارضت مع مصالح الدولة الأميركية. علاوة على الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وافغانستان والتي أدت إلى خسائر جمة ستؤثر عليها في السنوات القادمة. والعجز المالي الذي تعاني منه والذي يؤدي إلى قتل جميع جوانب الحياة في أمريكا

[344] G. John Ikenberry, The Future of the Liberal World Order: Internationalism After America, foreign affairs (2011).
https://www.foreignaffairs.com/articles/2011-05-01/future-liberal-world-order

والتي تتفاقم حدتها بارتفاع الدين والحروب في الشرق الأوسط. ثم يتطرق الكاتب للحديث عن الانتخابات والأحزاب الأمريكية التي يتضاءل تأثيرها مع مرور الزمن.[345]

ويرى تشومسكي أن الولايات المتحدة ستتعرض لمخاطر عديدة جراء سياستها الخارجية التي تشي بوقوع كارثة، فهي تقوم بتخريب القواسم العالمية المشتركة، ويسوق تشومسكي أمثلة كثيرة منها؛ تعزيز النزعة الفردية الأنانية، وإعداد برامج الاغتيالات بالطائرات بدون طيار، والتهديد بحرب نووية، ثم قضايا العراق وأفغانستان، وقبل ذلك فيتنام وهيروشيما، والرفض العالمي المتنامي للولايات المتحدة بسبب سياستها العدائية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر.[346]

**التيار الثاني:** يتحدث أنصار هذا التيار أن أفضل أيام الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتهِ بعد، فهم يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون فاعلا في أي نظام دولي جديد رغم الازمات التي توجهها على الصعيدين الداخلي والخارجي، مستندين إلى أن المجال ما زال أمامها للاستمرار وتعويض إخفاقاتها للحفاظ على هيمنتها وتفوقها على كافة الأصعدة، وأنصار هذا التيار يتحدثون هنا عن الاستثنائية، متحدثين عن القيم والمبادئ في النظام السياسي الأمريكي الفريدة من نوعها، والتي تستحق تهافت دول العالم على تبنيها والإيمان بها.[347]

فقد انطلق أنصار هذا التيار من نظرية نهاية التاريخ للمفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما والذي يعتبر من المحافظين الجدد، فقد اعتبر فوكوياما سقوط الاتحاد السوفييتي إيذانا بانتهاء الصراع الكبير في السياسة الكونية وظهور عالم واحد منسجم نسبيا، فينظر فوكوياما أن تفرد الأمريكي يعتمد على رسالتها في نشر قيم الحرية والديموقراطية ومن ثم أمريكا خارج التحليل الكلاسيكي الذي أتى به

[345] Noam, Chomsky. (2016). Who rules the world? Metropolitan Books, pages 1-82.
[346] Ibid.
[347] Francis, Fukumaya, *The End of History and the Last Man*, (NEW YORK: THE FREE PRESS A Division of Macmillan Inc., 1992), 173, 174, 183, and189.

كيندي، فالصراع الأيديولوجي حسم لصالح الارتقاء الإنساني والذي وصل إلى قمته في الديموقراطية الليبرالية.[348]

لم يكن يدور في خلد فوكوياما آنذاك أن هذه القيم والمُثل الليبرالية التي جاءت بها الولايات المتحدة وعممتها عالميا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، لن تصمد طويلا في اختبار الاطماع في التوسع والهيمنة، فالولايات المتحدة الأمريكية سقطت في سنيها الأولى في حروب تدميرية، بدأتها بحرب الخليج الأولى، ثم بحرب أفغانستان والعراق، لتكون هذه الحروب بمثابة نقطة ضعف عميقة في نظريته.

يقر جوزيف ناي أن التفوق الاقتصادي والثقافي الأميركي سوف يصبح أقل هيمنة مما كان عليه في بداية القرن. وإن كان هذا لا يعني في رأي ناي أن أميركا في حالة هبوط، أو أنها مقدمة على التحلل كما تحللت روما القديمة. فهو يتنبأ – مستخدماً مصطلحات فريد زكريا – بأن النصف الأول من القرن الواحد والعشرين لن يكون "عالم ما بعد أميركا"، ولكن أميركا سوف تكون محتاجة لأن تتعامل مع صعود القوى الأخرى على الساحة الدولية. ويقول ناي إن الحدس التاريخي لا بد أن يقودنا إلى عدم الاعتقاد بأن أميركا سوف تظل مهيمنة على الجزء الأكبر من مصادر القوة إلى الأبد، أما عن القوى الأخرى التي تواجه الولايات المتحدة وتهدد هيمنتها على العالم وفقاً لمفهوم انتقال القوة، يتربع الاتحاد الأوروبي في صدارة هذه القوى حيث يفوق الاقتصاد الأوروبي حجم الاقتصاد الأميركي. كما أن أوروبا منافس قوي بمعايير رأس المال البشري والتكنولوجيا والصادرات. أما الاقتصادات الناشئة فقد استحوذت على٪22 من الإنتاج العالمي سنة 2008، وهي تضم٪42 من سكان العالم وحققت ٪33 من النمو في العالم على مدى العقد الأول من القرن الحالي. وبينما حققت كل من الصين والهند وإندونيسيا والبرازيل معدلات نمو سنوي تفوق ٪5 على مدى العقد الأخير حققت الولايات المتحدة معدلاً للنمو لا يتعدى٪1.9،الاحصائيات الاقتصادية لجوزيف ناي

[348]Ibid, Pages 38, 137-154.

قديم بعض الشيء، فالصين كقوة اقتصادية تجاوزت الاتحاد الأوروبي عام 2017 وهي الاقتصاد الثاني بعد الولايات المتحدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي، ويعتقد أنها ستتجاوز الولايات المتحدة في حدود ثلاثينيات القرن الحالي، ويعود ناي للحديث عن احتمال تراجع القوة الأمريكية؛ إذ إن فشل أدائها الاقتصادي سوف يكون كاشفاً للفشل الأمريكي الحقيقي، ولا يعني الفشل الاقتصادي الانكماشات التي هي طبيعية في كل الاقتصادات الرأسمالية، ولكن الانهيار على المدى الطويل في مستوى الإنتاجية والقدرة على زيادة التأييد سيكونان هما السبب في الفشل الأمريكي. [349]

فيما انتقد روبرت كاجان في مقاله: " ضد خرافة الانحطاط الأمريكي" الاتجاه الأول ويؤكد أنه يعتمد على تحليلات قصيرة النظرة وأسيرة للحظة الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي أضرت بالصناعة المالية منذ عام 2008، ويؤكد كاجان اعتمادا على التحليل التاريخي أن أمريكا لم تمارس دور المهيمن على العالم وإن كانت نجحت في صناعة مؤسسات وقواعد النظام الدولي، وبالتالي فإن اللحظة التي تمر بها حالياً لا تختلف كثيراً عما مرت به من لحظات امتزج فيها النفوذ بالانتكاس.[350]

### 4.3.1 سيناريوهات التراجع الأمريكي والصعود الصيني:

إن التأثير السياسي الدولي لكي يكون فاعلا، لا بد أن يستند الى مجموعة شروط تضفي عليه درجة من المصداقية. فالدولة تؤثر في قرارات الدول الاخرى بفعل قدرتها، وقوة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية فحسب، كما يذهب الاتجاه التقليدي في التفسير، إنما هي تشمل كل قدرات الدولة المادية منها والمعنوية، وعندها تفسر قوة الدولة بدلالة قدرتها على التأثير خارجياً في سلوك الآخرين، وبما يتناسب مع أهداف حركتها السياسية الخارجية، وعلى نحو يضمن لها حماية وتحقيق مصالحها القومية. ومن هنا برزت الولايات المتحدة كقوة اقتصادية عالمية تقوم على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية. كما أنها تحتفظ بقوة عسكرية ضخمة تجمع بين الأسلحة التقليدية

[349] ناي، ترجمة نافع، "مستقبل القوة"، ٢٠١٠، العدد ٢٥٥٨، ص 117-188 و218- 220 و223.
[350] العربي. الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، ص 5-6.

والنووية، كما أنها أيضاً شهدت تطوراً كبيراً من الناحية التكنولوجية وتكنولوجيا الفضاء والاتصالات والعقول الإلكترونية والهندسة. [351]

وفي روسيا شكلت التطورات المستمرة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين نقطة تحول دراماتيكية في دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وسعي جاد لإعادة رسم التوازنات، الأمر الذي جعل منها قوة دولية صاعدة بالشكل الذي أحدث تغييراً كبيراً في موازين القوى في النظام الدولي الراهن وبناء نظام دولي جديد. فتتمثل مقومات القوة الروسية بالعامل الجيوستراتيجي والمساحة الكبيرة لأراضيه، فضلاً عن الموارد الطبيعية والثروات الطبيعية كالغاز والنفط والفحم والحديد والنيكل والنحاس والرصاص وغيرها. كما أن الاقتصاد الروسي بدأ بالنمو بفعل توظيف العناصر المادية والغير مادية. إضافة إلى المقوم السياسي الذي يتمثل بقدرة روسيا على توظيف كامل قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية والدبلوماسية التي تمتلكها الدولة، الأمر الذي عزز من مكانة روسيا على الصعيد العالمي، وعملت روسيا أيضاً على زيادة الإنفاق العسكري وتحسين أداء القوات المسلحة وتطوير الصناعات العسكرية الأمر الذي حقق لها أهدافاً استراتيجية، وهذا ما توضحه الفترة التي شهدتها روسيا بعد الحرب ضد جورجيا والتي خضعت بعدها القوات الروسية لعملية إصلاح كبيرة. إن السبب الرئيس وراء تصاعد الدور الروسي في النظام الدولي وتزايد فعاليته يعود في أحد أهم جوانبه إلى سياسات وتوجهات القيادة السياسية الجديدة وعلى رأسها الرئيس بوتين والذي تمكن من توظيف قدرات الدولة المعنوية والمادية على النحو الأمثل، واستغلال الظروف الراهنة كما حدث في سوريا، والتي تشهد تراجع دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية وظهور قوى جديدة. [352]

[351] سليم كاطع. مقومات القوة الأمريكية، 2014، ص 155، 156، 159، 164.
[352] أحمد يوسف كيتان. "روسيا الاتحادية القوة الصاعدة: مقومات القوة ونقاط الضعف". ص 1-20.

وفي الصين فقد أضحى حضورها كقوة عظمى وفاعل كبير في السياسة الدولية أمراً لافتاً بفضل فاعليتها الاقتصادية واختراقها للأسواق العالمية، الأمر الذي أتاح لها فرصة لعب أدواراً سياسية ودبلوماسية غير مألوفة على المستوى الإقليمي والعالمي. ويعود السبب في ذلك إلى جملة من العوامل تتمثل في عملية التحديث المضطردة للبنية الاقتصادية والثقافية والعلمية التي شهدتها الصين في بداية الربع الأخير من القرن العشرين.[353] كما ووظفت الصين عناصرها المادية والمعنوية من أجل تعزيز الاقتصاد المحلي وسعيها إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى مثل إيران. فمن منظور الصين، تعد إيران شريكاً استراتيجيا هام ونقطة نفوذ ضد الولايات المتحددة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، تشكل إيران المنخرطة في صراع مع الولايات المتحددة فرصة مميزة للصين لمد نفوذها في الشرق الأوسط والحد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج الفارسي بحيث يصعب عليها التحرك محورياً تجاه المحيط الهادي.[354] كما وأن الصين فتحت علاقات اقتصادية قوية بحيث أصبحت صادراتها تصل كافة دول العالم. ومن جانب آخر أخذ التفكير بالردع الاستراتيجي في الصين بالتطور كونها تعمل على مراجعة انطباعاتها حيال البيئة الأمنية الخارجية وتحسين قدراتها العسكرية. قد يسهم تقييم الصين لبيئتها الأمنية الخارجية في تحفيز التغير في تفكيرها حول متطلبات" الردع الاستراتيجي المتكامل"، وهو مفهوم عسكري صيني يدعو إلى ترسيخ مجموعة شاملة ومتناسقة من قدرات الردع الاستراتيجية بما فيها القوى النووية والتقليدية والفضائية وقوى الفضاء الإلكتروني بفضل توظيف القادة الصينيين كامل العناصر المادية والمعنوية من أجل فرض السيطرة على الساحة الدولية. كما تعمل الصين حالياً على تعزيز قدراتها العسكرية التقليدية والحديثة والبحرية والجوية والصاروخية من أجل مواجهة التدخل العسكري الأمريكي.[355]

---

[353] عبد المجيد السخيري. "الصين" العالم الجديد من المثال إلى الواقع". المغرب: المستقبل العربي، 2012، ص239.

[354] سكوت هارولد، علي رضا نادر. "الصين وإيران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية". مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط (CMEPP) التابع لمؤسسة RAND، 2012، ص 1.

[355] مايكل إس تشايس، آرثر تشان. "نهج الصين المتطور إزاء" الردع الاستراتيجي المتكامل". كاليفورنيا: مؤسسة Rand، 2016، ص 3، ص8.

وقد شكل مستقبل القوة الأمريكية وقيادتها للنظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في تسعينيات القرن الماضي، جدلاً واسعاً بين أعمدة الفكر الاستراتيجي العالمي من النخب السياسية والأكاديمية، وبنيت على هذا الجدل ثلاثة سيناريوهات رئيسة؛ **أوَّلها**: أن القوة الصينية في تنامي، وأنها في طريقها لأن تتفوق على الولايات المتحدة، وأن تحلّ محلها في قيادة النظام الدولي، وأن القرن الحالي سيكون "قرنًا صينيًّا". **ثانيها**: أن الولايات المتحدة ستظل هي القوة المهيمنة عالميًّا بالرغم من صعود قوى دولية أخرى في مقدمتها الصين، وأن القرن الحادي والعشرين هو قرن أميركي بامتياز. **ثالثها**: أن النظام الدولي سينزع إلى حالة من اللاقطبية يغيب فيها تمركز قوى محددة على النظام الدولي، مع تزايد أدوار الفاعلين على الصعيد الدولي.

يحلل (ارفاند سوبرامانيان)، ان العالم 2030 سيكون عالم أقرب الى الأحادية القطبية وستكون الصين هي المهيمنة وستقترب من 20% من GDP العالمي، ولن تكون فقيرة بالرغم من كثافتها السكانية، وستهيمن على 15% من التجارة العالمية وهي (ضعف تجارة الولايات المتحدة الامريكية). وسيكون الاقتصاد الصيني الأكبر عالميا وأكبر من اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية، وسيكون الاقتصاد الصيني منفرداً. كما ان الصين تعمل على توسيع دائرتها الدبلوماسية، فاتجهت الى الاستثمار في افريقيا، وتعمل على نشر ثقافتها عبر العالم. بينما الولايات المتحدة بعد فوز ترامب تنسحب من الاتفاقيات الدولية وتتنصل من بعض التزاماتها الدولية– وبالمقابل تعاني الولايات المتحدة من الضرائب، ومشكلة النمو، ومشكلة الطبقة الوسطى والازمة العالمية التي اربكتها عام2008.[356]

فالصين في طريقها كي تصبح القوة الاقتصادية العظمى، وبإمكانها أن تُبعد الولايات المتحدة الامريكية من مقعد القيادة، فستكون القوة الاقتصادية المهيمنة خلال العقدين القادمين،

[356]rvind Subramanian, The Inevitable Super Power, Why China's Dominance Is a Sure Thing, Foreign Affairs, Septemper/October2011, 67.

فالهيمنة الاقتصادية؛ هي قدرة الدولة على استعمال وسائل الاقتصاد لدفع الدول الاخرى لفعل ما ترغب الدولة المهيمنة أن تفعله، أو منعهم من فعل ما يريدون فعله.[357]

وفي المحصلة السيناريو الأكثر واقعية من بين تلك السيناريوهات هو السيناريو الأول والذي يتناول القوة الصينية المتنامية، كخيار بديل عن القوة الأمريكية التي أخذت بالتراجع والانحسار، فهذا السيناريو يتحدث أن الصين في طريقها لأن تتفوق على الولايات المتحدة، وأن تحلّ محلها في قيادة النظام الدولي، وأن القرن الحالي سيكون قرنًا صينيًّا، ويعتمد هذا الطرح على عدة أدبيات لمفكرين وأكاديميين وسياسيين، فمن أبرز المنظرين لهذا السيناريو هو مارتن جاك صاحب كتاب: "حينما تحكم الصين العالم"، الذي يرى فيه أن الصين ستكون القوة الاقتصادية العظمى المقبلة، ويظهر ذلك جلياً من مؤشرات عديدة منها التوسع بالتجارة في جميع الأقاليم، وعملت على تطوير قطاع الزراعة. وقد ساعد انضمام الصين إلى صندوق النقد الدولي والبنك العربي في الثمانينات في زيادة حصة الولايات المتحدة الأمريكية في الصين، وأصبحت هي الوجهة الأهم للصادرات الصينية. وأصبحت الصين في العام 2003 أكبر متلقي للاستثمارات الأجنبية في العالم، وتجاوزت بذلك الولايات المتحدة. وميزة فريدة من مميزات الاقتصاد الصيني هو تعرضه الضخم للتجارة الخارجية، والتي تمثل 75% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يفوق الاقتصادات العالمية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان والبرازيل. وهذا من شأنه أن يحمي اقتصاد البلاد من الانكماش والركود.[358]

ومن بين نقاط القوة التي تتمتع بها الصين أن لديها عدداً كبيراً من المهنيين رفيعي التعليم والثقافة، وأيضاً لديهم الإيمان القوي بقيم التعليم، وتخرج الجامعات الصينية الآن 900 ألف من المتخصصين في العلوم والهندسة والإدارة، هذا علاوة على أن عدداً كبيراً من الطلبة الصينيين يدرسون في جامعات القمة الأميركية. وهي بذلك تخلق لها نظام قاري يحتوي على العديد من

[357] Ibid.

[358] Martin, Jacques. (2009). When China rules the world: The rise of the middle kingdom and the end of the western world. London .Pages 76, 104, 156, 159, 203, 386, 395, and 417-428.

المحافظات شبه مستقلة ذات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المميزة. إضافة إلى ذلك، أصبحت البنوك الصينية وشركات النفط الناشئة من كبار العمالقة العالميين وقد ساهم في ذلك حجم السوق الصينية والموارد المتاحة لها. وفي سياق آخر ستتراجع الهيمنة الأمريكية في ظل تراجع الدولار كعملة عالمية لأن الدول أصبحت تستثمر في عملاتها بدلاً من الدولار. سوف تجد الولايات المتحدة بأن هيمنتها وفرض العقوبات على الدول الأخرى مثل إيران وسمال كوريا لم تعد تسبب ذلك التهديد الكبير لهذه الدول نظراً لانخفاض قيمة الدولار.[359]

كما وستسعى الصين لتأسيس نظام عالمي مختلف عن النظام الذي أنشأته وتتزعمه الولايات المتحدة حاليًا. ويؤكد في كتابه على أن الصين لديها نظام اقتصادي وسياسي مختلف عن الذي تتبناه الدول الغربية. وعلى غرار مشروع "مارشال" الذي دشّنته الولايات المتحدة لبناء أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، أسست الصين في العام الماضي "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية"، والذي انضمت له 21 دولة من شرق وجنوب ووسط آسيا رغم الضغوط الأميركية لإثناء الدول الآسيوية من الانضمام إليه. ستعزّز تلك المؤسسة الآسيوية الجديدة التي من خلالها سيتم تمويل مشاريع بنى تحتية ضخمة من القيادة والنفوذ الصيني دوليًا.[360]

وفي ذات الاتجاه جاء الكاتب وزيف ستيغليتز" ليقر أن القوة الاقتصادية الصينية أضحت تتفوق على الأميركية، وأن الصين تدخل عام 2015 وهي في أفضل وضع، مشيرًا إلى أن عام 2014 كان آخر عام للحديث عن أميركا كأكبر قوة اقتصادية.[361] وهنا يبدو أن ستيغليتز كان يتحدث عن تفوق الصين الشعبية على الولايات المتحدة الأمريكية في الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القدرة الشرائية، حيث أن القدرة الشرائية الصينية بلغت 18 ترليون دولار في عام 2014 بينما بلغت

[359] Ibid.
[360] Martin Jacques, China's Rise Continues, transatlantic academy January 30, 2015. http://www.transatlanticacademy.org/blogs/anonymous/china's-rise-continues
[361] JOSEPH E. STIGLITZ, THE CHINESE CENTURY, vanityfair JANUARY 2015. https://www.vanityfair.com/news/2015/01/china-worlds-largest-economy

أمريكا في ذات العام 17 ترليون دولار. وواصلت الصين تفوقها في هذا المؤشر حتى 2016، وبحسب تقدير شركة Price water house Coopers الذي أصدرت تقرير متخصص بعنوان: " رؤية بعيدة: كيف سيتغير الاقتصاد العالمي بحلول العام 2050؟" ستتفوق الصين الشعبية سيتفوق على الولايات المتحدة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2030 وستصبح الاقتصاد الأول عالمياً بناتج قومي اجمالي 26.499 ترليون دولار في حين قدر الناتج الاجمالي المحلي الأمريكي في ذات العام إلى 23.475 ترليون دولار، كما سيصل الناتج الاجمالي المحلي الصيني عام 2050 إلى 49.853 ترليون دولار والناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في نفس العام إلى 34.102 ترليون دولار.[362]

المسارات الاقتصادية التي ترسمها الصين من خلال مخططاتها التنموية الضخمة التي تعمل من خلالها على فرض هيمنتها الاقتصادية على العالم بدأت بتمويل مشاريع بقيمة ثمانية ترليون دولار تستهدف 68 دولة في أوروبا وافريقيا واسيا، ناهيك عن مشروع طريق الحرير الجديد ويمتد بين عشرات الدول، يمتد من غرب الصين مرورًا بآسيا الوسطى، وصولًا إلى أوروبا والشرق الأوسط، لجزء الآخر هو الطريق البحري، والذي يتألف من موانٍ جديدة، وسفن عملاقة، ومسارات بحرية من جنوب الصين عبر المحيط الهندي وصولًا إلى أفريقيا، ثم عبر البحر المتوسط وصولًا لأوروبا. وفي حال نجحت تلك المشاريع في تحقيق أهدافها، سيتجاوز حجم التجارة عبر هذا الطريق 2.5 تريليون دولار سنويًا.

ومن الواضح أن الصين تسعى من خلال هذه المشاريع للهيمنة على العالم ولكن عبر أدوات ناعمة الذكية كتلك التي نادى بها جوزيف ناي، وهو ما يعطي تصوراً واضحاً على أن المستقبل المنظور سيحمل بصمات صينية بامتياز، بعد أن تتفوق على الولايات المتحدة في عديد من

[362] "The Long View How will the global economic order change by 2050?", Price water house Coopers, United Kingdom, 2017.

المجالات الاقتصادية، وفي ذات السياق تحاول الصين أن تعمل في إطار القوة الصلبة لضمان أمنها وهيمنتها الإقليمية وهو ما حدا بها لنشر أنظمة دفاع يصل مداها 300 كيلومتر، وصواريخ مضادة للسفن يبلغ مداها 550 كيلومترا، ووسائط إعاقة تشويشية في جزر اسبراتلي وباراسيل. وإقامة 27 مخفراً دفاعياً في جزر بحر الصين الجنوبي. حيث تبعد هذه الوسائط الدفاعية عن الشواطئ الصينية 100كم مما تجعل من شن هجوم مباغت على الصين مستحيلاً مع العلم أن الهجوم على الصين لا يمكن أن يشنه أحد غير الولايات المتحدة الأمريكية.[363]

التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية أخذ أبعاداً متعددة اقتصادياً وعسكرياً، ولكنه حافظ على طابعه السلمي حتى يومنا هذا، ولكن "جون ميرشايمر" يتوقع أن هذا التنافس لن يكون سلميًّا على المدى الطويل مع تزايد القوة العسكرية الصينية، الأمر الذي يعزِّز في التحليل الأخير من حدّة التنافس العسكري بين الدولتين، مع إمكانية تحوله لحرب في القارة الآسيوية. لكنه يرى أن هذا مستبعد في المدى القريب؛ لأن القوة العسكرية الصينية لا ترقى لمنافسة نظيرتها الأميركية، كما أنها حاليًا مقيدة بتوازن القوى الآسيوية الذي هو في صالح الولايات المتحدة[364]

### 4.3.2 محاولات الولايات المتحدة للتصدي لصعود الصين:

تحاول الولايات المتحدة أن تواجه الصعود الصيني كي تحافظ على نفوذها وهيمنتها العالمية بشتى الطرق سوء بفرض العقوبات أو ما أصبح يعرف بالحرب التجارية أو بخلق توازنات استراتيجية في منطقة شرق اسيا علها تقيد الصعود الصين الذي أضحى يهدد السلطة الامريكية العالمية.

#### 1. الحرب التجارية:

[363] Сергей Портер, Контрольный выстрел Пекина по Вашингтону, topcor 11 May 2018. https://topcor.ru/1257-kitay-sozdal-oboronitelnyy-rubezh-na-dalnih-podstupah.html?utm_source=warfiles.ru

[364] John J. Mearsheimer, "Can China Rise Peacefully?," national interest, October 25, 2014. http://nationalinterest.org/commentary/can-china-rise-peacefully-10204

تعلم الولايات المتحدة أن الاقتصاد كان من أهم عوامل الصعود الصيني خلال العقود المنصرمة، ومن هذا المنطلق بدأت الولايات المتحدة بفرض سياسات اقتصادية منذ تسعينيات القرن المنصرم، ومع تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعلنت واشنطن حربها التجارية على بكين كخطوة لمواجهة خطر الصعود الصيني.

هذه الخطوة وكما أعلنت كريستين لاغارد رئيسة صندوق النقد الدولي لا تقف أضرارها على الصين وحدها، بل يمتد الضرر الاقتصادي للعالم بأكمله، فخلال تقديرات نشرها صندوق النقد يرجح أن يتقلص النمو الاقتصادي العالمي خاصة أن مناطق كاليورو واليابان والمملكة المتحدة بدأ نموها بالتباطؤ، ونبهت لاغارد إلى أن الاقتصاد الأمريكي معرض بشكل خاص للضرر من الحرب التجارية العالمية التي يمكن ان تؤدي إلى فقدان مئات مليارات الدولارات من إجمالي الناتج المحلي العالمي.[365]

وخلال قراءة مستعجلة للحرب التجارية بين البلدين تبدو أمريكا خاسرة قبل البدء بها، بحيث تضع الولايات المتحدة الصين نصب اعينها، فإن اعتماد الضرائب الحمائية على الالواح الشمسية والغسالات يعد اول مرحلة هجوم في سلسلة التدابير المضادة. أضف الى ذلك فتح التحقيق مع الصين في حقوق متعددة منها؛ "الملكية الفكرية، والابتكارات، وتصميم التكنولوجيا"، والتي من المحتمل ان يتبعها عقوبات، كذلك الامر بالنسبة للتحقيق في الامن القومي الناجم عن واردات الصلب" غير العادلة" مستهدفة الصين بصفتها أكبر منتج للصلب في العالم. ان الاختلال مفرط في التجارة الثنائية مع الصين، الى جانب نقص المدخرات المحلية والرغبة في الاستهلاك والنمو، تقوم الولايات المتحدة مجبورة الى استيراد فائض المدخرات من الخارج وصولاً الى حساب جاري ضخم وعجز تجاري، ونظرا الى انه من المتوقع زيادة عجز الميزانية الامريكية بأقل من تريليون دولار في

[365] القدس العربي، لاغارد تحذر: الحرب التجارية قد تلحق ضررا بالاقتصاد الأمريكي بشكل خاص، 18 يوليو 2018.

العقد القادم؛ لذلك تشكل السياسة الحمائية تهديدا خطيراً للاحتياجات المالية الخارجية الهامة لأمريكا مع تأثير على اسعار الفائدة الامريكية.[366]

كما أن اتخاذ الإدارة الأمريكية لمثل هذه الخطوات يأتي بشكل خاص لكبح جماح الصعود الصيني الذي بدا يهدد النفوذ والقوة الأمريكية على مستوى العالم، وخلال نظرة مستعجلة فإن هذه الخطوة فشلت إلى حد كبير كون الاقتصاد الصيني لديه العديد من الروافد، فهو لديه سوق داخلي ضخم، وسوق خارجي يفوق علاقاته مع الولايات المتحدة خاصة في افريقيا وأمريكا اللاتينية والقارة الأوروبية ودول المشرق العربي.

**2. بناء توزان استراتيجية بين الولايات المتحدة ودول شرق اسيا التي ترفض القيادة الصينية:**

ولمواجهة القوة الصينية المتصاعدة أعلن البيت الأبيض عن استراتيجية "إعادة توازن القوى" إلى القارة الآسيوية، وهي حاليًا أحد محاور استراتيجية الأمن القومي الأميركي لعام 2015؛ لاحتواء النفوذ الصيني آسيويًّا وعالميًّا. وتقوم هذه الاستراتيجية على زيادة الوجود الأميركي في القارة الآسيوية، والعمل على تحديث تحالفاتها مع اليابان، كوريا الجنوبية، الفلبين، الهند، وهي دول ترفض القيادة الصينية على خلفية النزاعات الحدودية والبحرية، وتعزيز التفاعل فيما بينهم ودورهم في المنظمات الإقليمية، بحيث تكون تلك الدول قادرة على مواجهة التحديات التي يفرضها الصعود الصيني. مع اتخاذ الإدارة الإجراءات اللازمة لحماية الإبداع والأعمال الأميركية من الهجمات الإلكترونية وسرقة الأسرار التجارية لتحقيق مكاسب تجارية، سواء من قِبل جهات خاصة أو الحكومة الصينية.[367]

---

[366] Steaven Roach, Face a la chine, Trump lance une guerre commerciale perdue d'avance? تم تحديثه: 2018/01/30 .2018/11/29 تاريخ الاسترجاع:
https://fr.sputniknews.com/presse/201801301034945200-usa-chine-guerre-commerciale/

[367] The White House, National Security Strategy, , February 2015, P. 24
https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy_2.pdf

تحمل وثيقة الأمن القومي الأمريكية اعتراف صريح بقدرات الصين الهائلة، وتتحفظ على عدم الرغبة في الدخول معها في صدام عسكرية لما للولايات المتحدة من مصالح معها وفي اسيا– الباسيفيك. وكذلك الحفاظ على توازن القوى شرق العالم. ولكن الأهم في الخطوة الأمريكية، أن العلاقات الصينية مع دول الجوار سيئة للغاية نتيجة الخلافات الحدودية والبحرية خاصة تناقض المصالح في بحر الصين الجنوبي لأبعاد سيادية كل دولة عليه.

ساهم سعي الجمهورية الصينية لتغير الوضع القائم في بحر الصين الجنوبي عن طريق بناء جزر صناعية والقيام باستصلاح للأراضي إلى تصعيد التوتر مع جيرانها على نطاق واسع، فهناك نزاع بين الجمهورية الصينية وكل من الفلبين على حقها في استغلال الموارد الطبيعية في جزر سبراتلي من جهة، والصين وكل من الفلبين وفيتنام على شعب فيري المرجانية.[368] بالإضافة للنزاع التاريخي حول سعي الصين لضم جزيرة تايوان إلى الأرض الأم. حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأنشطة كهديد وخرق للقوانين الدولية حيث صرح الرئيس السابق باراك اوباما قائلا "إن قلقنا مما تقوم به الصين نابع بالضرورة من عدم التزامها بالقوانين والأعراف الدولية، ومحاولتها بسط قوتها واستعراض عضلاتها لإجبار بعض الدول على الخضوع والإستسلام".[369]

تقوم المهمة الرئيسة للولايات المتحدة الحيلولة دون اكتساب الصين الهيمنة الجوية والبحرية في الإقليم، فتسعى من خلال استغلال خلافات الصين مع جيرانها لتعزيز وجودها العسكري وقواعدها. حيث تنظر الصين إلى هذه النزاعات مسألة سيادة وأمان إقليمية، في المقابل ترى واشنطن قضية قانون دولي أساسية تسعى من خلالها كبح جماح الصين، فتسعى من خلال مساعدة الفيليبين في

---

[368] جوناثان بيركشير ميلر، بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم، مركز الجزيرة للدراسات، 06 يونيو, 2016.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/06/160606075436247.html?fbclid=IwAR39X05OS4CbhyxM2vdavWL_jfb8WHj0lpQhXhu5dq-dsqbr4NZiO17Ihqw

[369] Matt Spetalnick and Ben Blanchard, "Obama Says Concerned China Bullying Others in South China Sea," Reuters, April 10, 2015.
https://www.reuters.com/article/us-usa-obama-china-idUSKBN0N02HT20150410?fbclid=IwAR2CVMjsfmdyg4Jr7UJX7ZJg2pK9fQQKW08mYmHBM1hcsS5xIcYKtZo57FA

الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم جوي وبحري صيني، والدفاع عن تايلاند بريا وكلاهما ضمن معاهدة الدفاع المشترك، وتسعى الولايات المتحدة من خلال الخلاف مع جزيرة تايوان لفرض وجودها العسكري والحد من تأثير القوة الصاروخية البرية الصينية، الا أن الدفاع المباشر لجيشها وحلفائها محفوف بالصعاب والمخاطر بسبب تطور قوة الردع الصيني في الإقليم، الذي يتوجب عليها تعزيز وجودها من خلال القدرة على استخدام الموانئ الحربية للدول الحليفة في الإقليم كما هو الحال مع فيتنام.[370]

الخلاف الإقليمي مع الصين جعل الفرصة مواتية أمام الإدارة الأمريكية لتوثيق علاقاتها مع دول شرق أسيا، خاصة مع اليابان والهند وفيتنام والفلبين. حتى يكون لها موطأ قدم في هذا النزاع وتوجهه حسب المصلحة الأمريكية. والصين تعي الأزمة الإقليمية التي تحيط بها، وتحاول أن تقطع الطريق أمام النوايا الأمريكية لذلك حافظت على سلمية الخلافات مع جيرانها، وتحاول بشتى الوسائل أن تعمق المصالح الاقتصادية مع دول الجوار وتضحي بجزء من مصالحها كمنفذ لإحباط أي نزاع يمكن أن يصل إلى حدود الصراع العسكري كون الخلافات في الإقليمي الصيني مستمرة ولم تنتهِ.

[370] مؤسسة راند للأبحاث، إعادة النظر في الصراع مع الصين: احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الردع، 2017، 4-5.
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE248z1.arabic.pdf?fbclid=IwAR39QqsA0hhasAtV1C6FaK5wQnC6tHRsILtjxq6AbreLC7EMpsx_PFmlDeg

## 5. الخاتمة:

سباق التسلح وعسكرة القارة الأوروبية بشقيها "الشرقي والغربي" الذي فرضته القطبية الثنائية على نفسها؛ إضافة لعوامل بنيوية داخلية أخرى كانت سبباً في سقوط الاتحاد السوفييتي في تسعينيات القرن الماضي، واضعافاً لقوة الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى وقع السقوط السوفييتي رسمت واشنطن خطوط هيمنتها على النظام الدولي، وباتت هي القوة الأولى عالمياً دون منافس، ارتدادات هذا التغير جعلت واشنطن تنظر لملئ هيمنتها على العالم ومراكز القوة السوفييتية في آسيا وأوروبا خصوصاً، فبدأت بالسيطرة على دول أوروبا الشرقية وعسكرتها وانتقلت للشرق الأوسط وخاضت حربها الأولى على العراق عام 1991، وعلى وقعها بدأت بإنشاء القواعد العسكرية في الخليج العربي، ثم ما لبثت أن بدأت حروبها الكبرى على المشرق بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001، فغزت أفغانستان ومن ثم العراق، وغرقت هذه القوة في وحل هذين البلدين، ليترتب على هذه الحروب خسائر هائلة اقتصادياً وحتى عسكرياً؛ ومن ثم خروجها العسكري دون تحقيق أهدافها المعلنة؛ وهي القضاء على الإرهاب الذي أخذ بالانتشار في دول العالم.

ما لبثت الولايات المتحدة أن تخرج عسكرياً من العراق وأفغانستان حتى عادت إليها من جديد على وقع ظهور وتمدد ما أصبح يعرف "بالدولة الإسلامية"، وبدخول سوريا في أتون الحرب الداخلية، تمددت "الدولة الإسلامية" على أراضيها، ومؤخراً في أفغانستان، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بالحرب على الإرهاب، فشكلت تحالفاً دولياً لوقف تمدد "الدولة الإسلامية" دون جدوى، فضربات التحالف الدولي الجوية المركزة لم تجدِ نفعاً في وقف تمددها، فبدأت بصياغة تفاهمات عسكرية مباشرة مع روسيا في سوريا، وغير مباشرة مع إيران وحلفائها في العراق للتخلص من "الدولة الإسلامية"، فسيرت حروب تكريت والرمادي والفلوجة والموصل بالعراق؛ يكون بموجبها للتحالف الدولي السيطرة الجوية ومساندة القوات البرية المكونة من الجيش العراقي وجنرالات وقوات من الحرس الثوري الإيراني وعناصر من حزب الله اللبناني ومليشيات شيعية مسلحة عراقية ومن جنسيات متعددة مندفعة نحو مناطق سيطرة "الدولة الإسلامية"، ونجحت هذه الخطوة إلى حد كبير في إنهاء تواجد "الدولة الإسلامية" في المدن الكبيرة بعد هدمها وتحويلها إلى رماد، فالاستراتيجية التي وضعها أوباما وسار عليها ترامب بالقتال والقيادة من الصفوف الخلفية؛ نجحت بتحقيق أهداف واشنطن في العراق دون خسارة بشرية من الجانب الأمريكي، ولكنها بالمقابل قتلت عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء وغضت الطرف عن الهيمنة الإيرانية في العراق وهذا بدوره يعزز من نفوذ القوة الدولية الإقليمية الصاعدة، ويقيد هيمنة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد عقدين من الانهيار الكبير للاتحاد السوفييتي بدأت روسيا أولى خطواتها نحو إعادة رسم خريطة جديدة للعالم بعد ترميم قوتها، فبدأت تزاحم أمريكا في هيمنتها على أوكرانيا فضمت شبه جزيرة القرم، وعلى وقع تهاوي نفوذ النظام السوري على أراضيه في نهاية عام 2015 دخلت روسيا عسكرياً حلبة الصراع السوري مع الولايات المتحدة الأمريكية، فانقسمت حلبة الصراع لأربعة جهات متداخلة ومتناقضة، الطرف الأول: وهو الروسي ومن يعمل معه في الميدان وهم الجيش العربي السوري وجنرالات وقوات من الحرس الثوري الإيراني وعناصر من حزب الله اللبناني ومليشيات

شيعية مسلحة من جنسيات متعددة، والطرف الثاني وهو الولايات المتحدة الأمريكية ومن يعمل بأمرها في الميدان من القوات الكردية المسلحة، والطرف الثالث وهو قوى الثورة السورية أو ما يعرف بالمعارضة المسلحة وتدعمهم بشكل صريح كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وبعض دول الخليج، والطرف الرابع وهو "الدولة الإسلامية"، أنهى التدخل الروسي حالة السقوط الأكيد للنظام السوري وأعاد خلال أكتوبر 2015– سبتمبر 2017 أكثر من 30% من الأراضي السورية لسيطرة النظام السوري بعد أن قادت حروباً على "الدولة الإسلامية" في تدمر ودير الزور وحماة، وحجمت المعارضة المسلحة واستعاد مدينة حلب، فمن المجدي أن نتحدث أن الحروب الكبرى في الشرق الأوسط كانت بمثابة اعلان لدخول قوى فاعلة جديدة إقليمية ودولية لحلبة الصراع على الهيمنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعزز فكرة انتهاء عصر الأحادية الأمريكية.

شكل الاندفاع العسكري الأمريكي بعيد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001 أولى الخطوات العملية لتراجع الهيمنة الأمريكية. وكانت الأزمة النووية الإيرانية والكورية الشمالية والحروب الكبرى في الشرق الأوسط علامات فارقة في تاريخ الهيمنة الأمريكية، حيث بدأت السلطة الأحادية الامريكية التي تحكم النظام الدولي بالتلاشي شيئاً فشيئاً، فأصبحت القوى الإقليمية من أكبر التحديات أمام الهيمنة الأمريكية فيما كان للصعود الصيني والروسي على المسرح الدولي منافساً حقيقياً أمام الهيمنة الأمريكية الدولية.

إن من أهم عناصر تحقيق الهيمنة العالمية هو التفوق في توفر أدوات القوة الأساسية الجيوبوليتيكية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسة الخارجية والداخلية وتفوقها على غيرها من القوى العالمية، وبفقدان عناصر التفوق للقوة الأمريكية الجيوبوليتيكية والاقتصادية والتكنولوجية والصناعات العسكرية النوعية، وضعف الأداء العسكري في كل من العراق وأفغانستان وعدم القدرة على حسم المعركة هناك كل هذا يصب في بوتقة التراجع في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في

ظل صعود الصين كقوة اقتصادية وتكنولوجية عالمية، واسترجاع روسيا لمكانتها كقوة سياسية وعسكرية دولية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن السياسات الخارجية الأمريكية المتبعة منذ عقود بروزها الأحادي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي خاصة زمن تسلم المحافظين الجدد إدارة البيت الأبيض ما هي إلا مظهر من مظاهر أزمة النظام الرأسمالي الدولي، ورد عنيف على المأزق الاقتصادي الأمريكي، الذي دفع المحافظين الجدد باتجاه اعتماد السياسات الخارجية التوسعية هرباً من الأزمات الداخلية وحفاظاً على الموقع الأمريكي الأحادي المهيمن حالياً.

ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحتفظ بمكانة دولية متقدمة، ولكنها ليست كالسابق ولم تعد هي القوة الوحيدة المتحكمة في تفاعلات النظام الدولي، وهذا ما يجعل الهيمنة الأمريكية برمتها موضع تساؤل متزايد التكرار على المستوى العالمي بسبب تعقد جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها.

وعلى الرغم من صعوبة الحكم على تراجع الهيمنة الامريكية وصعود قوى دولية منافسة كون هذه القضية من أكثر القضايا جدلية في العالم، ولكن المنهج الذي اتبعه الباحث:" منهج قياس قوة الدول"، خرج بعدة نتائج عدة، أولها: أن روسيا الاتحادية تفوقت في المؤشر الجيوبوليتيكي ومؤشر الإرادة القومية، ثانيها: أن الصين الشعبية تفوقت في المؤشر الاقتصادي والتكنولوجي، ثالثها: أن الولايات المتحدة الأمريكية تفوقت في المؤشر العسكري والسياسة الخارجية والداخلية، وهذا من شأنه أن يعزز فكرة تراجع أدوات القوة التي تثبت بها دعائم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. وهو ما يجعل الولايات المتحدة اليوم القوة الأولى بين متساويين، الأمر الذي يجعلها قادرة الآن على قيادة النظام الدولي مع شركاء أو منافسين جدد بعيداً عن هيمنتها الأحادية، وهو ما سيهدد مستقبل القوة والهيمنة الأمريكية، الأمر الذي أصبحت ترجحه جل الدراسات المستقبلية؛ بأن الصين ستهيمن

على النظام الدولي، فيما اختلفوا في توقيت الهيمنة الصينية أو الآسيوية هل هي في العقد الثاني والثالث من القرن الحادي والعشرين أم في بداية نصفه الاخر. وفي المحصلة؛ المستقبل وإن لم يكن الحاضر ينتظر الهيمنة الصينية والآسيوية.

كما وأن مفهوم التراجع الأمريكي الذي ذهبت إليه هذه الدراسة أكثر حيوية من الأفول والانحطاط التام، فالتراجع الذي أضحى يرهق الهيمنة الأمريكية هو تراجع مركز قوتها أو مكانتها الدولية أمام القوى الصاعدة، فالتفوق الأمريكي في عناصر القوة الأساسية تتطور يوماً بعد يوم، فما زالت أمريكا تتمتع بقوة أساسية تفوق الكثير من دول العالم. ولكن حدود التفوق بين الولايات المتحدة والصين الشعبية ودول أخرى أسيوية ناهضة بدأ يتقلص بحيث أصبحت أمريكا القوة الأولى بين قوى متساوية وهي القوى الصاعدة.

إن الحديث عن التراجع الأمريكي والصعود الصيني الروسي كان وما زال من الخطوط الحمراء التي لم يخترقها الكثير من الباحثين بمنهجية علمية تستبعد كل أنواع الانحياز الشخصي أو الأيديولوجي، كما وأن الباحث يقدر عالياً المواقف المسبقة من هذا الطرح، ولا يختلف على أنه لا مجال في الدراسات الدولية للأحكام المطلقة، فالكل في هذا المضمار يبحث ويحلل الحقيقة برؤيته البحثية التي يراها مناسبة طبقاً للظروف الدولي الراهن.

وعليه فقد اختار الباحث استخدام منهج قياس قوة الدول في تحليل القوى الدولية وما تمتلكه من قوة متنوعة يمنع أي من الباحثين من التحيز ويقطع الطريق على أي انحراف بأبعاد أيديولوجية، وهو ما حدا بالباحث لاختيار هذا المنهج وتطبيقه على القوى الدولية عينة الدراسة. فاستخدام هذا المنهج يستبعد احتمال القياس على أسس شخصية أو أيديولوجية لما يتميز به بعدم التحيز الشخصي.

كما وأن هناك قضايا هامة جدا لم يتطرق لها الباحث بتوسع في هذه الدراسة، ومن بين هذه القضايا الهامة القوة المعنوية غير الكمية والتي لها موقعها الهام في القوة الشاملة للدول، فرغم أهمية هذه القضايا للدول إلا أن الباحث لم يتطرق له بتوسع استجابة لغرض الرسالة القائم على قياس القوة فهذه القضايا خارج اختصاص الرسالة. وهذا لا يعني انتقاص من قيمة ومصداقية وأهمية هذا الجانب غير الكمي اطلاقاً. وهذا يفتح الباب للباحثين في المستقبل للتوسع في هذا المجال وربما مزجه مع منهج قياس القوة بشكل يتناسب مع المنهجية العلمية المعمول بها في الدراسات الدولية.

وهناك قضية في غاية الأهمية متعلقة بمنهج قياس قوة الدول، ومن المهم التطرق لها هنا، فمنهاج قياس قوة الدول الكمي الذي تناولته هذه الدراسة كان ينقصه إضافة مؤشر قياس القوة الإعلامية، لقياس عدد القنوات الفضائية والإذاعات والصحف وحجم متابعتها، واضافة المؤشر الاستخباراتي لقياس قوة الدول الثلاثة في المجال الاستخباراتي في سنوات الدراسة أي منذ 2001-2016، وهو ما سيعطي للنموذج قوة أكثر شمولية لقياس القوى الدولية، كما أن المنهج الكمي لقياس قوة الدولة ينقصه منهج نوعي لقياس القوة العسكرية لما له من أهمية بالغة في تحديد القوة العسكرية المتفوقة نوعاً بجانب التفوق الكمي الذي ناقشته الدراسة الحالي، وهو سيضع بعداً موضوعياً وقوة ومتانة للدراسة.

من بين الصعوبات التي مرت بالباحث أثناء كتابة الرسالة، صعوبات ومفاهيمية متعلقة بجانب القوة وتحديد عناصرها وأبعادها الكثيرة والمختلف عليها بين المفكرين على المستوى العالمي، فالقوة كلمة سهلة بالقول ولكنها عند القياس لها الكثير من الابعاد والمدارس المختلفة، والوقوف على كل هذه الابعاد كانت من أكثر القضايا تعقيداً. إضافة إلى صعوبة أخرى متعلقة بالوصول إلى البيانات والاحصائيات التي تغذي منهج قياس قوة الدول من مراجع علمية، فلا يوجد موقع الكتروني او وثيقة او كتاب محكم علمياً فيه كل البيانات المتعلقة بالدراسة، وكان جمع تلك البيانات

والاحصائيات أمر بالغ الصعوبة والتعقيد، كون الحصول عليها تطلب البحث في مئات المراجع العلمية الالكترونية.

وقد نجح الباحث باختبار فرضية الدراسة: "**الأولى بين متساويين**"؛ وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والفواعل الدولية المتساوية معها بالقوة روسيا والصين، عبر استخدام منهج قياس قوة الدول، فمن خلال مقارنة نتائج قياس القوة لدول الدراسة في أعلى سنواتها ومقارنتها بأدنى سنوات الدراسة يتبين أن هامش الفرق بين القوة الأمريكية والقوى الصاعدة الصينية والروسية يتقلص؛ من خلال زيادة مقدار القوة الروسية والصينية، وتراجع القوة الأمريكية، وهو ما يحقق فرضية الدراسة من جانبين، أن الولايات المتحدة في تراجع لمقدار قوتها ببعض المؤشرات في أعلى سنوات الدراسة مقارنة مع أدناها، وأن روسيا والصين ارتفع مقدار قوتها ببعض المؤشرات في أعلى سنوات الدراسة مقارنة بادناها.

على الرغم من تراجع أمريكا في كثير من المؤشرات إلا أن القوة التعديلية التي يتمتع به النظام الأمريكي يمكنه من معالجة هذا الخلل الذي يعانيه في مستويات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية في المستقبل، وهناك سعة من الوقت لمراجعة ومكاشفة الوضع الأمريكي لأفضل حال كونها تمتلك نظاماً تعديليا، ولكن الأهم هنا هل هذه القوة التعديلية التي تميز الأجهزة الأمريكية تستطيع أن تكافح الصعود الصيني الذي يهدد مستقبل المكانة الأمريكية؟

ينبغي على القارئ أن يفكر بعمق قبل أن يأخذ موقفا جاداً من هذا السؤال، على الرغم من القوة الشاملة التي تمتلكها الولايات المتحدة بالمقارنة مع دول العالم كافة، وقدرتها المبهرة في توظيف تلك القوة لبسط هيمنتها العالمية منذ نحو قرن من الزمن، إلا أن حدود تأثيرها على الصعود الصين اليوم بدا هشاً خاصة بعد قراءة أولية للمدى الفعلي الذي أنتجته الحرب التجارية المعلنة ضد الصين.

ويمكن التحقق من هذا الطرح أيضا بشكل أعمق من خلال النظر لواقع القوتين خلال العقدين الأولين من الألفية الجديدة، وهو ما بدا جلياً في نتائج تطبيق منهج قياس القوة في هذه الدراسة على دول عينة الدراسة والتي أفرت النتيجة التالية: احتلت أمريكا المركز الأول في القوة الشاملة للدولة في أعلى سنوات الدراسة، بوزن نسبي (358.66) بنسبة بلغت (37.70%) من إجمالي أوزان قوة الدول الثلاثة محل الدراسة، وبفارق نحو (4.88%) عن روسيا، و(8.22%) عن الصين، مما يشير إلى وجود فجوة قليلة في القوة بينها وبين روسيا والصين، وكان في المركز الثاني روسيا بوزن نسبي (312.27) وبنسبة (32.82%)، مع وجود تقارب في القوة الدولية بينها وبين الصين أيضاً، فقد حصلت الصين على وزن نسبي بلغ (280.43) بنسبة بلغت (29.48%) مما يشير إلى تقارب في القوة الدولية بينها وبين روسيا، فقد بلغت الفرق بينها (2.34%)، وبالنظر لأقل سنوات الدراسة نجد أن أمريكا تراجعت قوتها لشاملة بمقدار (7.88)، أي بنسبة بلغت (2.53%)، وتقدمت روسيا في القوة الشاملة بمقدار (23.28)، أي بنسبة بلغت (1.34)، وتقدمت الصين بمقدار (20.99)، أي بنسبة (1.19). وكان لصالح روسيا.

فكما أن لدى الولايات المتحدة القدرة على التكيف مع مختلف المستويات المعقدة من الإشكاليات المعاصرة بكل مظاهرها واختلافاتها، فهناك أيضا قدرة صينية للتكيف ذاته ولقراءة المستقبل ووضع مخطط تكتيكي شامل للتعامل مع أي تحدي من شأنه أن يهدد الاستراتيجية الصينية الشاملة المتعلقة بالنهوض حتى تصل لمكانة أولى عالميا كما تخطط؛ والتي بدت منسجمة إلى حد كبير مع الواقع الدولي اليوم. فمؤشرات الصعود الصيني منذ بداية الألفية حتى هذا اليوم والتي حللها الفصل الثاني من الدارسة تعطي قدراً واضحاً من الشرعية لهذا الحديث، خاصة إن تتبعنا منحنيات الصعود الصيني والتراجع الأمريكي في مختلف مؤشرات الدراسة.

وفي الاتجاه الاخر للقوة المتعلق بالبعد المعنوي غير الكمي لها فقد يتبين أن الولايات المتحدة تتمتع بقوة كبرى في جانب مصادر القوة المعنوية غير الكمية وهو ما فقدته كلاً من روسيا

والصين كون الولايات المتحدة ذات نظام ديمقراطي على عكس النظام الروسي السلطوي ذو الطبيعة الخاصة والصيني شديد المركزية.

وفي سياق اخر يمر النظام الدولي الآن بمرحلة تحول من الأحادية الأمريكية إلى التعددية القطبية أو ما يسمى بالثلاثية القطبية "أمريكا روسيا الصين" بعد صعود قوى دولية منافسة للهيمنة الأمريكية.

## 6. قائمة المراجع والمصادر:

### 6.1 المراجع العربية:

#### 6.1.1 المصادر الاولية:

"السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي"، *مؤسسة Rand*، 2015.

تشايس، مايكل إس، وآرثر تشان. نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل. كاليفورنيا: مؤسسة RAND في سانتا مونيكا، 2016.

شلاباك، ديفيد ا. وميكل و. جونز، "تعزيز الردع على الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي"، *مؤسسة Rand*، 2016.

### 6.1.2 المصادر الثانوية:

#### 6.1.2.1 الكتب:

بريجنسكي زبيغنيو. *رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية*. بيروت: دار الكتاب العربي، 2012.

زهران، جمال. *منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

كينيدي، بول. *نشوء وسقوط القوى العظمى*، ترجمة مالك البديري، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

#### 6.1.2.2 الرسائل الجامعية والدراسات والابحاث المنشورة:

إبراهيم، دالي. " رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الإداري)"، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر.

أبو حصيرة، مازن أحمد. " الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين"، الجامعة الإسلامية – غزة، 2015.

أبو مور، إنعام عبد الكريم. *مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية " مقاربة معرفية*. جامعة الأزهر – غزة، 2013.

"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، الدورة الثامنة والخمسون، البند 108 من جدول الأعمال، 2003.

التميمي، ناصر. "صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً"، *المستقبل العربي العلاقات العربية – الصينية* (ملف ٣)، 2013.

"الصراع على المحيط الهادئ"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2012.

العمراوي، فريدة. "أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة" مصر"، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

"أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول عام 2001 أهم وأخطر حدث في القرن الواحد والعشرين ونقطة تحول عظمى في سياسة الولايات المتحدة"، *مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية*، 2005.

الأحمر، عبد الله جهاد. "العلاقات الروسية– الصينية وأثرها على التوازن الدولي"، جامعة دمشق قسم العلاقات الدولية، 2010.

البحيري، حسين علي. *القوة الناعمة*. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

الجبوري، حسون عبود دبعون. "مخزونات الغذاء ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العراقي (القمح أنموذجا"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، مجلد 11، العدد 31، 2015.

السخيري، عبد المجيد. "الصين" العالم الجديد من المثال إلى الواقع". المغرب: المستقبل العربي، 2012.

السعدني، مصطفى محمد، ألفت علي ملوك. "الفجوة الغذائية في الوطن العربي. مجلة العلوم الزراعية والبيئية، جامعة الإسكندرية، عدد 12، مجلد 9، 2010.

العربي، محمد. الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية / ترجمة وتعليق محمد العربي– الإسكندرية– مصر: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2012.

العسومي، محمد. "مجموعة "بريكس" نموذجاً للتغيرات الدولية"، *آفاق المستقبل*، العدد 19، 2013.

القطراوي، خالد جميل عبد الوهاب. *التحولات في بنية النظام الدولي وأقرها على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985–2010)*. غزة: جامعة الأزهر، 2010.

"المعونة في القرن العشرين"، الأمم المتحدة، 2005.

أوذيني، عبد الكريم. "أثر تنمية الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2015.

النوري، حامد بن عبد العزيز محمد. *أثر القوة في العالقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق االوسط:1945–1990*. جامعة الخرطوم، 2006.

بخوش، مصطفى. "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، *مجلة العلوم الإنسانية* – جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد الثالث، 2002.

بلحمدو، عبير. أطروحة تراجع الدور الأمريكي العالمي في النسق الدولي المعاصر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.

تشايس، مايكل إس، آرثر تشان. "نهج الصين المتطور إزاء" الردع الاستراتيجي المتكامل". كاليفورنيا: مؤسسة Rand، 2016.

جبر، دينا محمد جبر. " تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الاستراتيجية"، كلية العوم السياسة/جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العددان 38-39.

حجيلة، رحالي، بوخالفة رفيقة. "التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، المركز الجامعة تيبازة، 2016.

حسن، أزهار عبد الله. "استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 (دراسة تحليلية)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2017.

حمدان، محمد الطيبي. " التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

خضير، محمد ياس. "الصين ومستقبل السياسي الدولي"، *الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية الموقع الأول في العلوم السياسية*، عدد 24 (2014).

"دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة"، جامعة القادسية، 2016.

دورتي، جيمس. *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1985.

عبد القادر، رامي عبد الله عبد المحسن. "توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة الدولية"، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2014.

علي، سليم كاطع. *مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي*. بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2014.

قريقة، عبد السلام. "التراجع الأمريكي من الهيمنة الأحادية إلى تعددية الأقطاب الدولية"، *مجلة دراسات شرق أوسطية* 16, عدد 62، (2013)، 77-89.

كيتان، أحمد يوسف. "روسيا الاتحادية القوة الصاعدة: مقومات القوة ونقاط الضعف".

مبروك، شريف شعبان. " روسيا في المنطقة العربية: طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية"، *مجلة الشؤون العربية* (2015).

مجدان، محمد. "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، جامعة الأزهر.

محمد، علاء عبد الحفيظ. تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة. المجلة العربية للعلوم السياسية.

مختارة، فاطمة، سكينة زوزو. التحفيز وعلاقته بالولاء التنظيمي لدى موظفي بلدية النزلة بدائرة تقرت"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.

موسوعة السياسة، 1994.

مومو، بلال. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر للفترة 1990–2011". جامعة قاصدي مرباح–ورقلة– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.

نوينهام، جيفري، غراهام ايفانز. *قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط2، بنغوين للنشر 2000.

هارولد، سكوت، علي رضا نادر. "الصين وإيران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية". مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط (CMEPP) التابع لمؤسسة RAND، 2012.

هدسون، مايكل. "الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط"، *المستقبل العربي*، 2013.

وولت، ستيفن. *العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة*. ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني،2016.

يونس، مؤيد يونس. *أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية*. الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

### 6.1.2.1 المقالات والدوريات:

الجميلي، حميد. "عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية"، مجلة المنتدى، المجلد 28، العدد 258، 2013.

توفيق، حكيمي. "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي"، جامعة باجي مختار–عنابة، مجلة الفكر، العدد الثاني عشر.

جبر، دينا محند. " تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العالقات الدولية من الوجود الترفي الى الضرورة الاستراتيجية"، مجلة العلوم السياسية، 2013.

عوض، معتصم. "الأثر المتبادل للانتقال أو التحول في البناء الدولي والاستقرار"، *دنيا الوطن*، 2007.

نوري عبد الرسول الخاقاني، عبد الوهاب محمد جواد الموسوي. " الصين بين المركزية السياسية والليبرالية الاقتصادية"، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد السابع، العدد الثلاثون، 2014.

### 6.1.2.1 المواقع الإلكترونية:

الجزيرة نت، مسار المواقف الغربية تجاه نظام الأسد، 29–1–2016.

http://www.aljazeera.net/multimedia/infograph/2016/

روسيا اليوم. فوربس تفترض وجود غواصة روسية بلا طاقم قادرة على إغراق مدن بأكملها. 19. 08. 2017.

/https://arabic.rt.com/world/

"نسب توزع مناطق السيطرة بين قوى الصراع السوري 11–09–2017"، *طوران للأبحاث والدراسات الاستراتيجية* (2017).

http://www.torancenter.org

"خريطة النفوذ والسيطرة لغاية 5 تشرين الأول 2015"، *مركز عمران للدراسات الاستراتيجية* (2015).

https://www.omrandirasat.org

وكالة رويترز، الصين تبقى أكبر شريك تجاري لألمانيا في 2017، 21 شباط 2018.

https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1G52B1

## 6.2 المراجع الأجنبية:

### 6.2.1 المصادر الأولية:

2016 " Report to Congress", U.S.-China Economic and Security Review Commission, 2017.

A Threat to America's Global Vigilance, Reach, and Power–High-Speed, Maneuvering Weapons: Unclassified Summary (2016) Chapter: Executive Summary, The National Academies of Sciences Engineering Medicine.

*ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND LIFE IN 2030*. Stanford University (2016.

*EXPORTS OF SERVICES AND ECONOMIC GROWTH IN DEVELOPING COUNTRIES*. UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (2004).

Defense Intelligence Agency. (2017). Russian Military Power Building A Military to Support Great Power Aspirations.

Department of Defense. (2018). Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2018.

Johnson, D. (2018). Russia's Conventional Precision Strike Capabilities, Regional Crises, and Nuclear Thresholds. Center for Global Security Research.

*Manufacturing the Future: The Next Era of Global Growth and Innovation*. The Mckinsey Global Institute (2012).

Meick, E. (2017). China-Russia military-to-military relations: Moving toward a higher level of cooperation. US-China Economic and Security Review Commission.

National Intelligence Council. (2004). Annual Report to Congress on the Safety and Security of Russian Nuclear Facilities and Military Forces.

"Nuclear Posture Review: Unclassified/for Official use only Pre-Decisional – Not Subject FOIA ", Federation of American Scientist, (2018).

Office of the United States Trade Representative. (2017). 2017 Special 301 Report.

*Railway Reform: Toolkit for Improving Rail Sector Performance*. The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank", Washington DC., 2011.

"RUSSIAN NAVY DEVELOPING UNMANNED 'DRONE' BOATS". *Russian Navy*, 2016.

*Russia's Role as an Arms Exporter the Strategic and Economic Importance of Arms Exports for Russia*. The Royal Institute of International Affairs, Chatham House (2007).

"STATEMENT OF GENERAL CURTIS M. SCAPARROTTI COMMANDER UNITED STATES EUROPEAN COMMAND", HOUSE COMMITTEE ON ARMED SERVICES, 2017.
http://docs.house.gov/meetings/AS/AS00/20170328/105780/HHRG-115-AS00-Wstate-ScaparrottiC-20170328.pdf

"STATEMENT OF GENERAL JOSEPH L. VOTEL COMMANDER U.S. CENTRAL COMMAND BEFORE THE HOUSE ARMED SERVICES COMMITTEE ON THE POSTURE OF U.S. CENTRAL COMMAND TERRORISM AND IRAN: DEFENSE CHALLENGES IN THE MIDDLE EAST", THE HOUSE ARMED SERVICES COMMITTEE, 2018.
http://docs.house.gov/meetings/AS/AS00/20180227/106870/HHRG-115-AS00-Wstate-VotelJ-20180227.pdf

*Submarines: Weapons of Choice in Future Warfare*. Lexington Institute, (2003).

"The Automobile Industry in Central Europe", 2006.

"THE CONTRIBUTION OF SERVICES TO DEVELOPMENT AND THE ROLE OF TRADE LIBERALISATION AND REGULATION", OECD, 2008.

*The Cold War (1945–1989)*. CVCE.EU by UNI.LU, 2016.

*The Long View How will the global economic order change by 2050?*. Price water house Coopers, United Kingdom, 2017.

The National Medium- and Long-Term Program for Science and Technology Development (2006-2020), The State Council the People's Republic of China, 2006.

"The Military Balance 2016", The International Institute for Strategic Studies, IISS, London, 2016.

Xi Jinping, "Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in All Respects and Strive for the Great Success of Socialism with Chinese Characteristics for a New Era", Delivered at the 19th National Congress of the Communist Party of China October 18, 2017.

### 6.2.2 المصادر الثانوية:

#### 6.2.2.1 الكتب:

Chomsky, N. (2016). Who rules the world?. Metropolitan Books.

De Tocqueville, A. (2003). Democracy in America (Vol. 10). Regnery Publishing.

Friedman, George. *The Next Decade*. (United States of America: STRATFOR, 2010.

Fukumaya, Francis. *The End of History and the Last Man*. (NEW YORK: THE FREE PRESS A Division of Macmillan Inc., 1992.

Gibbon, Edward. *The History of the decline and fall of the Roman Empire*. (New York: Fred De Fau & Company Publishers, 1776.

Haass, Richard. " A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order", *Council on Foreign Relations*, 2017

Jacques, M. (2009). When China rules the world: The rise of the middle kingdom and the end of the western world. London.

Kennedy, Paul. *The Rise and Fall of Great Powers*. United States: Random House New York, 1988.

Nye, Joseph. *Is the American Century Over*?. Policy; 1 edition, 2015.

Nye, Joseph. "The Future of American Power: Dominance and Decline in Perspective". *Foreign Affairs*, (2012).
Spengler, O. (1926). The decline of the West. Oxford Paperbacks.
Zakaria, F. (2008). The post-American world. New York, 4.

### 6.2.2.2 الرسائل الجامعية والدراسات والابحاث المنشورة

"Aircraft Carriers", Public Navy (2010).
"An Introduction to the National Income and Product Accounts Methodology Papers: U.S. National Income and Product Accounts", U.S. Department of Commerce, 2007.
Antoniades, Andreas. *FROM 'THEORIES OF HEGEMONY' TO 'HEGEMONY ANALYSIS' IN INTERNATIONAL RELATIONS*. (San Francisco: Department of International Relations, 2008.
Baker, C. (2015). Anthem quality: national songs–a theoretical survey.
"BALLISTIC AND CRUISE MISSILE THREAT", FAS, DEFENSE INTELLIGENCE BALLISTIC MISSILE ANALYSIS COMMITTEE (2017).
Barrett, Alexander N. *Peace of Westphalia, 1648*. Harvard Model United Nations, 2011.
Čaleta, Denis. *The Role of the Armed Forces in Reducing Terrorist Threats in Crisis Response Operations – a Case Study of the Armed Forces of the Republic of Slovenia*. (2009).

Callen, Tim. " What Is Gross Domestic Product?". Finance & Development December 2008.

Cameron, Fraser. *The Impact of the First World War and Its Implications for Europe Today*. The: Green Political Foundation, 2014.
Cincotta, Richard P. and Robert Engelman. *Economic Rapid Change: The Influence of Population Growth*. POPULATION ACTION INTERNATIONAL, 1997.

Clowes, David and Dominika Choroś-Mrozowska. *Aspects of global security – the measurement of power & its projection Results from twenty selected countries (2000-2013)*. (Journal of International Studies: Center of Sociological Research, 2015.

Costanza, Robert, et al. *Beyond GDP: The Need for New Measures of Progress*. The Frederick S. Pardee Center for the Study of the Longer-Range Future at Boston University. THE PARDEE PAPERS / No. 4 / January (2009).

Crises, I. (2009). Great Powers and International Conflict Management.

Dakolias, M. (2006). Are We There Yet: Measuring Success of Constitutional Reform. Vand. J. Transnat'l L., 39.

*DEFENSE POSTURE STATEMENT: Taking the Long View, Investing for the Future*. Secretary of Defense Ash Carter (2016), Department of Defense.

Devold, Håvard. *Oil and gas production handbook an introduction to oil and gas production, transport, refining and petrochemical industry*. ABB AS, 2013.

Djavadov, Maksud. *Russia's economy weak despite huge resources*. Institute of Contemporary Islamic Thought (ICIT).

Dwarakish, G.S and Akhil Muhammad Salim. *Review on the Role of Ports in the Development of a Nation*. Science Direct, 2015.

Eichengreen, Barry. *Global Shifts*. University of California, Berkeley, 2011.

El-Hinnawi, Essam E. *Review of the Environmental Impact of Nuclear Energy*. IAEA. VOL.20.

Fischer, Raul. *The Peace of Westphalia and the World State: A case for casual pluralism in International Relations*. Central European University, 2012.

Gökmen, Yunus. *The Determinants of High Technology Exports Volume: A Panel Data Analysis of EU15 Countries*. International Journal of Management, Economics and Social Sciences 2013.

Ganelin, Mikhail, " Russian Infrastructure", Gazp Prom Bank, 2015.

Gartzke, Erik. "The Relevance of Power in International Relations", 2009.

GISELE, D. M. (1994). Comparing political systems: Establishing similarities and dissimilarities. European Journal of Political Research.

GORENBURG, DMITRY. "Russian naval capabilities and procurement plans." *Russian Military Reform*, 2015.

Goodman, S. W. (2015). Conceptualizing and measuring citizenship and integration policy: Past lessons and new approaches. Comparative Political Studies, 48(14), 1905-1941.

GORENBURG, DMITRY. *Russian Air Force capabilities and procurement plans*. (Russian Military Reform, 2015.

Griffith, Rachel. *HOW IMPORTANT IS BUSINESS R&D FOR ECONOMIC GROWTH AND SHOULD THE GOVERNMENT SUBSIDISE IT?*. THE INSTITUTE FOR FISCAL STUDIES (2000.

"GROWTH BUILDING JOBS AND PROSPERITY IN DEVELOPING COUNTRIES", Department for International Development.

"GUIDED MISSILE LAUNCHING SYSTEMS", Okiboat.

Gulam, Sabeh Abdalla. (2011). " The American Hegemony in Arabian Region 1945-2003", St Clements University Iraq – Baghdad.

Gulbrandsen, Magnus. *Research institutes as hybrid organizations: central challenges to their legitimacy*. Policy Sci (2011.

Hart, Jeffrey. *Three approaches to the measurement of power in international relations*. Cambridge University, 1979.

Hatsuse, Ryuhei. *International System*. Government and Politics- Vol. II. 2005.

Hurley, John, et al, "Examining the Debt Implications of the Belt and Road Initiative from a Policy Perspective", Center for Global Development, 2018.

https://www.cgdev.org/sites/default/files/examining-debt-implications-belt-and-road-initiative-policy-perspective.pdf

Ivanova, Eva and Jana Masarova. *IMPORTANCE OF ROAD INFRASTRUCTURE IN THE ECONOMIC DEVELOPMENT AND COMPETITIVENESS*. Alexander Dubcek University of Trencin, Slovakia, 2013.

Jacques, Martin, China's Rise Continues, transatlantic academy January 30, 2015.

Kagan, W. et al. *AL QAEDA AND ISIS: EXISTENTIAL THREATS TO THE U.S. AND EUROPE*. (USA: Institute for the Study of War (ISW) (2016).

Karl Hermann, Höhn. "Geopolitics and the Measurement of National Power." (2014).

Kelen, Christopher (Kit). (2014). Anthem Quality National Songs – A Theoretical Survey. Intellect, The Mill, Parnall Road, Fishponds, Bristol, BS16 3JG, UK.

Koshgarian, L and Jasmine Tucker. (2016). President Obama Proposes 2017 Budget. National Priorities Project.

https://media.nationalpriorities.org/uploads/publications/2017_pres_budget_analysis_final.pdf

KURTISHI-KASTRATI, Selma, "The Effects of Foreign Direct Investments for Host Country's Economy", American University of the Middle East, Faculty of Business, Kuwait, Vol. 5, Issue 1, 2013.

Lersch, Bruna dos Santos and Josiane Simão Sarti. *THE ESTABLISHMENT OF FOREIGN MILITARY BASES AND THE INTERNATIONAL DISTRIBUTION OF POWER*. UFRGSMUN | UFRGS Model United Nations ISSN: 2318-3195 | v.2, 2014|.

Li, Xiaoying, et al. *Imports of Services and Economic Growth: A Dynamic Panel Approach*. University of Nottingham (2003)

Lolita, C. Baldor Lolita. " Pentagon: Cost of war on Islamic State tops $2.7b", *Times of Israel* (2015).

Iucu, Oana. Diplomacy and diplomatic functions. No, 11 (2010.

LOVATI, JEAN M., "The Unemployment Rate as an Economic Indicator", Fred Stlouisfed, 1976.

Mallik, Amitav, "ROLE OF TECHNOLOGY IN INTERNATIONAL AFFAIRS", Institute for Defence Studies and Analyses, New Delhi, 2006.

Mastanduno, M. (1997). Preserving the unipolar moment: realist theories and US grand strategy after the Cold War. International security, 21(4).

Marie, Jennifer. Faison. "Testing One Framework for Measuring National Power in the Postindustrial Age." (2004).

Mattos, M.; Viana, L. *A Geopolítica e as Projeções do Poder; Biblioteca do Exército.* Rio de Janeiro, Brazil, 1977.

Mearsheimer, John J., "Can China Rise Peacefully?", The National Interest, October 25, 2014

http://nationalinterest.org/commentary/can-china-rise-peacefully-10204

Mencinger, Jernej, et al,. *THE IMPACT OF GROWING PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH IN THE EUROPEAN UNION*. Institute for Economic Research: (2014).

Millar CA, R. Peter W., "The relevance and importance of Gold in the World Monetary System", London, 2006.

"Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2015", U.S. Department of Defense, 2015.

Morrison, Wayne M. *China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States*. Congressional Research Service: (2015), 43-48.

Muir, Richard. *Modern Political Geography*. (UK: Macmillan Education, 1981).

Parikh, Ashok. *Relationship between Trade Liberalization, Economic Growth and Trade Balance: An Econometric Investigation*. Hamburg Institute of International Economics, Germany: (2004).

Patel, Nikhil and Agustín Villar, "Measuring inflation", Bank for International Settlements.

Práce, Bakalářská. (2014). INFLUENCE OF MEDIA ON VIETNAM WAR. UNIVERZITA PALACKÉHO V OLOMOUCI Pedagogická fakulta Katedra anglického jazyka.

Pomeranz, Lenina. *ECONOMIC SANCTIONS AS POLITICAL INSTRUMENT IN INTERNATIONAL RELATIONS: THE CASE OF THE RUSSIAN FEDERATION*. Revista Tempo do Mundo | rtm | v. 3 | n. 1 | jan. 2017.

Purdy, Mark and Paul Daugherty, "Why Artificial Intelligence Is the Future of Growth?", Accenture (2016).

"RECENT DEVELOPMENTS IN THE AUTOMOBILE INDUSTRY", OECD Economics Department Policy Notes, No. 7, 2011.

Slaughter, Anne-Marie. International Relations, Principal Theories. Princeton, 2011.

Spohr, Alexandre Piffero. *Foreign Policy's Role in Promoting Development: The Brazilian and Turkish Cases*. Contexto Internacional vol. 39(1) Jan/Apr 2017.

Swarup, Prakhar. *Artificial Intelligence*. International Journal of Computing and Corportae Research (2012).

Snyder, Scott and See-Won Byun, "Two Koreas Defy Chinese Sanctions", CSIS (2017).

Taibe Mohamed, H, Master thesis, Université Mohamed Khider Biskra.

Thränert, Oliver. *The Nuclear Weapons Comeback*. Policy Perspectives, Center for Security Studies (CSS), Vol. 3/1, January 2015.

Trunkos, Judit. "WHAT IS SOFT POWER CAPABILITY AND HOW DOES IT IMPACT FOREIGN POLICY?", (2013).

Uğur , Ahmet. *Import and Economic Growth in Turkey: Evidence from Multivariate VAR Analysis*. Journal of Economics and Business Vol. XI, No 1 & No 2, 2008.

Waltz, Kenneth. *The Stability of a Bipolar World*. American Academy of Arts & Sciences, Vol. 93, No. 3, Population, Prediction, Conflict, Existentialism (Summer, 1964.

Xing, Yuqing and Manisha Pradhananga. *How Important Are Exports and Foreign Direct Investment for Economic Growth in the People's Republic of China*?. ADBI Institute, 2013.

Zarghani, Seyed Hadi. *Measurement of National Power: Definitions, Functions, Measurement*. (LAP LAMBERT Academic Publishing, 2010.

### 6.2.2.1 المقالات والدوريات

Bennet, John. " US Military Strength in Deep Decline as Threats Rise", *Daily Caller* (2015).

Ezrati, Milton, The Fatal Flaw in China's Plan for Dominating the World Economy, National Interest,2018.

Haass, Richard N. "The Age of Nonpolarity". (*The United States: Foreign Affairs*, 2008.

CULLISON, ALAN, With Campaign in Syria, Russia Tested Hardware, Prowess", The Wall Street Journal, 2016.

Djavadov, Maksud, " Russia's economy weak despite huge resources", Institute of Contemporary Islamic Thought (ICIT).

Donahoe, Patrick, "Heavy Armor: The Tank's Role in the Future of War", National Interest (2016).

Hall, I. (2014). 'Time of Troubles': Arnold J. Toynbee's twentieth century. International Affairs, 90(1).

Kania, Elsa, Artificial Intelligence and Chinese Power: Beijing's Push for a Smart Military—and How to Respond, foreign affairs 2017.
https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2017-12-05/artificial-intelligence-and-chinese-power
Ikenberry, John, The Future of the Liberal World Order: Internationalism After America, foreign affairs (2011).
https://www.foreignaffairs.com/articles/2011-05-01/future-liberal-world-order
Majumdar, Dave, "The U.S. Military Isn't Ready for a War with Russia or China", National Interest, 2016.
Nye, Logan. "The 7 scariest weapons Russia is developing right now", (*We are the Mighty*, 2015.
VARISCO, ANDREA EDOARDO. *Towards a Multi-Polar International System: Which Prospects for Global Peace*?. International Relations Studies, 2013.
Villanger, Espen. *Powerful donors and foreign policy: The role of multilateral financial institutions*. Chr. Michelsen Institute (2004.
Viscusi, Gregory. " U.S. Remains Biggest Arms Exporter but Russia, China Gain", *Bloomberg Business*, (2015).
Wohlforth, William C. *The Stability of a Unipolar World*. The MIT Press Journals.
Wong, Andrea. *Here's Why China Buying Treasures May Be a Bad Sign for Bonds*. Bloomberg (2017).

### 6.2.2.1 المواقع الإلكترونية

Agerholm, Harriet. (2016). "Donald Trump will cause US power to collapse, says man who correctly predicted fall of USSR". Independent.
https://www.independent.co.uk/news/world/americas/donald-trump-us-power-to-collapse-predicted-ussr-fall-johan-galtung-a7460516.html

"Airports, World Airports, Economic Impact of Airports", Economy Watch, 2010.
http://www.economywatch.com/world-country/airports.html
Amadeo, Kimberly, "Purchasing Power Parity: Calculation and How It's Used", The Balance (2017).
https://www.thebalance.com/purchasing-power-parity-3305953
Amadeo, Kimberly, "Sovereign Debt: Definition, Importance and Rankings", The Balance, 2016.
https://www.thebalance.com/sovereign-debt-definition-importance-and-rankings-3306353
Amadeo, Kimberly, "U.S. Debt to China: How Much Does It Own"?, The Balance (2017)
https://www.thebalance.com/u-s-debt-to-china-how-much-does-it-own-3306355
Amadeo, Kimberly, "What Is Real GDP? How to Calculate It vs. Nominal", The Balance.)2017.
https://www.thebalance.com/g00/what-is-real-gdp-how-to-calculate-it-vs-nominal-3306040?i10c.referrer=https%3A%2F%2Fwww.google.ps%2F
"Arable land (% of land area)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.ARBL.ZS
"Armed forces personnel, total", The World Bank, 2016.
http://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.TOTL.P1
"Arms exports (SIPRI trend indicator values)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPRT.KD?end=2016&start=2001
"Cars Productions", OICA, 2017.
http://www.oica.net/category/production-statistics/
Chen, Dingding. (2017). "China Has a New Grand Strategy and the West Should Be Ready", The Diplomat.

https://thediplomat.com/2017/10/china-has-a-new-grand-strategy-and-the-west-should-be-ready/

"China Beats U.S. as Richest Infrastructure Nation", Martime-Excutive LLC, 2015.

http://www.maritime-executive.com/article/china-beats-us-as-richest-infrastructure-nation

China's expenditure on military from 1996 to 2016 (in billion U.S. dollars)", The Statistics Portal, 2017.

https://www.statista.com/statistics/267035/china-military-spending/

"China Military Strength", Global Fire Power, 2016.

http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=china

Chui, Michael et., "The Countries Most (and Least) Likely to be Affected by Automation", Harvard Business Review, (2017).

https://hbr.org/2017/04/the-countries-most-and-least-likely-to-be-affected-by-automation

"COASTLINE LENGTHS", *The World by Map*, 2017.

http://world.bymap.org/Coastlines.html

"Computers", OEC, 2017.

http://atlas.media.mit.edu/en/profile/hs92/8471/

Control of Corruption: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.

http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1181&Series=CC.EST

"Countries of The World", CIA Theodora Fact Book, 2017.

http://www.theodora.com/wfb/abc_world_fact_book.html#U

Country Economy, 2017.

https://countryeconomy.com/national-debt

"Country Rankings", Scimago Journal & Country Rank (2017).

http://www.scimagojr.com/countryrank.php?category=1702

"Crude Oil Proved Reserves 2016", U.S. Energy Information Administration (EIA), 2016.

https://www.eia.gov/beta/international/rankings/#?prodact=57-6&cy=2016

"CRUISERS & DESTROYERS", America's Navy (2017).

https://www.navy.com/about/equipment/vessels/cruisers

Dinesh, "Balance of Power: Meaning, Nature, Methods and Relevance", *Your Article Library* (2016).

http://www.yourarticlelibrary.com/international-politics/balance-of-power-meaning-nature-methods-and-relevance/48482/

Dinesh, "Study of International Politics (systems Approach), 2016.

http://www.yourarticlelibrary.com/international-politics/study-of-international-politics-systems-approach/48476/

"Department of Defense (DoD) Releases Fiscal Year 2017 President's Budget Proposal", U.S. Department of Defense, 2017.

https://www.defense.gov/News/News-Releases/News-Release-View/Article/652687/department-of-defense-dod-releases-fiscal-year-2017-presidents-budget-proposal/

Dugin, Alexander, "Multipolarity – The Definition and the Differentiation Between its Meanings", The Fourth Political Theory (2017).

http://4pt.su/en/content/multipolarity-definition-and-differentiation-between-its-meanings

Dunne, J Paul, "The Economic Effects of Military Expenditure in Developing Countries", Economics Group Middlesex University Business School, The Burroughs, Hendon, 2000.

http://carecon.org.uk/Chula/MILLDCSnew.pdf

"Economics Departments, Institutes and Research Centers in the World", EDIRC, 2017.
https://edirc.repec.org/alphabet.html
"ENERGY CRISIS (1970S)", History, 2017.
http://www.history.com/topics/energy-crisis
Elvis Picardo, CFA, " The GDP and its Importance", Investopedia, 2016.
http://www.investopedia.com/articles/investing/121213/gdp-and-its-importance.asp
Etty, John. "Russia's Climate and Geography", History Today, 2007.
http://www.historytoday.com/john-etty/russia%E2%80%99s-climate-and-geography
"Fact File: The Importance of Military Satellites", AEROCOM Metal Limited (2015).
http://aerocommetals.co.uk/blog/post.php?s=2015-04-14-fact-file-the-importance-of-military-satellites
"Fighter/Attack Aircraft", Combat Aircraft (2017).
http://www.combataircraft.com/en/Military-Aircraft/Fighter-Attack/
"Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US$)", The World Bank, 2016.
http://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD
"GDP growth (annual %)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG
"GDP, PPP (current international $)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.CD
"GNI per capita, Atlas method (current US$)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD

Government Effectiveness: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.
http://databank.worldbank.org/data/glossarymetadata/1181/series/RQ.EST

Gilmore, Scott, Welcome to a world no longer led by Moscow and Washington, macleans Mar 27, 2018.
http://www.macleans.ca/politics/worldpolitics/welcome-to-a-world-no-longer-led-by-moscow-and-washington/

Hille, Kathrin, "Russia lifts most sanctions imposed on Turkey after downing of jet", Financial Times, 2017.
https://www.ft.com/content/38698b56-460c-11e7-8519-9f94ee97d996

"Human Rights", Our World in Data (2018).
https://ourworldindata.org/human-rights

"Industry. Manufacturing output: Countries Compared", Nation Master. 2017.
http://www.nationmaster.com/country-info/stats/Industry/Manufacturing-output#2009

"Inflation, consumer prices (annual %)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG

"International Data", FRED Federal Reserve Bank of St. Louis, 2017.
https://fred.stlouisfed.org/categories/32263

"Introduction to Agriculture Economics", AgriInfo, 2015.
http://www.agriinfo.in/?page=topic&superid=10&topicid=194

Jamrisco, Michelle, "China's Economy to Overtake Euro Zone This Year", 2018.
https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-03-06/china-s-economy-is-set-to-overtake-combined-euro-area-this-year

Joseph P. Riva Jr., "DOMINANT MIDDLE EAST OIL RESERVES CRITICALLY IMPORTANT TO WORLD SUPPLY", Congressional Research Service, Washington, 1991.
http://www.ogj.com/articles/print/volume-89/issue-38/in-this-issue/exploration/dominant-middle-east-oil-reserves-critically-important-to-world-supply.html
KUPCHAN, CHARLES A., "The Decline of the West: Why America Must Prepare for the End of Dominance", The Atlantic, 2012.
https://www.theatlantic.com/international/archive/2012/03/the-decline-of-the-west-why-america-must-prepare-for-the-end-of-dominance/254779/
"Land area (sq. km)", The World Bank, 2016.
http://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.TOTL.K2
"Leading countries in the electronics industry in 2015, based on market size (in billion euros)", The Statistical Portal (2017).
https://www.statista.com/statistics/268398/market-size-of-the-global-electronics-industry-by-country/
"MAJOR FOREIGN HOLDERS OF TREASURY SECURITIES (in billions of dollars)", U.S. Department of Treasury, 2017.
http://ticdata.treasury.gov/Publish/mfh.txt
Manchev, Tsvetan, " INTERNATIONAL FOREIGN EXCHANGE RESERVES", BULGARIAN NATIONAL BANK, 2009.
http://www.bnb.bg/bnbweb/groups/public/documents/bnb_publication/pub_np_internmonreserves_en.pdf
"Military Expenditure (current LUC)", The World Bank, 2017.
https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.CN?end=2016&locations=US&start=2001&view=chart
Murse, Tom. "How Much U.S. Debt Does China Really Own?", Thought Co. (2017).

https://www.thoughtco.com/g00/how-much-debt-does-china-own-3321769?i10c.referrer

"Natural Gas", Global Energy Statistical Yearbook, 2017.
https://yearbook.enerdata.net/natural-gas/world-natural-gas-production-statistics.html

"NATURAL GAS: Importance and Use", Vanguard Media Limited, Nigeria", 2013.
http://www.vanguardngr.com/2013/07/natural-gas-importance-and-uses-2/

"Negative Growth", Investopedia". (2017).
http://www.investopedia.com/terms/r/realeconomicrate.asp

Nuclear Forces, 2017.
http://nuclearforces.org/country-profiles/united-states

"Nuclear Weapons", Nation Master, 2017.
http://www.nationmaster.com/country-info/stats/Military/Nuclear-weapons/Nuclear-warheads

"Number of Military Communication Satellites by Country", The Space and Astronomy Blog, 2017
http://csewi.org/number-of-military-communication-satellites-by-country/

"OECD International Development Statistics", OECD, 2017.
http://www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm

"OVERVIEW OF IRON AND STEEL INDUSTRY", 2005.
http://steel.gov.in/Performance%20Budget%20(2005-06)/English/chap2.PDF

Palmer, Noel T., "The Importance of Economic Growth", CPA Ireland, 2012.
http://www.cpaireland.ie/docs/default-source/Students/Study-Support/Strategy-Leadership/the-importance-of-economic-growth.pdf?sfvrsn=0

Parsons, Jeff. (2015). "Obama says America owns the internet and Europe "can't compete"", Mirror.

https://www.mirror.co.uk/news/technology-science/technology/obama-says-america-owns-internet-5197983

"Patent applications, residents", The World Bank, 2017. http://data.worldbank.org/indicator/IP.PAT.RESD

Peck, Michael, " 7 Reasons Why America Will Never Go to War Over Ukraine", Forbes, 2014. https://www.forbes.com/sites/michaelpeck/2014/03/05/7-reasons-why-america-will-never-go-to-war-over-ukraine/#6adfc3112a5d

PERRY, MARK. "Inside the Pentagon's fight over Russia". Politico. 2015. https://www.politico.eu/article/inside-the-pentagons-fight-over-russia-us-eastern-europe/

Pham, Sherisse. (2018). China is trying to kick its foreign tech habit. CNN. https://money.cnn.com/2018/06/08/technology/china-computer-chips-foreign-reliance/index.html

Pifer, Steven, "Pay Attention, America: Russia Is Upgrading Its Military", National Interest, 2016. http://nationalinterest.org/feature/pay-attention-america-russia-upgrading-its-military-15094

Political Stability and Absence of Violence/Terrorism: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430. http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1181&Series=PV.EST

"Population, total", The World Bank, 2017. http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL

"PROVED NATURAL GAS RESERVES", The World by Map, 2017. http://world.bymap.org/NaturalGasReserves.html

Regulatory Quality: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1181&Series=RQ.EST
"Report for Selected Countries and Subjects", International Monetary Fund, 2016.
https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2018/01/weodata/weorept.aspx?sy=2016&ey=2023&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&pr1.x=88&pr1.y=4&c=924%2C111&s=NGDPD%2CGGXWDG&grp=0&a=
"Research and development expenditure (% of GDP)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

Rose, Andrew K. (2015). Why countries with a positive global influence export more. World Economic Forum .

https://www.weforum.org/agenda/2015/09/why-countries-with-a-positive-global-influence-export-more/
Rule of Law: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1181&Series=RL.EST
"Russia Military Strength", Global Fire Power, 2016.
http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=russia
Rynn, John. "What is a Great Power", Economic Construction.
http://economicreconstruction.org/sites/economicreconstruction.com/static/JonRynn/FirstChapterDissertation.pdf
"SALES OF NEW VEHICLES 2005-2016", OICA, 2017.
http://www.oica.net/category/sales-statistics/

"Sanctions Programs and Country Information", U.S. Department of the Treasury (2017).
https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Pages/Programs.aspx
"Services, etc., value added (% of GDP)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/NV.SRV.TETC.ZS
"SIPRI Military Expenditure Military Expenditure Database", SIPRI, 2017.
https://www.sipri.org/databases/milex
Sharman, Jon, "Russia drafts new sanctions against North Korea after latest ballistic missile test", Independent (2017).
http://www.independent.co.uk/news/world/asia/russia-new-sanctions-north-korea-ballistic-test-communist-helicopters-ships-pyongyang-china-kim-jong-a7591461.html
Sharma, Ruchir. (2018). The Coming Tech Battle With China. New York Times.
https://www.nytimes.com/2018/06/28/opinion/china-trade-war-technology.html
Shoval, Lilach, " Defense officials: Assad will regain control of most of Syria within one year", Israel Hayom (2017).
http://www.israelhayom.com/site/newsletter_article.php?id=44987
"Six Reasons Why Coasts Are Important", World Press, 2012.
https://karimedalla.wordpress.com/2012/04/11/six-reasons-why-coasts-are-important/
"The Militarized Budget 2017", National Priorities Project, 2017.
https://www.nationalpriorities.org/analysis/2017/militarized-budget-2017/
"The role of electronics in the service of society", Preserve Articles (2012).
http://www.preservearticles.com/2012032027853/the-role-of-electronics-in-the-service-of-society-essay.html

The Statistics Portal. (2017). Canada Seen as The Most Positive Influence Globally.
https://www.statista.com/chart/10157/canada-seen-as-the-most-positive-influence-globally/
The Week Staff, China's plan to run the world, June 10, 2017.
https://theweek.com/articles/704139/chinas-plan-run-world
"Total reserves (includes gold, current US$)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD
"Trade statistics by Country / Region ", World Integrated Trade Solution, 2017.
http://wits.worldbank.org/countrystats.aspx
"UN Security Council Members With Overseas Military Bases In 2015", The Statistics Portal, 2015.
https://www.statista.com/chart/3550/military-bases/
"Unemployment, total (% of total labor force) (national estimate)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.NE.ZS
"United States", "Net trade in goods and services (BoP, current US$)", The World Bank (2017).
https://data.worldbank.org/indicator/BN.GSR.GNFS.CD?end=2016&locations=US&start=2001&view=chart
"United States of America Military Strength", Global Fire Power, 2016.
http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=united-states-of-america
Veugelers, Reinhild. "China is the world's new science and technology powerhouse", Bruegel, 2017
http://bruegel.org/2017/08/china-is-the-worlds-new-science-and-technology-powerhouse/

Voice and Accountability: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1181&Series=VA.EST

"VOTER TURNOUT DATABASE", International IDEA (2017).
https://www.idea.int/data-tools/data/voter-turnout

WALLERSTEIN, IMMANUEL. (2009). The Eagle Has Crash Landed. Foreign Policy.

https://foreignpolicy.com/2009/11/11/the-eagle-has-crash-landed/

"Where People Think the News Is Accurate", The Statistics Portal (2018).
https://www.statista.com/chart/12564/where-people-think-the-news-is-accurate/

Wen, Wang, " A US-China trade war would cause huge damage and benefit nobody", Financial Times (2017).
https://www.ft.com/content/3b49cd2a-10ad-11e7-b030-768954394623

"Where Trust in Government Is Highest and Lowest", The Statistics Portal (2018).
https://www.statista.com/chart/12634/where-trust-in-government-is-highest-and-lowest/

"Which countries are on the right track, according to their citizens?", World Economic Forum (2018).
https://www.weforum.org/agenda/2017/01/which-countries-are-on-the-right-track-according-to-their-citizens/

"Which Countries Have the Most Diplomatic Ties?", The Statistics Portal, 2017.
https://www.statista.com/chart/10198/which-countries-have-the-most-diplomatic-ties/

"Which country has the most high-speed train lines?", The Guardian (2016). https://www.theguardian.com/news/datablog/2009/aug/05/rail-transport-transport

"Why do countries trade?", Economics Outline, 2017. http://www.economicsonline.co.uk/Global_economics/Why_do_countries_trade.html

"World reserves of iron ore as of 2016, by country (in million metric tons)", The Statistics Portal, 2016. https://www.statista.com/statistics/267381/world-reserves-of-iron-ore-by-country/

"World's Safest Countries", Safe Around (2018). https://safearound.com/danger-rankings/

## 7. الملاحق:

**الجدول (10): قياس وزن عناصر القوة الجيوبوليتيكية**

| الرقم | عناصر القوة الجبوبوليتيكية | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | |
| | | أمريكا | روسيا | الصين | أمريكا | روسيا | الصين |
| أ. | **الأرض** | **3.56** | **3.20** | **2.49** | **3.66** | **3.32** | **2.45** |
| 1 | مساحة الدولة (كم) | 0.66=0.262*2.51 | 1.22=0.262*4.67 | 0.68=0.262*2.59 | 0.66=0.262*2.51 | 1.22=0.262*4.67 | 0.68=0.262*2.59 |
| 2 | الإشراف على البحار (كم) | 0.46=0.174*2.62 | 0.77=0.174*4.41 | 0.36=0.174*2.07 | 0.46=0.174*2.62 | 0.77=0.174*4.41 | 0.36=0.174*2.07 |
| 3 | مساحة الطرق (مليون كم) | 0.50=0.13*3.84 | 0.18=0.13*1.40 | 0.37=0.13*2.86 | 0.61=0.13*4.70 | 0.33=0.013*2.54 | 0.34=0.013*2.59 |
| 4 | عدد الموانئ | 0.59=0.13*4.51 | 0.34=0.13*2.60 | 0.29=0.13*2.22 | 0.58=0.13*4.46 | 0.28=0.13*2.15 | 0.34=0.13*2.61 |
| 5 | عدد المطارات | 60.زك0=0.13*4.65 | 0.34=0.13*2.59 | 0.32=0.13*2.47 | 0.59=0.13*4.52 | 0.34=0.13*2.60 | 0.29=0.13*2.24 |
| 6 | مساحة السكة الحديدية (مليون كم) | 0.41=0.087*4.70 | 0.22=0.087*2.59 | 0.22=0.087*2.57 | 0.40=0.087*4.56 | 0.23=0.087*2.60 | 0.20=0.087*2.31 |
| 7 | نسبة الأراضي المستغلة | 0.34=0.087*3.91 | 0.13=0.087*1.46 | 0.25=0.087*2.82 | 0.36=0.087*4.14 | 0.15=0.087*1.70 | 0.24=0.087*2.71 |
| ب. | **السكان** | **3.10** | **5.09** | **3.46** | **2.52** | **3.72** | **2.50** |
| 1 | المستوى التعليمي | 0.13=0.04*3.13 | 0.14=0.04*3.47 | 0.05=0.04*1.20 | 0.13=0.04*3.23 | 0.13=0.04*3.36 | 0.05=0.04*1.18 |
| 2 | المستوى الصحي | **2.97** | **4.95** | **3.41** | **2.39** | **3.59** | **2.45** |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نسبة عدد الأطباء لكل ألف نسمة | 0.88=0.60*1.47 | 2.35=0.60*3.91 | 1.69=0.60*2.82 | 1.22=0.60*2.03 | 2.63=0.60*4.39 | 1.58=0.60*2.63 |
| | عدد الأسرة إلى عدد السكان لكل ألف نسمة | 1.01=0.40*2.59 | 1.83=0.04*4.57 | 0.93=0.04*2.33 | 0.10=0.04*2.60 | 0.18=0.04*4.55 | 0.09=0.04*2.30 |
| 3 | خدمات الدولة من الناتج المحلي(2015) | 0.82=0.20*4.12 | 0.54=0.20*2.72 | 0.34=0.20*1.68 | 0.81=0.20*4.07 | 0.55=0.20*2.74 | 0.32=0.20*1.62 |
| 4 | عدد السكان بالمليون | 0.26=0.10*2.60 | 0.23=0.10*2.27 | 0.45=0.10*4.54 | 0.26=0.10*2.59 | 0.23=0.10*2.32 | 0.46=0.10*4.56 |
| **المجموع** | | **6.66** | **8.29** | **5.95** | **6.18** | **7.04** | **4.95** |

**الجدول (11): قاعد البيانات الأساسية لعناصر القوة الجيوبولويتيكة**

| الرقم | عناصر القوة الجبوبوليتيكية | السنة | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | السنة | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أمريكا | روسيا | الصين | | أمريكا | روسيا | الصين |
| **الأرض** | | | | | | | | | |
| 1 | مساحة الدولة (كم) [371] | | 9.147.420 | 16.376.870 | 9.388.211 | | 9.147.420 | 16.376.870 | 9.388.211 |
| 2 | الإشراف على البحار (كم) [372] | | 19,924 | 37,653 | 14.500 | | 19,924 | 37,653 | 14.500 |
| 3 | مساحة الطرق (مليون كم) [373] | 2016 | 6 | 1 | 4 | 2001 | 6 | 952 ألف | 1 |

[371] "Land area (sq. km)", The World Bank, 2016.
http://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.TOTL.K2
[372] "COASTLINE LENGTHS", The World by Map, 2017.
http://world.bymap.org/Coastlines.html

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | عدد الموانئ [374] | 2016 | 23 | 8 | 5 | 2001 | 22 | 17 | 18 |
| 5 | عدد المطارات [375] | 2016 | 13.513 | 1.218 | 507 | 2001 | 14,720 | 2,743 | 489 |
| 6 | السكة الحديدية (مليون كم) [376] | 2016 | 224 | 87 | 86 | 2001 | 225 | 87 | 67 |
| 7 | نسبة الأراضي المستغلة [377] | 2015 | 16 | 7 | 12 | 2001 | 19 | 7 | 12 |
| **السكان** | | | | | | | | | |
| 1 | المستوى التعليمي [378] | 2016 | %99 | %99.7 | %95.1 | 2001 | 97% | %98 | %81.5 |
| 2 | المستوى الصحي | | | | | | | | |
| | نسبة عدد الأطباء لكل ألف نسمة [379] | 2014 | 2.568 | 4.163 | 3.449 | 2001 | 2.2 | 4.172 | 1.055 |
| | عدد الأسرة إلى عدد السكان لكل ألف نسمة [380] | 2006 | 3.1 | 9.7 | 2.23 | 2003 | 3.3 | 10.5 | 2.2 |

[373] "Countries of The World", CIA Theodora Fact Book, 2017. http://www.theodora.com/wfb/abc_world_fact_book.html#U
[374] Ibid.
[375] Ibid.
[376] CIA Theodora World Fact Book, " Countries of."
[377] "Arable land (% of land area)", The World Bank, 2017. http://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.ARBL.ZS
[378] Ibid.
[379] The World Bank. (2018)."Physicians (per 1,000 people)". https://data.worldbank.org/indicator/sh.med.phys.zs
[380] The World Bank. (2018). Hospital beds (per 1,000 people).

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | خدمات الدولة من الناتج المحلي[381] | 2015 | %78 | %62 | %50 | 2001 | %76 | %57 | %41 |
| 4 | عدد السكان بالمليون [382] | 2016 | 323 | 144 | 1.379 | 2001 | 284 | 145 | 1.272 مليار |

**الجدول (12): قياس وزن عناصر القوة الاقتصادية**

| الرقم | عناصر القوة الاقتصادية | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | |
| | | أمريكا | روسيا | الصين | أمريكا | روسيا | الصين |
| 1 | الناتج المحلي الإجمالي(ترليون) | 0.36=0.093*3.86 | 0.13=0.093*1.42 | 0.27=0.093*0.85 | 0.43=0.093*4.63 | 0.23=0.093*2.43 | 0.24=0.093*2.59 |
| 2 | تعادل القدرة الشرائية (ترليون) | 0.28=0.09*3.11 | 0.11=0.09*1.21 | 0.31=0.09*3.49 | 0.38=0.09*4.27 | 0.17=0.09*1.86 | 0.24=0.09*2.66 |
| 3 | الدين العام (ترليون) | 0.10=0.083*1.25 | 0.30=0.083*3.59 | 0.25=0.083*3.03 | 0.10=0.083*1.17 | 0.27=0.083*3.29 | 0.27=0.083*3.29 |
| 4 | إجمالي دخل الفرد (بالألف) | 0.36=0.077*4.67 | 0.20=0.077*2.59 | 0.19=0.077*2.52 | 0.36=0.077*4.68 | 0.20=0.077*2.59 | 0.20=0.077*2.54 |
| 5 | معدل النمو الاقتصادي % | 0.18=0.07*2.62 | 0.14=0.07*2.07 | 0.31=0.07*4.41 | 0.10=0.07*1.47 | 0.20=0.07*2.82 | 0.27=0.07*3.91 |
| 6 | الميزان التجاري (مليار) | 0.08=0.064*1.25 | 0.19=0.064*3.03 | 0.23=0.064*3.60 | 0.08=0.064*1.17 | 0.21=0.064*3.32 | 0.21=0.064*3.27 |
| 7 | التصدير (ترليون) | 0.17=0.058*2.96 | 0.08=0.058*1.30 | 0.21=0.058*3.69 | 0.25=0.058*4.37 | 0.12=0.058*2.01 | 0.15=0.058*2.63 |
| 8 | الاستيراد (ترليون) | 0.11=0.058*1.94 | 0.25=0.058*4.33 | 0.15=0.058*2.64 | 0.07=0.058*1.17 | 0.19=0.058*3.29 | 0.19=0.058*3.29 |

https://data.worldbank.org/indicator/SH.MED.BEDS.ZS?locations=US

[381] "Services, etc., value added (% of GDP)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/NV.SRV.TETC.ZS

[382] "Population, total", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 9 | عائدات الصناعة (ترليون) | 0.15=0.051*2.86 | 0.07=0.051*1.41 | 0.20=0.051*3.84 | 0.13=0.051*2.59 | 0.13=0.051*2.58 | 0.24=0.051*4.71 |
| 10 | عائدات الزراعة (مليار/2015) | 0.12=0.045*2.60 | 0.10=0.045*2.26 | 0.20=0.045*4.53 | 0.13=0.045*2.86 | 0.06=0.045*1.41 | 0.17=0.045*3.84 |
| 11 | حجم إنتاج النفط (مليون برميل يومياً) | 0.13=0.038*3.46 | 0.12=0.038*3.14 | 0.05=0.038*1.20 | 0.13=0.038*3.54 | 0.12=0.038*3.07 | 0.05=0.038*1.22 |
| 12 | حجم استهلاك النفط (مليون برميل يومياً) | 0.05=0.038*1.40 | 0.15=0.038*3.84 | 0.11=0.038*2.86 | 0.05=0.038*1.19 | 0.13=0.038*3.43 | 0.12=0.038*3.17 |
| 13 | حجم إنتاج الغاز (متر مكعب يومياً) | 0.13=0.038*3.54 | 0.12=0.038*3.08 | 0.05=0.038*1.22 | 0.12=0.038*3.27 | 0.13=0.038*3.32 | 0.04=0.038*1.17 |
| 14 | حجم استهلاك الغاز (مليون برميل) يومياً | 0.05=0.038*1.38 | 0.11=0.038*2.88 | 0.14=0.038*3.81 | 0.07=0.038*1.75 | 0.10=0.038*2.70 | 0.16=0.038*4.18 |
| 15 | الإنفاق على الصحة (مليار/2015) | 0.12=0.032*3.87 | 0.05=0.032*1.43 | 0.09=0.032*2.85 | 0.15=0.032*7.67 | 0.08=0.032*2.51 | 0.08=0.032*2.59 |
| 16 | البطالة % | 0.07=0.025*2.97 | 0.03=0.025*1.30 | 0.09=0.025*3.68 | 0.08=0.025*3.06 | 0.03=0.025*1.23 | 0.09=0.025*3.55 |
| 17 | التضخم % | 0.09=0.025*3.45 | 0.03=0.025*1.19 | 0.08=0.025*3.14 | 0.08=0.025*3.18 | 0.03=0.025*1.18 | 0.09=0.025*3.41 |
| 18 | الاستثمارات الأجنبية (مليار) | 0.08=0.019*4.22 | 0.03=0.019*1.80 | 0.05=0.019*2.68 | 0.08=0.019*4.37 | 0.04=0.019*2.00 | 0.05=0.019*2.63 |
| 19 | احتياطي الذهب (مليار) | 0.03=0.013*2.59 | 0.03=0.013*2.59 | 0.06=0.013*4.71 | 0.04=0.013*2.78 | 0.02=0.013*1.53 | 0.05=0.013*3.98 |
| 20 | حجم احتياطي الغاز (ترليون | 0.03=0.013*2.60 | 0.06=0.013*4.56 | 0.03=0.013*2.31 | 0.03=0.013*2.60 | 0.06=0.013*4.56 | 0.03=0.013*2.31 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | متر مكعب) | | | | | | |
| 21 | حجم احتياطي النفط (مليار برميل) | 0.03=0.013*2.60 | 0.06=0.013*4.50 | 0.03=0.013*2.21 | 0.03=0.013*2.60 | 0.06=0.013*4.50 | 0.03=0.013*2.21 |
| 22 | حجم احتياطي الحديد (مليون طن) | 0.02=0.013*1.60 | 0.05=0.013*4.05 | 0.04=0.013*2.75 | 0.02=0.013*1.60 | 0.05=0.013*4.05 | 0.04=0.013*2.75 |
| 23 | إجمالي العملات الأجنبية والتبادل (مليار) | 0.16=0.006*2.59 | 0.16=0.006*2.59 | 0.28=0.006*4.71 | 0.02=0.006*2.60 | 0.01=0.006*2.22 | 0.03=0.006*4.51 |
| **المجموع** | | **2.90** | **2.57** | **3.42** | **2.93** | **2.64** | **3.04** |

**الجدول (13): قاعد البيانات الأساسية لعناصر القوة الاقتصادية**

| الرقم | عناصر القوة الاقتصادية | السنة | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | السنة | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أمريكا | روسيا | الصين | | أمريكا | روسيا | الصين |
| 1 | الناتج المحلي الإجمالي (ترليون) [383] | 2016 | 18 | 1 | 11 | 2001 | 10 | 306 مليار | 1 |
| 2 | تعادل القدرة الشرائية (ترليون) [384] | 2016 | 18 | 3 | 21 | 2001 | 10 | 1 | 4 |
| 3 | الدين العام (ترليون) [385] | 2016 | −19.9 | −200 مليار | −4.9 | 2001 | − 5 | − 145 مليار | − 327 مليار |

[383] "GDP, (current international $)", The World Bank, 2017..
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2016&start=2001
[384] Ibid.
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.CD
[385] Country Economy, 2017.

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | إجمالي دخل الفرد (بالألف) [386] | 2016 | 56.180 | 9.720 | 8.260 | 2001 | 36.840 | 1.780 | 1.010 |
| 5 | معدل النمو الاقتصادي % [387] | 2016 | 1.4 | −0.2 | 6.6 | 2001 | 0.9 | 5 | 8.3 |
| 6 | الميزان التجاري (مليار) [388] | 2016 | −504 | 66 | 249 | 2001 | −361 | 37 | 28 |
| 7 | التصدير (ترليون) [389] | 2016 | 1.450 | 285 مليار | 2.097 | 2001 | 731 مليار | 99 مليار | 266 مليار |
| 8 | الاستيراد (ترليون) [390] | 2016 | −2.248 | −182 مليار | −1.587 | 2001 | 1.180 | 41 مليار | 243 مليار |
| 9 | عائدات الصناعة ( ترليون) [391] | 2012 | 1.99 | 260 مليار | 3.16 | 2001 | 2.08 | 93 مليار | 596 |
| 10 | عائدات الزراعة (مليار) [392] | 2015 | 189 | 54 | 958 | 2001 | 119 | 18 | 187 |
| 11 | حجم إنتاج النفط (مليون برميل يومياً) [393] | 2016 | 11 | 10 | 4 | 2003 | 8 | 7 | 3 |

https://countryeconomy.com/national-debt

[386] "GNI per capita, Atlas method (current US$)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD

[387] "GDP growth (annual %)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

[388] "Net trade in goods and services (BoP, current US$)", The World Bank (2017).
https://data.worldbank.org/indicator/BN.GSR.GNFS.CD?view=chart

[389] "Trade statistics by Country / Region ", World Integrated Trade Solution, 2017.
http://wits.worldbank.org/countrystats.aspx

[390] "Trade statistics by Country / Region ", World Integrated Trade Solution, 2017.
http://wits.worldbank.org/countrystats.aspx

[391]" Industry. Manufacturing output: Countries Compared", Nation Master.(2017)
http://www.nationmaster.com/country-info/stats/Industry/Manufacturing-output#2009

[392] Agriculture, value added, The World Bank, 2017.
https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CD?end=2016&locations=US-CN-RU&start=2001

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 12 | حجم استهلاك النفط (مليون برميل يومياً) [394] | 2016 | −18 | −3 | −9 | 2003 | −19 | −2 | −4 |
| 13 | حجم إنتاج الغاز (متر مكعب يومياً) [395] | 2016 | 750 | 628 | 137 | 2001 | 556 | 570 | 30 |
| 14 | حجم استهلاك الغاز (مليون برميل يومياً [396] | 2016 | −782 | −423 | −203 | 2001 | −630 | −396 | −28 |
| 15 | الإنفاق على الصحة (مليار) [397] | 2015 | 108.019 | 1.884 | 63.389 | 2001 | 58.872 | 209 مليون | 2.206 |
| 16 | البطالة % [398] | 2016 | −4.87 | −5.5 | −4.6 | 2001 | −4.73 | −8.98 | −3.6 |
| 17 | التضخم % [399] | 2016 | −1.2 | −7.05 | −2 | 2001 | −2.8 | −21.4 | −0.7 |
| 18 | الاستثمارات الأجنبية (مليار) [400] | 2016 | 425 | 23 | 170 | 2001 | 171 | 2 | 47 |

[393] CIA Theodora World Fact Book, " Countries of"
[394] Ibid.
[395] "Natural Gas", Global Energy Statistical Yearbook, 2017.
https://yearbook.enerdata.net/natural-gas/world-natural-gas-production-statistics.html
[396] Ibid.
[397]"Global Health Expenditure Database", World Health Organization, 2014.
http://apps.who.int/nha/database/ViewData/Indicators/en
[398] "Unemployment, total (% of total labor force) (national estimate)", The World Bank, 2017.
https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2017&locations=US&start=1991
[399] "Inflation, consumer prices (annual %)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG
[400] "Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US$)"و The World Bank, 2016.
http://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 19 | احتياطي الذهب (مليار)[401] | 2016 | 405 | 377 | 3.098 تريليون | 2001 | 130 | 36 | 220 |
| 20 | حجم احتياطي الغاز (ترليون متر مكعب)[402] | | 10.440 | 47.800 | 4.945 | | 10.440 | 47.800 | 4.945 |
| 21 | حجم احتياطي النفط (مليار برميل)[403] | | 35 | 80 | 25.58 | | 35 | 80 | 25.58 |
| 22 | حجم احتياطي الحديد (مليون طن)[404] | | 790 | 14.400 | 7.200 | | 790 | 14.400 | 7.200 |
| 23 | إجمالي العملات الأجنبية والتبادل (مليار)[405] | 2016 | 106 | 236 | 3.029 تريليون | 2001 | 57 | 25 | 215 |

**الجدول (14): قياس وزن عناصر القوة العسكرية**

| الرقم | عناصر القوة العسكرية | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات |
|---|---|---|---|

[401] "Total reserves (includes gold, current US$)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD
[402] "PROVED NATURAL GAS RESERVES", The World by Map, 2017.
http://world.bymap.org/NaturalGasReserves.html
[403] "Crude Oil Proved Reserves 2016", U.S. Energy Information Administration (EIA), 2016.
https://www.eia.gov/beta/international/rankings/#?prodact=57-6&cy=2016
[404] "World reserves of iron ore as of 2016, by country (in million metric tons) ", The Statistics Portal, 2016.
https://www.statista.com/statistics/267381/world-reserves-of-iron-ore-by-country/
[405] "International Data", FRED Federal Reserve Bank of St. Louis, 2017.
https://fred.stlouisfed.org/categories/32263

| | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أمريكا | روسيا | الصين | أمريكا | روسيا | الصين |
| 1 | عدد الرؤوس النووية | 0.46=0.145*3.19 | 0.49=0.145*3.40 | 0.17=0.145*1.18 | 0.46=0.145*3.19 | 0.49=0.145*3.40 | 0.17=0.145*1.18 |
| 2 | عدد الجنود (مليون) | 0.31=0.13*2.42 | 0.34=0.13*2.59 | 0.60=0.13*4.62 | 0.34=0.13*2.59 | 0.34=0.13*2.59 | 0.61=0.13*4.71 |
| 3 | الإنفاق العسكري (مليار) | 0.56=0.13*4.34 | 0.25=0.13*1.96 | 0.34=0.13*2.64 | 0.60=0.13*4.59 | 0.31=0.13*2.36 | 0.34=0.13*2.59 |
| 4 | الصادرات العسكرية (مليار) | 0.45=0.116*3.88 | 0.33=0.116*2.84 | 0.17=0.116*1.44 | 0.38=0.116*3.29 | 0.38=0.116*3.29 | 0.14=0.116*1.17 |
| 5 | عدد الصواريخ العابرة للقارات | 0.35=0.101*3.44 | 0.32=0.101*3.16 | 0.12=0.101*1.19 | 0.35=0.101*3.44 | 0.32=0.101*3.16 | 0.12=0.101*1.19 |
| 6 | عدد الطائرات | 0.40=0.087*4.64 | 0.23=0.087*2.59 | 0.21=0.087*2.46 | 0.40=0.087*4.64 | 0.23=0.087*2.59 | 0.21=0.087*2.46 |
| 7 | عدد الغواصات | 0.27=0.073*3.66 | 0.09=0.073*1.28 | 0.22=0.073*2.98 | 0.27=0.073*3.66 | 0.09=0.073*1.28 | 0.22=0.073*2.98 |
| 8 | عدد حاملات الطائرات | 0.34=0.073*4.71 | 0.19=0.073*2.59 | 0.19=0.073*2.59 | 0.34=0.073*4.71 | 0.19=0.073*2.59 | 0.19=0.073*2.59 |
| 9 | عدد المدمرات | 0.24=0.058*4.14 | 0.10=0.058*1.70 | 0.16=0.058*2.71 | 0.24=0.058*4.14 | 0.10=0.058*1.70 | 0.16=0.058*2.71 |
| 10 | عدد الاقمار الصناعية العسكرية | 0.18=0.043*4.12 | 0.12=0.043*2.72 | 0.07=0.043*1.68 | 0.18=0.043*4.12 | 0.12=0.043*2.72 | 0.07=0.043*1.68 |
| 11 | عدد أنظمة إطلاق الصواريخ | 0.06=0.029*2.20 | 0.13=0.029*4.49 | 0.08=0.029*2.61 | 0.06=0.029*2.20 | 0.13=0.029*4.49 | 0.08=0.029*2.61 |
| 12 | عدد الدبابات | 0.04=0.015*2.49 | 0.07=0.015*4.66 | 0.04=0.015*2.59 | 0.04=0.015*2.49 | 0.07=0.015*4.66 | 0.04=0.015*2.59 |
| **المجموع** | | **3.66** | **2.66** | **2.37** | **3.66** | **2.77** | **2.35** |

**الجدول (15): قاعد البيانات الأساسية لعناصر القوة العسكرية**

| الر | عناصر القوة العسكرية | السنة | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | السنة | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات |
|---|---|---|---|---|---|

| قم | | | أمريكا | روسيا | الصين | | أمريكا | روسيا | الصين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | عدد الرؤوس النووية[406] | | 7700 | 8500 | 250 | | 7700 | 8500 | 250 |
| 2 | عدد الجنود (مليون) [407] | 2015 | 1.3 | 1.4 | 2.6 | 2001 | 1 | 1 | 3 |
| 3 | الاتفاق العسكري (مليار) | 2016 | [408]611 | [409]69 | [410]225 | 2001 | 312 | 22 | 52 |
| 4 | الصادرات العسكرية (مليار) [411] | 2016 | 9 | 6 | 2 | 2001 | 5 | 5 | 515مليون |
| 5 | عدد الصواريخ العابرة للقارات[412] | | 449 | 400 | 60 | | 449 | 400 | 60 |
| 10 | عدد الاقمار الصناعية العسكرية[413] | | 129 | 75 | 35 | | 129 | 75 | 35 |

[406] "Nuclear Weapons", Nation Master, 2017.
http://www.nationmaster.com/country-info/stats/Military/Nuclear-weapons/Nuclear-warheads
[407] "Armed forces personnel, total", The World Bank, 2016.
http://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.TOTL.P1
[408] "Military Expendirure ( current LUC)", The World Bank, 2017.
https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.CN?end=2016&locations=US&start=2001&view=chart
[409] "SIPRI Military Expenditure Military Expenditure Database", SIPRI, 2017.
https://www.sipri.org/databases/milex
[410]" China's expenditure on military from 1996 to 2016 (in billion U.S. dollars)", The Statistics Portal, 2017.
https://www.statista.com/statistics/267035/china-military-spending/
[411] "Arms exports (SIPRI trend indicator values)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPRT.KD?end=2016&start=2001
[412] lear Forces, 2017.
http://nuclearforces.org/country-profiles/united-states
[413] "Number of Military Communication Satellites by Country", The Space and Astronomy Blog, 2017.
http://csewi.org/number-of-military-communication-satellites-by-country/

| | | | أمريكا[414] | روسيا[415] | الصين[416] | | أمريكا | روسيا | الصين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | عدد الطائرات | | 13.444 | 3.547 | 2.942 | | 13.444 | 3.547 | 2.942 |
| 7 | عدد الغواصات | | 70 | 63 | 68 | | 70 | 63 | 68 |
| 8 | عدد حاملات الطائرات | | 19 | 1 | 1 | | 19 | 1 | 1 |
| 9 | عدد المدمرات | | 63 | 15 | 35 | | 63 | 15 | 35 |
| 11 | عدد أنظمة إطلاق الصواريخ | | 1331 | 3793 | 1770 | | 1331 | 3793 | 1770 |
| 12 | عدد الدبابات | | 5.848 | 20.216 | 6.457 | | 5.848 | 20.216 | 6.457 |

**الجدول (16): قياس وزن عناصر القوة التكنولوجية**

| الرقم | عناصر القوة التكنولوجية | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | |
| | | أمريكا | روسيا | الصين | أمريكا | روسيا | الصين |

[414] "United States of America Military Strength", Global Fire Power, 2016.
http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=united-states-of-america
[415] "Russia Military Strength", Global Fire Power, 2016.
http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=russia
[416] "China Military Strength", Global Fire Power, 2016.
http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=china

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي | 0.07=0.18*3.90 | 0.03=0.18*1.46 | 0.05=0.18*2.83 | 0.85=0.18*4.71 | 0.47=0.18*2.59 | 0.47=0.18*2.59 |
| 2 | عدد براءات الاختراع | 0.64=0.17*3.78 | 0.23=0.17*1.36 | 0.49=0.17*2.90 | 0.78=0.17*4.61 | 0.44=0.17*2.59 | 0.41=0.17*2.40 |
| 3 | عدد طلبات براءات الاختراع | 0.40=0.153*2.62 | 0.32=0.153*2.08 | 0.68=0.153*4.42 | 0.59=0.153*3.86 | 0.22=0.153*1.42 | 0.44=0.153*2.85 |
| 4 | مراكز الأبحاث | 0.60=127*4.69 | 0.33=0.127*2.59 | 0.32=0.127*2.55 | 0.60=127*4.69 | 0.33=0.127*2.59 | 0.32=0.127*2.55 |
| 5 | عدد البحوث في مجال الذكاء الصناعي | 0.32=0.114*2.82 | 0.17=0.114*1.48 | 0.45=0.114*3.92 | 0.51=0.114*4.48 | 0.25=0.114*2.18 | 0.30=0.114*2.61 |
| 6 | نسبة الصناعات التي يدخل فيها الذكاء الصناعي % | 0.12=0.102*1.21 | 0.32=0.102*3.11 | 0.36=0.102*3.49 | 0.12=0.102*1.21 | 0.32=0.102*3.11 | 0.36=0.102*3.49 |
| 7 | الصادرات التكنولوجية الفائقة (مليار) | 0.20=0.077*2.65 | 0.15=0.077*1.93 | 0.33=0.077*4.32 | 0.34=0.077*4.37 | 0.15=0.077*2.00 | 0.20=0.077*2.63 |
| 8 | نسبة انتاج الكهرباء بالطاقة النووية % | 0.16=0.051*3.23 | 0.17=0.051*3.36 | 0.06=0.051*1.18 | 0.17=0.051*3.25 | 0.17=0.051*3.34 | 0.06=0.051*1.17 |
| 9 | حجم مبيعات الصناعات الإلكترونية (مليار يورو) | 0.14=0.026*2.69 | 0.09=0.026*1.77 | 0.21=0.026*4.20 | 0.14=0.026*2.69 | 0.09=0.026*1.77 | 0.21=0.026*4.20 |
| **المجموع** | | **2.65** | **1.81** | **2.95** | **4.10** | **2.44** | **2.77** |

**الجدول (17): قاعد البيانات الأساسية لعناصر القوة التكنولوجية**

| الرقم | عناصر القوة التكنولوجية | السنة | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | السنة | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أمريكا | روسيا | الصين | | أمريكا | روسيا | الصين |
| 1 | نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي [417] | 2015 | 2.794 | 1.132 | 2.066 | 2001 | 2.638 | 1.177 | 0.945 |
| 2 | عدد براءات الاختراع [418] | 2016 | 2.763055 | 23.870 | 1.772.203 | 2007 | 1.815.531 | 271,917 | 129,910 |
| 3 | عدد طلبات براءات الاختراع [419] | 2016 | 295 | 26 | 1.2 مليون | 2007 | 241 | 27 | 153 |
| 4 | مراكز الأبحاث [420] | | 3185 | 379 | 336 | | 3185 | 379 | 336 |
| 5 | عدد البحوث في مجال الذكاء الصناعي [421] | 2016 | 6712 | 552 | 11801 | 2001 | 2108 | 21 | 411 |
| 6 | نسبة الصناعات التي يدخل فيها الذكاء الصناعي [422] | | 45.8 | 50.3 | 51.2 | | 45.8 | 50.3 | 51.2 |

[417] "Research and development expenditure (% of GDP)", The World Bank, 2017. http://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS
[418] "Statistical Country Profiles", WIPO (World Intellectual Property Organization, 2017. http://www.wipo.int/ipstats/en/statistics/country_profile/
[419] "Patent applications, residents", The World Bank, 2017. http://data.worldbank.org/indicator/IP.PAT.RESD
[420] "Economics Departments, Institutes and Research Centers in the World", EDIRC, 2017. https://edirc.repec.org/alphabet.html
[421] "Country Rankings", Scimago Journal & Country Rank (2017). http://www.scimagojr.com/countryrank.php?category=1702
[422] Michael Chui et., "The Countries Most (and Least) Likely to be Affected by Automation", Harvard Business Review, (2017). https://hbr.org/2017/04/the-countries-most-and-least-likely-to-be-affected-by-automation

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 7 | الصادرات التكنولوجية الفائقة [423] | 2016 | 153 | 6 | 496 | 2001 | 176 | 3 | 49 |
| 8 | نسبة انتاج الكهرباء بالطاقة النووية[424] | 2016 | 9.6 | 10.1 | 1.5 | 2013 | 9.9 | 10.3 | 1 |
| 9 | حجم مبيعات الصناعات الإلكترونية (مليار يورو) [425] | | 609.9 | 45.8 | 1.537.5 | | 609.9 | 45.8 | 1.537.5 |

**الجدول (18): قياس وزن عناصر قوة التأثير الخارجي**

| الرقم | عناصر قوة التأثير الخارجي | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | |
| | | أمريكا | روسيا | الصين | أمريكا | روسيا | الصين |
| 1 | عدد المشاركات بالمنظمات الدولية | 0.31=0.07*4.37 | 0.18=0.07*2.63 | 0.14=0.07*2.00 | 0.26=0.07*3.76 | 0.20=0.07*2.91 | 0.09=0.07*1.35 |

[423] "High-technology exports (current US$)", The World Bank, 2017.
http://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.TECH.CD
[424] "Countries of the World", CIA Theodora World Fact Book, 2017.
http://www.theodora.com/wfb/abc_world_fact_book.html
[425] "Leading countries in the electronics industry in 2015, based on market size (in billion euros)", The Statistical Portal (2017).

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2 | العلاقات الدبلوماسية | 0.51=0.13*3.94 | 0.19=0.13*1.49 | 0.36=0.13*2.81 | 0.51=0.13*3.94 | 0.19=0.13*1.49 | 0.36=0.13*2.81 |
| 3 | حجم التأثير الدولي% | 0.94=0.2*4.71 | 0.52=0.2*2.59 | 0.52=0.2*2.59 | 0.94=0.2*4.71 | 0.52=0.2*2.59 | 0.52=0.2*2.59 |
| 4 | العقوبات الدولية | 1.27=0.27*4.71 | 0.70=0.27*2.59 | 0.70=0.77*2.59 | 1.27=0.27*4.71 | 0.70=0.27*2.59 | 0.70=0.77*2.59 |
| 5 | القواعد العسكرية | 1.42=0.33*4.30 | 0.88=0.33*2.65 | 0.63=0.33*1.91 | 1.42=0.33*4.30 | 0.88=0.33*2.65 | 0.63=0.33*1.91 |
| **المجموع** | | **4.45** | **2.47** | **2.35** | **4.40** | **2.49** | **2.30** |

**الجدول (19): قاعد البيانات الأساسية لعناصر قوة التأثير الخارجي**

| الرقم | عناصر قوة التأثير الخارجي | السنة | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | السنة | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أمريكا | روسيا | الصين | | أمريكا | روسيا | الصين |
| 1 | المشاركات بالمنظمات الدولية[426] | 2016 | 92 | 81 | 77 | 2001 | 78 | 71 | 58 |
| 2 | العلاقات الدبلوماسية [427] | | 271 | 243 | 258 | | 271 | 243 | 258 |
| 3 | حجم التأثير الدولي [428] | | 40 | 35 | 35 | | 40 | 35 | 35 |
| 4 | العقوبات الدولية | | 26[429] | 2[431_430] | 2[432] | | 26 | 2 | 2 |

[426] "Countries of the World", CIA Theodora World Fact Book, 2017.
http://www.theodora.com/wfb/abc_world_fact_book.html
[427] "Which Countries Have the Most Diplomatic Ties?", The Statistics Portal, 2017.
https://www.statista.com/chart/10198/which-countries-have-the-most-diplomatic-ties/
[428] The Statistics Portal. (2017). Canada Seen As The Most Positive Influence Globally.
https://www.statista.com/chart/10157/canada-seen-as-the-most-positive-influence-globally/
[429] "Sanctions Programs and Country Information", U.S. Department of the Treasury (2017).
https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Pages/Programs.aspx
[430] Kathrin Hille, "Russia lifts most sanctions imposed on Turkey after downing of jet", Financial Times (2017).

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | القواعد العسكرية[433] | | 30 | 10 | 1 | | 30 | 10 | 1 |

**الجدول (20): قياس وزن عناصر قوة السياسة الداخلية**

| الرقم | عناصر قوة السياسة الداخلية | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | |
| | | أمريكا | روسيا | الصين | أمريكا | روسيا | الصين |
| 1 | جودة النظام | 1.06=0.227*4.65 | 0.56=0.227*2.47 | 0.59=0.227*2.59 | 1.04=0.227*4.56 | 0.53=0.227*2.31 | 0.59=0.227*2.60 |
| 2 | التعدد الحزبية | 0.47=0.182*2.59 | 0.47=0.182*2.59 | 0.86=0.182*4.71 | 0.24=0.182*1.33 | 0.68=0.182*3.73 | 0.53=0.182*2.93 |

https://www.ft.com/content/38698b56-460c-11e7-8519-9f94ee97d996

[431] Jon Sharman, "Russia drafts new sanctions against North Korea after latest ballistic missile test", Independent (2017). http://www.independent.co.uk/news/world/asia/russia-new-sanctions-north-korea-ballistic-test-communist-helicopters-ships-pyongyang-china-kim-jong-a7591461.html

[432] Scott Snyder and See-Won Byun, "Two Koreas Defy Chinese Sanctions", CSIS (2017). http://cc.csis.org/2017/05/two-koreas-defy-chinese-sanctions/

[433] "UN Security Council Members With Overseas Military Bases In 2015", The Statistics Portal, 2015. https://www.statista.com/chart/3550/military-bases/

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | احترام حقوق الإنسان (2014) | 0.85=0.182*4.65 | 0.47=0.182*2.59 | 0.45=0.182*2.47 | 0.82=0.182*4.50 | 0.40=0.182*2.21 | 0.47=0.182*2.60 |
| 4 | الاستقرار السياسي وغياب العنف | 0.59=0.136*4.31 | 0.26=0.136*1.92 | 0.36=0.136*2.65 | 0.55=0.136*4.03 | 0.22=0.136*1.58 | 0.38=0.136*2.76 |
| 5 | الصوت العام والمسائلة | 0.62=0.136*4.53 | 0.35=0.136*2.60 | 0.31=0.136*2.26 | 0.56=0.136*4.15 | 0.37=0.136*2.71 | 0.23=0.136*1.71 |
| 6 | معدل المشاركة في الانتخابات الرئاسية % (2018) | 0.22=0.091*2.46 | 0.24=0.091*2.59 | 0.42=0.091*4.64 | 0.22=0.091*2.46 | 0.24=0.091*2.59 | 0.42=0.091*4.64 |
| 7 | كفاءة الحكومة | 0.19=0.046*4.24 | 0.08=0.046*1.82 | 0.12=0.046*2.67 | 0.20=0.046*4.36 | 0.09=0.046*1.99 | 0.12=0.046*2.64 |
| **المجموع** | | **4.00** | **2.43** | **3.11** | **3.63** | **2.53** | **2.74** |

**الجدول (21): قاعد البيانات الأساسية لعناصر قوة السياسة الداخلية**

| الرقم | عناصر قوة السياسة الداخلية | السنة | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | السنة | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أمريكا | روسيا | الصين | | أمريكا | روسيا | الصين |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | جودة النظام [434] | 2016 | 1.5 | −0.4 | −0.3 | 2001 | 1.8 | −0.6 | −0.3 |
| 2 | التعدد الحزبية[435] | 2016 | 4 | 4 | 8 | 2001 | 4 | 10 | 8 |
| 3 | احترام حقوق الإنسان [436] | 2014 | −0.2 | −1.06 | −1.11 | 2001 | 0.52 | −1.69 | −1.31 |
| 4 | الاستقرار السياسي وغياب العنف[437] | 2016 | 0.4 | −0.9 | −0.5 | 2001 | 1.1 | −1.4 | −0.2 |
| 5 | الصوت العام والمسائلة [438] | 2016 | 1.1 | −1.2 | −1.6 | 2001 | 1.3 | −0.3 | −1.4 |
| 6 | معدل المشاركة في الانتخابات | 2016 | [439]65 | [440]67 | [441]99 | 2016 | 65 (2016) | 67 | 99 |

[434] Regulatory Quality: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1181&Series=RQ.EST
[435] "Countries of the World", CIA Theodora (2017).
https://theodora.com/wfb/abc_world_fact_book.html#C
[436] "Human Rights", Our World in Data (2018).
https://ourworldindata.org/human-rights
[437] Political Stability and Absence of Violence/Terrorism: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430 .
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1181&Series=PV.EST
[438] Voice and Accountability: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1181&Series=VA.EST
[439] Voter Turnout Database. (2018). International Institute for Democracy and Electoral Assistance.
https://www.idea.int/data-tools/data/voter-turnout
[440] Ibid.
[441] The Straits Times. (2018). NPC 2018: China's Parliament unanimously re-elects Xi Jinping as president.
https://www.straitstimes.com/asia/east-asia/chinas-parliament-unanimously-re-elects-xi-jinping-as-president

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرئاسية % (2018) | | | | | | | | |
| 7 | كفاءة الحكومة [442] | 2016 | 1.5 | −0.2 | 0.4 | 2001 | 1.8 | −0.7 | −0.1 |

**الجدول (22): قياس وزن عناصر قوة الإدارة القومية**

| الرقم | عناصر قوة الإدارة القومية | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | | القيمة المعيارية للعنصر لدى الدول محل الدراسة X وزن العنصر | | |
| | | أمريكا | روسيا | الصين | أمريكا | روسيا | الصين |
| أ. | القيادة السياسية | **5.74** | **5.74** | **5.48** | **5.60** | **5.93** | **5.64** |
| 1 | القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع | 3.36=0.54*6.23 | 2.98=0.54*5.52 | 3.23=0.54*5.99 | 2.96=0.54*5.49 | 3.13=0.54*5.80 | 3.17=0.54*5.88 |
| 2 | درجة الاستجابة للاحتياطات الأساسية للشعب) | 2.38=0.46*5.18 | 2.76=0.46*6.01 | 2.25=0.46*4.90 | 2.64=0.46*5.73 | 2.80=0.46*6.08 | 2.47=0.46*5.38 |
| **ب.** | الأهداف الإستراتيجية | **8.41** | **9.73** | **8.15** | **8.24** | **8.44** | **9.11** |
| 1 | درجة الاعتماد على الذات | 2.70=0.40*6.75 | 5.01=0.40*12.51 | 4.29=0.40*10.73 | 3.67=0.40*9.17 | 4.71=0.40*11.77 | =0.40*13.38 5.35 |
| 2 | درجة الانكشاف والتبعية | 2.70=0.25*10.79 | 3.06=0.25*12.24 | 2.33=0.25*9.31 | 1.59=0.25*6.36 | 2.04=0.25*8.16 | 2.27=0.25*9.07 |

[442] Control of Corruption: Estimate: "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1181&Series=CC.EST

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | درجة الدولة في مجالي (التنمية البشرية والفساد) | 3.01=0.35*8.59 | 1.66=0.35*4.74 | 1.53=0.35*4.38 | 2.98=0.35*8.52 | 1.69=0.35*4.82 | 1.49=0.35*4.27 |
| **المجموع** | | **14.15** | **15.47** | **13.63** | **13.84** | **14.37** | **14.75** |

**الجدول (23): قاعد البيانات الأساسية لعناصر قوة الإدارة القومية**

| الرقم | عناصر قوة الإدارة القومية | السنة | أعلى سنوات الدراسة والتي توفرت لها البيانات | | | السنة | أقل سنوات الدراسة التي توفر لها بيانات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أمريكا | روسيا | الصين | | أمريكا | روسيا | الصين |
| أ. القيادة السياسية | | | | | | | | | |
| القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع | نسبة الإيرادات الجارية من الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي [443] | 2015 | 11.239 | 10.624 | 9.374 | 2005 | 10.637 | 16.623 | 8.569 |
| | نسبة الاستثمارات المحلية من الإجمالي [444] | 2016 | 20.446 | 21.267 | 41.821 | 2001 | 22.052 | 20.66 | 35.891 |
| درجة الاستجابة للاحتياطات | متوسط عمر المواطن [445] | 2016 | 65.94 | 68.917 | 72.177 | 2001 | 66.175 | 69.607 | 69.065 |
| | نصيب الفرد من السعرات الحرارية يومياً [446] | 2011 | 3.639 | 3.358 | 3.080 | 2001 | 3709 | 2955 | 2821 |

[443] "Tax revenue (% of GDP)", The World Bank, 2018.
https://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS
[444] "Investment (% of GDP) Data for All Countries", Economy Watch.
http://www.economywatch.com/economic-statistics/economic-indicators/Investment_Percentage_of_GDP/#yearListing
[445] "Population ages 15-64 (% of total)", The World Bank, 2018.
https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.1564.TO.ZS?view=chart
[446] "Calorie Supply Per Capita, Crops Equivalent", Food Security Portal.

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأساسية للشعب) | | | | | | | | | |
| ب. الأهداف الإستراتيجية | | | | | | | | | |
| درجة الاعتماد على الذات | نسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي [447] | 2015 | −105.15 | 16.42 | 42.92 | 2001 | −53.02 | -44.31 | −24.38 |
| | صافي الميزان التجاري (المليار) [448] | 2016 | −504 | 66 | 249 | 2001 | −361 | 37 | 28 |
| | حجم المعونات الاقتصادية (مليار) [449] | 2016 | 34 | 1.258 | 327 مليون | 2011 | 30 | 478مليون | 381مليون |
| درجة الانكشاف والتبعية | نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي [450] | 2016 | 11.891 | 25.699 | 19.658 | 2001 | 9.666 | 36.893 | 20.312 |
| | نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي [451] | 2016 | 2.574 | 2.536 | 1.56 | 2001 | 1.614 | 0.929 | 3.513 |
| | انتاج القمح بالمليون طن [452] | 2016 | 62 | 73 | 131 | 2001 | 52 | 46 | 93 |
| درجة الدولة في | نسبة التنمية البشرية [453] | 2015 | 0.922 | 0.815 | 0.748 | 2001 | 0.887 | 0.727 | 0.600 |

http://www.foodsecurityportal.org/api/countries/fao-calorie-supply-p

[447] "Debt % of GDP", International Monetary Fund, 2018.
http://www.imf.org/external/datamapper/DEBT1@DEBT/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/CHN

[448] "Net trade in goods and services (BoP, current US$)", The World Bank, 2018.
https://data.worldbank.org/indicator/BN.GSR.GNFS.CD?view=chart

[449] OECD. (2017). Aid Data.
https://stats.oecd.org/qwids/#?x=1&y=6&f=4:0,2:0,3:0,5:0,7:0&q=1:2+2:1+4:1+5:3+3:51+6:2012,2013,2014,2015,2016,2017+7:1

[450] " Exports of goods and services (% of GDP)", The World Bank, 2018.
https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?locations=CN

[451]" Foreign direct investment, net inflows (% of GDP)", The World Bank, 2018.
https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS

[452] Food And Agriculture Organization of the United Nations, 2017.
http://www.fao.org/faostat/en/#rankings/countries_by_commodity

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجالي (التنمية البشرية والفساد) | درجة مؤشر الفساد [454] | 2016 | 74 | 29 | 40 | 2001 | 7.6 | 2.3 | 3.5 |

[453] "Human Development Data (1990-2015)", UNDP.
http://hdr.undp.org/en/data
[454] Transparency International ", 2018.
https://www.transparency.org/research/cpi/overview